


592
M. Asım

قاضي جق

بو كتاب [illegible]



٥٩٧

هذا كتاب قاضي جهان شرح ظاو

ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين انتهاء

قوله اي قول المص اما بعد حمد الله اما كلمة فيها اي في مفهومها معنى الشرط
او هو معها بكرية اذ اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة
للشرط او قايمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب ومن تابعه الى الاول حيث قال
في الكافية حروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشف الى الثاني حيث قال في المفصل
وجعل اما فيما مر في حروف الشرط واخواتها وان ولو ثم ذكر بعد عدة فصول اما كلمة فيها
معنى الشرط فذهب ابوان رحمه الله الخلاف في انها اسم او حرف وليس بمشهور والتوفيق بينهما
لان المبلي حرف ما كان صالحا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط بدون
ان الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد بها ما عدا المركبة ثم قوله كلمة فيها معنى
او كلمة براسها وهي المعقودة بالنظر فيها هنا فلذلك اي كونها كلمة فيها معنى الشرط
كانت الفاء الجزائية لازمة لها اي لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل هو
الاكثري بكونه جملة على القياس الاقتراني المشتبه الالزوم الفاء فنقول المدعي ان الفاء
لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه
ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال موقوف على الاول فهو
اوام الاستدلال بلزوم على التضمن بناء على ظهوره لان اولى المبلي جرح باعطاء الحكم

الطريق الاول واما ان في فيها لا يعطي السياق على ان ظهور لزوم الفاء بناء
على جميع موارد واستعمالها في محل المنع ويمكن جعله على القياس الاستثنائي المثبت
لتحقق المدعي انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة لمعنى الشرط ما كانت
الفاء لازمة لجوابه لكنها لازمة فيكون متضمنة وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء
الهة غير الله ولذلك لم يفسد معناه لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف
فكذا المقدم وهو ظاهر لمن قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا الجاري في الاستدلال
بالاثر على المؤثر فكذا هذا ولا نبحث بهذا الامر ليس دقيق واما معرفة المقصود
موقوق ولا يرد ان في ذهنك فتحطية فيحط قال سيبويه ذكر قوله تحقيق عقل وتشبيها
بين فيها معنى الشرط اذ هو في هذا الفن حيث راليه بالبيان فهو موثوق بقوله
تحقيق والبيان وما قيل انه دليل نقلي للزوم الفاء لكن قوله فلذلك دليل
عقلي كذلك بعيد قولهم مبتداء اما زيد فمنطلق منقول قولهم معناه ان خبره
مهما يكن من شيء فزيد منطلق والجملة خبر للمبتداء الاول مهما اسم متضمن لمعنى الشرط
ويكن تامة بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما من شيء بيان له لابهامه
فزيد منطلق جزاء والمجموع جملة اسمية مبتداها مهما وخبرها الجملة الجزائية
وهو مع الشرط او بتوقف الاختلاف في ذلك معناه مهما يقع او يحدث كائنا
من شيء فزيد منطلق وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لابد من وقوع شيء
فيها ثم حذف مهما يكن من شيء لكثرة الاستعمال مع كونها موضوعة
للتفصيل المقتضي للتكرار المقتضي للاشتغال والموجب للحذف هذا الشيء بذكر
اما في تقديرها وللتنبيه على ان المقصود بما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل

دالقياس وهو في حواشيه فقرانة اقول انه
سلمت لزم من ذلك ان فعل الشرط
سطق

فاقيم مقامه ثم زحلفت الفاء الى الخبر فصار اما زيد فمنطلق وانما زحلفت
اي دفعت الفاء الى الخبر كراهية ان يوالي بين حرف الشرط والجزاء لفظا كراهية
نصب على مفعول له لزحلفت وهو مضاف الى المفعول والفاعل محذوف فالتقدير
وانما زحلفت الفاء الى الخبر لكراهتهم ان يوالوا وهو فعل مجهول والقائم مقام
فاعل مصدره اي ان يقع الموالاة ولا يجوز ان يكون بين لانه لازم للظرفية
فيكون ظرفيا منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا
ومرفوعا معا مع انه ح هكذا قالوا اقول لو لزم لما جاز وقوعه بين ايديهم
مرفوعا وقد وقع كقول ابي الطيب بعيد بين منعي والمباحة ولو سلم فلا استحالة
منه اي في الجملة ولعله يكون زايدا كقولنا والانقلاب لفظا على انه ظرف
يوالى او تمييز وقيد به اذ لا موالاة في المعنى قيل الا قوله بين حرفي الشرط والجزاء
مسامحة في قوله كانه فيها معنى الشرط اقول لانه لم يقال قد حرف نفي اوانه زمانا
المذهبين المذكورين وانما كرهوا ذلك لان حقهما الاتصال بين المعمولين
او بين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا فاخرت الى الخبر وجعل جزء
للجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين وعوضها
بينهما وبين فائها جزءا مما في حيزها وعلى ما ذهب اليه غير المعوض اما
كنيزيا ومنه ان رحم وتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل ولا يليها
الا الاسم يريد بيان انه لا يقع بعدها الا الاسم فحصل مطلوبه من القياس
المعقول تقديره اما متضمنة لمعنى الابتداء وكل ما تضمن معناه لم يلاصقها
فعل ولا حرف ولم يذكره لظهوره اما الصغرى فظاهر مما مر واما الكبرى فلانه

ما وقع

ما وقع موقع ما هو المبتدا لزمها الصيق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق
ما كان وابقاء له بقدر الامكان الا ان الابتداء من مظان وقوع الاسم ولهذا قالوا
في ضرب زيد انه مرفوع لفظا لوقوعه موقع الاسم باعتبار وقوعه في ابتداء الكلام
ينتج منه اول الشكل اما لا يلاصقها فعل ولا حرف وتضمنه لا مقدمة لان
وهي وكل ما لم يلاصقها فعل ولا حرف لا يليه الا الاسم ينتج ان اما لا يليها
الا الاسم قيل ان كان المراد من الابتداء الاصطلاحي يلزم ان لا يقع بعدها
الا الاسم المبتدا وان كان اللغوي يلزم وقوع كل نوع من انواع الكلمة
اقول توضيح الجواب عن اختيار الشق الاول مما سبق ان تاء فيه واما عن الشق
الثاني فانما اراد الابتداء اللغوي الذي معه هذا الاسم بدليل وقوعه موقع الاسم
المبتدا او والمراد المبتدا مطلق ولا يلزم منه بطلان قسمية بطلانه اذا فرقنا بين
الارادة والتحقيق الاخير ان جوابه والتحقيق هو الاول واما مثل قوله تعالى
واما ان كان من المقربين وقولك اما ضرب فضرب قيل الاول اما اتفقت في التوفيه
ونا ويل الثاني اما لفظ ضرب واما في الكلام تستعمل على وجهين احدهما التحمل بان
المتكلم لتفصيل ما اجمل اي لتفصيل نسب انواع الجنس او افراد نوعها اجمل المتكلم
وهو ايراد الكلام على وجه تجميل امور متعددة والتفصيل تعيين تلك
المجملات او بعضها على طريق الاستيناف يجوز تعلقه بتفصيل وبالمصدر والتعلق
بالجار على ما حقق مما ياباه سوق الكلام والاستيناف ايراد الكلام جوابا
لسؤال تضمنه ما قبله كما تقول جاءني اخوتك وهو كلام مجمل حامل المخاطب على
السؤال بان تقول ما صنعت الجماعة ثم تقول في جوابه اما زيد فاكرمته واما

واما خالد فاهنة واما بشر فقد اعرضت عنه ومنه قوله وجدت اياما في المستوى
بطبنة رقيق عندي ستة او باديا فاما الذي يحيى فسوقا الحضر اخشنه واما
الذي يبدا او قدم جاريا وقولك انا اعلم واغنى اما اعلم فمن فلان واما
اغنى فمن فلان ولذا لا يجئ الا متعددا واما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ الاية فقد قدر فيه اما في الاخرى نحو فهما في الكلام لا سيما في كونها للتفصيل
لكونه في نفس المتكلم فيذكر تارة قسمي ويترك الباقي والاخرى تذكر الاقسام
والاية من قبيل الاول اذ فيها صيغة الجمع والتقسيم والتوزيع واما الجمع فقوله تعالى
وهو الذي انزل عليكم الكتاب واما التقسيم فقوله منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر
متشابهات واما التوزيع فقوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد من جعل والراسخون
قسيما له كانه قيل فاما الذين يقولون فيتبعون المتشابه به واما الراسخون فيتبعون
المحكم ويردون التشابه به ويقولون كل من عند الله بقطع الراسخون عن العطف على الله
وان زاد ليشعر بان المتكلم اخذ افتتاح رما في كلام مستانف التنبيها فالغوية في نحو ان
يتقوم بها كلام ومنه اي من الوجه الثالث ما يقع في اوايل الكتب مثل اما بعد حمد الله
وبعد الظرف انه زمانية وان كان في الاصل من الجهات الست اي انه استعير للزمان او مكانية
مضاف اليه فالتقدير اما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا قيل اقول فيه بحث لان اهل
اللغة قالوا هو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه
لا سيما صاحب القاموس رح وكنيته اما منصوب على انه ظرف او مفعول مطلق على اختلاف
التراكيب وما عوض عن المحذوف وفايدة التوكيد والعامل فيه الفعل بعده اعني
بحذف حينا او حذفا كثيرا منه المضاف اليه وينوى ويبنى على الضم ليعلم انه مبنى

اذا انضم لابد خل اعرابا اذ لا يصح وقوعه فاعلا ولا مبتدأ ولا خبرا ومن هنا علم انه
من الظروف الغير المتمكنة وفيه عليه هذا الوجه وليتاما في موضعه ان شاء الله تعالى
وانما قيد بالمقطوع وينوى وان تركه الشارح رح لظهوره واشتهاره لانه
اذا لم يكن منويا كان معربا وليس غاية لان غاية المضاف بالمضاف اليه اذا
حذف المضاف اليه يكون هو غاية وههنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف
المضاف اليه فلم يبنى وترك منصوبا على الظرفية فلا بد له من ظرف يكون عاملا
فيه فبينه الشارح رح وقال العامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين كالزجاج
والمازني وغيرهما وافق سيبويه الشعرا المبردية فضله واللام في النحويين للعهد
او الجنس على عدم اعتداد الخلاف المروى لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظرف
خاصة لانحطاط مرتبتها عن رتبة الفعل قوله لنيابتها متعلق بتعمل فقد للتخصيص وخاصة
مصدر كافة وكاذبة بمعنى حقيقة اي خصت خصوصا وخاصة وخصوصا
وخصوصية بالفتح وانتصابها على المفعول المطلق فالتقدير اخص اما بالعمل في الظرف
خاصة ويجوز ان يكون حالا بمعنى مخصوصة نحو اخرجه سمعا اعلم انهم اختلفوا
في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه
ليس بجزء مطلقا وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ماله
صدر الكلام فمن الاول والا فمن الثاني وجه الاول ان الفاء لما نهو كان من العمل
والمرفوع محمول على المنصوب فارتفاع الاسم فانتصابه بعده بفعل محذوف وانت
اذا تحققت معنى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق
وقولك اما زيد فمنطلق المقتضي للنصب في الاوليين والثاني فيه في الثالث عرفت ان هذا

هذا المذهب فاسد ايضا على هذا المذهب يلزم التحكم ووجه الثالث انه اذا وجد مانع
امتنع ان يكون جزءا والا فلا فاعمل نصب الاسم بحسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه
بالابتداء وانتصابه بما يصلح بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه يرد عليه انه ما قرر
في بعض الصور ثبت في جميعها ان وجد الفاء واذا ثبت المنع فتخصيص الجواز بالبعض
تحكم هذا البطل المذهبان وبعض الثالث فان قلت لما كان هذا المذهب حقا
مع وجود المانع قدرت لوجود الظرف اللغوي كالتوجيه لعدم اعتداده قال ابن
الحاجب ومنها اما للتفصيل ذكره بعدها احد الانواع المرادة وذكره باعتبار
ما تعلق به من الجملة الواقعة وانما قصد والتعدية تنبيها على انه هو النوع المراد
تفصيل جزء وكان القياس الرفع بالابتداء ولذلك كان الرفع اولى في قولك
اما زيد فقد جزيته من النصب فلولاه لكان اولى اياه ولكنهم خالفوه في بعض
المواضع ايذانا من الاول الامر بان تنصبه باعتبار صفته التي هو عليها
في الجملة الواقعة بعد الفاء فهذا هو النوع في وقوع الاسم بعد اما على حسب
معناه او على اعرابها الذي كانت عليه اقول هذا انما يستقيم في الاول واما في
القسم الثاني فلا يتم لو كان قال الغرض الاعلام اولا بان المقصود هو الحكم بعده
المتعلق به على الوصف الذي كان عليه قبل تقدم لذلك لكان تمثيلا له
واذا عرفت هذا فحفظ الكلام ان رجح ان ما قال في مذهب ابي عمر بان العامل
على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف على المذهب الثاني الفعل الواقع بعد
وما لزم من كلامه سؤال وهو امتناع عمل اما عند وجود ورود اول المنط
لانعدام اثر التضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح

التضعيف على القوي وانه باطل اراد جوابه بقوله ولا يجوز ان يعمل فيه اي في بعد
اروت بناء على معنى اروت بعد الواقع من صدا الفه ولا يجوز ايضا ان يعمل فيه المنطلقا
بناء على معنى اروت ان المنطلق بعد الواقع من صد الفه لان ان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام لكونها للابتداء او للتاكيد فلو جاز
العمل لبطل فلا يقال يوم الجمعة ان زيدا منطلق وعلى ذلك من تقسيما منهم
حتى نص على ذلك سيبويه فلم يجوز وفي بعض النسخ فلم يجوز وكلاهما بمعنى اما اليوم
في انا خارج ان يعمل في الظرف يعني اليوم خارج وجعله منصوبا بما في ذلك انه علم
جواز اعمال خارج في الظرف لانهم اذا كانوا ممنوعين تقديم معمول ان عليها
فهم متبدا والتقديم معمول لها متعلق بخبره وهو امتنع وان كان معمولا
لفظا لانه في معنى البيع امام ذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان
شئت اعملت في اليوم لها وان شئت اعملت لما فيه خارج لعدم المانع اعني جاز
صدر الكلام وهذا صريح بان الفاء ليس بمانع لكن لما كان مانعا في الجملة في الجد
وكان جارا واقعا بعده ومتاخرا حصل له ضعف فتساويان اما على المذهب
الاول فالعامل الفعل المحذوف فيه وعلى المذهب الثاني والثالث خارج فقط
واما اذا قلت اما زيد افانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل
في المفعول به لما عرفت انها لا تعمل الا في الظرف وكذا على المذهب الثاني والثالث
واما على المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف واما اذا قلت اما زيدا
فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين لامتناع عمل ان وضارب
ما تقدم فيه نظر الا عند ابي العباس المبرد وكذا النحاة وابن درستويه فانه اجاز

نصب زيدا بضارب وجعل لاما خاصية تصحح التقديم لما يمتنع تقديمه وانما قال خاصية
ولم يقل خاصة تنبيها على ان سبب جعل تقديم ما يمتنع تقديمه جايزا امر خفي لان
الخاصية تستعمل فيما يظهر من الاشياء مع خفاء السبب ولهذا يقال خاصية المغناطيس
جذب الحديد واصل الكلام وجعل تصحح التقديم لما يمتنع تقديمه خاصية
لاما فتصحح التقديم مفعول اول ولما يمتنع متعلق بالتقديم وان كان مصدرا
معرفا او الحق جوازه وخاصية مفعول ثان وانما قدم عليها للاهتمام والثاني
على الاول طلبا للاستيناس لقرب وهو من الاستيناس بالبعد ومحد نقله اي حكم
هذه المسئلة بعض المتاخرين في شرح الكافية عن سيبويه هكذا اما مثل ما قال ابو العباس
المبرد ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بادي بدي فعنا منهما بكم منه شي
فما انا احمد الله مبتدا ولكل شي بعضه يقوي حجة لعل هذا المذهب اي مذهب ابي العباس
المبرد فان انتصاب بادي على الحال في الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو يعني احمد
وهذا غير مذكور في بعض النسخ واذا كان احمد عاملا وهو واقع في حيز ان فقد
ثبت انه عمل مع وقوعه في حيز ان وبه اي بعمل ما يتعلق فيما تقدم من بادي بدي
وما لاح من كلامه سوال تقديره ان يقال لا نم ان قول ابي الدرداء يقوي
هذا المذهب وانما يقوي لو كان العمل لاحمد لا لغيره وهو ممنوع لجواز ان
ان يكون العامل اما بكونه شابها للظرف اشار الى جوابه بقوله ولا يجوز
ان يجعل العامل في الحال يعني في بادي ههنا اما لانها ليست من اسماء الفعل لا تعمل
الا في الظروف وما في الحال بالظرف وكون الحال بمنزلة الظروف في الاتساع
حتى عمل فيه كل عامل ضعيف او قوي من اتفاق لا يسوغ عمل اما فيما كالظرف لانه يؤدي

اختلاف

اختلاف العامل في الحال وذيها وهو ممتنع فان قلت يجوز ان يكون منصوبا
على الظرفية فقد قال الجوهري سعد اول شي فلا يقويه وعلى تقدير الحال كذلك
لانه ليس بمعمول به والكلام فيه قلت للاحتمال ووقوعه لا ينافي ان
التقوية انما ذلك لو كان بواقعه ويجعل جوازه ممتنعا ولكن لك والكلام ٥
في امتناع المسئلة التي فيها الاسم المنصوب الغير الجايز نصبه باما ولا تفصل في واقع
بعد ان مطلق والتمثيل باما زيد فانا ضارب لا يستلزم ان يكون في الكلام
في المفعول به والتزم عدم الجزم بالتقوية هذا انما فهم ولا ان المفهوم في بعد
مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان الموصولة ولذا سميت موصولة لانها مع
ما في حيزها شي واحد حيث جعلت في تاويل المصدر فيكون بمنزلة الجزء
من شي وجزء الشي لا يتقدم عليه فكذا معموله وهذا معنى قوله ونحو ما في حيزها
لا يتقدم عليها **قوله** مثل النحو في الكلام كالملح في الطعام قال الشارح
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو ان وجه الشبه بينهما هو الصلاح باستعمالهما
والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام صلح بفتح اللام يقال
صلح صلوحا ثم يستعمل الملح مثل دخل دخولا وقال الفراء وحكي اصحابنا فيه الضم
ايضا والا وان لم يستعمل الملح في الطعام فسد الطعام وكذا حكم النحو مبتدا
ودواشره الى الملح والكاف اما اسم بمعنى المثل او حرف معناه كالملح النحو وانما
قطع لكونه جملة مستانفة وقوله ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهم المراد مصدر من تفهم
الكلام اذا فهم بعد شي مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اي تفهم

المخاطب مراد المتكلم والمراد من الكلام على هذا التقدير ايضا جملة مستأنفة فلذا
قطعت ويحتمل ان يكون معناه كاستعمال الملح فعلى هذا يكون النحو مبتداء وجملة بعده
وكذا صفة لمصدر محذوف فان استعمل النحو استعمالا كالاستعمال في الملح وح يكون
الجملة المقطوعة واخره وفيه ما فيه واذا لم يستعمل النحو في الكلام فلم يرفع الفاعل
ولم ينصب المفعول بانيتهما او بان ينصب الفاعل ويرفع المفعول او بان يرفعا
او ينصبا فسد اى فسد الكلام بخروجه عن الانتفاع به والفاء في قوله فلم يرفع اما
عاطفة او للاعتراض اعلم ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بواسطة ما به التشبيه فله اربعة اركان المشبه والمشبه به ووجه التشبيه وهو المعنى الخاص
الذى يشتركان فيه واداة التشبيه ولابد ان يكون منه غرض يعود الى المشبه غالبا
واذا عرفت تفاصيلها في علم آخر فالمشبه به الملح واداة التشبيه الكاف ووجه
التشبيه فيه قولان احدهما ما ذكره الشارح وثانيهما القلة والكثرة وهذا
لانه لا يشترك النحو والملح فيهما ووجه التشبيه ما يشتركان فيه فلا يكونان وجه التشبيه
لما ذكره نظرا واما التصوير فلان النحو يكون المراد به ههنا قواعد احكام
مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك لقرينة في الكلام لا يحتملهما لامتناع
تكثر رفع الفاعل ونصب المفعول ونقصانهما فان قيل المراد من الكثرة ههنا
ان يتصحح محلا بجاوز بها في القواعد المتداولة الى ما هو نادر دينور وقوعه كصحيح
مثل قولك ضرب زيد بالجر على ان التقدير ضرب رجل مسمى بزيد ومن العلة الاستعمال
القدر الصالح لتصحيح التركيب المشتمل اوله هو الكثرة في الوقوع بحسب الاستعمال البلغاء
قلت على هذا التقدير ايضا لا يصلح لانه لو كان الكثرة اما مطلق او باعتبار

الطعام تحلية

تتعلق بالصلاح والفساد لا سبيل الى الاول لانه ينافي غرض المصنف اذ هو ترغيب المتعلم
على قراءة النحو وذا لا يصلح ح وهو فاسد ولانه يلزم التحكم لاستواء النسبة في جميع ما يمكن
ان يقال ويكثر الى هذا التشبيه ح ولا الى الثاني لانه لقلة الملح وكثرته لا يصلح الطعام
بل يفسد التشبيه اذا اريد بالقلة القدر الصالح لكنه خلاف الظاهر ويجوز ان يكون
وجه التشبيه الالتئام واللذاذة الا ان يتبين في نظم الكلام وذاق الطعام لان من
نظر في الكلام المستعمل فيه النحو التذت نفسه بادراكه ما هو المراد واما في خلافه
فالالم لكان شأن الملح كذلك ومع ذلك في هذا التشبيه تشبيه عقلي بحسي
بوجه تشبيه عقلي متعدد وتشبيه مفرد بمفرد مقيدين وتشبيه مجمل ظاهر والتشبيه ان يكون
وجه التشبيه في النحو والملح ظ وفيه توضيح من جعل القلة والكثرة وجه التشبيه بالغفلة
حيث لا يدرك الظاهر وتشبيه مرسل مقبول لكونه وافيا بالافادة الوضوح لان المشبه به
اعرف بوجه التشبيه جاعل ها مجرور على انه بدل من الله جاعل صفة موصوف
محذوف هذا ابدال من الله اله جاعل فقوله مجرور على تقدير عدم ادراكه من كلام
سؤال تقديره ان يقول لا نسلم ان جاعل بدل من الله بل هو صفة له كما ذهب
اليه بعض الشراح المصباح كصاحب الافتتاح وتارة اجاب بقوله ولا يجوز ان
يكون اي جاعل صفة الله فيكون نكرة لكونه وصفا لكون الاضافة اي اضافة الى النحو
غير محضة لكونها في اللفظ فقط لانها اي هذه الاضافة اضافة الفاعل
الى مفعوله قوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام اشارة الى علة
كون الاضافة اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانها في حكم الانفصال لكونه
على ذلك اما بمعنى الحال والاستقبال ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا

توبيخا وتنكير الاشتباه كون الثناء الواحد ثابتا ومخصوصا بخلاف البدل والمبدل منه
اي الصفة والموصوف تخالفان البدل والمبدل منه حيث لا نسبة في المطابقة
فيما الا انه لا بد في ابدال النكرة من المعرفة ان يكون النكرة موصوفة ليتحقق ذلك
لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ ويتبع مع المبدل منه
بمنزلة شيء واحد فلا يرد من احدهما توبيخا وتنكير الخروج عن حد المناسبة
ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة وتمام
البحث يجيء في بحث التوابع ان شاء الله تعالى اعلم ان حاصل كلام الشارح
الاستدلال على عدم [بجواز] كون جاعل وصفا لله بقياس من الشكل الاول صغراه ما دل
عليه قوله لكون الاضافة الى وكبراه ما دل عليه قوله ومن الشرط الموصوف الخ
ونتيجته مطوية فعليك بالاعتبار ومن جهة اللفظ قوله ومن ثم عطف
على كون الاضافة من حيث المعنى وقوله بخلاف خبر مبتدا محذوف وقد تم
تقديره ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في بعض النسخ ما ذكره في الكشاف
في قوله تعالى متعلق بذكره وعلى النسخة الثانية بدل شديد العقاب قوله
قوله وبه تعلق قوله بعد قوله من الله العزيز العليم وعلى كليهما اي يجوز ان
يكون الى من قوله بانه بدل من الله دون الصفة بعض من البيانية متعلق بذكر
وانما خص الشارح للاشتهار وقوله شديد العقاب من بيع ما يقع بدلا
من الله اعني غافر الذنب وقابل التوب حيث مما يعني الاستقبال لشهادة
قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة من
عباده لان صاحب الكشاف ذكر انهما يجوز ان يكونا وصفين لانه اجري

الله تعالى بوقوعه في الزمان الآتي كانه واقع في الزمان الغابر او في الزمان المستمر
لانه صادق القول حقا واما الصفة المشبهة فان اضافتها ابدا لفظية لانها
تعمل دايما وفيه ما فيه وبهذا ظهر وجه ما قال ابن الحاجب في الامالي من انه لا يجوز
ان يكونا وصفين على ما ذكرنا فاورده من البيان ايضا انه لا في التعريف غير حاصل
في هذه الاضافة اصلا لكونه نكرة في تقدير الانفصال لان التقدير شديد عقابه
معنى لوجود الاتصال لفظا لا الانفصال لانه ان جاعل مثلا نكرة قوله لكون الاضافة
غير محضة فلان ذلك اي اذا كان صفا اي مشتقا وهو بمعنى لم لا يجوز ان يراد به
معنى الماضي به او الزمان المستمر غاية ما في الباب انه حينئذ يكون معرفة فالى معموله
ودال الاستلزام اضافة الى معموله وهذا اعني قوله اضافة اسم الفاعل الى معموله انما
يكون غير محضة اذا اريد به اي باسم الفاعل الحال او الاستقبال فيكون اي الاضافة
في حكم الانفصال اما اذا قصد به اي باسم الفاعل المضاف معنى الماضي نحو زيد
مالك عبيده امس او زمان مستمر اي مشتمل على الازمنة الثلاثة نحو زيد مالك
عبيده كانت الاضافة حقيقة اي معنوية اما على تقدير الاول فلان الاضافة
حينئذ لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله من حيث ان الماضي به
الكاملة مفقودة وهي ناقصة غير مؤثرة عندهم واما على تقدير الثاني فلكون
معنى الماضي موجودا فيه اعلم ان اعتبار الوجهين اعني كون اضافة لفظية
وكونها معنوية اذا قصد به الزمان المستمر مما يستلزم في صدره في ظرفه
بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي اخر
معنوية وانما قال ان تحقق المثال الثاني في العبيد الكلام الموجه للاستغراق

ليكون في اللفظ ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متمكن لان يكون مالكا لكل عبد
بعضها في الزمان الماضي وبعضها في الحال وبعضها في الاستقبال كذا قيل وفي بعض النسخ
زيد مالك عبيد امس التمثيل للزمان الماضي باعتبار العبيد وهو المطابق لما
ذكره في الكشاف في نحو العبيد في المثال بصيغة الجمع الشارح ما ذكره من الاستمرار من وجهين
وقيل في كلامه نظر لانه جعل العام قسيما للخاص حيث قال زمان ماض او زمان
مستمر وعلى تقديره ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظام جهة اخرى وهي
ان الزمان المقترن للفعل وقت بها انه في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال
واذا كان جاعل معنى الزمان مستمر يكون الزمان المقترن اربعة وهذه
خلاف مشهور اقول ان الشارح ليس بصدد التقسيم بل بصدد الارادة وهذا
الغلط الجاهل بالفرق بينهما والمشهور ان الزمان المقترن للفعل ثلثة
لا امت بها لانه لا يقترن بها فضلا عن الشهرة وقيل يلزم على ما ذكره
ان يكون اضافة الصفة المشبهة محضة اذا المقصود بها زمان مستمر اقول
لتتفق على جوابه اذا قضيت التسوية انما التوقف لا حكامها واذا كان
كما ذكر كذلك فليجز وقوع جاعل صفة له والمعنى اي والحال ان المعنى هاهنا
اي في جاعل الليل على الماضي لان جعله الليل سكنا كلام كما يليح في الطعام ثم
وجد قديما وكل شيء قد وجد قديما بمعنى الماضي فجعله هكذا بمعنى الماضي فان
قلت لا يجوز ان يكون جاعل مرادا به زمان من الازمنة الثلاثة لكونه
فعلا لانه قد قلت كونه بمعنى زمان بالنسبة اليه لا الى ذاته ونظيره اي نظير
جاعل اذا قصد به زمان مستمر كانه قال والمعنى هاهنا على الماضي او على الاستمرار

ثم قال ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله تعالى حيث هاهنا
فان قلت كيف يصح ان يكون مالك يوم الدين مقصودا به زمان مستمر ويوم الدين
آت قلت انما لكونه بمعنى الفاعل فمعناه قادر يوم الدين بان يوجد الله متى يشاء وكيف
يشاء لانا نقول هذا اي كون اسم الفاعل بمعنى الماضي او بمعنى الزمان المستمر لا يستقيم
فيما نحن بصدده اي نحو به وذلك لان اسم الفاعل هاهنا لو لم يكن بمعنى الحال والاستقبال
ما عمل على تقدير الثاني باطل لانه قد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال لان الاستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فلينتج هذه النتيجة اما المقدم الاخرى وهي كل
ما كان بمعنى الحال والاستقبال يكون اضافته في حكم الانفصال لينتج قوله فيكون
اضافته في حكم الانفصال وكل ما كان اضافته في حكم الانفصال يكون اضافته
غير محضة ويكون نكرة وكل ما يكون نكرة لا يقع صفة للمعرفة فجاعل لا يقع صفة لله وهو المطلوب
غير محضة وكل اضافة غير محضة
قوله واما قلت ان حاصل قد عمل فلا شروع في بيان الشق الثاني نقيض التالي
وذلك لان جاعل هاهنا اي جاعل الليل من الجعل بمعنى التصيير اما حال من الليل او صفة
على تقدير المتعلق به موقوفا وهو ان الجعل بمعنى التصيير من افعال القلوب وان لم يكن الجعل
تلك السبعة التي ذكرناها في بابها اعلم ان دخول الجعل الاسمية لبيان ما هو عليه
وذكرهم السبعة لا ينافي الحاق غيرها بالمسند عليه كما نقول الممنوع الاقتصار
على احدهما قوله الممنوع الاقتصار صفة سببية لافعال القلوب لان المعنى الممنوع
اقتصارها فتنبه بنقل الضمير اليه بعد الاضافة كما في هذه جائزة الوشاح
ودفعه الامتناع يجيء في بابها ان شاء الله تعالى وهذا اعني قوله لان جاعل الخ
قياس اقتراني صغراه قوله لان جاعل هاهنا من الجعل الخ وكبراه قوله وهو من افعال

التعليقية ونتيجة مطلوبة وهي قولنا فجاعل من افعال القلوب معناها كذا وكذا ثم اعلم ان الثاني
وهو اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان من الكاف خبرا لكنه منه مفعولا معه
وتقديره اما ان يجعل الكاف اياه وحده في قوله كالملح ان جعلناه اسما والجار والمجرور
مع المتعلق المحذوف ان جعلناه حرف جر قوله تشبيها ذاته في الكلام وهو متعلق قوله
كالملح بقوله جاعل النحو في الكلام معناه يقال عرفته في فحوى كلامه متعلق بجعل
قوله وهو اما الكاف قوله حرف جر جملة معترضة واذا اعمل في المفعول الثاني عمل
في المفعول الاول وهذه جملة فعلية شرطية فاذا ظرف مستغرق بقوله عمل وقدم
لدلالته على معنى الشرط معناه وقد عمل في الاول وقت عمله في الثاني لا يستلزم اما ايا
قال ان رحمه الله اثبت مطلوبه بما تقديره لان جاعل ههنا من افعال القلوب وكل
ما هو منه افعال القلوب اذا اعمل الثاني عمل في الاول وبقي حذفه بما ذكر في اول
الكلام وجبراه بقوله والآن وان لم يعمل في الاول واذ اعمل في الثاني يلزم الاقتصار
على احد المفعولين قيل فيه بحث اذ لا يلزم من انتفاء عمله في الاول ان لا يكون مذكورا
والممتنع عدم ذكره لا عدم العمل فيه والاحسن ان يقال عمله في الثاني يستلزم
بعمله في الاول معنى وينقص عليه لا يتجاوز الا ان يقال والا يلزم الاقتصار
على احد المفعولين اقول هذا من سوء الظن وعدم الفهم او ان رحمه الله ما احسن
هذا القول اذا لم يكن بالعمل عليه محجة فلا غيبة ان يرتله والصحيح تغير مراده والله
اعلم من الاختصار والاقتصار الاقتصار الذكر فالمعنى والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع فان قلت هذا اذا اعمل والثاني وهو محال لجواز
ان يكون المفعول الثاني معمولا للفعل المقدر قلت لا يجوز والا يلزم اقتصار الذكر على

على احد المفعولين فان قلت يحذف اذا قامت قرينة كما ذهب اليه يوسف ابن الحاجب
قلت شهادة فحوى الكلام توجب ذلك موقوفة منه له ذوق ودوق سليم وطبع مستقيم
فوجب ان يكون عاملا في الاول وان يكون الاضافة اي اضافته غير محضة واما
اي جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان
كلا منهما عامل في مفعوليه بهذا الوجه اعلم ان بين الاقتصار والاختصار فرقا
بان الاقتصار حذف المفعول نسيا منسيا والاختصار حذف المفعول على نيته واراد
وبان الحذف لدليل اختصار ولغير دليل اقتصار في اضافة الامتناع الى الاقتصار
دون الاختصار اشعار بانه يجوز حذفه اذا كان دليل يدل عليه فان قلت اجعل
جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق هذا منع المقدمة الاولى وما قيل ان هذا السؤال
غير متوجه لانه على هذا التقدير ان كان عاملا لا يحصل مقصوده والا فلا سبيل
الى الحال يندفع بما ذكرنا من انتفاء العمل فيه لا يستلزم انتفاء المفعولية مثال
جعل بمعنى جعل من الخلق في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلقهما في بعض النسخ
قوله تعالى بغير فرح بالا شبه اولى على النسخ الاولى وجه وانما افرد النور استغناء
عنه بجمع الظلمة كما في قوله تعالى خلق السموات والارض ولان الظلمة اسم والنور
مصدر فجمعت هي لا هو واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون
المفعول الثاني فيبقى في تلك جعل اضافته اي اضافة جاعل النحو محضة متوقفة قلت يمكن
ان توجه الكلام على هذا اي على ما ذكرتم من وجه الاعراب وبيان الاشتقاق لكن
التزامه اي التزام هذا التوجيه يكاد يعد تعسفا مفعول ثان ليعد من جهة اللفظ
صفة تعسفا وهو اخذ الشيء على غير الطريق وذلك لان انتفاء القيد مستلزم

لانتفاء المقيد كما في جاءني زيد راكبا فانه في زيد مقيدا بالركوب منتف بانتفائه لا ان
المطلق الذي هو التحقيق من مقتضى الوضع كالمرحوم فيكون مقصودا بالذات فلا يكون مخالفة التصحيح
في ههنا بنفي الخلق بانتفاء انتفاء الحال لكنه ثابت مطلقا ولفظا لحاد ونحو
بانه ليس في الحقيقة ونفي الامر حلقه مقيدا اكيفا من افعال المخلوقات ما لا يقبل
التقييد نحو حقق الانسان قائما ففعل الخالق اولى فيكون ذكر الحال ههنا للاشعار
بان النحو كالملح عند الخلق وبهذا اندفع ما قيل من ان قول المصنف ره وللانتصاب حاصل
على الحال يرد عليه ما اورده على جاعل كالملح حالا من النحو او على المدح ولا ريب لا ان
على انه مبتدأ خبره محذوف وجه مبتدأ قدم خبره وقوله للانتصاب عليه لكونه نكرة
قوله مؤيدة الاسلام اي مقوية من ايده اذا قواه جمع مؤيد حذف نونه للاضافة
والياء انصبابه التلفظ لالتقاء الساكنين دون الخط للالتباس ولم يكسر الياء
لتوالي الكسرات بخلاف التثنية لعدم كسر قبلها فيما قال المصنف ره مجرور على الوصفية
للصحابة وانما جر على ذلك اذ اسم الفاعل ههنا اي مؤيدي الاسلام قد توقف
بالاضافة لكونه بمعنى الماضي اذ تقويتهم الاسلام شيء قد وجد قديما قوله لا زال
كاسمه مسعودا قال المصنف ره هذه الجملة مع سابقتها اي غايتها ومؤخرها يقال
الجيش اي مؤخرها جملة معترضة بين اسم ان وهو الولد وخبرها وهو اردت ان
وفائدته الدعاء للولد الاعز كما في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
وهي التي تؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولا محل لها من
الاعراب اما عطف على جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو
لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب

معلوم وذلك لعدم ما يقتضي اعرابها اعلم ان في اعراب كاسمه مسعودا على وجهين احدهما
ان يجعل مسعودا خبر لا زال وكاسمه اما متعلقا به او حالا من الضمير المستكن فيه وقدم على
كلا التقديرين للسجع الثاني وهو الوجه ان يجعل كاسمه خبر لا زال ومسعودا بدل
لعدم تقييد الدعاء والتقديم والتأخير اي لا زال كائنا كاسمه اذا كان الكاف
حرف جر او مثل اسمه اذا كان اسما للازال الا مسعودا وانما كرره لان البدل في حكم
تكرير العامل وحكمه اي يجعل كاسمه اسم لا زال ومسعودا خبره فيكون عطف الدعاء
على طريق الكناية والاسناد اما مثل موجب للاستغناء الا الامتناع قوله ما استظهر
قال المصنف ره اي حفظ وقرا عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرها معا لان كلا منهما
قد يوجد بدون الآخر وما هذه في قوله هذه لان ما على اربعة اقسام فعل وبمعنى حين الى
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ لوقوعها بعد ان النافية قال الجوهري
وان كلا لما ليوفينهم بالتشديد مخففة قال الفراء اصله لمما فلما كثرت الميمات حذفت منها واحدة
منها وقرأ الزهري لما بالتنوين اي جميعا وقوله منه قال لما بمعنى الا قليل معروف في اللغة
وجازمة اذا دخل على المضارع وظرف بمعنى حين اذا دخل على الماضي وهي ههنا حيث
شركت ما الجازمة وهي مضاف اضافته لازمة الى الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب
على الظرفية والعامل فيها ما اثبت في ضمائرها على تأويل الكلمة اردت لما استظهر للاضافة
الى ان العامل فيها جوابها كاذا ولما فهو مشترك في كون العامل فيها جوابها
كقوله اذا النجم الواثق اي اخذ حرارة نسمي وذهبت القضايا وقوله كلما ثبت
تأملت لما اي اردت نظمه وقت استظهاره والجملة الثانية اردت فيها الكسر لجعل
بعد ما فيها اعتراض لدفع التوهم معها علل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه حواليها

اي معه حال من الضمير المستكن في قوله مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد
الاغر مراد منه تلميظه او مريدا انا تلميظه وقت استظهاره وان فسر باحد هذين
الوجهين لبيان المعنى احيل الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل المفرد وما قبله
اي الولد مراد منه تلميظه لا يجوز ان يكون مفسر القول اردت ان المفسر لعدم
التطابق بينهما لاني اردت بيان ابتهاجه على المريد لا على المراد فيه وارد وجاء
تعبير الشيء بلازمه واضافة المختصر الى القناع في قوله مختصر الاقناع يشبه ان يكون
من قبيل اضافة المسمى الى الاسم جواب عن سؤال وهو ان يقال ان اضافة المختصر
الى الاقناع لا يجوز لما بينهما من الاتحاد فيكون اضافة الشيء الى نفسه الجواب ان
مثل هذه الاضافة جائزة اذا كان المراد من المضاف المسمى ومن المضاف اليه الاسم
مثل سعيد كرز ولا يجوز العكس لامتناع تعلق الحكم بمجرد اللفظ ولذا لم يجزم بذلك
لاحتمال ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم ومن اضافة
الصفة الى الموصوف كاخلاق ثياب اي لما استظهر المختصر المخصوص بهذا الاسم
اي الاقناع كما في قولنا سر ناد التمرة اي الرنا مرة ذات تمرة فالصحيح حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه اخذت حكمه فيلزمه ما كان يلزم التقدير الخروج عن الوصفية
وزوال الظرفية وفيه بحث اي الرسالة مختصرة مختصة بهذا الاسم فالمسمى هو الذات
والاسم هو المرة والضمير المجرور المتصل في بحفظ في قوله وكشف بحفظه فضل القناع
وهو اوسع من المقنعة وهي ما تقنع به المراة راسها وفضلته هي النازل
المرسل على وجهها ومن عادة نساء العرب ان يسترن وجوههن بفضلة
القناع عند الخروج وان يكشفن عن وجوههن عند العود فشبه المختصر الى الاقناع

بالمرأة وضعفه بوجهها الى الولد الاغر بفضلة القناع وحفظه بيدها الكاشفة
جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك
اي بحفظه اباه اي الولد الاغر مختصر الاقناع ويحتمل ان يكون الضمير المجرور المتصل
الى المختصر فيكون اضافته اليه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اي بحفظ المختصر الولد الاغر اعلم ان كلا منهما يجوز ان يرجح على الاخر بوجه
اما الاول فلانه اذا اعيد الى المختصر يلزم حذف الفاعل واذا اعيد الى الولد يلزم حذف
المفعول ولا شك ان حذف المفعول اولى من حذف الفاعل واما الثاني فلان القريب
من الضمير هو المختصر والولد بعيد عنه واعادة الضمير الى القريب اولى فيجب ويقال
لكن لما كان مرجح الاول قويا قال في الاول جاز وفي الثاني يحتمل على ما في اكثر النسخ
وفي بعضها وجاز في مقام ويحتمل وليس مؤنة الفرق فان قلت لا نسلم انه اذا
لانه لا يجوز ان يعود الى المختصر لانه يلزم حذف الفاعل وهو ممتنع قلت ذلك
في الفعل دون المصدر فان قلت اعادة الضمير الى المختصر اولى قلت لا نسلم لجواز
اضماره في المصدر كما ذهب اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة قلت ذلك غير
جائز في المصدر وستقف عليه وما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس على الصفة المشبهة
باطل قوله واحاط بمفرداته اي ادرك مفرداته بكمالها لان الاحاطة ادراك
الشيء بكماله ومفعوله محذوف اي احاط الولد الاغر مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات
والباء زائدة كما قال الشارح انتصاب حفظا على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر
عن الذات المقدرة اي احاط حفظه بمفرداته فعلم منه ان هذا التمييز يجيء عن الفاعل
كما يقال احاط به علما واحاط به علمه وفحوى الكلام يدل على انه النوع لا التعليل

فيكون معنوياً لا لفظياً كما ظنه صاحب المصابيح وكذا اي كانتصاب حالاً انتصاباً
معنوياً ولفظياً في قوله واتقى ما فيه معنى ولفظاً الا ان الفرق بينهما ان التمييز في فاعل
وههنا مفعول في المعنى اي اتقى معنى ما فيه ولفظاً في القصيح انقاد الامر احكامه
فاما بمعرفته مع علله او ضبط قواعده الكلية مع جزئياته المعرفة باستقراء
الاشكال عنه وهذا اي التمييز في قوله واتقى ما فيه من النحو لفظاً ومعنى كقوله اي كالتمييز
في قوله تعالى او قوله واتقى ما فيه الخ كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققنا بالعيون
لا نهارا ولا لجار ارى في كونه بمعنى الفاعل بمعنى المفعول على وجه او بانتصابه على المفعول
به او على الحال او بنزع الخافض او بانه تمييز بمعنى الفاعل على وجه قيل وهو ابلغ من فجرنا
عيون الارض لان معناه جعلنا الارض كلها كانها عيون تنفجر كما اشتعل الرأس
شيباً بالنسبة الى اشتعل شيب رأسي وما في قوله واتقى ما فيه اسم موصول يعني
الذي والجملة الظرفية اعني فيه صلة لنيابة منابه حصل او كان لانه اذا كان مستقرا
مسندا الفعل وهو لا ينفك عن الفاعل فبالضرورة يكون الجملة فان قلت ما لا يجوز
تعلقه بالاسم وصدر الصلة محذوف قلت ذلك في الضرورة واما السعة فلا
وفيه بحث يجيء بيانه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ومن النحو بيان لذلك
الاسم الموصول لانه لابهامه يحتاج الى مبين وانه اعني من النحو ظرف مستقر وهو ما كان
متعلقه متضمنا له من افعال العامة غير مذكور كاللغو وهو بخلافه نحو مررت بزيد في الدار
متعلقا بقاعد في الدار لغو ومقدرا الكاين مستقر كلي حمل ان الاستقرار بوجود
هذه الشرايط واللغو بعدا حدها وقيل الظرف المستقر ما لم يذكر متعلقه واللغو
بخلافه وللاول قالوا احظ ومحل من الاعراب دون الثاني ولم اجد في كلامهم ما يحققه

وبقي في غرضهم منه حتى كابروا عليه لا اشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد في نحو مررت
بزيد في محل النصب بالجار ولهذا المعطوف عليه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى
ومعتمدا على فضله المراد منهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب وغير هذا المحل لا ان
لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر ذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار ففي
الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر
بعد حذف ذلك بدليل انتقال الضمير اليه عنه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على
ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا منصوب
المحل خبر بعد الخبر او صفة على الاضافة اللفظية على انه حال من الاسم الموصول او
من الضمير المستكن في فيه العائد الى الموصول والتامل في هذا المقام حتى لا يشتبه عليهم التنافي فخفي
بين قوله ظرف مستقر وبين قوله حالا من الاسم الموصول او من المستكن فيه لانه تقرر
عندهم ان العامل في ذي الحال هو العامل فيها والعامل فيها اي في من النحو على تقدير الاول
اتقى او الظرف المستقر اعني فيه على تقدير الثاني كانه قيل اي شيء كان فاجاب قاطعا
عما قبلها كان المعنى اتقى الذي حصل فيه وهو من النحو ابرزه في صورة الاسمية تغير المعنى
الحالية من النحو او تصريحا بالبيان المقصود منها على المعنى الابتداء والتبعيض المستفاد
من البيانية فلو قال كائنا من النحو لتوهم التخصيص بالتبعيض وبالاتمام الابتداء فلو قال
وهو النحو لكان لمجرد البيان وانه اعني من النحو وان كان حالا الا انه في بعيد عنا ولو قال
التمييز بالفتح فائدة ونحوه كذا في القصص هنا في الابهام لا يقال اذا كان من النحو تمييزا
يكون بيانا له فح يكون المعنى اتقى لفظ النحو ومعناه لان المبين هو المبين فمن
البيانية وهذا ظاهر الفساد والجواب انما سبب جعله حالا ولم لا يحكم بزيادة لانا نقول

المراد من النحو المسائل وانها الفاظ ومعان لانها مكتوبة في هذا المختصر وجارية على لسان
الولد الاعز اعني ظهير الطالب وقد ثبت السبق بعدم زيادة من في التمييز فلذا لم يحكم بزيادته
وجعل حالا لانه قال بعض المحققين ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها
ان كان نكرة ومن الاحوال ومرجعها الى الابتداء او في معنى التبعيض ثم كلامه فلما كان في
المبين ههنا معرفة جعل ان رح حالا ولا شك ان ابتداء انتقال الولد الاعز
ما في المختصر من النحو وان ما فيه بعض النحو لا كله لان من فيه للبيانية فان قلت هذا
السؤال وارد على كون من النحو ومعنى ولفظا تمييز التقدير ان احد التمييزين مستدرك
اذ الغرض وهو ازالة الابهام حاصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر قلت على هذا يكون
يكون المراد من الاستفهام في قوله اي فرق الانكار اي لا فرق بينه وبين التمييز في رفع
الابهام ههنا اي في قوله ما فيه من النحو وبين التمييز الكائن بعده اي بعد من النحو اعني
معنى ولفظا قلت تقرير الجواب لا نم ان احد التمييزين مستدرك بل هما واقعان في
حيزهما قوله اذ الغرض ازالة الابهام قلنا مسلم قوله وهي حاصلة باحدهما
فلا حاجة الى الآخر قلنا لا نم وانما يكون هذا اذا كانت ازالة الابهام من شيء
واحد وليس كذلك الا يرى ان الابهام المزيل احدهما عن شيء ليس بشيء مزيل
الابهام عن الآخر اذ الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكائن في الاسم
الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع
الانتقال على مفعوله ومن المعلوم ان ما رفع الابهام عنه الاول هو الذات
المذكورة وما وقع عنه الثاني الذات المقدرة وهما غيران فلا يحصل الغنية بهذا
تقدير معناه واما الفاظه فالابهام مبتدأ والرافع صفة له جارية على الثاني به

لغيره

لغيره لا لشيء النحو حال من الذين هو فاعل الرافع المتعلق على الموصول الذي هو ابانه
وهو الا ضمير فصل لا محل له من الاعراب على رأي او ضمير عماد ومحله الرفع على الابتداء
على رأي والابهام خبره والجملة خبر المبتدأ الاول وانما قلت ان التمييز الثاني يرفع
الابهام الكائن في مضمون الجملة الذي هو وقوع الانتقال على مفعوله لان انتقال
الشيء قد يكون بانتقال لفظه وحده وقد يكون بانتقال معناه وحده وقد يكون
بانتقالهما جميعا الى غير ذلك من المحامل اي ذاهبا الى غير ذلك من المحال اي ذاهبا الى غير
ذلك من انتقال لفظه وحده وانتقال المعنى وحده وانتقالهما جميعا فيكون الجار
والمجرور في الى غير ذلك في محل النصب على الحال من الضمير المستكن في يكون ومن المحامل
بيان لذلك اي في انتقال احدهما الى علم البديع وانتقال لغته وانتقال تركيبه
وانتقال بعض لفظه وبعض معناه او كله وانتقال بعض معناه وبعض لفظه او كله
واذا قيل وفي بعض النسخ فاذا بالفاء قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام وتبين
المراد لانهما مطلقين ينصرفان الى الكمال وبما ذكر من المحامل يندفع ما قيل لا يكفي
ههنا قسم رابع فكيف قال الى غير ذلك من المحامل فخطه ان التلمظ قال ان رح اي
الطعم وازنه والتلمظ في الاصل تتبع اللسان من بقية الشيء تتبعا الى نطيب
مبتعا فقوله بقيت بالنصب مفعول لا يخفى وهو ... بما فيه من الطعام وهو ما يوكل — ن بقية
وربما يختص بالفم ويقال بقي من الشيء بقية وربما يتعلق بالفم بعد ان اكل
من لفظ يلمظ بالفم لما اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم اخاذا خرج
لسانه فمسح به شفتيه وكذا التلمظ فقوله فالتلمظ تتبع اللسان على ما ينبغي ولا يناسب
وقد يكنى به عن الاكل لان الكناية عن المنظ والتلمظ لانه من روادفه وتواليه
بمعنى لوازم

فاطلقت ارادة المروة وذكر منه الكناية المطلوب بها الصفة دون الصفة لانه
لا يكنى به عن الاكل بل عن الايكال والاطعام ولو اريد به ذلك وهو بعيد لانه في
الاخير ثم هو مستعار الافهام وتبعية تقدير الاستعارة في فعله على راي الكثر الاول
واما على راي السكاكي فاستعارة بالكناية اثبات الاطعام استعارة تخييلية
ثم انه اخل على المشايخ كلام الامام المحقق زائدة او للتبعيض وفي اللفظ اشعار
به على ما لا يخفى فكانه اشارة الى المطعم والمذاق وقطعة من لحم كلام الامام المحقق
فعلى هذا المعنى يكون صفة لموصوف محذوف مفعول وقيل بمعنى الاعطاء يقال فلان
لمظ فلانا من حقه اي اعطاه البعض حقه ثم للتبعيض وقيل بمعنى التحريك لانه من ادوفه
التلميظ فاستعير للتعليم ومن للبيان اي اعلمه شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث
وانت اذا كشفت الغطاء عن عينك واخذت الانصاف بايدي سيديك وجدت
قول الشارح اقوى قوليه قيل لوليه اليه ولا تبق في البيان **قوله** والحبر المدقق
قال الشارح الحبر في الاصل واحد الاحبار لان ما فعل وفعل يجمع على افعال وقيل
من جل العالم بتحبير الكلام اي تحسينه وتحسينه جبر قال ولا صحة يقال للطفل
الموضح الجاهلية لانه كان يحبر الشعر ويزينه وقيل هو مشتق من الحبر فكما ان فكذلك
الحبر يجمع المادة فكذلك العالم يجمع العلم وهما سببان للحياة ولذلك الشعر الحبر العالم
واحسن بقوله من صار حيا بالعلم لم يمت ابدا وكقوله تعالى وجعلنا من الماء
كل شيء حي والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح لكن الفتح
افصح لانه يجمع على افعال دون فعول وقال الفراء هو حبر بالكسر وقال الاصمعي
لا ادري وقال ابو عبيدة والذي عندي انه الفتح كذا يرد به المحدثون كلهم بالفتح

قوله

قوله حتى يعلق منصوب بان المقدرة لان حتى حرف جر او عطف على التقدير لان
يجيء للعطف على كلا التقديرين العلق وان لم يجز لما قبلها الا انه بما قبلها ثم
من لوازم التمليط والتلويح مستفادة لان العلق بالطبع اقوى من التمليط فالمعنى
اردت ان اتمظ من كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الا ان يحصل بالتدريج
العلق بالطبع لان حتى معنى التدريج كما في قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى
بي الحال حتى صار ابليس من جندي بطبعه اي بطبع الولد الاعز وهو قوة النفس
تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر والاصل التجنيه التي جبل عليها الانسان قوله
لفظ الحق قال الشارح لفظ ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل يتعلق
وهو اسم الموصول اعني ما يتعجب وما يبقى احتمال كونه حالا من الضمير المجرور المتعلق
به العائد الى الموصول ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون ذلك الظرف المستقر حالا
من الضمير المجرور المتصل به لانه شيا ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول يعني
منه شيئا ما في حيز الصلة وهو لا يتقدم على الموصول لانه بمنزلة الجزء من الموصول
فاذا وقع الحال منه يكون هو ايضا في حيز الصلة اذ هو تابع المجرور وهو لا يتقدم
فلما تقدم علم انه ليس حالا منه وفيه خلاف ابن كيسان ويجوز ان يحمل على
الموصول والصلة الاعتباريين فالصلة من والموصول وتقديم المجرور ولا يلزم
هذا على تقدير ان يكون من الفاعل لان حق الحال التاخير عن ذي الحال فيلزم
في حيز الصلة لان اشتراطه حيث كان من تتمة الصلة والحال من المجرور تابع
وذي فافترقا فامتنع هذا دون ذلك قوله فوجدت قيل بمعنى صادفت وقيل
بمعنى علمت الكثير بالكتبة الائمة الماضية والجلى والتتمة يريد ان تداوله

قبله بيانه

هذه الكتب الثلثة اكثر من تداول الباقية من مختصراته قال الشارح التداور
التداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروا اي تداولوه حقا فيما بينهم اي بينهم
وفيما زايدة او في الوجه الذي بينهم فما موصولة والتداول هو الاخذ مرة هذا
ومرة ذا وانتصابه على التميز من اسناد الاكثر لا من تعلق الفعل به سواء كانت وجدت
بمعنى صادفت او بمعنى علمت الا انه اذا كان بمعنى الاول فلا يقتضي الا مفعولا
واحدا وهو اكثرها والثانية مع معطوفها بدل منه واذا كان بمعنى الثاني فمفعول
الاول اكثرها ومفعوله الثاني الثانية ومعطوفها لا تعاورك والثانية وما بعدها
بدل كما ظنني قوله كراهة ما فيها قال الشارح انتصاب كراهة على انها مفعول لها
وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتهم ما فيها وفي تحقق
شروط انتصاب المفعول له قوله وتغيب عن كل منها قال الشارح اي عن كل واحد
منها تكرار التنوين عوض عن المضاف اليه لالاولى اتيان الفاء مكان الواو كما
في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما اي كل احد والضمير في قوله منها راجع الى الكتب
الثلثة المذكورة وما في ما تكرر مصدرية والضمير المستكن فيه الى ما تكرر ضمير الكل اي
تغيب عن كل تكرر فلما كان احتمال كونه موصولا فاما رده بقوله ولا يصح
ان يكون ما موصولة اي لا يستقيم جواز ذلك بكونه لا يحسن لارتكاب المحذوف
لان نفي الحسن لا يستلزم نفي الجواز لنظيره ليجزيك اجر ما سقيت لنا لان الاجر
للسقي لا للغير لان المنفي هو تكرار دون المتكرر والا لكان نفي المسند منفية
قيل ولقائل ان يقول ح في امتناع المجموع يكفي انتفاء واحد من اجزائه وانتفاء
الصفة متعين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فالمتوهم ان يتوهم في بادي

الراي بان المنفي هو المتكرر لورود النفي عليه ظاهرا بخلاف ما اذا كانت مصدرية
فلما كان الاول مظنة للتوهم دون الثاني كما هو حسنا دون الاول وان كان
جايزا او ان الشارح لا يدعي عدم جوازه بل يدعي عدم حسنه قوله استثقالا
للمعاد واستعظاما للمعاد وقال الشارح انتصاب استثقالا واستعظاما على
انهما مفعول لهما لتغيب في قوله تغيب عن كل منها ما تكرر وانتصابهما على الحال
من الضمير المتصل بتغيب بمعنى مستثقلا او مستعظما اي حال كونهما بمعناهما وهو
حال من ضمير المصدر لارتفاعه معنى اي صارت الفاعل المطلقة التي حذف فاعلها
واجابه اخرى بمعنى رجع رجوعا اراد بالمعاد المتكرر وهو بمعنى المصدر او ما
الفاء مكان الواو دون اسم المفعول كمثل ما تقدم فيما حكم ره ان المستقل هو
التكرار دون المتكرر انما قال كمثل ما تقدم لان العلة هنا تغايرها لكن بهما
حال المعاد واسم مفعول قال قيل لا يجوز ان يكون المعاد اسم المفعول لان الاستقلال
لا عدد الشيء قليلا وذا لا يتصور في المعاد فالصواب ان يجعل كالمعاد واجيب
بان هذا انما يرد ان لو كان مفعولا للاستقلال في الحقيقة وهو ليس كذلك لان
مفعوله محذوف تقديره لاستقلالا لا افادة المعاد وفيه تامل والمراد من المعاد
وفي بعض النسخ والمراد به اي بالمعاد اما العقبى المتقدم ذكره واللام للعهد
او كل من يستفيد منه واللام فيه للجنس ونظيره قوله حرت لكل كل بالحجة خطي
بالقلب يجلس على (?) ان كان بمعنى الذي لكن بينهما فرق من حيث انه
لا يفيد التعريف قبل مجي الصلة بخلاف اللام ان ذلك الاعتبار محكم في
ما موصول وكونه مبهما والجنس الاعم لا يدخله فمن قوله (?) قال الشارح

انقلاب بغير ما انه حال من الضمير المتصل باستضيفت وهو صفة في الاصل لمغايره
المغاير ثم اي مغاير المتقدم اي في حال كونه مغايرا له ويستوي فيه الاحوال كلها
لان فيه معنى الفعل فجرى مجرى حرف في عدم التصرف وجاز فيه الثلثة اوجه الاول
متقدم بالذال بادغام الذال المعجمة في الذال الغير المعجمة بعد الانقلاب والثاني
متقدم مع الذال المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذدخر بالبيان لعدم الجنسية
في الاول والذال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال والاصل ان الفاء اذا كان
دالا او ذالا او زاء تقلب تاء الافتعال دالا ويجري الادغام ان امكن والفك
لعدم الاتحاد كما عرفت في موضعه ومثله اي مثل متقدم اذكر بالدال واذكر بالذال
المعجمة وقد حكى البيان اي فك الادغام ايضا اذكر ذكره اذ ذكر قوله الا ما انه
قال ان ترح محل اسم الموصول ههنا اما منصوب على الاستثناء المنقطع لانه
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر او على البدل من ذكره الشيخ بدل
البعض من الكل اي لم اطو ذكر شيء الا ذكر ما انه بخلاف المضاف متعلق بمنصوب
المقدر بين ذكر وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه
لولا ذلك لكان ذلك واجب النصب على الاستثناء اما قدم قبل ذكر المتعلق
للتنبيه عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلق بهذا التفسير من جهة المعنى
واما مجرور على البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل في هذا سهو لان البدل
في غير الموجب ونحو وما نحن فيه موجب الجواب ان المعنى اذكر المتعلق بشيء
من المسائل فمرجع اليه فان هو في مقابلة لا بر اخت خالة او مجرور على البدلية فالسهو
من مسائل عطف على من شيء لا على المعنى لا على الاول الا اطو ذكر ما انه لكن هذا

الذاكر عليه الذاكر

الذاكر عليه الذاكر الذي تقدم ذكره وعلى الثاني الا اطو ذكر شيء ما انه وما كان ههنا
اعرابان كل منهما يحتمل وجميع ابتداء في تفضيله اولا باما وثانيا ايضا باما
واو ولما كان يحتمل كون البدل من الضمير المجرور في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز
ان يكون مجرورا على البدلية من الضمير المجرور المتصل بالمسائل لفوات المعنى للزوم
كون ما انه كتابا له مسائل وليس كذلك والحمل على المجد الجامع حمل على غير وجه وقيل
للزوم الا يحكم النحاة بين المضاف والمضاف اليه اقول بعد التسليم يرد هذا على
الوجه الاول ولم يبق تقديرها استغناء عنه بذكر بتقدير الثاني من القسم الاول
اعتمادا على فهم المتعلم وكذا اي مثل محل ما في قوله الا ما انه محل ما في قوله الا
ما كلح بالزيادة حريا منصوب خبر لكان وكذا حال او صفة لمصدر محذوف فاما
اما على الاستثناء او على البدلية من شيء بدل البعض من الكل اي الا زدت فيه
ما كان بالزيادة حريا وهو منصوب على الخبرية لكان وبالزيادة متعلق به قدم
للسجع قوله ويستغنى بالغنائم اثاره قال ان ترح يغتنم الولد والغنائم جمع الغنيمة الغنايم
واضافته الى الاثار اضافة بمعنى من لانه من باب خاتم فضة لان الغنائم هي الاثار
كما ان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان فائدتها جواز كون
المضاف اليه محمولا على المضاف وتستغفر على ذلك في بحث الاضافة ان شاء الله تعالى
اي الثمرات الحاصلة من المختصر قوله وكشف قال ان ترح اي طو نيته طيا وهو مختص
النشر على كبر عبد القاهر لان الثياب المغزولة اذا انتشرت طويت على الكبر القصار
فكان المحقق شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجملة شملا حال ومفعول
ثان عليها استعار خبر قوله وكسرته من كسر الطائر جناحيه اذا ضمها اي نقطع قومه

وانقض يقال انقض الجدار اذا سقط عطف على ضمنها قبل على وقوع وهو ليس بجيد
بنى عليه تبعا للجوهري في الصحاح حيث قال كسر الطير اذا ضم جناحيه حين انقض لان
فيه معنى الطفور والانحطاط فالاستعارة تبعية في تشبيهها الفاعل فيجوز ان يكون استعارة
بالكناية واثبات الكسر تخييلية فالمحقق شبه نفسه بالطير ثم اثبت ما هو من لوازمه يعني
كان المحقق طايرا في جو العلم قبل هذا فاجمع المختصر حين كسر الطير الا كان الطاير
يجمع جناحيه ثم شرح الخطبة حامدا لله مصليا على رسوله فاقول قبل الشروع في المقصود
لا بد من تمهيد المقدمة في بيان الموضوع والمبادي والمسايل وماهية النحو ليكون
الشارع على بصيرة فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية ومباديه
التصورات المستعملة او تصديقات التوقف عليها اثبات المسايل المستعملة فيه
ومسايل التصديقات المستعملة في المقصود من ذلك العلم اثباتها كموضوع النحو الكلمة
والكلام حيث يبحث عن اعراضها الذاتية فيه ومباديه التصورات المستعملة فيه مثل
تعريف الفاعل والمفعول منصوب واما تعريف فهو آلة قانونية تعرف بها احوال
طارية على الكلمة حالة التركيب من انها اسمية او بنائية وعلى الكلام من حيث
انه جملة فعلية او اسمية او خبرية او انشائية وغير ذلك فالاحا شرح في المقصود
مستعينا بالله المعبود وقال المصنف الباب باب البيت سمي به لانه لا يدخل في بعد شموله
الا بعد المجاورة عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاورة عن باب اصله بوب بدليل
ابواب الاول نقيض الاخر اصله اوول على وزن افعل وعلى راي مشهور الاوسط
قلبت واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل اوكلا وول على وزن فوعل
قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على اوول للاستثقال فهو ممنوع عن الجر والتنوين

اذا لم يضعف

اذ لم يضعف ولم يوف بالتمام صفة دون غيرها تقول لقيته عاما اول
صفة او اول وثانيه او بالوجهين الاول مثل الاخرى والاخر في الاصطلاح
جمع اصطلاح وهو في اللغة مطلق الاتفاق وفي العرف عبارة عن طايفة على ان يسمى
شيئا باسم ينقل عن موضعه الاول النحوية المنسوبة الى النحو وهو في الاصل
القصد والطريق وفي الاصطلاح ما مر ذكره وافرادها مع جمع الموصوف بجواز
كل الوجهين مع امكان الاختصار وقدم هذا الباب على غيره قوله كل لفظة
دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة في الاصطلاح واما في الاصل وهي
ماخوذة من الكلم بمعنى الجرح فلان تأثيرها في النفس عند حصول معناها فيها
عند اطلاقها ويحتمل تحقيقها وفيها ثلث لغات حكاها الفراء فعل بفتح الفاء
وكسر العين مثل نبقة وهي لغة الحجاز وفعل بكسر الفاء وسكون العين كسرة
ولغة تميم وفعلة وسكون العين مثل خفة ثم في اطلاقها على ثلثة اقسام حقيقي
لا بد من التعرض له فلذلك ابهام احد ومجازي مستعمل في عرف النحاة كاطلاقها
على احد جزئي العلم المضاف قد تعرض به كما تعرض به ابن مالك بقوله
تقديرا او قد ترك منهم المحقق ومجازي مستعمل في عرفهم لا تعرض فلذلك تركوا
كلهم وانما قدمها اما على الكلام فلكونها جزءا منه ومن قدم عليها نظرا الى تأثيرها
فيها من حيث ان الانتقال من حال الى حال انما هو بسبب التركيب واما على غيرها
فلتوقفه عليها وقدم تعريفها لان معرفة الموقوف لا يحصل الا به ومن قدمها
عليه نظرا الى ان المقصود بالمعرفة ذلك ووسط التقسيم للتخفيف قال ان رحمه
للفظ كل هنا ابتغ التعريف غير واقع موقعها فيها اي لفظة كل لفظ

لاحاطة الافراد نظرا الى وصفها والموضع موضع التوصيف لان الكلام مسوق لبيان
معنى الكلمة الاصطلاحي والتوصيف انما يكون للحقيقة لا للافراد بمعنى ان هذا
الموضع موضع التوصيف الذي يكون للحقيقة لا للافراد وفي لفظة كل نوع لها
فلا يجوز اخذها في المتوقف ولا في المتوقف فهي غير واقعة موقعها فالاولى ان يترك
لفظة كل والجواب بان الكل لاحاطة الاجزاء ههنا والتوصيف لا يكون الا بها
بان التوصيف قسمان حد ورسم فالحد لا يكون الا بالاجزاء فوردها [illegible]
التوصيف حد وبان في ذكرها فايدة وهي نفي توهم ان مجموع الافراد لا كل واحد واحد
كلمة ليس بجواب حيث يجوز التوصيف بجزء واحد وكثير فان قلت المراد الحد التام
فقد ضاع جوابك الثاني وان اردت توضيح العبارة فلا دلالة على ذلك ممنوعة
والتوهم باق بعد اتيان كل اذ لا يخرج كونه للافراد بل الجواب ان عبارة
ارباب المنقولة لا يلتفتون فيها الى اعتبارات اصحاب المعقول بل الى قحة تراكيبهن
وكونها على قوانين النحو واساليبها ولذلك وقع كثير من لفظة كل في تعريفات
المتقدمين في المعقول في بيان الكلمة في عرفها اي في النحو [illegible] واعلم ان [illegible]
نطلق فالموضع ليس موقع التوصيف قصدا كالابرى انه جعل الكلمة محمولة وادخل
الفاء والقول بان التوصيف ح بالافراد لا للافراد غير وارد وقيل لان الكلام
قد يجي بمعنى البا والاحسن ان يقال ان الكلام على معناها فيه وبان التوصيف
اذا كان بالافراد يكون للافراد بالتضمن وبه وقد اشير الى جوابه بوجه آخر
في تقدير كلام الشارح توجيه اشكال ثم التوصيف مشتمل على قيود لا بد من
معرفتها اولا لانها اجزاء المتوقف والموقوف معرفة المتوقف على معرفة المتوقف

على معرفتها

على معرفتها احدها كونها ملفوظا بها اشار به الى ان اللفظ الماخوذ في التوصيف بمعنى الملفوظ
وهو ان اللفظ لغة مصدر لفظت الرجل الرقيق وعرفا صوت الخارج من الفم
المعتمد على المخرج وعرفه بعضهم باخص لزيادة العقد وقيل ما يلفظ به الانسان
قلت حروفه او كثرت وعمم بعضهم بقوله او كان في حكمه مهملا كان او مستعملا واورد
عليه بمنع صدق ما يلفظ به الانسان على اللفظ لكونه بمعنى الملفوظ بانه دور
لوجوب تقدم المقدم المشتق منه على ورود بان اللفظ بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل
مصدر لفظت الرحى الدقيق وهذا وان كان مجازا لكنه مشهور واما اللفظ
فكان اللفظ في المعنى وانما اختارهما المص لغاية ثانية ذكرها قيل اختيار اللفظ اولى
لانه اخصر وادفع للاجمال واما اللفظة فان اريد بها اقل ما يطلق عليه [illegible]
لان اقل [illegible] في احد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه ففيه اجمال اذ لا شيء وان
منع اللفظ فاللفظ اولى لما ذكرنا ولا يعارض بان فيه اجمالا من وجهين احدهما انه
للمصدر او للمفعول وثانيهما انه له او للجمع لان الاول مشترك الالتزام فيتعلق الاخص
سالمة عن المعارضة على ان في اشعارا بانه للمفعول كما ان فيه اشعارا بعد جمعه لان
الوقوع موقع التوصيف قصدا او ضمنا فحصل الجواب عن الثاني ثم اذا اريد بالوحدة
الوحدة التي اعتبرها الواضع في الدلالة على الوحدة المقيد للنسبية اندفع الايراد
وقيل لان اطلاق المصدر على المفعول المعهود فيه اطلاقه غير محدود وبالتاء اكثر
الاختيار لا اعلال المضاف [illegible] عاد الى الاختيار اللفظ ثم ان اخذها اولى
من الصوت لكنه اخص ومن النطق لكون اطلاقه على المنطوق غير مشهور من فهم
ولانه بمعنى الادراك الكلمة لا يكون بمعنى اللفظ والتكلم ومن القول لكونه منقولا عن [illegible]

علم لم تكن اختيارية في القصد بشرط علم انه لا يتناول المهمل بخلاف اللفظ لانه
اخص كما قال ابن الحاجب ان القول لا بد له من دلالة اما وضعية كما في المفردات
الحقيقية او عقلية كما في المؤلفات والمخترعات كما فعل بعضهم ليشمل ما ذكرنا
وقد اعترض المحقق بما باللفظ عن الدوال الاربع وهي معهودة للدال والغير الملفوظة
فالتزام خرجه بقيد اللفظ والباقي هذه الاربع لها كلها للكلية في الدلالة على معنى
التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط واحترز بها عنها وقد اعترض عليه بان
التعريف غير جامع لان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به
فلا يصلح ان يكون اللفظ قيدا والا يخرج مثل هذا عن كونه كلمة وغيرها مانع
اذ الباء بانه يصدق لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وليس بكلمة واجيب عن الاول
بان اللفظ في التعريف يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة نحو زيد هو ضرب
وما كان ملفوظا به حكما كالضمائر المستترة والمنوي في زيد ضرب وان لم
يكن ملفوظا به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة التاكيد وصحة العطف عليه مثال
الجميع قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومثال التاكيد قوله فاذا فؤادي عندك الدهر
اجمع ومثال العطف قوله عليكم عنك ورحمة السلام اما غير ذلك من المحل مثل
من البدل كقوله تعالى والوزن يومئذ الحق للفصل ولزوم تعلق الظرف بالمحذوف بالقيام
والحال كقوله واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فهو داخل في التعريف ليس
بمجاز اصطلاحا فيكون جمعا بينهما وقول ابن مالك في تعريف الكلمة او منوي
معه على اصطلاح اخر دع التحرز بان قيد الاستقلال مراد وقد صرح ابن مالك
حذوا عنه ولئن سلم فليس بلفظ دال بالوضع بل الدال المجموع فيه على زيد سواء

في انتفاء

في انتفاء الوضع عليها القيد الثاني القيود الاربعة كونها اي كون اللفظ مع معنى
اي دالة بحوله دالة على معنى فالدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر وعرفها البعض بانها فهم المعنى من اللفظ عند العلم بالوضع والاول الاعم
ثم انها اما غير لفظية اما عقلية او وضعية ولفظية اما طبعية او عقلية او وضعية
ولفظية اما طبعية او عقلية اما مطابقة او تضمن او التزام والمعنى في الاصل مصدر
ميمي اي قصدت بمعنى المفعول والان كان مشتركا في الاصطلاح ما يستفاد
من اللفظ لفظا كان او غير لفظ وقد احترز به اي بهذا القيد في الالفاظ الحاصلة
جمع المهملة وهي التي تتألف من الحروف غير موضوعة بازاء معنى المشاركة
للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو مهتب ومجتب وجتق مثلا نصب على المصدر اي
امثل مثلا ومثله بتكرار اذا قصد التعميم فلا حاجة او غير ذلك من الالفاظ التي لا معنى
لها مثل دير وبلز وكص فان مثل هذه المذكورات وان كانت الفاظا لاجتماعها نسخة بعد
من الحروف لكن لا دلالة لها على معنى ان اراد ما عدم دلالتها على معنى اصلا فممنوع
وان اراد بالوضع فلا تستلزمه ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظ والدلالة
بشبه لم يخرج قطعا الاعتراض من قال اللازم ان تكون جنسان او فصلان اذا ان
اما انها ليسا جنسين ولا فصلين حقيقيين لان الكلمة ماهية اعتبارية
واجزاؤها لا يكون الا بالاعتبار ان يكون كل منهما من القيدين هذا في وضع
الظاهر موضع جنس للكلمة بالنسبة الى ما شاركه فيه اي في كل واحد منهما وفصلا
لها ايضا بالنسبة الى ما شاركها فيه فاندفع ما قيل ان الجنس لا ينبغي ان يكون للاحتراز
بل للدلالة على كمال الجزء المشترك وكذا الفصل لا يذكر لتلك الدلالة لانه

بل للدلالة على الذات المعينة فما يكون جنساً وفصلاً لا يكون فصلاً او جنساً
من ذلك لان كلام الشيخ الماء فخودتين في التعريف اذا كان اخص من الآخر
من وجه يجوز ذكره للدلالة والاحتراز حيث الاعتبار يحصل بهما هكذا
هنا لان اللفظ لا يلزم ان يكون دالاً وبالعكس ويجوز اجتماعهما فذكر اللفظ
جنس للكلمة بالنسبة الى المهملات وفصل لها بالنسبة الى الدوال الاربع وكذا
الدلالة جنس بالنسبة الى الدوال الاربع وفصل بالنسبة الى المهملات القيد
الثالث من القيود الاربعة كون ذلك المعنى الدالة صفة لمعنى جارية على ما فيها
فاسدها لا اعتمادها على الموصوف اي كون ذلك المعنى الذي دل اللفظ عليه
مفرداً وهو ما يستفاد من اللفظ المفرد الذي لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء
معناه لا يكون له جزء او له جزء لا معنى له او له معنى ليس جزء المعنى المقصود او جزء
المعنى المقصود لا يكون دلالته عليه مقصودة هذا ما ذهب اليه المنطقيون ومنهم
ان نحو ضارب ويخرج وسكران ما لا يحصى مركبة واما بعض النحاة فليس يتعلق على
هكذا وستقف عليه ان هذه القيدات بقوله على معنى مفرد وقد احترز به عن مثل
الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف واللام وثانيهما
المذكورة مع الآدمية الدال عليها لفظ رجل وهو كناية عن المذكورة مع مجاوزة
حد البلوغ فاندفع قول من قال فيه تساهل لان معنى رجل ذكر من بني آدم وجاوز
عن حد الصغر وذلك عند البلوغ والصواب ان يقيد بهذا النوع اذا كان
الالف واللام في الرجل والاعلم التعريف ورجل على المذكورة مع
الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة لكون دلالة جزء لفظه على جزء معناه

معقود

معقودة هكذا ذكره في تحريرات وفي بعض النسخ جار الله وفي بعضها صاحب
الكشف والكل بمعنى واحد في حواشيه كتب ذكر اسمه فان قلت اليس قد خرج
من التعريف امثال هذا اي الرجل بلا فراد المعرف به الذي ذكره في الفاعلية
للمعرفة لاعتماده على الموصوف في لفظ والاستفهام في البلق للانكار او للتقرير
اي قد خرج مثال هذا بذكر افراد اللفظ اذ افراده يستلزم افراد المعنى لان الكون الواحدة ٢ الكلمة
لا يكون الا الواحدة فذكر المفرد في قوله معنى مفرد مستدرك قلت ان ذكره انما يكون
مستدركاً اذا لم يكن للاحتراز وليس كذلك لانه مثل الرجل لشدة الامتزاج الحرف
بالاسم واتصاله به وجعل في العامل اياه اي من الحروف الداخل الى الاسم وقد تنزل
اي الاسم والحرف هو خبرانه وصح لان شدة متعلق به وقد قدرنا فيه الراجع الى
مثل ضمير واما مثل ويجوز ان يقدر بعده اي تنزل لا فيه منزلة لفظ واحد فاجتنب
يصح اطلاق اللفظ والواحدة عليهما فلا يخرج امثال هذا بقوله لفظ بناء
على ان التاء فيه موزونة بالافراد ولانه من التوضيح في تعريف الكلمة لذكر المفرد
احترازاً عنها اي عن امثال الرجل وعلى هذا اي على حكمها حكم ستضرب وتضرب مجرداً
عن الفاعل وضربت وضربنا ونحوها مما جرى فيه الحكم مجرى كلمة واحدة
فان كل واحد منها كلمتان في حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال
والامتزاج فاللفظ باطلاقها يتناول ما كان واحداً او ما هو في حكم الواحد
وليس جمعاً بين الحقيقة والمجاز لانهما حقيقتان مندرجتان تحت الواحد
م المقول عليها بالتشكيك والحاجة لا قيد المفرد في المعنى وفي قوله لا
لهذا السؤال فان قلت اليس التوضيح لم لم يذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظ

يعني ان التاء في اللفظ وان لم يغني عن ذكر المفرد في المعنى لكنه يغنيها اذ يعني
المفرد لا يكون منه لولا التاء اللفظ مفردا قلنا ان مثل عبد الله علما يدل على معنى
مفرد وفي بعض النسخ لان مثل عبد الله علما حاصل السؤال ان التاء في اللفظة
ليس محلها اذ يفيد ما يفيده المفرد او الصفة المعنى فاذن اللفظ اولى من التاء المفرد
وحاصل الجواب افراد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ فان مثل عبد الله علما معناه
مفرد مع ان لفظه متعدد فلا يلزم من افراد المعنى افراد اللفظ ان اراد تعدد
علما متفقا والا فلا دلالة له على معنى مفرد فان قيل عبد الله يجب ان يكون كلمة اذ
لو كان كلمتين لكان الكل من حيث هو معنى حال العلمية وليس كذلك بالاتفاق قال
اجاب بقوله ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين في التسمية
المضاف والمضاف اليه في قولك جاء عبد الله فلو كان كلمة واحدة لما اعرب
باعرابين مختلفين اذ الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين مختلفين
حاصل الجواب المعارضة تقريرها ما ذكر تم وان دل على انه كلمة واحدة
لكن عندنا ما يدل على انه كلمتين وبيانه التقرير متذكره والتدل بانه لو كان
كلمة لكان اما فعلا او حرفا او اسما والاولان ظاهر البطلان وكذا
الثالث لانه ليس ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا وليس من ابنية الاسماء
سداسي ان اراد لا سداسي مطلق فممنوع وان اراد اصلا فسلم لكن لا ينافي
ان يكون السداسي من الجائز ان يكون اصليا وايضا يلزم انتقاض حد الاسم ولا
شك انه اذا كان علما كان معناه متحدا فكان افراد المعنى صحيح مع تعدد
اللفظ يكون ممكنا ولا يكون التوضيح لافراد المعنى مغنيا عن التوضيح لافراد

اللفظ

فلا بد من التاء والمفرد بالافراد في اللفظ احترازا عن مثل عبد الله هذا التقرير
ما ذكره الشارح في حد كلام المصنف ولنا عند ما طريق آخر يتوقف بيانه على مقدمة
وهي ان اللفظ الواحد ما يقصد بجزئه الدلالة عليه فهو الواحد فيسمى الواحد
فكل لفظ مفرد واحد من غير عكس وكل معنى مفرد واحد من غير عكس لان المعنى
المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والواحد من الواحد بان التاء وما قيد بها قال
فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء عنه بتقييد المعنى بالمفرد وتوهم بان التاء
للافراد او للوحدة الملازمة فالجواب لا نسلم ان التاء للافراد بل للوحدة ولا نسلم
ان الوحدة ملازمة له فلا يلزم من وحدة اللفظ افراد المعنى فان قلت وحدة
اللفظ وان لم يستلزم افراد معناه لكن لا بد لكن اللفظ كلمة من وحدة وافراد
معناه فذكرهما وذكر القيود جميعا ليس بحيث لا يكون للاحتراز على ان دلالة
افراد المعنى على افراد اللفظ التزامية وهي مهجورة في التعريفات واما قول
ان في مثل عبد الله فقد مر الكلام على الاعراب بالمختلفين لجواز ان يكون
باعتبار المنقول عنه وسببية قال ابن الحاجب اللفظ المفرد وهو اللفظ بالكلمة
الواحدة اي الملفوظ الذي لفظ بكلمة واحدة وهو معلومة عرفا وان علل
في اصطلاحهم بما ثبت من اجزاء الالفاظ المنقولة مجرى الاصول المنقولة
هي عنها ولا يخفى نحو بعلبك وتأبط شرا وغلام زيد اعلاما كل منها كلمتان
في الاصل فيكون كلمتين بعد العلمية ايضا حتى في الاصطلاح يلزم منه
كونه كلمتين والحق ان في مثل عبد الله اعتبارين اعتبار المنقول اليه واعتبار
المنقول عنه فبالاعتبار الاول كلمة وبالاعتبار الثاني كلمتان والاختلاف في حالته

في حالة العلمية بانه كلمتان حقيقة باعتبار ما يستفاد من القول فان قيل ليس بملفوظ
فجزء بالتلفظ وعلى التقدير بالوضع لعدم وضعه قلت لا بالاول على ما مر ولا
بالثاني لوضعها اجزاء المركب لا اجزاء المعنى وقول من قال ان الحد منقوض بالاسماء
والافعال لانه ما من اسم الا وهو ينطوي قد يترادا الواو بعد الا لتاكيد الحكم
المطلوب اثباته اذا كان في محل التردد والانكار كما في قولهم ما من الا وله طمع
او حد ومنه قوله ما من اسم الا وهو ينطوي على اي تشتمل على المعنيين احدهما
المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التنوين والتنكير الطاري ان كان عليه
وكذا الفعل ينطوي على معنيين احدهما الحدث وثانيهما الزمان لدلالته على الحدث
بمادته وعلى الزمان بصيغته غير وارد فيه قوله فان قال ان مدلول اللفظ الذي
هو المراد من قوله معنى مفرد هو المستفاد منه بطريقة المطابقة وسطا الفهم دون
الحمل للتعريف الا ان قيل لقائلها بان المراد من المعنى اما بطريق المطابقة
او بغيرها وهو مقتضى تقليل ح والمعنى ان مدلول اللفظ لا تعدد فيه بل التعدد لو كان
اي لو ثبت في ذلك المدلول لكان اي لثبت كائنا في اجزائه اي اجزاء اللفظ
لكن لا تعدد فيه فلا تعدد في مدلوله من حيث انه مدلوله وكونه مركبا بالنظر اليه
نفسه لا بد ان فيه فانه في النقض بالكلام والخبر والتقية والجملة الموضوع
لكل اشل زيد قايم واجاب البعض بانه غير موضوع لذلك بل المفهوم صدقا
على مثل زيد قايم وهو مركب منه ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم
ليس بمركب قيل التعريف في اجزائه راجع الى المستفاد منه بطريق المطابقة فح
يكون معناه بل التعدد لو كان في المستفاد منه بطريق المطابقة لكان في اجزا

في اجزاء المستفاد بطريق المطابقة لكن لا تعدد فيه لان المستفاد منه بطريق المطابقة
من حيث هو كذلك لا تعدد فيه وان كان اجزاؤه متعددة اذ لا يتعدد المفهوم
المطابق بواسطة تعدد اجزائه وهذا الوجه وان كان قريبا من الاول لكنه يكاد
يعد تنافرا عن السمع والبعد عن الطبع من جهة الحاجة الى لزوم الشرط والجزاء وتجرد
عن الفائدة وقيل اي اللفظ لكونه في معنى الايجاد لا حاجة اليه على الوجه الذي
قررناه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة
للفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم اقسام
الدلالة اللفظية الوضعية اي المطابقة والتضمنية والالتزامية فالمدلول اما
مطابق او تضمن او التزام فاشار الشارح اليها على الترتيب مختارا منها
الاول دون الباقيين فان قلت فعلم ما ذكرت يكون قوله فلا دلالة اللفظ
عليه بحسب الوضع تماما وجه له قلت الشيء اذا اطلق ينصرف الى الكامل فالوضعي
هو الوضعي بلا واسطة هذا هو التحقيق بالقبول فلا تلتفت الى ما يقال المراد
من اللوازم الداخلة والخارجة التعريف والتنكير والصفات الباطنة
والظاهرة للتخصيص الجواب ومعموم اللوازم الخارجة هو الذي وعلى هذا
ذلك الاحتراز عن اطلاق اللازم على الجزء الداخلة فحفظوا اشياء وغابت
عنهم اشياء اعلم بان الاطلاق اللازم على الجزء شايع لا زايغ فيما بينهم
الفعل وان كان احد جزئيه دالا على معنى والآخر على آخر لكن المراد من
الاجزاء المرتبة المسموعة والهيئة مما لا يعاد ليست ذلك فان قلت ليست
الهيئة يحصل عن ذكر المفرد بالتنكير قايم اي الثابت فانه معنى يحصل في نفس الاسم

واحد فيه تنكير والتنكير هنا للوحدة يقتضي الافراد فاذا قيل على معنى علم ان
ذلك المعنى لا يكون الا واحدا اقتضى ان ذكر المفرد مستدرك فتأمل ثم اعلم ان
النفي لتقرير الكلام الثابت وتصديقه موجبا كان مثبتا او طلبا كان او خبرا
من غير رفع وابطال لكن في صورة الكلام المنفي المصدر بهمزة الاستفهام
الكلام المقرر هو الحال عنه ولهذا قالوا اذا قيل في جواب قوله تعالى الست بربكم
نعم يكون كفرا واما بلى فتحقيق المنفي المتقدم لفظا كان او معنى مع حرف الا
ستفهام اولا هذا قول المتقدمين من النحويين فذهب بعض المتأخرين
الى انه يجوز وقوع نعم مكان ما يقع فيه بلى وهذا مخالف لما نقل سيبويه والا
حسن ان يحمل عليه كلام المتأخرين ان نعم اذا وقعت بعد النفي الداخل
عليه حرف الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد النفي الداخل عليه اعني تقرير
الاثبات وذلك لان النفي اذا دخل عليه حرف الاستفهام للانكار
والتقرير ينقلب اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح يجوز ان
يحمل على قول المتقدمين فيقرر قوله اذا قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
الا واحدا ويجوز ان يحمل على قول المتأخرين فيقرر الايجاب المنقلب من
النفي في المآل الغنية فالمعنى نعم اذا قيل على معنى لا يكون ذلك المعنى الا
واحدا ولكن لا بد من ذكر المفرد لعدم استلزام وحدة المعنى افراده ونعم
الغنية حاصلة على تقدير كون المفرد والواحد مترادفين الا انه لكنهما
حدا ليد لذلك اذ لا شك ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ

على جزء المعنى

على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد حيث لفظ واحد الا ان ذلك
المعنى الواحد لضربت مركب غير مفرد ولكونه مدلولا للفظ مركب فذكر المفرد احتراز
عنه اي عن ضربت ونحو مثل ضربنا وسيضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب
عما قيل ان تفسير قوله لغى قول نعم وقوله الا متنافيان لان الاول يقتضي عدم
حصول الفائدة والثاني حصولها بتقديره انا لا نسلم انه لتقرير الست الفائدة
تحصل لجواز ان يكون لتقرير قوله اذا قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
الا واحدا استثنى لكن لتقرير الايجاب الحاصل منه بواسطة همزة الاستفهام
لا سيما لا النفي الجنس التي بمعنى المثل اصله سوى وما اما نكرة صفتها
او موصولة صلتها محذوفة اي لا مثل شيء او الذي ذكرته والحال انا قد
ذكرنا انه اي مثل الرجل لا يخرج بقوله لفظ موضوع لدلالته على الواحد
فكيف يخرج بقوله معنى هو ضعيف دلالته عليه والقيد الرابع من القيود
الاربعة المشار اليه بقوله بالوضع كون الدلالة بالوضع اختلف العبارات
فيه فقيل هو تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعل اللفظ دليلا
على المعنى قالوا انه احتراز عن نغلط فيه العامة ويصححوا مثل قولهم
مشوم للمشئوم ونحو ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز
عن اح فانه يدل بالطبع لا بالوضع على الوجع وكذلك اح اح بالمعجمة
فانه يدل على السعال بالطبع لا بالوضع فانه اهمال وذلك لا نعد و
كلمات والاولى ان يقال انه احتراز عن المحرفات ولقائل ان يقول معنى قضا

على الاول اى على كونه ذكر الموضع الاعم ازعن الحرف فان الحرف لا يجاء انه لا يكون
له دلالة على معنى ما او كانت له دلالة عليه فان كان الاول بالنصب على ان كان
ناقصة فالمعنى فان كان الواقع الاول وبالرفع على انها تامة اى فان ثبت
الاول يعنى عدم دلالة على معنى ما فعدم خرجت بقوله دلت على معنى وان كان
الثانى يعنى دلالة على المعنى فدلالته اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثانى
فان قولنا مستوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى وهو ظاهر فتعين الاول فيكون
كلمة لصدق توقفها عليه فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب ان الحرف له
دلالة على معنى ما لانه اذا ذكر فهم منه المعنى فيكون دالا على المعنى اذ الدلالة
عبارة عن فهم من اللفظ وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه مهملا
عنه اى عن الوضع ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطأ وفى بعض
النسخ الاستعمال الخطأ بالتوصيف وكما كان الفهم اى فهم منه لفظ
حاصلا كانت الدلالة حاصلة بما ذكرنا وان كان ذلك اللفظ الحرف
خطأ فهو فظهر ان الحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع
لابد منه حاصل الجواز ان انحصار الدلالة اللفظية فى الوضعية
والعقلية والطبعية ليست بدليل قطعى بل استقرائى فتثبت دلالة اخرى
غير هذه الثلث حائز لجواز ان يكون غير تام هكذا قيل انما يصح ان لو حصر
السائل الدلالة فى هذه الاقسام وليس كذلك بل فى الوضعية والطبعية
فتغيره لانه لزوم كونه دالا بالوضع بطلب من عدم كونه دالا بالطبع لجواز
ان يكون بالعقل فعبر عنه بطريق استعمال الخطأ تنبيها على ان ما يدل بالعقل

قد تكون استعماله

قد تكون استعماله خطأ او محرفا عن وضعه لكن يقتضى ان هو غلط العامة ليس
فى الوضع فيخرج عنه بقيد الموضوع فلا اشكل ان من قال يوسف يقصد به ما قصد بيوسف
وهذا اى ما ذكرنا من المباحث انما هو شرح القيود المذكورة فى هذا التعريف
اعلم ان الاسماء منها ما يتضمن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء فى خبره عند
سيبويه ويدخل عند ابى الحسن الاخفش لكن لا يجعل فى الزيادة فلا خلاف فيهما
واما دعاء الله وود وزد عنهم كتبه واما كقوله خولان فانكح فعلى سؤال خولان
فانكح فيحسن اتيان الفاء ويستقيم نص به سيبويه حيث قال قد يحسن الخبر
ويستقيم ان يقول عبد الله فاجر به اذا كان الخبر مبنيا على مبتدا اما مظهر نحو
هذا زيد فاجر به ومضمر نحو الهلال والله فانظر اليه لا على ان الكلام خال
عن الشرط بل على ان فى الكلام شرطا مضمرا فادخل الفاء ليدل عليه ومنها ما يدخل
عليه متضمنا معنى الشرط او شبيها به للشرط فالواقع خبرا عن الاول واجب دخول
الفاء عليه خلافا للثانى وتلك الشباهة بان يكون ذلك المبتدا موصولا
او نكرة لا بانهما لكنا الشرط او الصلة او الصفة فعلا الشرط الكلمات
الشرطية او ظرفا المتعلقة بالفعل على الاصح وهذا دليل على انه ادنى مرتبة
عنها وجواز ترك الفاء فى الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور ويجز وتلك
الشباهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليست
ولعل واما لكن فلا اتفاقا وان اختلافا وقيل اتفاقا وكذا ان المفتوحة
واذا تقرر هذا فنقول وانما ادخلت الفاء فى قوله فهى كلمة لانه وقع خبر المبتدا
المتضمن وفى بعض النسخ لمبتدا متضمن معنى الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى الشرط

جاز دخول الفاء في خبره لان المراد بالمتضمن بها ثبوت معنى الشرط بان يثبت به
بدليل ما بعده وهو قوله على ما سيأتي لانه اما ان يكون ذلك المبتدأ اسما
موصولا كالذي والتي واخواتها صلته فعل او ظرف كقوله تعالى عز وجل
الذين اسم موصول صلته ينفقون وهو مع صلته في محل الرفع مبتدأ اموالهم
بالنصب مفعول ينفقون بالليل اي في الليل والنهار اي يعمون الاوقات سرا
وعلانية اي في الحالتين مصدران في موضع الحال يعني يعمون الاحوال
بالصدقة على الخير وكلما نزلت لهم حاجة محتاج لم يؤخروا اقتضاءها ولم
يتعللوا بوقت ولا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق حين تصدق باربعين
الف دينار عشرة الاف في الليل وعشرة الاف في النهار وعشرة في السر وعشرة
في العلانية ابن عباس رضي الله عنه نزلت في علي رضي الله عنه فانه لم يملك
الا اربعة دراهم فتصدق بها فلهم اجرهم عند ربهم الجملة في محل
الرفع على الخبر للمبتدأ ودخل عليه الفاء وقوله تعالى عز وجل وما اسم موصول
بكم ظرف مستقر صلته وهو مع صلته في محل الرفع على الابتداء من نعمة
فمن الله وقد دخل الفاء اعلم ان الخبر لا بد وان يكون جملة فالمناسب اما مخصوصا
والخطاب بهما لا في الاولى والثانية من الشرطية وذلك لان الاية
جيء بها لاخبار قوم استوت عليهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاتتوا ربها
نعم مجهولة او مشكوكة بسبب الاخبار بكونها من الله كالشرط والمشروط معا
بايهما فاندفع الاشكال بان الشرط وما يشبهه يكون الاول سببا للثاني
وفي الاية الاخيرة على العكس او يكون نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل

بيان لما

او بالظرف نحو كل رجل يأتيني فله درهم في التوصيفة بالفعل او كل رجل في الدار
فله درهم في التوصيف بالظرف فكل مبتدأ نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف فله
درهم خبره مع الفاء قوله كل لفظ دلت على معنى مفرد قبيل الثاني وهو كون
المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما فان قوله كل لفظ نكرة وقعت مبتدأ وموصوفة
بقوله دلت على معنى فان قيل لو كان الامر كذلك لقال دل بالتذكير ارجاعا للضمير
الى كل المذكر اجاب بقوله وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا
اعتبار المعنى اعلم ان كل لفظ له اعتباران اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
وباحد الاعتبارين مذكر وبالاخر مؤنث يجوز اجراء الحكم على حسب كل من الاعتبارين
فكل فيما اعتباران لفظه ومعناه مذكر بالاول مؤنث بالثاني فانث ضميره
في الوصف اعتبار المعنى لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه ان كان مذكرا مذكر
وان كان مؤنثا يؤنث ومثنى يثنى وجمعا يجمع وما اضيف اليه انما كل هنا هو
لفظ يؤنث فاخذ حكمه وهذا اي قوله وذلك لانه كلام وقع في البين لبيان
شرط تضمن المبتدأ معنى الشرط فقوله فدخل الفاء في الخبر متصل بقوله لانه وقع ما قوله
جاز دخول الفاء في خبره نتيجة له وايضا انما يفهم منه ما قال اي انا بان استحقاق اللفظ
تسميتها كلمة انما بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل
للدراهم في قولك كل رجل يأتيني فله درهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم
يات لما استحق ذلك الرجل الدراهم قطعا جزما في بعض النسخ ما علم استحقاقه
قطعا لانه لم يؤت في سببه لو ترك فيها ما افاد الكلام هذا المعنى وهو
العلم بالاستحقاق قطعا حاصل انه اذا دخل الفاء علم قطعا ان الاول سبب

استحقاقا

الفاء صح

لئن قلنا اذا انضم القرينة اللفظية الى القرينة المعنوية وهي ترتب الحكم على
الوصف والاتحمل ان يكون وان لا يكون لامكان الغفلة عن القرينة المعنوية
فاعلم ان الفاء في ﴿فـ﴾ قاطعة ودالة ساطعة على حصول ذلك المعنى لما في
الفاء من معنى السبب وقد يدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف ما
جاء في بعض الاذكار المأثورة عن بعض السلف كل نعمة من الله او الى موصوف
بغير ها نحو قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكم المتعال **قوله** وملبها الكلمات
والكلم اعلم انه لا بد اولا ان نتكلم في انه جمع او لا حتى يتفرع عليه انه جمع كثرة او جمع
قلة فنقول اختلفوا فيه فقال بعضهم انه جمع كثير كتمر وتمرة وقال بعضهم ليس
بجمع لتذكير ضميره ووصفه وورد بجواز ذلك في الجمع الفارق بينه وبين واحده التاء وحسن
الزيادة لم يكن من خلائف هذا الفن ودفعا لتوهم ان الكلام والكلم والكلمات
من جنس واحد ومن اصل واحد الناشي من قول بعضهم الكلام ثلث وبعضهم
الكلم ثلث وبعضهم الكلمات ثلث اسم وفعل وحرف او تصديقا لقوله غير مستحضر
فضل التصحيح ولما كان المحقق من القائلين بجمعه الكلم ان رجح في التعريف
فقال الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة والكلمات اصلها مخفف
تاء المفرد دون الجمع لا التباس وتكون مع البطلان عن اب التلفظ جمع قلة يتناول
العشرة فما دونها الى الثلثة بلا قرينة ووجه ذلك كون كلم مما عدا اوزان
القلة والجمع السالم مذكره ومؤنثه وانما كان ذلك من جموع القلة لوجود
صيغة المفرد بعينها **قوله** وهي راجع الى الكلمة باعتبار انها حقيقة لا
باعتبار انها اسم فالمعنى الكلمة جنس تحته ثلثة انواع او ثابتة في ضمنها فاندفع

الشك بان الكلمة اعم من احد انواعها فيكون من الاسم وهي اخص منه لانها ايم
فيكون اعم واخص من شيء واحد وبان تقسيمها الى هذه الانواع تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره والثاني تبين في ضمن هذه ليس من احد منها بل كلها والا لكان الجنس غير النوع ولا نسلم
ان هذه الثلاثة متغاير كلها او الجنس باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار الامر الموجود
فهو امر معقول قابل المقارنة   حصول متعددة يكون باعتبار كل فصل حقيقة
غير اخر   وان اشتراكها في الامر الكلي فالحاصل ان المغايرة
الخارجي ممنوعة والها بحسب الذهن فلا استحالة وقوعه   معنى الجنس في النوع فهو
امر كلي تحته اسم وهو لغة يطلق على الكلمة كرجل وضرب وفي وتخصيصه بالثاني افعلا وحرفا
اصطلاح طارئ كما قال الراغب في تفسيره وفيه اربع لغات اسم وسم بالضم والكسر فيهما وهو
عند البصريين من السمو حذف الواو لضعفها عن الحركات الاعرابية لاستثقالها ثم نقل السكون
الى الميم لتجري على الميم القوية ثم اتي بهمزة الوصل لضرورة الابتداء بالساكن لا لانها
الاصل او لكثرة في الاصل وسم عند الكوفيين بمعنى العلامة والتصغير والجمع والتعريف
تدل على ان الاول اصل فسمي به لكونه ساميا على الفعل او لكونه علامة للمسمى يعرف
بها او فعل سمي به لكونه فعل الفاعل او حرف سمي به لان الحرف في اللغة الطرف وهو بالنسبة
بالطرف ولانه من الانحراف وهو مع ذلك تارة الى الفعل وطورا الى الاسم وقال ان رجح
وجه الانحصار اي انحصار الكلمة في الثلاثة ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على
اقتران الحدث باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال او دالة وحده
او لم يكن دالة عليه الاول اي ما يدل على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلاثة
الفعل والثاني اي ما يدل على معنى في نفسه يكون له اعراب بوجه ما لم يكن له ذلك فلا يصح اي

لهم عرض مر يحي من الحروف الافراد كلحظ
الغير في دون اقرانه او بيع لا بصدق الحلق المراد
عمل ضرورة الاحتياج المعين في بيجو ولا وجه
الحمل الاول بان كلحظ المكلمة في الاسم والفعل والحرف

اي ما يكون في ذلك الاول الاسم والثاني هو الحرف وقد علم بذلك حد كل واحد منها والدليل
خلا ومن اشتراط هذا الطلوع على انه لا يرد نحو الصبوح والغبوق وليس كالافعال الماضية
عن الدلالة فيها توهم لوقوع اللبس عند عدم القراين لوجود الاشتراك بوجود الدلالة
وصيغة بخلافهما لانه لا دلالة لهما على احد الازمنة لا بتعيين ولا بالاشتراك
بل احدهما وجودي وعرفنا ان الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية ولا الافعال
الغير المتصرفة لعدم دلالتها على احد الازمنة في اصل الوضع دلالة تقديرية في بعضها
وتحقيقا في بعضها وخروجها عن الدلالة اصلية لعارض فرفع الدلالة للخروج عن ذلك
عن حد بذلك عليه يعرف النكت ... ما احسن زيدا تعجبا كالخارج عن باب حقيقة
الاسم ودلالته على الزمان بحسب العارض والاسم المستقبل لا يراد به نفس الزمان لانه
دال على الزمان فيفعل مستقبل زمانه ثم حذف وان جعل للفعل دلالة عليه حيث تحول
كقولك الاستقبال في الماضي الحاصل ان موضوعا ما لزمان الانا ولا دلالة على الحدث او الحدث
المطلوب اقبال او لا دلالة له على الزمان الا بالفعل نحو ذلك كان للحكم بحسب المفهوم كالتقويف
فقدم فيه ما هو وجودي محض وهو الفعل واخر ما هو عدمي محض وهو الحرف لان الوجودي
سابق على العدمي في التصور لانه ليس عدما مطلقا بل عدم الوجود ولهذا ادخل عليه
التنوين ادادلالة الحق على البعض فاقتضى المتوسط التوسط والا دما على الحدث مقترن به
لانه هو المدلول جميعا وجعل الاقتران مدلولا لجزء في ذلك في المدلولية لانه لا يلزم
لجواز الطي في زيد وعمرو دونها لكن كان غرضه التعميم مطلق به ليس ايراد الاعراب فيه ولا
شك انه من لوازم الاسم قال ذلك لانه من لوازم الفعل له دلالته عليها دلالة واحدة
لا ينفك الا على الاقتران وقد قالوا في بعض النسخ اوتقال به لنصبه عطفا على يقال

المتقدمة

المتقدمة في وجه الانحصار كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها او لم يكن كذلك والثاني
اي ما لم يكن مستقلا بنفسه هو الحرف والاول اي ما يكون مستقلا بنفسه اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلاثة او لم يقترن بذلك والاول اي المقترن به الفعل والثاني اي غير
المقترن به هو الاسم انظر كيف احتج بالنظم الفعل لتقدم العدمي المحض وتوسيط
الوجودي المحض وتاخير المتوسط ثم فرق وابدل على التقوية النسخة الاولى والمستقل بالنية
الذي يتم الجواب به فالاسم والفعل مستقل لانه يتم الجواب بهما كالجواب زيد وقرا في جواب
اي المعنى
من جاء وما فعل دون في جواب اين قرا بزيد الدار مثلا وعلى هذا التفسير يلزم ان تكون
والاسماء الموصولة من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها بل يحتاج الى الصلة الا ترى
انك لا تقول الذي في جواب من جاءك بل تقول الذي عرفته الجواب ان الموصول مرادا وافتقار
الموصول بحسب الاستعمال كالفعل فلا يخرج عن الاستقلال كما لا يخرج الفعل عنه وليس كذلك
وليس ... بالذات وبالتحقيق في توقيف الحكم وقالوا الوجه ان المعاني على حسب المعبر عنه وهو ثلثة
ذات وحديث عنه وواسطة بينهما للايجاب او سلب قطعا او تشكيكا فيكون العبارة ايضا
ثلثة عبارة عن الذات وهي الاسم وعبارة عن الحديث وهي الفعل وعبارة عن الواسطة وهي الحرف
لان الحروف وصلة ... بين المعاني الاسمية والفعلية وقالوا الوجه لا وجه
لا تجيبوا ذلك الكلام في التقسيم حين لا يمكن التقسيم عنه والكلام منتف واثبات ارباب المعقول
فيما رابعا سموه كلمة وجودية لان اشياخ لان ارباب المعقول اعتبروا مع الفعل قسما
واحدا ولا بد فيه كما لا بد في الاسمية ادواة اذ عدوا خلافه حيث البحث لا يلزم
بلغ تطابق الاصطلاحين على ان التقسيم باعتبار اهم اللفظ المفرد دون الكلمة وقد احتج
النحاة على ذلك وقالوا الوجه فيه انه ان يكون ركنا للاسناد او لا والاول اما ان يقبله

بحرف فيه او ما والاول هو الاسم والثاني هو الفعل والثالث هو الحرف فمن اثبت رابعا
فما خالفهم وقد خالف اجماعهم فلا عبرة به قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه
حدا وابوا عن وروده اذا وردا بهذه الاشياء ولهذا يتوجه بالاجواز الحديث عن
الاسم سواء كان مع لفظ الخاص او لا وبعضهم جعلوه رسما لانه لا ينعكس لان يستثنا كل
ما لا يجوز ان يحدث عنه فليس كلهم كما في مثل الامثلة المذكورين فيكون الحديث خاصة
غير شاملة بجميع افراده لا في انياله والجواب عن الاول بان معناه القوة مع تضمن
والحديث عن مثل ممتنع لان الاسم اذا تضمن معنى في يكون لازم الظرفية الذي يكون منصوبا
ابدا والاخبار عنه يستلزم اجتماع الرفع والنصب معا في حالة واحدة ليست بشيء لان
التضمن لا يستلزم اللزوم فكم من نظاير تطلع عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة على الظرفية
في كتب الكلام ولو قال اذا تضمن في يكون منصوبا والاخبار في هذه الحالة عنه لا يجوز لما
ذكرنا لكان اوجه وبعضهم جعلوه حدا فاوردوا عليه شيا تمحالا منهم المص حيث قال الاسم
ما جاز اي كلمة جاز ان يحدث عن معناه بلفظ الخاص له او كان في معنى ما يحدث
عنه بلفظ ذلك الاسم او في معناه من الفعال يجوز ان يحدث عنه بلفظ موضوع له في
ايضا اللفظ المذكور وفيه كلام سياتي وهذا الشبيه قال ابن مالك في التسهيل فالاسم كلمة
يسند ما معناها الى نفسها او الى نظيرها وكل منهما ينفصل على الآخر من وجه اما الاول
فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوي اعتبره ابن مالك احترازا عن الاسناد اللفظي لعدم
اختصاصه به وليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه
في ضرب فعل ماض لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث مستماه ضرب الدال على الحدث والزمان
واما الثاني فلانه اخذ لفظ الاسناد والاسم من التحديث والتحقيق الحق انه ليس بحد بل هو رسم

لان صحة الاخبار عنه او عن معناه ليس في انياله بل خاصة وله ذا ان زيد دفعا للاشكال
فقال عن فالمص الاسم لان التنوين اعم من الحدث والاسم بصحة جواز الحديث عنه والمراد
بجواز الحديث بدليل ما سياتي بعد ان شاء الله تعالى في فصل الاعتراض عن اتيان ما اصحه
انه جعل الموقوف مع وصول الذي لا بد في الاستعمال ان يذكر له صلة جملة صحيحة والحكم
معلومة التصديق وتلك الجملة هنا ما يحدث عنه فلما اراد ان زيد الاخبار عن
المص بتوبيخه اخبر عنه بذلك على الوجه الذي اورد التوقيف عليه ثم ما علم المص
انه من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء والافعال والاسماء المختصة بالنداء
والمصادر اللازمة للنصب على المصدرية وكالاسماء اللازمة للظرفية اي
اللازم ظرفيتها على رعاية التمام مثل رو فلكم ويجوز ان لا يكون زائدة لان ملزوم
الظرفية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعتبر وقوع الفعل فيه وهذا المفهوم معتبر في الظرفية
فيكون ملزوما لها لذلك الاسم اردفه جوابا عما يقول اي اورد عقيبه قوله او كان في معنى
ما يحدث عنه تنوين منع او ما الاضافة وقد اوضحت معناهما فيما مر فيكون
ذلك التوقيف شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان
لم يصح الحديث عنهما للزوم ظرفيتهما الا انهما ما يحدث عنه فانك اذا
قلت اتيك حين طلع الشمس كان قولك هذا في معنى اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك
الامر اذا قلت اجلس حيث زيد جالس وفي بعض النسخ حيث جلس زيد وكلتاهما
صحيح لانه يجوز اضافته الى الجملة الاسمية والى الجملة الفعلية اذ معناه
اجلس في مكان جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت
فان الوقت حدث عنه في هذا الموضع بانه طيب والشاهد المكان فانك المكان فيه

صدرت منه ما يوهم الاعتراض بأنه متسع وإنما يشترط أن ترد للاسمية الظرفية تلفظ فيه بحيث
وجه وترك التقييد بإذ وإذا الخالية للمضي لأنه وهم إيراده أي إيراد المصنف إذ وإذا مفعول
لا يراد من هذا التقييد الأسماء اللازمة للظرفية متعلق به وهو مجاز أجازها جرا ومبتدأ أي
نظرا لأنهما أي إذ وإذا الآتيان اللازمتان الظرفية لأنه نص سيبويه على ذلك في الكتاب أي
على عدم كونهما لازمتين للظرفية فأجاز أي سيبويه إذ أتيتني إذ يقعد عمرو يعني وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو ووافق فيه أي سيبويه إذا ههنا أي في المثال المذكور مبتدأ في التقدير
وخبر إنما الأخير وذلك لأنها ثم إلا إذا جعل ظرفية غير لازمة ويدل عليه قوله تعالى جازت آية
إذا وقعت الواقعة في قراءة من قرأ خافضة رافعة بالنصب فإنه مبتدأ خبره إذا رجت
الأرض والمعنى خافضة ورافعة أحوال مؤكدة والمعنى وقت وقوع الواقعة صادفته الرج
خافضة قوم رافعة آخرين وقت رجت الأرض ويمكن تخريج الآية على وجه لا تخرج عن أصلها
والجواب فأصحاب وما بعده أي فأصحاب الميمنة ما الحالهم وأعظمهم وأصحاب المشئمة ما أقوامهم
وما التقاسم وصحابها الزمخشري معمولة لليس محذوف أي إذا وقعت كان كيت وكيت أو معمولة
اذكر المقدرة في أصحاب الميمنة تفسير لقوله وكنتم أزواجا ثلاثة وإذا رجت الأرض بدل من إذا وقعت
أو منصوبة بخافضة ورافعة والشاذ أي قراءة شعر عنه ويقال استنشدت خطا ما تحوه
فانتحره وهذا الشعر بخلافه عنه أي عن سيبويه وبعد عنه يا لهف من لهف بالكسر حرف
أي جرى وتحسر نغى الوغى نغي أزيد به لهف معناه أما شيء مستقيم كلمة تحسر بها
على ما فات أنفست لحدثك ما فاتت منه بل لهف ولا لبيت ولا لوانه إذا لهفاح منه عند الحال
متصل بقوله يا لهف نغى إذا راح يقال راح يروح رواحا نقيض غدا يغدو غدوا
فالرواح مصدر مقدر بكونه علما للوقت أو الزمن أي الليل نقيض الصبح أي ذهب

في هذا الوقت

في هذا الوقت الصحاب جمع صاحب وهو صاحب كركب لراكب وصحبة مثل فرهة لفارة جمع الصاحب
مثل جياع لجائع وصحبان لبسان كشاب لا صحاب بل هو جمع صحب مثل فرخ وأفراخ ولست
براجح تذاهب ما قبل الإعلال قبل نوح النوائح وقبل ارتفاع النفس بين الجوانح
إلا للتنبيه الفعل فعله يتعدى ولا يتعدى وكذا التعليل يتنح بعد سنح وأعني المراد
الأصلي حالا وهو خطاب لجنبية والنشبه على عادت العرب مثل يقال ناحت المرأة
تنوح نوحا ونياحا والاسم النياحة ونسوة نوح وأنوائح ونوائح والنوائح
وتناجيت الارتفاع مثل الرفعة الصعود ومنه ارتقيت أو ارتقيت في السلم بالكسر ارتقاء
ورقيا إذا صعدت النفس على معارجها منها الروح وهو المراد والجوانح جمع جانحة
وهي الأضلاع التي تحت الترائب مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر وبين الجوانح
ظرف مستقر في موقع الحال من النفس أو الصفة على تقدير المتعلق اسما معرفا على ما قيل في مثله
الأشياء لا بد ذات إذا راح وجهاتهم قالوا إذ ههنا أي في هذا البيت مجرور المحل على البدلية
من قبل يحتمل أن يكون عند بعضهم وأن يكون غيره عند الأوجه الأخير وأورد ابن مالك
مما وقعت مفعوله قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وعن زوجها إني
لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى وبقاء إذ أعلم بأنها تحتمل ومنه قوله
تعالى عز وجل إذا وقعت الواقعة على ما مر وخصص ابن مالك في مغاير ما الظرفية
مثل قوله تعالى عز وجل حتى إذا جاؤوها خلافا لابن البقاء وصاحب البسيط جوز
الزمخشري الوجهين في لا جواب لها وفتحت استئناف فتقدير الغاية وسيق
الذين كفروا إلى جهنم إلى وقت مجيئهم وعلى ما ذهب إليه أن تفتح أبوابها ومجيئهم
وهو متجه لأن مادة ذلك مع ظاهرها أنه جواب إذا فدل على أنها شرطية

كما وقع اتفاقا النحويين على ذلك في قوله تعالى عز وجل حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
حتى اختلفوا في الجواب هل هو فتحت على زيادة الواو او محذوف ويزول الاشكال اذا
جعل حتى بمعنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت حتى ادخل المدينة بالرفع وتقدير
كونه قد وقع حتى قالوا التقدير سرت فدخلت المدينة اذ لا حرف غاية حتى التي
صلاته اذ لا يلزم الظرفية لانه واقع عليه ظرف مرفوعا على الابتداء ومجرور بالحرف
مجرور بالاضافة ومنصوبا على المفعول به وكل منها منافٍ باعتبار وقوع الفعل
فيه فلا يكون ظرف فضلا عن اللزوم وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم حكموا عليه
بانه منصوب المحل على المفعول لوقوع الفعل عليه في القرآن متعلق بحكموا الا بوقوعه
في اوائل القصص من القرآن بل البعض لقصص بالفتح اسم للمصدر غلب
استعماله في موضع المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا والكسر جمع قصة والمراد
ههنا وهو ان الفعل الواقع عليه اذكر مضمرا كان او ظاهرا امثال المضمر نحو واذ
قال ربك اي اذكر وقت قول ربك واذ قال الله اي اذكر وقت قول الله ومثال
المظهر نحو قوله تعالى عز شانه واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض وقوله
تعالى جل شانه واذكروا اذ انتم قليلا فكثركم وغير ذلك مما ذكرنا من الامثلة فثبت
من ان الفعل الواقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به والفعل كبرى
كل ظرف لازم ليس بمفعول به فاذ ليس بلازم للظرفية وهو المطلوب اذ نقول
الدليل ان اذ غير لازم للظرفية لانه لو كان لازما لما وقع عليه الفعل لكنه وقع
بالادلة الدالة عليه فلا يكون لازم الظرفية وهو المطلوب هذا مذهب جماعة
من النحويين ومنهم الاخفش والزجاج وتبعهما كثير من المغاربة لكن قال

بعض الافاضل

بعض الافاضل لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما توهم ذلك كالآية على حذف
المفعول بقرينة الحال اي فاذكروا حالكم او قصتكم او امركم وقرينة المقال نحو قوله تعالى جل شانه
واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ولا تنفي هذا الا اذا كان متعينا للظرفية وليس
كذلك لوجود محل آخر فالظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا وغير اللازم ما ليس كذلك
مثلا وجه لا يقال ان اذ لازم للظرفية الا ان اضيف اليه زمان او يقع مفعولا به
اللهم الا ان يقال اصطلح على ان الظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة وكذلك
لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدأ بخلاف غير اذ فلا مشاحة فيه على انا لو اصطلحنا عليه يلزم
ان يكون عين ومن الظروف اللازمة لانه حين اضيف اليها لا يجوز ان يكون الا
ظرف وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف الاعتراض نقضي اجمالي تقريره
ما ذكره من التعريف بجميع اجزائه غير صحيح والا لما تخلف في صورة اسم الفعل بكلمات
الافعال فانها اسماء لا يصح الحديث عنها ولا عن معانيها الدالة هي عليها صه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه اي كل منها ولا عن معناه الدال هو
اي كل واحد عليه اي على ذلك المعنى فان صه مثلا يدل على اسكت ولا يتأتى اخبار
عن اسكت كما لا يتأتى عن صه الدال عليه وعلى هذا سائر اي على جميع كلمات الافعال
الجواب ما ارادوا بقولهم هذه الاسماء تدل على الافعال ارادوا تدل عليها بحقيقة
او صيغة فان ارادوا بوضعها لها حقيقة او مجازا الاول ممنوع لما انهم
قالوا ان هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان ذلك القول تجوز
منهم اي تكلم منهم بالمجاز فان هذه الاسماء حقيقة موضوعة مواضع مصادر
سادة مسدها بالجملة صفة لمصادر وفي بعض النسخ كما مصادرنا فانه النصب على الحال

من افعال الافعال تلك المصادر وفي نصبها دلالة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتك
بالنصب كانما دل على انها اسكت سكوتك لان النصب لا بد له من ناصب والاصل فيه الفعل
فيقدر فيه ما يناسب المقام وهو فعل الامر لما حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف
سكوتك واقيم صه مقامه بضم الميم من اقام او بالفتح من قام وكلاهما وجرى مقام
المصادر بطلب الايجاز ورعاية الاختصار وسيأتيك بيانه والحاصل ان كل
من صه ومه فلما كان موضوعا موضع المصدر وهو اي المصدر ساد مسد
الفعل وسد مسده السادة الى الشيء ساد مسد ذلك الشيء عند النحويين جوابا لما
من عبر عن فلان اذا انطلقت عنه عن هذا مجازا بانه اسم للفعل فحمل الكلام فيه
الكلام بالمسامحة في احتمال التطويل والتقصير اي اختصار الكلام والاداء وان لم يكن
بتعبيرهم عن هذا به لطلب الاختصار فهو في الحقيقة اسم للمصدر الذي سد مسد الفعل
وفي كلام ابن الحاجب تصريح به ولا يجب ان يسمى في الحقيقة كونه فعلا لعجب
ومن هنا حكموا بانه ليس يجب ان الحمل مجاز حقيقة وايضا حكموا بانه مفعول مطلق
فكيف يكون لان مذهب الجمهور انه مبتدأ وايضا اذا كان مبتدأ يجب ان يكون له خبر ثابت
وليس كذلك وايضا اذا كان مبتدأ فاين الخبر ولا اشكال ان القول بانه فاعل ساد
مسد الخبر تكلف وسيجيء تمام تحقيقه وتفصيله في بحث اسماء الافعال ان شاء الله تعالى
وههنا تحقيق الرفع على الابتداء اي كونها موضوعة مواضع مصادر جرم الذي حقق
الشريف ولانها لو كانت موضوعة مواضع الافعال اولا وبالذات لما كانت اسماء
لان الاسم لا يكون فعلا اذ هما حقيقتان مختلفتان وفيه نظر زمانا او اصطلاحا
فربما كان يختلج في صدرك سيئ اذا سكت هذا الا قيل اي تاويلهم

بانه واقع المصدر وقولهم اسم الفعل مجاز منهم وهو اي هذا الا قيل فاعل يختلج وهو
مع فاعله في محل النصب على الخبرية لكان واسمه ضمير الشأن ويجوز ان يكون من قبيل
تنازع الفعلين واعمال الثاني والاول على اختلاف التراكيب في صدرك متعلق ب
يختلج ان في تجمله من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وحتى في حتى ظرف ابتدائية للتنوين جديد نظر
متعلق بنبق باستقصاء هذه المسألة من فصحت الرجل اذا استقصيت مسألة
عن الشيء وفحص نحوها عنده من قبيل ابا اسحاق الزجاج يقال يا قبل فلان حتى
اي عند الزجاج فانه ذكر في امالي بعد الالف في نام قال يرحم الله عبدا قال امينا
وقال امين فاراد الله ما بيننا بعدا اسم موضوع موضع الاستجابة وفي بعض النسخ
كلمة وفي بعضها حرف والاولى والثانية ظاهرتان واما الثالثة ففيها نوع
خفاء فلا بد من ازالته اما الاول فلانه اسم لا غير فكيف يقال عليه الحرف واما الثاني
فالاطلاق عليه بمفهومه اللغوي وهو طرف الشيء وبه يجوز اطلاقه على كل
من الاقسام كما ان صه موضوع موضع السكوت قوله والسكوت مما يحسن فوتك
السكوت حسن من تتمة الجواب لان الزجاج ذكر ابا اسحاق الزجاج بدليل فاذا الامر قال
بيته ابي يعني صه وبيمني حتى في ان كل واحد منهما اي من صه وحتى في معنى ما يحدث
اعلم ان ههنا مقامين احدهما ان التعريف اما حد او رسم وكل منهما تام
او ناقص لانه ان تركب من الجنس القريب والفصل القريب فحد تام وان كان
اما بالفصل وحده فحد ناقص ايضا وان تركب من الجنس البعيد والخاصة او من
بالخاصة وحدها فرسم ناقص وثانيهما لانه كلامه من التعريف من غيره وهو اما داخل
واما خارج والاول يسمى بالفصل المقوم بالنسبة الى ماهية النوعية وبالعكس

بالنسبة الى الماهية الجنسية والثاني يسمى خاصة وهما سواء في انتفائهما يستلزم انتفاء
الماهية الموقوفة وما لا يلزم منه ذلك لا يكون فصلا ولا خاصة واذا عرفتهما فاعلم
ان تعريف الاسم بجزئه يعني بما لا ينفك عن الحديث ضعيف ولم يعرف عرفي لانه لو كان تعريفا
للاسم فلابد من ان يكون احد افراد منهما وليس كذلك فان صحة الحديث ليست
من الفصول المقومة اي ليست معدودة عنها للاسم وما يقال انه يفهم ان يكون
من الفصول وهو محال اذ الفصل انما يتحقق في موضعه بسيرة انه اعتباري فيكون حدا
ولا من لوازمه فيكون رسما حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية لكن الاعظم
المذكورة فيما سبق في تقييد الفصول بالمقومة على تقدير عدم الاغناء احترازا
عن الفصول المقسمة او عدم كونها من الفصول المقسمة لا يورث [illegible] في التعريف
فيرد عليه على تقدير الاغناء دفعا للايهام الحاصل في الفصول ثم تحمل استعمال الفصل
في كل مميز داخليا كان او خارجيا فان قلت ما جعل المقسم الفطن صحة الحديث فقط
بل احدهما واحدهما اعني صحة الحديث او كونه مما يحدث عنه من لوازمه وخواصه
الشاملة لافراد الاسم على سبيل التقابل لامتناع تحقق اي تحقق الاسم بدون
احدهما قلت وان كان له وجه لكن التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب
لما فيه اي التعريف باحد الشيئين من النكارة من ابهام العبارة والمنافية للتعريف
اما الاول فموجود او الثاني فهي للتردد بين الشيئين المستلزم للابهام واما
الثاني فلان التعريف يستلزم التعيين وبيان في التلازم بين بون على تنافر
المتلازمين ولم يقل غير جائز لان التعريف باحد الشيئين انما لم يجز اذا كان
التردد به لتعقل الحقيقة واما اذا كان لتعيين المحدود مثل ما تركب من جزئين

او اكثر في التعريف

او اكثر في التعريف الجسم وما يناسب منه من الاصل او قيد غير مركب في تعريف المبني فلا
وهذا التردد ايضا في تعيين المحدود فان الاسم منه ما يتحدث ان يتحدث عن معناه بلفظه
ومنه ما يتحدث عن معناه بلفظ غير لفظه نحو من النكارة من ابهام الكثار على الذي
هو واقع كثيرا في اشعار العرب وكلامهم للاستتار والاحتراز عن توهم
من كلام سابق في [illegible] لما كان الكلام ان بقا ما توهم كون الف متعهودا
مع ما ذكر من التعريف باحد الشيئين وليس كذلك بل فيه شيء آخر فقال لقائل ان
يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها من الوقت والمكان مطلق
اي عاريا عن اعتبار قيد وقوع الفعل فيه مما يستبعد اي بعيد من [illegible] عليه الثوب
شف تشف شفوفا وشفيفا اي رق حتى يرى خلفه الضعف الذي مبتداه حصوله من
وراء الاعتراض من جهة ورود ما او من اجل جهة وهذا ايراد على ان هذا الوجه من وجوه
اعتراضا قوي للحاصل ان هذا التعريف ليس كما ينبغي لوجهين احدهما انحراف
فيما للقاسمة وانما قاصر انه انما اخرج ليدخل فيه الاسماء اللازمة للظرفية حيث
لا يجوز الاخبار عنها بل عن معانيها الدالة هي عليها اي معنى الوقت ومعنى المكان
توجيه ما ورد ثم يكون معناهما مطلقا او مع اعتبار وقوع الفعل والاول ممنوع
اشار اليه بقوله فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان
مطلقا والثاني مسلم اشار اليه بقوله بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما لكنه
غير مفيد لان الوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد اي اعتبار وقوع الفعل
مما لا يصح الحديث عنه وذلك لامتناع كون الشيء المخبر عنه مع كونه محلا للفعل
والاسناد ان لم يمتنع كونه مخبرا عنه مع ذلك يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا بالفاعل م

باطل وبطلانه يدل على بطلان الملزوم فظهر انها اي الاسماء اللازمة للظرفية وليست
في معنى ما يحدث عنه الجواب انا نختار الشق الثاني قوله ممنوع قلت لا نم قوله اذ الوقت
والمكان الخ قلت يجوز ان يكون من عوارضه اللازمة لوازمه اذا اعتبر عنه بما او متى بحيث مطلق
ذلك واما بلفظ الوقت والمكان فلا يخرج عن كونه معناها مع عدم اعتبار وقوع الفعل
فظهر انها في معنى ما يحدث عنه واشار الى جواب آخر اعتبر اخصر منه حيث قال فان قلت
ان الاسماء اللازمة للظرفية اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين بنسبة الى بعض
التقييد فقد اشتمل معناها اي معنى تلك الاسماء على معنى مطلق الوقت والمكان اذ في
كل مقيد مطلق والدال على المقيد دال على المطلق في الجملة فيصح ان يقال انها في
معناها فيكون في معنى ما يحدث عنه في الجملة وهو المراد منه قلنا فعلى هذا اي على
اعتبار كونها في معنى ما يحدث عنه باشتمال معناها المقيد على المطلق يلزم ان
يكون عامة الافعال اي اكثرها احترز عن الافعال الناقصة والحق ان المراد كلها
اما في عامة عند الاول على معنى يصح ان يحدث عنه في الجملة كالاسماء واللازم باطل
اما الملازمة فلانه يكفي فيه اشتمال المقيد على المطلق كما في الافعال لكونها مشتملة
على معنى المصدر الكائن في زمان لكونها مشتملة على معنى المصدر في الجملة والمصدر
مما يحدث عنه فيصدق عليها انها في معنى ما يحدث عنه مثل تلك الاسماء الجواب
انا نلتزم اذا اتحدت جهة الاشتمال فهو ممنوع فلا يلزم من الاول الثاني وما قيل
ان الافعال ليست الا في معنى المصدر مطلق بل المطلق المصدر مع الزمان معنى
معنى الفعل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليس بشيء لان
ورود المنع على تقدير الاشتمال وهو متوقف به فكيف يتوجه جهة الورود جهة الجواب

عنه فافهم

فافهم واعلم ان التحقيق في معنى هذا التعريف ان يقال معناه ما جاز ان يحدث عن معناه
المعبر بلفظه او بلفظ آخر مثل ما نحن فيه ذات لا انه حتى او كان في معنى ما يحدث عنه معناه
او كان في معنى نظيره وهو ما يحدث عنه بلفظه فتدبر فان هذا المقام لا يقال بالتدبر حتى
لا يزول قدمك عن سنن التحقيق قوله كزيد والعلم والجهل قال الشارح في ايراد الامثلة
الثلثة غير مكتف باحدها ايراد هذه الامثلة ايراد هذه الامثلة اي الامثلة الثلثة
منه الى المحقق بان الاسم تنقسم الى عيني وهو ما دال على معنى يقوم بذاته صفة
كتراب او غير ذلك صفة كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة كان او غير صفة
سواء كان معناه وجوديا وهو ما لا يكون في مفهومه نفي وهذا مفهوم اصطلاحي
لا مفهوم لغوي والمعنى اشتغاله فيلائم الاول كالعلم والمفهوم او عدميا
وهو ما يكون في مفهومه نفي وهذا اشار الاول كالجهل والمعدوم قوله ومن علاماته
اللفظية اي علامات الاسم اللفظية دخول الالف واللام ذكرهما ولم يقل حرف
التعريف او الالف واللام اما الاول فلان كون اللام مما له اجل حرف
عليها قوله عرم ليس اجرا اصحابه في اسم وهو بالنسبة الى قليل والثاني لان
فلان الاول مما له مالك فيحتمل المذاهب الثالث ويحتمل كلام الشارح
وهو قوله لانهما يفيد ان التعريف على المذهب الاخرين على ان الحكم يعطى الشيء
مع مجاورة الغير المنفك عنه ولو كان قال في دخول حرف التعريف لكان احسن قال
الشارح وانما اختص دخولهما بالاسم ذكر الدخول ولم يقل وانما اختص لوجود
المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال انما اختصا لتوهم منه ان وجودها
خاصة للاسم وليس كذلك اذ هي يجب ان يكون مطردة وهذا الا بطرد لوجودها

لوجوها

ما

لوجودها بالاسماء لانها يفيد ان التنكير عند سيبويه انما يجئ للمعارف التي تقابلها النكرة
والتنكير في الاسم اي لا يوجد ان ما في الفعل وفي الحرف لان الافعال والحروف
انما تدل على معان لا يتصور فيها التنكير او رد صيغة الجمع لانه لو افرد لسبق
اي الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المراد وهو ليس بمقصود بل المقصود المعنى
اللغوي بخلاف صيغة الجمع لانه يعلم منها في بادي الراي ان المراد الجزئيات
فيعلم منه ان المعاني لغوية وهو المقصود او لانه جمع الافعال والحروف
فيقتضي ذلك جميع المعاني في جميع وعدم تصور التنكير فيها معلوم بالوجدان غير محتاج
الى البيان وقد بينوا بان الفعل يدل على معنى عرضي والتنكير معنى عرضي
ايضا والعرضي لا يقوم بالعرضي والحرف اولى بهذا وفيه منع وانما ذلك اذا كان
المراد بالقيام التبعية في التحيز لا بجواز ان يراد منه اختصاص الناعت والحاصل
ان الحرف والفعل في التنكير يكون في غيره لان معناه في غيره لا باعتبار لا يقال
بعدة معنوية وبان الفعل والحرف لا يدل على الذات بالمطابقة وهما موضوعان
لتعيين الذات الدال عليه اللفظ بالمطابقة ان اريد بالذات ما يقابل المعنى
فلا نسلم انهما موضوعان لتعيينه وان اريد الاعم فمسلم لكن لا نسلم انه لا يدل عليه والانه
اللفظ عليه بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات مجازا بانهما منزلتان
منزلة الصفة حتى ان قولك ان الرجل بمنزلة رجل معهود واذا المعهود
بشكل يعني مخاطبك لم يكن قولك الرجل بعد رجل مشار به والصفات لا يكون
الا الاسماء وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب ثم ذكر بعده والدليل عليه يحتمل
على اختصاص اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص الصفات بالاسم لان الدليل

وصف الاسماء

وصف الاسماء وصفا عاما وجوزنا تجريها عنها فيحتاج الى الاختصاص باحدهما
لا لخصوص الافعال وصفت وضعا خاصا فلم يحتج الى على الاحتمال الاول او
فاذا جرد عنها وهي نكرة يحتاج الى الصفة والافعال لما لم يقع مجردا عنها لم يحتج على الاحتمال
الثاني اقول في كل منها بحث اما الاول فلان المختص صفة كان او تنوينا لا يبقى
الاخبار عنه واما الثاني فلان الخبر عنه قد يحتاج الى الصفة اذا كان المقصود ترتيب
الفائدة وبان الفعل جرد فحقه ان يكون نكرة فلا يتصور فيه التنوين وفيه نظر لانه ان
اريد بالحق الواجب منعنا ان الخبرية يفيد والا لما وقعت الاسماء سوقة اخبارا او
ان اريد الاولى فمسلم لكن لا يفيد عدم تصور التنوين فيهما وبان حرف التعريف
ربوبه وفيه تخصيص فيكون مخصصا ومن يدخل التخصيص الاعم ما هو قابل له والتعميم
وهو الاسم ليس الا في الجملة لما امتنع التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف واللام
الكافيه والانجلا فلفظه عن الموضوع له باعلية فان قلت تخصيصها داخل على الفعل
والحرف وان كانا دالين على التنوين فقوله والتنوين يمتنع الا في الاسم فيكون معارضة لتخصيص غرضهما
بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة الى دليله الا قوله لانها يفيد ان التنوين ممنوع
فيكون مناقضة ويحتمل ان يكون نقضا اجاب بقوله واما قوله ان عمرو تجريه
الى العقيدة اليربوعي بالنصب على المفعولية من نافقاء احد حجرة اليربوع
ويظهر غيرها وهو موضعها برقعه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه بكمها
برأسه فانتفق اي خرج ومنجحره عطف على من نافقائه وهو واحد الجحرة
والانجار المراد منه القاصعاء وهي حجر من حجرة اليربوع التي يتقصع فيه اي يدخل
لا انه لجحريها ولانه وصفه بالتقصيع بالتشديد اي سبها ووصفها ونبت التقصع
اصطها

الذي يدخل فيه اليربوع صفة بحجره فالايعتد اي لايعتبر به جواب بدون الفاء وفي
بعض النسخ به لقلة وسهو من مدرج قال في التلويحات في حكاية لم يفرق وليس كذلك
وشذ ودر
واطلق الشاذ وار اد به الث ذا ويحمل ماههنا على انه غير ماول لكنه على انه غير ماول
وقد شرحه بعض من تصدى لشرحه به حيث فرق بينه وبين الاول والثاني بل ما يدل
عليه قوله الذي يتجدع اي يجعل الشاعر مقدما يجدع اما علما او حالا على تقدير هو فعل
مضارع جملة حالية والموصول مع صلته في محل الرفع على الابتداء خبره قوله انه راجع
اي ان ثمرة اجماع الالف واللام في الصفة كمجيء الذي نحو الضارب غلامه اي الذي يضرب
اذا تقدم غلامه راجع الى الالف واللام فاستعملها على هذا المعنى اي بمعنى الذي في هذا
الفعل لا باب الفعل والصفة مناسبة ظاهرة فيكونان في الحقيقة اسما لا حرفا
والكلام فيه لكن لما ثبت كلاهما متفقا على صورة الفعل حفظا للشكل التلفظ
ومثل قوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع اراد الذي
يجدع والشرط لها ماول بانه اسم ولهذا انشدوه **قوله** وحرف الجر قال ان رحموا انما
اختص دخول حرف الجر بالاسم او رد ما بالدخول لان الظاهر انه معطوف على الالف
واللام لان حرف الجر انما دخل على الكلام عليه اي ليجر الافعال التي لا تتعدى
بنفسها الى الاسماء يريد لان حرف الجر واحدا او احدا من افراده انما دخل في الكلام
المشتمل على اركانه ليجر طرف المسند الذي لا يتعدى بنفسه بعد تعلقه بالطرف المسند اليه
الى الطرف الاسم الاخر المجهول ركنا له باعتبار المفعولية التي لا يكون الا في حقيقة
او تقديرا اي باعتبار اقتضاء خصوصه لبعض المسند من معنى ذلك الطرف نحو مررت بزيد
واخذت منه ونحو ذلك نحو ذهبت اليه الا ترى ان الفعل في الكلام الاول الذي

قصد الصاقه بزيد يقتضي

قصد التصاقه بزيد يقتضي اباؤه وفي الكلام الثاني الذي قصد ابتداؤه منه يقتضي من
الابتدائية وفي الكلام الثالث الذي قصد انتهاؤه اليه الى الانتهائية فكل فعل لا كل
حرف ومن ههنا ترى ان ما قيل ان حرف الجر الزائد لا يجر بها والاسناد لا ليس بسديد لا المعنى
الذي جعله سببا لدخول حرف الجر في الاسم دون الفعل يقتضي العكس لولا ذلك تعين يقتضي دخول حرف
للفعل دون الاسم واثر الحرف فيه لا يعتق له بالاسم اذ تعلقه بالفعل اقوى فهو الاسم
يقتضي امتناع دخولها الا على الاسم الا يرى ان دخولها الهمزة والتضعيف كيف
يختصان بالفعل اي لما جعلان ما لا يتعدى الا انه متعديا اليه كحرف الجر ام
تفرقا بينهما وبينه بان الجر الافعال الى الاسماء دونهما منفرد لا يجيء على المحصل والمال
هذه الدقيقة ان رامت ترجح بقوله انما دخل الكلام دون الكلمة فان قلت
فما لوجه في الزائد قلت لالحاق بغيره وهو غير عزيز فيما بينهم فامتنع دخولها في قطلهم
فاقتصر ان دخولها ممتنع الا على الاسماء بعد مجيء الفعل لفظا او تقديرا فيد تكلمها
الا لمجيء الفعل فقط كما توهم مثال التقدير قصدت اي تقوم زيد في الدار فاذن
الجر وفي الاول ليس باسم لفظا والفعل في الثاني محذوف وانما عملت حروف الجر
لانها لم تتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهي
الجر اذا لم يعار ضه شابهة الفعل فلا ينقض بالحروف المشبهة بالفعل لا لان اختصاص
حرف الجر بالاسم من التدليل ويجب الوضع دونها الاسناد لا لا يعملها في الاخبار الجملة
كما توهم اذ العمل ليس فيها حقيقة بل في الاسم المؤول المسبوك منها على ما تقرر فيما بينهم
وهذا الاسناد لا اولى من الاسناد لا بالعكس كما ترى وبيان التصحيح لانه استدلال
من المؤثر على الاثر وليس بالخبر قد يدخل على غير الاسم كما تقدم لان الجر الداخل عليه في الحقيقة

وان لانه حينئذ معرب بحاسبذكره ان قيل لا يقال هذا السؤال وارد على قوله ان الجر
هو الحركة التي لا تدخل الا على الاسم تقديره ابرازه مطلق ام صورة وعلى التقديرين
فلا اختصاص له بالاسم اما ان اراد الاول بقوله ان الجر قد يدخل لوقوعه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو يوم يقوم زيد ويقوم فعل في محل الجر واما الثاني بقوله وان
اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخل الفعل نحو لم يكن الذين كفروا لانا نقول كلامنا
في الجر الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد نحو لم يكن الذين كفروا لانه لالتقاء
الساكنين وان قيل وان لم يصرح به لكنه في كلامه اشارة اليه وهو قوله ان الا
عراب له اعتبارات ثلثة اعتبار ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وفي بعض
النسخ صورة ليس معها وتقديرا افعال على النسخة الاخيرة توجه ظاهر واما
النسخة الاولى فتوجيهه انه اذا كان الاعراب ظاهرا في الخارج من حيث الصورة
يصح تقديره وجوده وهذا قريب قال المنطقيون في المنطق وبعده طال انهم على
المحصل عندي ان المراد من الاعراب ما هو مقابل التلفظ بقرينة ان السؤال فيه له
عبارات ثلث احدها كما يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة وفي بعضها تقديرا مثل
المنقول وثانيها ان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة في حال من الاحوال لامتناع
حروف الاعراب عنه مثل المقصود فان قلت في بعض النسخ نحو مررت بقاضي وهذا ايضا
ما ذكرتم قلت على تقديرين لا يناقض لان قوله لا قوله لامتناع حرف الاعراب عنه ليس
علة للقسم الثاني بل هو علة للتقديري فيشمل التقديري من القسم الاول فهو ليس
مثالا للقسم الثاني بل هو تمثيل لامتناع حرف الاعراب عنه ولصعوبة هذا الحمل على
ارتكاب ذلك الوجه البعيد والله اعلم بالصواب ومعلم الطريق السداد وذلك

فضل الله بوسه

بوسه فضل الله بوسه مررت وثالثها ان يظهر بمحلا لا صورة ولا تقديرا
ان كان في محل لو كان فيه غيره من المعرب لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بهؤلاء فيه
فانه من يقال انه مجرور المحل لانه وقع في محل لو وقع فيه زيد مثلا نحو مررت بزيد يظهر
فيه حركة الجر واذا تقرر هذا الاصل فنقول الجر مستفاد من العامل ممتنع في الفعل في جميع
الاولين اي الوجه الصوري والتقديري والوجه التقديري دون الوجه الثالث
وهو الوجه المحلي حاصله كلامنا في الجر على اعتبار من الاولين لان مطلق الجر ولا
يرد الجر على اعتبار الثالث ولئن قلت لم خصصت كلامك وتقول اذ الوجه في
في الاعراب بالاولين دون الثالث ثم يوضحه بقوله الآيتين انهم حكموا على مثل
من وما والذين وغير ما مثل هذا وسائر المبنيات الكلية للاعراب المحلي فانه يمتنع مع كونه
التفهم الى جميع الامثلة من البنية مرفوع المحل اما على الفاعلية او على الابتدائية او على
الخبرية او منصوبة على المفعولية او على البدلية او مجرورة بالاضافة او بحرف الجر
فلم يعتد او اس لم يعتبر وبالحركة المحلية اذ لو اعتبرها بحكموا بانه معرب وكذلك اي
وكما لم يعتد وابها في الاسم لم يعتد وان في الفعل بالحركة المحلية بل هو اولى بعدم الاعتداد
اذ الاصل في الاعراب الاسم والفعل متطفل فيه على التحقيق كما اشرنا اليه في مبدأ
البحث ان الجر مطلق لا يدخل في الفعل فجواب انه على طريق التسليم مبالغة في
في الترفع ويشير اليه فيما بعده فان قلت اذا كان الجر لا يدخل الا في الاسم فلو وجد
حرف الجر في غيره وهل هذا الا وجود المؤثر بدون الاثر نحو على بئس العير قلت انه
اسم ولئن سلم لجوزنا حمله على غير معمول فيه ذلك فالمدخول فيه في الحقيقة الموصوف
بقول لا بئس فوروده عليه على طريق الحكاية وهو ليس ممنوعا نحو زيد من قوم يقام

لانه لا يكون في الفعل علم الاسم تقديرا **قوله** والتنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت
التنوين وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وباضافة على
ما ذكره النحاة منهم الشارح الاول الدال على المكانة اي على ان ما دخلت عليه لم
يشابه الفعل بالوجهين المذكورين في منع الصرف او على انه لم يشبه الحرف فمعنا ما على
الاول والثاني التمكن. وقيل الدال على انه لا يشبه الحرف فقط والامكنية ان لا يشبههما والاول
اعم والاختصاص بهذا التنوين بالاسم باعتبار دلالته عليها ولذلك قال الشارح
وانما اختص لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلمة اما فرقا بين المنصرف وغير
المنصرف وستعرف مفهومهما ان شاء الله تعالى اشار الى الضرب الاول ولم يمثل بما ذكرنا
الا اذا كان دالا على الامكنية المعبر عنها بالصرف والتسمية اصطلاحية لا لغوية
نحو زيد وهو علم وتنوينه يعلم انه منصرف ورجل وهو نكرة تنوينه للتمكن لا للتنكير كما نظن
والا لسقط عنه العلمية وسقوط عند اللام للتنافي كما حسن بقاؤه على وزن الامثلة
باللام فيدل على انه منصرف مطلق والتنزيل في نوع اللام لا في كل فرد من افرادها
بدليل قوله وذلك اي دخول التنوين الفارق بينهما لا يتصور الا في الاسم لان
الفرق امر نسبي لا يتصور الا بين الشيئين وهذا لا يتصور الا في الاسم لان
الفرق ومنعه لا يكونان الا في الاسم والضرب الثاني الدال على ان ما دخل عليه نكرة
ويسمى تنوين التنكير اشار اليه بقوله واما فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف
مفهومهما ان شاء الله تعالى وذلك مثل التنوين الداخل على اسم الفعل في نحو
صه والتنوين في افود بهما مكر. لان من الالفاظ لفظا يستعمل تارة منونا واخرى
غير منون فاذا دخل التنوين قالوا انه للتنكير وحكموا بانه نكرة واذا لم يدخل حكموا

بانه معرفة

بانه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واذا نونت وقلت
صهٍ بالتنوين كان المعنى اسكت سكوتا ما والتنوين الداخل على الصوت نحو سيبويه
على وقف ما تقدم والتنوين الداخل في العلم المنكر نحو عمر واحد وكونه معرفة من حيث ونكرة
من اخرى فلا تنافي وذلك اي الفرق بين المعرفة والنكرة لا يتصور الا في الاسم لا يتصور
الفرق بين التعريف وعدمه الا في الاسم اذ المعرفة والنكرة لا يتصوران الا في الاسم
والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة عوضا عنها ويسمى تنوين
العوض اشار اليه بقوله واما عوضا عن المضاف اليه نحو اذ وحينئذ اي اذ كان كذا ومنه قوله
تعالى وجعلنا بعضهم فوق بعض اي بعضهم فوق بعضهم والاضافة لا يتصور الا في الاسم
فكذا ما عوض عنها وكذا ما عوض عنها فقد عرفت ان التنوين الداخل لاجل
هذه المعاني التي ذكرناها والضرب الرابع التنوين الذي يلحق مناسب حرف الاطلاق وهو كل
تنوين جعل مكان حرف المد والتي في القوافي المطلقة والابيات اشار بقوله واما التنوين
اللاحق في قافية الشعر القافية هي آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل
وعند الاخفش آخر الكلمة في البيت كالعتابا والنامنه والشعر كلام موزون مقفى
صادر عن قصد وارادة به لا في حرف الاطلاق الالف واللام والواو والياء ويسمى التنوين
تنوين الترنم لان ما يجيء اما هو للترنم واستعمل في القوافي انما هو للتطريب في نحو قول جرير
اقلي خطاب لعشيقة امرأة من الاقلال والتقليل بمعنى اللوم العاذل لاحد على كذا الوجه والوما
عاذل منادى مرخم بحذف التاء حذف حرف نداؤه العاذلة بمعنى اللائمة لان العذل هو
اللوم والعتابا عطف على اللوم مخاطبه الادلال ومذاكرة الموجدة من عاتبه عتابا
ومعاتبة قال وبقي الود ما بقي العتاب فنونه اذا جاءت اي وجدت الصواب. او قلت الصواب.

وهو لا يتصور الا في الاسم

نقيض الخطاء عطف على اتم لقد اصابت مقول قولنا واللام للتاكيد وجواب ان عدم
للاطاعة بمعنى الشرط للحالية محذوف يدل عليه قولنا المقدم المبني بالاصابة اترك اللوم ولا
تزجري وردي العتاب وتكثري حتى تبين لك صواب امري قولنا ما تقولين علم التعيين
لا علم الخلق والجنس والتعريف باللام في الموضعين يحتمل التعويض والعهد والاستغراق
نظرا الى المقام فالاصل عتابا وفي بعض النسخ فانه الاصل واجابا بحذف حرف الاطلاق
وهو الالف منهما وناب التنوين منابه وقوله وانبت ادري والدري يقيف وان آخر
اما من بلطامس بتواره اما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي الساكنة
ليس لخروج عن الوزن للزيادة على بناء البيت ولهذا سمي غاليا في المطلع نحو قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترق القاتم المغبر الاعماق النواحي الخاوي الخالي من صوت الوحش
وصوت الحيوانات اي خال خرقها عند الدلالة ومنه قوله تعالى فتلك خاوية بيوتهم
اي خالية المخترق بفتح الراء وكسرها لانها حركة الف كن في اسم موضع من اختراق
الرياح ومرورها اي خال المخترق تمامه مشتبه الاعلام لماع الخفقن مشتبه اسم فاعل
من الاشتباه على شيء الاعلام جمع علم وهو علامة او الجبل لماع مبالغة لامع من
لمع البرق وغيره لمعا ولمعانا الخفق السراب يسمى به لاضطرابه المغبر بموضعها
مظلم الاطراف بكثرة الغبار خال الطريق عنها ان تكلمن ملتبس الاعلام لماع
السراب فقطعت فان اصله المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين للترنم وبهذا اجابها
بعض التنوين الترنم حتى يبو الغنية واما تشبه الاخفش من اصحابنا دون
غيره فلا اختصاص لهما بالاسم جواب اما لانه ليس فيهما ما يقتضي الاختصاص
بل ما يقتضي التعميم لان حرف الاطلاق في آخر الكلمة ليس بمختص في آخر

الاسم

في آخر الاسم وكذا لحوق الالف او لان القافية ليس بواجب ان يكون كلمة الاسم بل ان يكون
منه ومن غيره ولهذا لم يذكر ان التنوين العوض في الحركة او عن الحروف لانه من تنوين
التمكن على الصحيح اما التنوين المقابلة فلا وجه ذكره كما ذكره بعضهم لان الاعلام فيما على
تنوين التمكن فظاهر ولا يستقيم دخوله فيه الا لوجب ان يصرف جمع المؤنث بالالف والتاء
اذا سمي به مؤنث لان فيها العلمية والتانيث فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه
الا على قول بعض بحذف التنوين مع بقاء الكسر ولا مع بقائها بناء على ان للامكن فيجعل
ان التاء اخذه فيه كما قال صاحب الكشف عرفات علم للموقف كاذرعات القرف لانه
لا تانيث فيه لا سبيل الى التاء التانيث باللفظية لانها علامة الجمع ولا بالتاء المقدرة
لمنع هذه التاء لاختصاصها بالمؤنث تقديرها كما نبت وفيه بحث لانه يلزم منه نحو
مسلمات لانه لو كان كذلك لما اتصف ضميرها لقوله هذه عرفات مباركا فيها ويمكن ان يقال
انه تنوين التمكن ولم يمتنع لئلا يودي الى خلاف وضع جمع المؤنث بالالف والتاء
على قولهم التنوين يختص بالاسم وان كان عاما متناولا للجميع اي من التنوين لكنهم
ارادوا به الثلثة الاول يعني تنوين الانصراف وتنوين التنكير وتنوين العوض دون
الآخرين يعني تنوين الترنم وتنوين الغالي لما ذكرنا من الدليل الدال على اختصاص
الاول دون الاخرين والتعليل العام المجيء في موضع قطع الكلام عليه لو فرض
كما ترى غلام من غلام زيد والقطع الحقيقي لا يتصور الا على الاسم لان الفعل يتبع
بفاعل ظاهر او مضمر وكذا الحرف لانه مخرفا اما الفعل ظاهرا واما الاسم قوله والفعل
ما دخل قد والسين عرفه لتعليم ان المراد سين الاستقبال لانه كما يجي لجز
نوعه مثل التحول والطلب وسوف لم يعرفه لانه لا يجي الا الاستقبال مضارعا كهذا

الحروف فلا يوف وفلان تعيت السوف اي يعيش بالاماني ليس للدلالة ليس سوف هذا
لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال بوف البحر توّن غير نقلا وكل منها اصل وحكي
الكوفيون لا سوف وحكى الكت يا عن بعض الحي زيج سوف وحكى صاحب المحكم سو اص
اعن بهن وهذه اللغة منزعة عن سوف اتفاقا وقيل السين الضارعي ان هذا التخلف
ودعوى مجردة عن الدليل والاستدلال بكثرة استعمال لان الوضع قد يوفق كثيرا ولا اتفاقت
مدة التسويف لان السماع وكذا القياس يرده لمجيئه على خلافه في قوله تعالى سوف يؤتي
الله المؤمنين اجرا عظيما وسنؤتيهم اجرا وقوله ما حالة الا سيغف حالها الا حالة
اخرى وسوف يزول وليتقابل الماضي والمستقبل فلا يقصد به الا مطلق الاستقبال كما لا يقصد
بالماضي الا مطلقة من تعرض لقرب وبعد وعندي ان هذا الشيء تكلف ولا دعوى مجردة
وما اورده من السماع والقياس لا يدل على انهما بمعنى فلذا تعلقه وان كثيرة استعمال
السين دلالة ظاهرة على اصالته وكثرة استعمال الفرع في بعض الصور انما تدل على
احتمال ان لا يكون اصلا فلا يترك الظاهر بالمحتمل وقد تعرضوا في الماضي لقربه وبعده
حتى وضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا القياس يدل على ان يكون له في مدة التسويف تفاوت
بكلي مدة المضي فيوضع السين للاستقبال القريب من الحال وهذا التويف ليس تسويف
حدث بل هو توليف بالعلاقة فلذلك قال الشارح اعلم ان للفعل حدا هو قول دال
على ماهيته التي حقيقة او اعتبارية وعلامات جمع علامة والمراد منها الخاصة وحده ما ذكره
ابن الحاجب ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا حده الشارح
في بابه وكذا اصحاب اللب مع زيادة تعرف به الاسئلة الواردة عليه وما ذكره
الزمخشري وهو ما دل على اقتران حدث بزمان اي كلمة دلت حيث تشتمل انواعها

قصد
وقوله اقتران حدث بزمان يخرج الاسم والمرفوع واطلق الحدث ليدخل الافعال التي
والزمان ليدخل الله تعالى الزمان وما اورد عليه بعض الافاضل بان الحدث والزمان
خارجان عن الدلالة وكونها متعلق الاقتران غير مانع له لان تعلق الحكم بالمضاف
دون المضاف اليه المقصود منه الحد التمييز والاقتران ليس مدلول بل جاء لا زماله لالته
على الحدث والزمان دلالة واحدة ولئن سلم فالتمييز به ليس هذا اما هو التمييز الذاتي
لا يحصل الا بما في برج في قانون التوجيه لانه مشترك الالزام لخروج الزمان
بهذا البيان على ان هذا اصطلاح منه وعلى اليه خروج الافعال التي قصد عن الحدث
والطلاق المعني في حقه هذا الفاضل لا يرفع لم افهم الدلالة اياه فلينا من واما
العلامات المختصة بالفعل فمنها ان يعقبها دخول قد وقد مر لشدة اختصاصه به ولعمومه
حيث يدخل على نوعين الماضي والمضارع بخلاف السين والسوف وهو ساكن
الآخر دائما مخففا حرفا اما اذا جعل اسما فلا اذ علامة التشديد مثل كون الآمامي آخره
الف نحو لا فانه يا نبرا خره واما قدك فهو اسم اصله انما اخفض وقوله بالافعال
جمع لدخوله كما عرفت على نوعيه ويدل عليه قوله لانه وضع لتقريب الماضي من الحال كقولك
قد ركب الامير فجئ يقال ذلك لقوم ينتظرون وزعم الخليل ان هذا الخبر نقل الخبر مثل
قولك قد مات فلان والافات ومنه نحو قول المؤذن للمنتظرين الصلاة قد قامت
الصلاة اي قرب قيامها وما كان هذا المنتظرين المتوقعين لوقوع ما يكون
وهو محقق متفق لان يكون لتقريب المستقبل من الحال دخل على الماضي الدال
على الوقوع

هكذا ينبغي ان يتحقق وسجي زيادة الكلام

التعليل

فيه والتعليل عطف على تقدير الماضي اي لانه وضع القد لتقليل الفعل في المستقبل وفي
الصحاح وقد يكون بمعنى ربما قال قد اترك القرن مصفرا اناملها وكان اثوابه مجت
بفرصاد ومراده لتقليل الفعل المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق وخصوصية
الموضوع او خصوصية المحمول تدل على ذلك ولهذا قالوا ان قد يفيد جزئية الحكم
فكانت القضية جزئية والتحقيق نحو قد سمع الله وقد يعلم الله واذا كان وضعه لما ذكرناه
احد المعاني الثلثة فيمتنع دخوله اذا دل على الفعل الماضي نظرا الى معنى التقريب
والتحقيق او الفعل المضارع المجرد نظرا الى معنى التقليل والتحقيق والامر ليس موضوعا
لما قلنا انه موضوع له ومنها اي بعض علاماته دخول السين وسوف وانما اختص
دخولهما بالفعل اي بجنس الفعل ولهذا اورده على خلافات بيع لانهما وضعا
للاستقبال لان اهل اللغة قالوا انهما يخلصان الفعل للاستقبال نحو الماضي موضوع عاله
له والامر خلصاه فلا يجوز دخولهما على الامر وان كان مستقبلا والاستقبال يمتنع
الا في الفعل لانه من الزمان الذي لا تدخلهما فتعين الا في الفعل والاتخلف عن
الموضوع لم يغير اذا بعد سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير لانهم
لما زادوا على السين حرفا جعلت الزيادة دليلا على زيادة المعنى لانهم يستعملون
زيادة المعنى في زيادة اللفظ في غير موضع وقد سبق الاشارة اليه والجواب عنه ومنها
اي بعضها دخول الجوازم يدخل تحته كل جازم اسما نحو من يضرب اضرب كان او حرفا
نحو لم يخرج ولما يضرب وان يضرب زيد اضرب لان كل جازم
لا ينفك عنه معنى الاستقبال اصليا كان او عرضيا وذلك كما عرفت لا يوجد الا فيه
والا لانفك وقد كان يتوهم منفك خلف هذا الاستدلال لحرف فلعله لم يتوهم به لحقا ثم

لا له بل لصعوبة

لا له بل لصعوبة فهو المتعلم المراد للواسطة فاختار الاستدلال الآخر فقال وانما
اختص دخولهما بالفعل اي عامر لاختصاص الجزم به اي بالفعل اختصاصا لا
اختصاصا مثل اختصاص الجر بالاسم على ما يجيء ثم بعده يلزم منه اختصاصه به والا
لزم احد الامرين المحذورين اما عدم اختصاص الجزم بالفعل واما تخلف الا
ثر عن المؤثر والاجماع منعقد على خلافهما فيكون هذا الاستدلال ليس بمراد القائل لانه
غير لسبب ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا لم يكتف
اكرموا اكرما لم يكتف بواحد الاشارة الى مشرفية انه وهي اختلاف الاواخر باختلاف
الضمائر وقيدنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات ايضا
نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما يستكن في الافعال يقال زيد ضرب اي ضرب هو واما
البارزة فلا يتصل الا بالفعل لان ضمير البارز فاعل ولا يكون مبتدأ والا اتصف الحق
به كرفي سبب الالتمييز وذلك الالتزام التام وليتفقا دون غيرها الثاني في الالف واللام
ولان مثنى الاسم وجمع سلامته بالالف والواو والياء وبالواو والياء وهذه الضمائر منها
الف ومنها واو ومنها ياء فلو لحقها هذه الضمائر لاجتمع الحرفان ان كان فاحذف
احدهما لزم اللبس ولا لزم الاستثقال بحمل التاء عليهما لما ذكرنا ولم يتوجه النفي
لذكر البارزة كانه اعترض عليه وجاء بالجواب فقال مترجيا ولعل المص اراد
بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع الاتصال العرفي اللغوي دون الاتصال
العرفي النحوي وكذا اي حين اذ اريد بالاتصال المذكور الاتصال اللغوي لم
يتناول هذا الاتصال الا الضمير المرفوع البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت
وضربت صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل ثلاثة اشياء هو بالتجاوز ان التاء

او النون اتصل بهذا الفعل بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال قد اتصل
بهذا الفعل شيء باصطلاحهم الا باصطلاح النحو ان الحس البصري يشهد بانه ما
اتصل به شيء واما ثانيا فلانه لقد احتج المحقق بان من الضماير المجرورة وهي الضماير
المنصوبة فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا لانه لا يضاف ابدا واما اتصل المجرور
بالاسم اذا اضيف او الحرف الجار نحو غلامك في مجرور الاسم ومررت بك في مجرور الحرف
واما الضماير المنصوبة فلا اختصاص لها بنوع من الانواع فقد تتصل بالحرف ان نحو انني
وانك كما اخواته نحو انني والك وكانك ولعلك وليتك ولكنك وتتصل بالاسم
ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير هنا في محل
المنصوب عنده على ما يجيء بعد ان شاء الله تعالى في الباب الثاني لا يقال ان ما ذكر
ثم بجميع مقدماته غير صحيح اذ لو صح لما دخل غير الفعل وليس كذلك بان اسماء الافعال
قد تتصل بها الضمير المرفوع البارز فاذا قد خرج من الحكم اذ ليس اتصاله بحال اسم
فعل بل ببعضه نحو هاتوا وقال الله تعالى قل هاتوا برهانكم وكذا نحو هاتوا او هاتيا
وهاتين وهذا اول ما يرد عليه كلامه اخرا لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل به في صورة
النقض اسم محقق بل هو فعل كما قال المحقق قيلا انه فعل ما ذكر لكونه من الرضي ونسب
الى الخليل او جانب فعلية غالب لما يلحقه به بنو تميم هاتموا فلا يكون ما نقض
من الضمير متصلا الا بالفعل ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان ما اتصل بها اي
بالصورة المذكورة منها هاتوا ونحوه من الحروف ضماير بارزة منفصلة عنها بل هي
حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وفيه اختلافات كثيرة والتفصيل
هنا على مذهب الاخفش وسياتي بيان المذاهب ان الحق منها مذهب الاخفش

في بحث المضمرات

في بحث المضمرات ان شاء الله تعالى وهناك بحث اخر وهو ان الكاف في ذلك ليس بمضمر
لكن تلك الكاف ثم وارايتك مبنيا وضع بفتح التاء فان هذا الكاف حرف لا محل
لها من الاعراب بل لمجرد الخطاب وهو بمعنى اخبرني لا بمعنى الروية قلبية او عينية اي ما قالوا
في قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي وقوله تعالى قل ارايتم ان اهلكني الله وقوله
تعالى قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا وقد يجيء بمعنى [illegible]
فانا احبه اي ابنه له فانا احبه وانت في ارايته فان بعضهم ذكر ان التاء
الكاف والتاء لمجرد الخطاب ولا محل لها من الاعراب الحاصل ان هذه الحروف تجي
تارة حرفا وتارة اسما فاذا يجوز ان لا يكون هذه الحروف ضماير في صورة النقض
كما جاز في هذه الامثلة وانما كان اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا
لانها لو كانت ضماير لفاعليها لوجب ان يكون المسند اليها لا الى هذه الاسماء
اليها كما اسند اليها في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء اسمعوا ويا قوم صه
ونحوها ولا شك ان اسنادها انما هو الى المستكن فيها كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن
فان قيل اذا لم يكن الواو ضميرا فلا سبب لحوق الواو اجاب بقوله وانما الحق
الواو وان لم يكن ضميرا اعلاما بان المستكن فيه اي في هاتوا ضمير الجمع لا الواحد
فهو كنحو الواو ولم يقل نحو لان الفاعل في الكلمة البارزة مظهر والفاعل على توجيه
المذكور في هاتوا مستكن وكلاهما مشترك في ان الحق في اخر الاسم علامة للاشعار
بان فاعله جمع ولو لم اخذ العبارة المناسبة له نحو فلما لم يجد العبارة المناسبة
له كنحو وهذا الكلام لكن لا عبرة الا كل المحقق في العلاء الحق الواو والمحقق بعضهم
والحل السنورا الغارة والذيب ان فاعل زعم تقدير كل فلان جارية والواو

في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أسروا بمعنى أخفوا والنجوى اسم التناجي وإخفاء
معناه بالغوا في إخفائها أو كتموا إما تناجوا بحيث لا يفطن له ولا يعلم أنهم متناجون
وأظهروا إسناجهم الذين يتناجوه بينهم للناس الذين ظلموا في محل الرفع إما على
البدل أو على الذم أو على الفاعل على ما زعم بعضهم وهو لغة ردية قل وقوعها في محل
النظم ورد بالتخفيف وقوعها في القرآن المجيد أو على الابتداء فالأصل هم أسروا
النجوى فوضع الذين موضع المضمر تسجيلا على أن فعلهم بأنه ظلم ثم أخروا في محل النصب
٧٧ على الذم أو في محل الجر على الوصف للناس فالوجوه ستة فقوله على أحد الاحتمالات
الثلاثة محمول إما على أنه لم يطلع إلا عليها أو لم يقبل الستة المذكورة إلا إياها
أو على أن المراد التأويلات الثلاث في الرفع لأن الجميع في المرفوع والبدل منه
الفاعل فاعل معنى ومنها أي علامات الملحقة بالفعل لحوق تاء التأنيث
إن كانت في أصل الوضع ساكنة في الأول وإلا واحترز بها إن كانت عن المتحركة
فإنها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة وإنما إن كانت فلا يكون إلا في الفعل نحو
نصرت فعل الفاعل ونحو نعمت وبئست فإنهما فعلان على مذهب البصريين والكسائي
وليس تحقيقه في موضعه إن شاء الله تعالى وإنما اختص المتحركة بالاسم وإن كانت
بالفعل ولم يعكس لثقل الفعل فناسبه السكون لخفته وخفة الاسم قوله ولكنه
ثلثة أشياء المفتوح الآخر والمضارع والموقوف الآخر لأنه إما أن يكون
أو إخبارا والثاني إما ماض أو غيره الأول الموقوف الآخر والثاني المفتوح الآخر
والثالث المضارع الأول ما أي أن يكون إما أخبر ليس له مشابهة تامة بالاسم
أولا الأول الماضي المفتوح الآخر فالأول أن يرد الماضي هو الدال جنس

بناؤه

بناؤه على الفتح إن حدث بزمان فصل بعيد نحو في الاسم قبل زمانك فصل قريب
نحو في الموقوف الآخر والمضارع ولم يقل بزمان ماض لئلا يتوهم توقيف الآخر بنفسه
وهو مبني على الفتح هذا اشتمل على ثلاثة أشياء البناء والبناء على الحركة والبناء على
الفتح فذكر لكل واحد منها سببا على حدة فقال أما بسبب بنائه فظاهر فيما بينهم ظهورا اكتسابا
أو لبيانه وعلى ما ذكر المتقدمين نحو في النية عليه وهو أن فعل في هو خط والأصل في الأفعال
البناء لأن المعاني الموجبة للإعراب أعني الفاعلية والمفعولية والإضافة معقودة
فيها أي في الأفعال بما ثبت فيها بينها أنه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا
إليه فبالحري أن يبنى وأما بسبب بنائه على الحركة فالأصل أي في الحال أن الأصل البناء
السكون أما لأنه ضد الإعراب والأصل فيه أن يكون بالحركات وأما لأن الحركة في الاسم
للحاجة لإعراب ولا حاجة في الأفعال للبناء فهو الثقيل لا يزاد في الزنة تشبيها
بالاسم وهو أن أدناها وقوعه أي وقوع الماضي موقعه أي موقع الاسم نحو مررت برجل
قام فإن قام صفة رجل كما تقول مررت برجل قايم فقوله قايم صفة رجل وقيل إنه
المضارع في أكثر وجوه الأصل واحد وفي الوقوع صفة للنكرات وشرطا نحو إن ضربت
ضربت وإن تضرب أضرب وليس للفعل الأمر شابهة بالاسم بوجه فتفضل أي الماضي
بالحركة على فعل الأمر الذي لا شابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل أن جملة
الكلام في إعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والأمر على السكون أن المضارع
لما ضارع مضارعة تامة من غير وجه أي من غير وجوه كثيرة واستطلع عليها في قريب
أعرب والماضي لما كانت مضارعة بالاسم غير تامة لم يعرب ولكنه عدل عن أصل البناء
الذي هو السكون إلى الحركة لأن البناء عليها لازم الإعراب والأمر لما لم يضارعه

اي الاسم بوجه ما شرك على اصل البناء الذي هو السكون لان فيه بعدا عن الاعراب
وعلى ما قيل ان قوت رتبة الماضي بالمضارع بالوجوه المذكورة تقتضي اعرابه وفوات الموجب
لبنائه على السكون للتنافي بينهما ولانه متفضل على ما في الابتداء على الاصل
ولا يجوز عند الآمر بدليل قوت وشبه المضارع لكونه وخلافه في الامر يكون فيه على ملحق
واخصر انه يكون بجر غيره اما ذلك الباب واما اخترت الفتح من بين الحركات الثلاث
لخفتها فانها جزء ما هو لاخص السكون وهو الالف ولثقل الفعل الدالة على الحدث
والزمان المتجدد المتقدم للتعادل بينهما اوا فقتضاه وهو ثابت واما فهو مفتوح
ابدا الا ان يعرض آخره ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض الاعلال نحوه
دعا في الواو ورمي في الياء والاصل فيهما دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف
ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء الفا فقيل صحيح
المظهر موضع الواو الف والالف لا تقبل الحركة ولذلك السكون واجب عند لحوق
بعض الضماير وهو الضماير التسعة المتحركة المرفوعة اعني ضمير المتكلم الى الغايبة
وضماير المواجهة وضمير الحكاية وانما اسكن آخره عند لحوق هذه الضماير حذرا عن
توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء
من الفعل على ما يجي ان شاء الله تعالى بدليل وقوع الفاء الضمير وداوه وياوه
بين الفعل واعرابه كما ان زيد ولهذا الاسم اذا كان الضمير ساكنا او كان متحركا
منصوبا ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا واما الضم مع واو الضمير
نحو ضربوا لان الواو اذا كانت متحركة فما قبلها مضموم ابدا لمناسبة الواو ولانه
اذا كان بينهما اشد الامتزاج جعل الضم دليل عليه **قوله** والثالث ما يتعاقب على

مع اوله

مع اوله الزوايد الاربع اي والمثال الثالث من امثلة الفعل فما كان على اوله احد
الحروف التي يسمى في الاصطلاح الزوايد الاربع وهي التي تجمعها انيت ويسمى ايضا حروف
المضارعة لحصول المضارعة بينه وبين الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكره
المصنف بعده وهي الياء للغايب اي للغايب والتاء للغايب والتاء التي تلي طاء الخطاب
الى للمتكلم وحده والنون التي للمتكلم مع غيره اختار اناعرنا باء التثنية في ياء
التشبه حقيقة بالياء وهو كذا ومن تاء المتكلم ومن تاء الكرم ومن نون اهل جنس
الله واذا جعل فيه ترجب اعلم انه لا بد من بيانه ان الفرق بالزيادة وان وجد
النقصان وبيان ان الزيادة من الحروف ومن هذه الحروف في الاول دون الآخر
فقال ان زيد انما اعتقب هذه الزوايد على اول المضارع بلفظ جاستر لا على كل
واحد بقوله لانه اي لانه لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع الاختلاف
معنيهما والاصل ان يوضع لكل معنى لفظا على حدة خصوصا في الافعال اذ كثيرا
ما يقع التخاطب فيها بين الاحوال ويحقق الاعمال ولهذا اختلف العقلاء في وقوع
المشترك واورد كل على مدعاه حججا كثيرة ولولا ذلك الاصل ما ذكرنا ما وقع فيه الا
خلاف وكان الفعل اي الحدث اما صادرا عن المتكلم وحده او صادرا عن
المتكلم مع غيره او صادرا عن الغايب او صادرا عن الحاضر لم يذكر المؤنثات
اما لانه ليس لها صيغ في غير صيغ المذكورين واما لانه غلب المذكر على المؤنث على الفعل
الحقيقي طلبا واوجب لما ان يزيد في الاول حروفا لا كلمات اخر تدل على المضارعة
ان رتبة اما علة الزيادة في الاول وكون الزيادة من الحروف فبيانه انه لو كان الفرق
بالنقص اوهم بنيانا وكما غير الحروف او بنيانا وتاء في الآخر ما ثبت المضارعة الوجوه

الاتية ولا دون اي الرسوم الاتية من تزاحم اثر زيادته وكاكة العبارات فزادوا
حرفا لتدل على المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع الفعل من المتكلم وحده او مع
غيره او من الغايب او من الحاضر لا حروفا فتدل على هذه المعاني جريا على سننهم
ايماء الحروف فيما بينهم في طلب الايجاز الموجب المهل والهرب عن التطويل الممل لانه مما يجب
فيه الطباع وتشتاقه اذا ادراك السماع بخلاف التطويل اذ نهوض منه بكثير عنه
الاستماع ولكن الحروف كثيرة فلا بد في تخفيف بعضها بالزيادة دون بعض من مخصص
لامتناع التحكم فوجدوا اولى الحروف بالزيادة ثلثة لكونها على المقصود في حروف العلة
واللين اي الواو والياء والالف لكثرة دورها على السنتهم في الكلام اذ المتكلم
لا يخلو منها اي تلك الحروف او من بعضها اعني الحركات اذ لا توجد كلمة خالية عنها
او عن بعضها فيكون باعتبار جريانها مجرى التنفس ترددا والاستيناس المانع بها
مستلزمة للخفة الجاذبة للثقل الناشي من الزيادة فعمدوا اي قصدوا الزيادة
هذه الحروف بعين اولا اي زيادة الالف لانها اخف الجميع فوجدوها ساكنة متعذر
الابتداء بها فخرجوا عن الابتداء بها على ان بينهم قرب المخرج ولهذا اي لكل
منها بالاخر ... كان مثلها في ذلك لان الالف بين الهاء والهمزة اي
ان مثلها الا الهمزة لكنها من اقطار النفس اجدر لتقاعده من سفلها علق بناء
على ان الحروف المبسوطة من انفاس متقاعدة من الرتبة ابا الحلق وخصوها بالمتكلم
وحده لما ... فتحتها اول انها منها اي الالف في الاصل اي ساكنة اخف فاسكنوا ثم
المتكلم بالاخف لان الابتداء الكلام منه وكذلك ابتداء الخارج منها ثم عمدوا
الى زيادة الواو لانها طرف من الالف فوجدوا زيادتها اولا تقتضي الى الابتداء

من الستبع

من الستبع الشي اذا اعتدنا شيعا وهو كبر في التطعم بأخذ بالحلق فاستثقل في موضع الا
ستقبال مشابهة بناء الكلمة الحلب لانه الثاء اي فاء الكلمة ربما يقع واو
الحذف حل خلو زيدت عليها واو اخرى للعلامة ثم ادخلت عليها الواو العاطفة
وهذا ليس بلازم بل بدونه يحصل الاستثقال فمراد سياق بنوع الاستثقال
غاية في بعض المواضع لانه لو دخلها لادى الى اجتماع الامثال اي الواوات
المتوالية اما حصول الاثقال وكانت الصوت الحاصل في اجتماعها يشبه بناء الكلب
من نبح الكلب ينبح بالفتح والكسر نبحا ونبيحا وثبت حابا بالضم والكسر اي الصوت في حصول
الاستقبال فتفوضوا عنها اي عن الواو التاء اي وعا هذا التعويض التاء عن الواو
وازالة لهذا الاستقبال لانها اي التاء كثيرا ما تبدل منها اي من الواو نحو تراث
بمعنى الميراث وتجاه وتقوى فصرت ... تلك الاصل فيهما وجاه
وورث كذا ذكر الجوهري في الصحاح وجعلوها اي التاء المقلوبة عن الواو علامة
للخطاب وللتانيث لكونها علامة للخطاب والتانيث في الماضي نحو ضربت وضربت
محل المضارع عليه ولكن قيل لم لم يفرق بينهما كما فرق في الماضي اجاب بانه لم يفرق
بينهما لانه لم يكن الفرق ههنا اي في المضارع باسكانها اي باسكان التاء
في احد الموضعين اما في الخطاب او في التانيث لوقوعها اولا لامتناع الابتداء
بالساكن بخلاف الماضي لانه يمكن الفرق فيه باسكان
التاء لوقوعها اخرا ولكن قيل ههنا الفرق بالاسكان لا يمكن لكن الفرق بالحركة
بالضم او بالكسر ممكن فلم لم يفرق اجاب بقوله ولم يكن ... الالتباس
المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول فانه لو ضم في المضارعة في نحو ... تعلم

لو

انه مجهول او معلوم فحمل مضارعه ضم عنه او كسر عليه لسقط باب. ولا يمكن كسرها
ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارع فيقول تعلم بكسرها بلغة تعلم
ثم في الصحيح ايضا التباس لكنهم اكتفوا فيهما بالفرق التقديري بان لا يكون التاء
في الماضي طلب بدل من الواو دون المونث كما اكتفوا به في الاسم كالفلك مفردا وجمعا
انها في اخواتها مفتوحة والخفة مطلوبة فلا سبيل الى الضم ولا الى الكسر عدولا فتح فصل ٢٢ م
الى الياء لانه وسط بينهما وهو وسط الشيء فلم يجد واما نعل فمنع من زيادتها
او لا فرادها وقيت للغايب اي غير المتكلم والمخاطب لان ذكره دائر بينهما فيكون
وسطا قبل الاول لتقدم المتكلم والمخاطب لحضور نجعل الله ماثب، واسم الغايب لا يطلق
على الله وفيه نظر لان الياء لو موضوعة لما يطلق على اسم الغايب ومنع التوفيق
ان شئت لا ينافيه لان كلامنا ليس الا لانه الشرعية على ان المتكلم يقول في باب
اثبات الصفات يثبت السمع لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلقوا عليه
تعالى والابعد فيه اذ قد يراد بالغايب الغايب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب
على وجه والضاد يحتمل ما قدمنا حيث اطلق لفظ غير عليه ثم طلبوا للمتكلم ما يختص
صورتها لفظا كقوله تعالى ويريد ان يمن او حركة نحو انا ونزيد نفعل او ما حقيقة
كالمثال الثاني او اعتبارا لان هذه الصيغة المعظم نفسه الغالب لان له اتباعا
يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها الانا يستعملها واحد تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة
مجازا ظاهرا فاختاروا في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم
للمتكلم في الماضي نحو ضربنا فحملوا المضارع عليه ولانها اي النون اقرب الحروف شبها
نفسه على التحقيق من حروف المد واللين متعلق باقرب تعلق التعدية لا تعلق

من افعل التفضيل اما لكونها غنة في الخيشوم وهو اقصى الانف وليس لها مخرج معاين بدليل انها
ان ساكنا اذا امسك انفه لم يمكن النطق بها فاذا هي غنة متحققة في الخيشوم لهذا اعتبروها
بطرف الاغن وهو الذي يتكلم من قبل خياشيمه واما لانها تكون في الجمع نحو ضربن كما تكون منه
هذه الحروف كما ثم اي حروف المد واللين مدة في الحلق فيكون شبيها بها من حيث الخفا
والمد والغنة ومن ايضا انها اقرب الحروف من المد واللين مخرجا ولهذا تدغم في الواو
والياء نحو من يقول ومن اول بعد قلبها واوا او ياء ويقلب منها الالف نحو ضربت زيدا
ولنسفعا ويقلب منها الواو نحو بهرا نا اصل بهراوي ودلالة الاثر هذه احرف حيث
عن سائر الافعال فلا يجري على سننهن في الحاق علامة التثنية والجمع في الاخر فان
قلت على ان الفرق من الحاق هذه الحروف الفرق بين الماضي والمضارع فاذا كان
كذلك فلم لم ينعكس الامر حتى اختص المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي مع ان
ذلك حاصل به قلت انما اختص المضارع بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليه
بعد الصيغة المجردة وهو ظاهر والزمان الحاضر والمستقبل الدال عليهما المضارع
بعد الزمان الماضي الدال عليه الفعل الماضي فجعلوا الصيغة السابقة وهي الصيغة المجردة
اعني صيغة الفعل الماضي للزمان السابق وهو الزمان الماضي وجعلوا الصيغة اللاحقة
وهي الصيغة المزيد عليها اعني الصيغة المضارع للاحق اي الزمان اللاحق وهو
الزمان الحاضر او الاستقبال طلبا للتناسب ورعاية للمشاكلة قوله ويسمى المضارع
اي يسمى ما يتعاقب على اوله الزوايد الاربع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه
والاشتقاق منه الضرع اما لان الشيئين اذا تشابها فكانهما قد رضعا من ضرع
واحد او لما يبقي الضرعين التشابه وذلك اي مضارعته للاسم من جهات الثلث

من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مضارعته من حيث اللفظ
فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وتعداد حروفه نحو ضارب ويضرب
في الثلاثي المجرد وفي غيره واما المضارعة من حيث المعنى فمن وجوه احدها
انه شايع فيختص اي انه صالح للزمانين الحاضر والمستقبل اي صالح لكل ان يراد به احدهما
لا على التعيين اي بالحال بدخول اللام عند الكوفيين فلخصوصيته امر المضارعة
اخذ يقول لهم او بالاستقبال بدخول السين كما ان اسم الجنس شايع في امته اي ياتي على
كل رجل يقع على احاد متعددة على سبيل البدل ثم يختص ذلك بواحد منها بعينه اي بتعيين
ما يطلق عليه ما قصد بعينه بدخول التعريف على البدل وفي بعض النسخ لام العهد الخارجي
فيتعين ان امر المضارع انما يتعين بذكر اللام لانه اذا لم يذكر ما قيل انه يتعين
بلحاظ فولحق واحد من المدلولية لانه ذلك المخبر ليس الا بحرف الاستقبال الحر به
لاحد مدلوليه دون الاخر وليس لك ان تقول جاز ان يجوز الان وان فيتعين
من اللام للحال لان ارادته انما وقعت في شيء وتخصيص يجوز لا تعيين
احد مدلوليه بقرينة من خارج وثانيها انه اي المضارع بذلك اي بكونه صالحا
لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين واختصاصه احدهما على التعيين
قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة بدون الحق واحد
واختصاصه اي الاسم بواحد منها اي من الفاعلية والمفعولية والاضافة عند
دخول احد العوامل اي الفاعلية عند دخول عامل يقتضيها كجاء زيد وبالمفعولية
عند دخول عامل يقتضيها كرايت زيدا او بالاضافة عند دخول عامل يقتضيها كغلام زيد
ومررت بزيد كما ان المضارع صالح للزمانين الحاضر والمستقبل اي لكل احدهما لا على

التعيين

لا على التعيين ثم تختص باحدهما على التعيين اذا دخل عليه ما يقتضيه من اللام او السين
وثانيها انه اي المضارع بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه من القرء
والشمس والامكان وهذا الوجه ناظر الى الاشتراك وليت شعري لم لم يذكر الاختصاص
وهو متصور في المشترك عند وجود قرينة التعيين فان العين مشترك بين الباصرة
والذهب والنور والشمس والشيء الى غير ذلك ثم يتعين الى احدها بايراده عند
القرينة ورابعها انه اشبه اسم الفاعل من حيث مبادرة الفهم الى مضارعته في كل واحد
منهما اي في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصل فان في كل منهما مبادرة الذهن الى ان زيدا متلبس بالصلوة في هذه
الحالة الحاضرة واما مضارعته للاسم من حيث الاستعمال ففيه وجهان احدهما وقوعه
موقعه اي وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد قائم وزيد يقوم فان يقوم واقع موقع
قائم لان هذه المواقع مواقع المفرد وموقعه موقع المفرد والفعل مع فاعله جملة فلا يكون
واقعا موقعه نفسه وثانيها دخول لام الابتداء على كل واحد منهما اي من المضارع
والاسم نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل وهو
المضارع الاسم من هذه الوجوه المذكورة اعني بوجه له واستعمالا بوجهين لفظا
سمي مضارعا ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود هذه الوجوه لان اعتبار
التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوه
في غير المسمى على ان المضارعة من هذه الوجوه انما ثبت من حروف المضارعة
فلا خط في التسمية فكان الواضع لاحظ وتصور معا في تغيير امثلة محدثة
للفعل ماضي وما يستقبل وما يشترك فيه فسمي الاسم الاول بالماضي وان لم يلاحظ

كل

لفظا وبوجه معنى وبوجهين استعمالا

والاشتراك بالموقوف اراد وضعوا الالفاظ المختلفة لكل معنى فوضعوا اولا لفظ الماضي لسبقه
على الصيغة المجردة لخفتها ثم زيدوا عليها حروف المضارعة فجاء لفظا زائدا على لفظ
الماضي والاباترتبة على المضارعة المعنوية مستتبعا للمضارعة اللفظية والاستقبالية
فظهر ان الدال على المضارعة انما هو حروفها فما هذا الا في المضارع وقد يقال
اخذ المضارع من الاسم الاعراب واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه بغير الكلمة
لفظا ومعنى بخلاف غيره ويرد ان مقتضى هذه المضارعة ان يعرب بجميع وجوه
الاعراب الاسم الرفع والنصب والجر لكن لما كان الجر على الاضافة منع من الفعل
وعوض الجزم مكان الجر على ما سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وهو احسن هذا
الباب كما اخذ الاسم منه العمل وعمل اذا كان بمعناه قوله واذا دخلت عليه اي على
المضارع لام الابتداء خلص للحال بفتح اللام من خلص الشيء بالفتح خلوصا
اي صار خالصا قال الرضي ان الكلام في قولك ان زيدا ليفعل تخلص المضارع
للحال متعلقة ايا ما لها بتخفيف اللام من اخلص الله الدين لا بتشديدها من خلص
من نجاة واعتبار معنى التخفيف فيه معنى بعيد ذكرها ابو علي حيث قال لا يوجد الا مع
الحال وقال ابن مالك ليس مخلصة للحال بل يجيء في الاستقبال كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا
به وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ونقل ابن الانباري عن سيبويه انها توجد مع المستقبل
قليلا والايا مع ان يؤول ما وقع مستقبلا بانه حكاية حالة وفي ليحزنني اخر
وهو جواز حذف المضاف فالمعنى يجوز ان يكون اللام للتاكيد كما في الاثنين
المذكورتين في الشرح فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف صلحت حرف
الاستقبال الاستفهام لانكار يعني لا يجوز مجامعة اللام اذا كان للحال حرف

الاستفهام لمكان التنافي بينهما وقد جامعه في قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت
لسوف اخرج حيا اي يقول الانسان ائذا مامت ابعث دل عليه لسوف اخرج حيا كانه
قال رجعا الى ساخرج حيا من الارض او من حال الفناء حين تمكن في الموت
والهلاك على وجه الاستنكار والاستبعاد ويجوز ان يكون اخرج ان يكون حيا
من قولهم خرج فلان عالما او شيء عالما اذا كان نادرا في ذلك بحيث اخرج
عن نظايره ولقراته فعلى هذا معنى الاية ساخرج حيوة بليغة بحيث تكون خارجة
عن نظايرها اعني الحيوة الدنيا اي حيوتها المعلوم بطيوة التي لي الان عليها بسبيل
الانكار فعلى هذا يكون الهمزة للتقرير وفي قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
هذا موعد من الله لرسوله شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من الظفر باعدائه ودخول
الناس في دينه افواجا والخلفاء واثر الشدين الفتح في اقطار الارض من الداخل
والسلام بايديهم منها لكن الجبابرة والنهاب من كنوز الاكاسرة والقذف في قلوب
اهل الروب والشرق من الرعب وللمؤمنين بعدهم من الاستيلاء على الكفرة الى [illegible] الى اخره
انا انقراض الزمان وما ادخره عليه وللمؤمنين من الثواب ما لا يعلم كنهه الا الله
ان القسم يفيد معنيين التاكيد والحال وفي الاثنين اعني لسوف اخرج حيا ولسوف
يعطيك ربك فترضى قد تجرد لمعنى التاكيد لوجود حرف الاستقبال ونظيره اي نظير
اللام في افادة المعنيين ثم تجريده لاحدهما لمكان المنافي حرف التعريف في الله
فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله يريد انه يفيد التعريف والتعويض ثم تجرد
ذلك الحرف في النداء للتعويض عن الهمزة مضمحلا اي ذاهبا عنه معنى التعريف لمكان
حرف النداء والا لزم الجمع بين التعريف وانه ممتنع فاضمحل الشيء اذا ذهب فلهذا

فلهذا اجيز نداؤه الاصل جيز نداؤه لهذا لكن لما قال الجار والمجرور على الجزاء ميلا
انا الاخفش هي ادخل الفاء عليه ليدل على شرط مقدر ويراد واد اجاز ذلك اجيز نداؤه
لهذا مع ان الجيء اي مقارنا بان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع اذ لولا
ذلك لما احتيج الى تجريده عن معنى التعريف ولهذا اي لجواز ندائه بعد انحلال معنى التعريف
بناء على امتناع الاجتماع بين حرف التعريف قطع همزته اي الهمزة حرف التعريف نحو
يا الله ليدل على زوال معنى التعريف لان زوال اللام يدل على زوال الملزوم ويرد
انه لما خلع عنه معنى التعريف بناء على الامتناع جعل في اللفظ ما يدل على ذلك الخلع
كما جعل في انه اذا جعل علما ليدل على انه ليس باقيا على اصله فمعناه ان العطاء
كاين واقع البتة وان تاخر لمصلحة فان قلت لم يكون لام الابتداء وهي لا تدخل
الا على الجملة الاسمية فما وجه دخوله على الفعل قلت لا نسلم انه غير داخل على
الفعل ولئن سلم فصدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت
سوف يعطيك اي ولهو **قوله** والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر فهو صيغة
ساكنة الآخر يطلب منها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوائد يخرج غير
الفاعل المخاطب لفعول المخاطب والمتكلم والفاعل الغايب والمتكلم وحده
ونزال اذ المراد بحذف الزوائد معلوم انه على طريقة افعل من يفعل فليس مثل نزال داخل
في التعريف لما ظن وهذا اصطلاح بان امر الفاعل المخاطب اكثر استعمالا لا من غيره قال
الشارح اعلم ان الصيغة الامر تو خذ من المستقبل للفعل المخاطب ودلالة المناسبة
بينهما من الخفي في افادة الاستقبال لا مخالفة بين صيغتهما وهذا ما قال صاحب
الكشف فهذا الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته قوله

صيغة الامر

صيغة الامر تو خذ من المستقبل اي من اي حقيقة الامر وقوله مخالفة بين صيغتيها
اي بين تغيير اشتمل عليه الحد فحقيقة هذه الصيغة عند الاصوليين والنحويين الا كانت
العبارة عن الامر متعددة لانه هذه الصيغة لا تكون ظاهرة الا الامر بخلاف تلك
الا ان بينهما في الزوايد يعني مخالفة بينهما في شيء الا انما هو في الزوايد لانها امارة المضارع
علامة من اواخرها فاذا اردت الصيغة الامر ينبغي لك اولا التجرد اي صيغة المضارع
المخاطب للفاعل عن الزوائد منها ثم بعد ذلك النظر ان كان ثانيه اي ثاني المضارع
وهو ما بعد حرف المضارعة ساكنة تجتلب الجزم والرفع همزة الوصل لتعذر النطق
تجتلب ضرورة امتناع الابتداء بالساكن بل لا لاشتداد المجتلب اليها مجازا من قبيل
الاسناد الى السبب لا بنصبها على المفعول له لفقد الشرط زيدت الساكن لا لانتفاء
الا لسببه اختصاصها بالمبتدا انها خارجة مضمومة ان كانت ضمة اصلية لعدم
استثقال الخروج من الكسرة الى الضمة والا فمكسورة لا لان التوصل بها الى الابتداء
بالساكن ممكن مطلقة النطق في زيادة الهمزة الكسرة مناسبة لان الطبع يكون
اسهل واليسر زيادة غيرها وان كان ثاني المضارع متحركا تركته على حاله اي تركت
المضارع على حال كان عليه في صيغته في توازن صيغة المضارع بحيث لا مخالفة
بين صيغتيهما الا في التجرد عن الزوائد ولم يذكر تسكين الآخر لانه سنذكره في بناء
الا اختلاف فيه بين البصريين والكوفيين فتقول من يضرب اضرب ومن يعلم اعلم ومن
تعلم اعلم ومن تعد عد ومن يحاسب حاسب وهذا اي ما ذكرنا من التجرد في صيغة
المضارع وتركه الزوائد على الوجه الذي مر معنى قوله اي قول المصنف في المتن وكذا
كل ما كان مشتقا على طريقة افعل وفي كذا اشارة الى اضرب بان كان ضرب ماكان

ما كان يشتق من مضارعه لطلب الفعل من الفاعل المخاطب كاشتقاق افعل من تفعل
وانما قوة لاحتماله معنى آخر وهو ان يكون المراد صيغة افعل ولا يجوز ارادته ولا يجري
كثير من الاوامر وحينئذ بقوله اشتقاقي صه ومه وبقوله على طريقة افعل من نحو نزال
فان قلت ما ذكرتم من الاصل في بيان كيفية اخذ الامر منقوض بامر مزيد الثلاثي
الرباعي من الافعال فان ما بعد حرف المضارعة ساكن وبعده كسر والهمزة فيه مفتوحة
مقطوعة اجاب بقوله وانما قولهم في يكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم
تأكرم بالهمزة لكون ما فيه على اكرم لان حروف المضارعة سوى حروف المضارعة هي
حروف الماضي بدليل جميع الافعال فوجب ان يكون الاصل كما ذكرنا مجاوبا للامر على
الاصل امر فوق تفاديا اي احترازا من اجتماع ثلاث همزات فلان كذا اذا احترز عنه
وتحاماه بذلك اي بمجيء الامر على الاصل امر فوقي عنه وقوع الالتباس بين الامر في
المجرد الثلاثي وبين هذا اي بين الامرين من المزيد فيه مثلا لو قيل من تضرب اضرب
بكسر الهمزة لم يعلم انه امر يضرب الرباعي او من تضرب الثلاثي فان قلت فلم حذفوا
ما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله وانما حذفوا الهمزة منه من المضارع في باب الافعال
قرارا من اجتماع الهمزتين بما كان في فعل المتكلم وحده فقط لزم ان لا يحذف
في غيره لعدم اجتماعهما فيه فلم حذفوها في غيره اجاب بقوله وقد حذفوا الهمزة من الكل
اجراء للباب على وتيرة الاطراد وهو طريقة مسلوكة فيما بينهم اذ لا خلاف انه الي
الباب او لانه اختلاف من هو الافي وواجب عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف
عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في الافعال بناء على ما سبقت اليه
الاشارة في بحث المعرب الاخر والاصل في البناء السكون لان الاحتياج الى الحركة

[illegible]

ليدل

ليدل على شيء ولا يدل في البناء على شيء التوقف فكان اولى لا سيما انه خف فكان لا ينبغي
ان لا يعدل عن هذين الاصليين الا ان يكون مقتضى له وهو ان المشابهة كما في
الماضي والمضارع وان التقاء الساكنين او كون الكلمة على حرف او غير ذلك لكن
قال ان تمام واتماما اعرب منها اي اعرب جزم منها راجع الى الافعال وما اعرب منها
من المضارع وبني على الحركة منها ما بني على الحركة وهو الماضي لحصول المشابهة بين اي
بين ما اعرب وبني من الافعال وبين الاسماء كما سبقت الاشارة اليه ولا مشابهة
بين الفعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان يكون الامر باقيا على الا
صل البناء الذي هو السكون لانه لا يقتضي العدول عنه شيء مما ذكرنا ولان نحو نزال
ونحوه اي مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلولا انه مبني لما بني ما شابهه والكوفيون
على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل وهو معرب كقولهم في الامر الغائب
ليفعل وهو معرب جعله مقتضيا على كونه معربا بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قراءة
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا وهذا دليل على ان الاصل فيما ذكرنا
اذ لولا ان الاصل ذلك لما كان هذه الصيغة الامر واردا في قراءة النبي صلى الله
عليه وسلم على هذه الصيغة فالقياس فلتفرحوا وانما جاء على الاصل في قراءة
النبي عليه السلام لانه عليه السلام بعث الى الغائب والحاضر فجمع في امر ما يدل
عليهما كذا قيل وانما خص بالنبي جملة هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك
لانه اراد به ان قراءة يعقوب والشاذة رواية الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن
من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية بقوله من اختيار انفسهم
باب انه يجوز ان الا انه على قياس العربية فحذفوا اللام منهما جريا على لسانهم في طلب

الا على طريق الوب

التخفيف فيما يكثر استعماله وامر الحاضر مما يكثر استعماله لما بينا ولهذا لم يحذف في امر
الغايب والمتكلم معلوما ومجهولا الا في موضع الضرورة كما في قوله محمد تفد نفسك
كل نفس خلافا للفراء حيث عمم حذفه كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة
لا على اصل ليقيموا الا جواب للامر لاستبعاد ان يكون القول سببا للاقامة وفيما
فيه اذ يكفي في الشرط ما توقف الجزاء عليه والاشارة كغيره من الموقوف عليه كما في توضا
تصح حكولك ثم حذف حرف المضارعة تفاديا بذلك للمذلة من توهم اللبس اي بين
الامر وبين المضارع ولا يحصل الفرق بسكون الاخر اذ قد يجي المضارع ساكن
الاخر بلا جازم كقوله اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فبقي الساكن
واجتلبت همزة الوصل في الابتداء بما قبلت منه هذا انه مقتطع من المضارع فالجلالة فاطلاعها
في موضعين وفي نتيجة اخر بعضها وهو اعراب الفعل عندهم بالاصالة لا بالمضارعة
بناء على ان ما يقتضي الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود في الفعل فاق ثم قد
قوله واصحابنا ذكروا في جواب الكوفيين بان علة الاعراب في الفعل المضارع هو ادام
حرف المضارعة ثابتا كانت العلة الموجبة اولا وعند الاطلاق ليس الا هذا ثابتة
حال كونها سليمة عن المعارضة فيما لم يتصل به نون جماعة النسا ونون التاكيد
او ثبت العلة الموجبة ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على كثير من المتصدرين
على درس هذا الكتاب فقالوا الاولى ان يقال فيه كانت العلة ثابتة سليمة
عن المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يعلم ان هذا اولى منه وانما قلنا عنهم
هذا لجعلهم سليمة خبرا بعد خبر وما دام العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان
حكمها ثابتا فكان اي فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكما وهو الاعراب

ثابتا لان

ثابتا لان ثبوت العلة يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اي ولان علة الاعراب وجود حرف
المضارعة كان قوله اي كالامر في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا واشارة في قوله عم في بعض
مغازيه ولتاخذوا مصافكم ولتقوموا مصافكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة
والماضي مبني بالاتفاق لعدمه وحرف المضارعة محذوف في محل النزاع وهو الامر
الحاضر فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا معناه حذف حرف المضارعة
سبب انتفاء العلة وانتفاؤها علة لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة سبب لـ
انتفاء الاعراب وهو المطلوب بهذا خرج الجواب عن حمل الامر على النهي في الاعراب
وان ما جاوز عن جوابنا لهذا انما هو رب مضمر او على الابدا ايضا كذلك واعال
الجازم في المضارع في جواب الامر قلنا في الحمل دلالة على المحذوف فكان غير محذوف
بخلاف اللام في الامر بهذا لا يكون جوابا عنهم لان بعد الجواب عن اصلهم والاولى في الجواب
ان يقال ان قياسا على الامر الغايب يوجب ان لا يحذف اللام ولو كان للحذف لكثرة
الاستعمال لما حذف فيما يقل استعماله قياسا على حذف التنوين فانه لم يكن دون بعض حرف
الالف والتنوين في العلم مباحا دون العلم بلا وحذف الهمزة في ويل امه دون ويل
اخته وايضا لو كان الامر على ما ذكرنا ولتعقد الامر لامه فيكون مبنيا كالاسم وليس
لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة كميم الفاعل فلا يقدر
كما لا يقدر **قوله** الحرف ما جاء لمعنى ليس فيه اسم ولا فعل اقول ما ذكره المحقق
الحرف ما لا يجوز الحديث عنه ولا عن معناه ولا به مثل السين وسوف غير جامع لعلامات
الفعل فالاشارة الى الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه والضمير المضاف اليه يرجع
معاده اما اللفظ فمعناه ما لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ اخر اليه او اليه فلكم اداة

[illegible]

غير تام في نفسه اي لا يحصل من التلفظ الا بانضمام امر اليه فالحاصل انه لا يستقل بمفهومه
المعنى منه وتبيينه ان ترجع بقوله وذلك اي دلالته على معنى في غيره لان الظرف باجمعها غير محققة
مجرور الاضافة كما نطق وحصل جمع وجهة وهي التي السبب الذي يوصل اي المراد دور ابط
جمع رابطة وهي التي تربط الاشياء بشيء علاقة بها المعنى الاسمية والفعلية لولا ما عا
علاقة تجعلا فيهما وتحقيقه ان المعنى قد يكون افراديا ما هو مدلول التلفظ بانفراده وقد
يكون تركيبيا يحصل من التلفظ عند التركيب كالمضاف اليه وان كان معناه عند
الاطلاق الافرادي لا غير فالمعنى التركيبي يشترك فيه انواع الكلمة في انه لا يحصل
الا بانضمام الغير واما المعنى الافرادي فيختص الحروف من بينها بانه لا يحصل بدون الا
نضمام باختيار الواضع او وضعه تنصيصا او دلالة على ما شهد به الاستقراء
وهذا معنى قوله ولا يعتبر لمفهومه تاما عند الانفرادات اي لا يحصل مفهومه تاما من الفاظها
بدون ضميمة معه ثم اوضحه بقوله الا انه مثلا لا يحصل عند الانفراد
حتى يتوسط بين كلمتين نحو زيد كان في الدار وعلى هذا سائر الحروف جارة او غيرها
فان توسط بين كلمتين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فاعتبر في هذا افادة موضع
اعتبار ثم اورد ايضا حدا ايرادا على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال الاسم ان
في وكذا غيره من الحروف يدل على معنى لا يحصل عند الانفراد بل لا ان يقولان في قد يدل
على الاشتمال وعلى علي الاستعلاء واما على الانتهاء وهذا ان الاشتمال والاستعلاء
والانتهاء كلها معان متصورة بانفسها لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول
ان هذه الحروف اي في وعلى والى انما يدل على المعاني المذكورة اي الاشتمال والاستعلاء
والانتهاء بنحو ذكرت متعلق بالمذكور انما ان في يدل على الاستعمال لا بسبيل الفاء

المعنى اذ لا معنى في قوله ولكن عند الخفى زيادة ان الفصحاء يريدون في تدل على الاشتمال
لا على الانفراد بل عند الانضمام زيادة الاسماء والافعال لفظا او تقديرا كنحو وبلى وباء زيد
وقد والا بد تعلقها دلالة الاستقلال بل مشروطا بحسب الوضع في دلالتها على معانيها بذكر
متعلقها اذ لا يصح ان يقال في واقع ولو كان دلالته على الاشتمال على طريق الاستقلال
يصح ذلك كما يقال الاشتمال واقع بعض لفظ في عالم يدل على معنى الاشتمال على الاستقلال الاشتمال
لم يصح الاخبار عنه ولما كان لفظ الاشتمال يدل على معناه بالاستقلال صح الاخبار
عنه وعلى هذا اي على الحكم في سائر الحروف اي حكمه وهذا اي ما ذكره انه ترجم
انبيه معنى قولها اي الحق في التثنية والجمع فاذا بينهما اي بين الاسم والفعل الى كون
حدنا ولا محذور عنه وهذا سوال لا بد من التوقف لمعنى الاول انه تشكل بنحو ذو
واي وبعض وفوق ايضا وغير ذلك مما لا يصح لانه لم يجوز المواضع التي لها الا بمتعلق بها
وحق انه غير مشروط في دلالتها على معانيها الانفرادية وان لم يتفق استعمالها
الا به لكنها عارض الا يرى ان ذو بمعنى صاحب يفهم منه عند الانفراد لكن
وضعه لغرض ما وهو التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس فهذا هو الذي
اقتضى ذكر المضاف فلانه لم يدل على معناه لو ذكر دونه غاية في الباب لانه لا يحصل
الغرض منه وضعه وهو لا يستلزم عدم الدلالة اذ فرق ظاهر بين عدم فهم المعنى وبين
عدم فائدة الوضع مع الفهم قيل واشكل منه نحو على وعن والكاف في الاسمية اذ
معناه في كلها الى ليس واحد واجب بوجود الى واما ذلك والعلم يقوم بهذا
التقدير فيها اجراء الباب على ما علم من لفظهم فيها وفيه تمحل وتحكم الاولى وتحكم
فلظهور ان معنى الكاف حرفا واسما في زيد كعمرو وجاءني الذي كعمرو واحد

فلا كلام بان الاول اسم والثاني حرف ومحال غير مستقيم واما الثاني فلانا قاطعون بان لا
ذكر المتعلق مشروطا فيهما بحسب الاستعمال وان اردت حقيقة الحال في ذلك فعليك بهذه المقدمة
على ذكرتك حتى يحصل لك الجواب الحق عن كل ما اوردناه صور التنقيح وهي ان نظر الواضع
في وضعه قد يكون الى خصوص اللفظ بخصوص المعنى كما في الاعلام علام وقد يكون
الى عموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به تخصيص لعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه
وقد يكون الى عموم اللفظ بخصوص معناه بان يلاحظ امر كلي ينبئ رجح فيه كثير من
الالفاظ كجميع المشتقات وقد يكون الى اللفظ لخصوصه بان يضعه بملاحظة
امر عام لافراد بخصوصياتها حتى يكون الموضوع له تلك الخصوصيات على التفصيل
ان الامر الكلي العام الحاصل ان الواضع عين اللفظ لتلك الخصوصيات لكن بملا
حظة ذلك الامر الكلي العام كتعيين لفظ هذا الذي اتم جل جلال الدين الشريف الى الحكيم
ذلك بملاحظة امر كلي وهو مفهوم المشار اليه بالخصوص حتى اذا اريد به خصوصية
كان حقيقة ولا يراد به العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد واحد ما يشار اليه واذ
قد تحققت فنقول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء
الذي للبصرة لا يتعين الا بالبصرة فما لم يذكر متعلقة لا يتحصل فرد من ذلك النوع
لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بالمنسوب اليه فيتعلق بتعلقه بخلاف الاسم
فانه ليس موضوعا للنسبة بخصوصها بل قد يكون لنفس الذات وقد يكون للنسبة باعتبار
النسبة وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء والفعل فانه لنسبة الحدث الى
موضوعها فما فهم منه الحال فمراد بها علو وتجاوز وتشبيه مطلقا من غير ملاحظة

لخصوصيات

لخصوصيات اسماء واسماء ومراد بها تلك بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها وحروف
فلا تجعل يعرف ذلك بالعلامات والتراكيب كما في سائر الاسماء المشتركة فلا تحكم ثانيهما
ان الحرف لا يكون حدثيا ولا محدثا عنه فانه اخبر عن الاسم او حرف وايا ما كان يكون
كاذبا اما الاول فلان الاسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه فيلزم التناقض واما الثاني
فلا نحدث بانه لا يحدث عنه فيلزم التناقض الجواب عنه مسبوق بتمهيد مقدمة وهي ان التحديث
عن الحرف اما عن لفظه او عن معناه الاول جائز عنه بجعل اللفظ مع التحية او بجعلها
او بغيره مثل من كلمة ولفظ من غير مركبة والحرف يدل والثاني لا يخبر اما ان يعبر عنه بلفظ
او بغير لفظه والاستثناء في الثاني نحو معنى الحرف غير معقول بذاته والاول اما ان يكون
بلفظ موضوعه والاستثناء في الصفة كقولك معنى من غير معنى ولحمه ولفظه وحج بختيار
الشق الثاني فقول بعض الحرف لا يحدث عنه فتناقض ممكن للامر والمالم يلزم لو كان المراد
معنى الحرف ومعبر عنه بمجرد لفظ الحرف وليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف وعبر عنه بلفظ
الاسم وهو لفظ الحرف لعلك تقول لو صح ما ذكرتم لصح من لا يحدث عنه لان من حرف وكل
حرف لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه فمن لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه لكن الثاني باطل لتناقض
لو جود التحديث عن معناه بمجرد لفظه فنقول ان التحديث عن لفظه لا عن معناه وان الكلام
المعنى معنى وهو باطل وليس الحدث وحكمت فلمصدرية معنى لا يحدث عنه بمجرد لفظه فقد
حدث فيه عن معنى الحرف ونقول حدث ههنا عن معنى الحرف لا بمجرد لفظه بل مع ضميمة الاسم فلا تناقض
ولو قيل موضوع القضية اسم من وجه وحرف من وجه فعدم التحديث من جهة الحرفية
والتحديث لعدم التحديث من جهة الاسمية ساقط كما كان احسن انه فاهم المنع **قوله** واذ قد
عرفت ان كلا اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة اي الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة

فاعلم انه اي الشان اذا ائتلف منها اي من هذه الانواع الثلثة اسمان او اسم وفعل
وانما واسميا اي المؤتلف من اسمين والمؤتلف من اسم وفعل كلاما وجملة فكان ان الكلام
من هذه الثلثة لا تكون نوعا منه الحاصلة الا بعد دلالة على ما دل عليه مما ذكر كذلك لا يكون
من هذين المؤتلفين نوعا من الكلام الا بعد الاتيان وحصول الصورة الوحدانية
بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق على المتعدد ومن شان الجنس اطلاقه على النوع
فما دام متعددين لا يطلق عليهما الكلام فوقعت الضرورة الى الائتلاف وجملة شرطها
لكن غير مختص لكونهما ملفوظين فنعم وزيد في الجواب كلام والحيوان الناطق ينتقل بنقل
قدميه والجملة الشرطية ايضا فاذن حاجة الى التخصيص التدعوى به لقول الجازم كما حقق
قال الشارح اعلم ان الكلام وهو في اللغة يطلق على قسمي الدوال الاربع والخط والا
شارة وما يفهم من حال الشيء مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر
عنها وعلى اللفظ المركب افاد ام لم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه
من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن الجني فعلى هذا هو مجاز في غ
النفساني وهو اخذ المذاهب قيل هو حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما
على مذهب بعض وعلى الخطاب قال به ابن الخباز والخلاف في مصدريته وعدمها من اصدر
الكتب وفي الاصطلاح انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه من لفظ او قول او كلم
الاول بعيد لان التنا ول المهمل والثاني قياس مما يليه في عدمه لكن تم كلام القول
واقع في بعض المواضع على الرأي والاعتبار مجازات يعافيه كانه حقيقة دون
الكلم كان بيانا لما يا كلم او ما وذلك اي كون الكلام بحيث السكوت عليها لا تشتمل
ذلك الا بعد الاسناد بينهما كما ذكر من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالكلم يفيد

من الكلم المؤتلف على وجه الاسناد المصحح على وجه يحسن السكوت عليه لكن الشارح اخفى
كيلا يذهب الى الوهم اخذ الشرط اي التلفظ وقد اخذه ابن المالك حيث قال اسنادا مفيدا
لان المفيد يطلق بالاشتراك اي التلفظ على هذا النوع وعلى المفيد فائدة جديدة من غير ما يدل
على تعلقه او فيختل تعريفه ولما كان هذا التعريف لا يتضح الا بعد وضوح معنى الاسناد ذكره
فقال وهو الاسناد في عرفهم اي اصطلاح النحاة فقيد به لانه في اللغة الافادة من السناد
من السند وبالكسر عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تتناول جميع اقسام العقلية
فقال على وجه الافادة خرج به غير التوصيفي وما كان مطلق على المعنيين بالاشتراك اي التلفظ
فسر الشارح فقال اي على وجه يحسن السكوت عليه اي لا يفتقر في الافادة الى انضمام
لفظ آخر منتظر لاجل افتقار المحكوم وقيل هو الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه على
الجزء الآخر فاورد عليه الجملة الجزائية واجيب بتعميم الحكم اذ لكن في بيانه خلل وايضا
يرد عليه ما يرد على ابن مالك وقيل هو تعليق الخبر بالمخبر عنه او طلب بالمطلوب منه فاورد
عليه نحو بعت من الالفاظ الانشائية والاعتذار عنه اعتبار اصل الوضع واخبار
الاسناد ويعم الانشائية فدخل تحت الكلام نحو التمني فوقنا وكلام ساه او نائما
وكلام رجلين والجملة الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم مرفوع والاسناد
اي الاسناد المتوقف على مطلق الاسناد لان الموقوف اذا اعيد معرفا كان عين الاول
شيء ويدل عليه لا ينعقد بين الفعلين لان الاسناد امر اضافي لا يتصور الا بين
المسند والمسند اليه فلا بد ان يكون في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل الخ لانه لا مسند اليه والا كان
العرض لا يقوم بالعرض لا ينعقد الضربين حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف

واسم لما مر من ان دلالة الحرف ليست من الاستقلال وانما هي اي والمعاني ولا لانه
عند لطيف زيما اما الاسم والفعل فلا يكون به مسند او مسند اليه فليس للحرف فيهي لا يوجد كلام
وبين حرف واسم لا يوجد احدهما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد النقض
بالنداء لانه في تقدير الفعل والايراد بانه لو كان في تقديره لا يحتمل الصدق
والكذب ويجوز ان يكون خطابا مع ثالث لان الفعل المقدر كذلك مرفوع عنهما
الملازمتين غاية في الباب اجابة في بعض موارد استعماله وهو غير مستلزم لان يكون
اجابة في جميع موارده فلا يجوز ان يكون من الصفة المشتركة وهو فالاسناد الصحيح
انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص الذات اي الاسم متحص
والفعل هو الدال على المعنى اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث اما موضوع فيتحلى
الاول لان يكون مسندا اليه والثاني ان يكون مسندا فاذن الاسناد الصحيح بينهما
لا مجاز لوجود تمام مقتضاه اي المسند والمسند اليه كذا ينعقد الاسناد الصحيح
بين الاسمين لان الاسم وضع وضعا عاما للمسند والمسند اليه لكن بشرط ان يكون
احدهما في معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى الدال على المعنى التبعي والمراد بدون المعنى ما يدل
باحدهما هو المسند وليس في ايرادها فائدة وهذا اي قولنا بشرط ان يكون احدهما
في معنى الفعل معنى قولهم انه لم لا بد وان يكون فعلا او معنى فعل اراد بالفعل الفعل
الاصطلاحي وبمعنى قوله ما يشتق منه فان نوقض بقولهم زيد اخوك اجاب
بقوله وقد نقضوا اي صرحوا اي وقعوا استفهام وتعريفهم على التأويل بنحو اذ
ما تاويل هو اخوك وهو غلامك ما اول بمملوكك فاذن قد يكون بمعنى فعل فمرادهم بمعنى
فعل معنى فعل تحقيقا او تاويلا ومنه بارادات ليس على ان ما اول به من معنى

فعل جاز ان لا يكون ما فيه لفظ وان لا يكون وهل عليه الجار والمجرور بالجمع الجامد وان تقام
الاسم بالفاعلية وانتصاب الحال بعده لولا وان ما اول بمشتق ولا جاز ذلك كله وهذا
هو المذهب الصحيح الذي عليه دون ان الكت في المئول بمشتقا واجاز تضمنه التعجب ورفعه
الاسم بعده بدونه واستبعد البعض اطلاقه وحمل على ان مراده الحكم به لكونه جامد عرف
لا عده مال انفكاك لزمه من معنى فعل كالاقدام والجراة الترى ما للاسد للنار
والحق ان تعقيبه تاويل بالمشتق فان الحكم المذكور اتفاقا لا خلافا
صاحب البط بهذا القول عن الكوفيين ابن الحاجب حيث قال زعم الكوفيين
غير مشتق ما اول بمشتق ثم قال صاحب وهو دعوى لا دليل عليها
وابن الحاجب تعسف غير محتاج اليه فهذا اي من تحقيق مفهوم الكلام
عرفت ان الكلام يتحقق اما ثلاث شرائط احدها التاليف تحقيقا كان او تقديرا مثال
الاول نحو زيد قايم ومثال الثاني اقوم فانه في تقدير انا اقوم والشرطية الثانية كون
التاليف بين اسمين او بين اسم وفعل كالمثالين المذكورين والشرط الثالث كون ذلك
التاليف التحقيقي او التقديري الكاينين بين اسم وفعل على وجه الاسناد لا على وجه التعداد
او الاضافة او التقييد اي التوصيف او غير ذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالنسبة
فيها ناظرا الى التركيب التعدادي او غلام زيد بجر زيد ناظرا الى التركيب الاضافي او الرجل
الذاهب ناظرا الى التركيب التقييدي وبعلبك في التركيب المزجي وقولنا قولنا الملحق بالملحق
وذا انتفاء زيد اما الشرطية الاولى وهي كون التاليف تحقيقا او تقديرا فذكره
اي الملحق به اي بهذا التقييد عن افراد الكلم اي مفردا تاما غير النظام احدهما الا الاخر
وقوله السماكي او اسم وفعل اشارة الى الشرطية الثانية وهي كون التاليف في اسمين او من اسم

وفعل وقد احترز به عن الاقسام الاربعة المشار اليها وهي التأليف من حرفين والتأليف
من فعلين والتأليف من فعل وحرف والتأليف من اسم وحرف فقوله واحد اشارة الى انه يخرج
العلة الثالثة وهي كون التأليف على وجه الاسناد وقد احترز به عن التعدد او من الاضافة والتوصيف
ونحوهما فان كلا منهما لا يسمى كلاما اعلم ان هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع مع ثمرته
بالتمرة العائدة وهي الكلمتان المشار اليها بقوله اسمان او اسم وفعل والصورية
وهي التأليف المشار اليها بقوله اذا ائتلف والغائية وهي الافادة المشار اليها بقوله او افاد
او على واحدة وهي الفاعلية وهي المؤلف بالدلالة الالتزامية دل عليها بقوله او ائتلف
لان كل مؤلف لا بد له من مؤلف ثم لما اراد ان يبين اعتبار الجملة اتاه في التسمية
وبحث آخر جعل تغايره وللبحث الاول بمنزلة التراخي زمانه فاستعمل له ثم فقال ثم اعلم ان
الجملة تطلق مع ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين يريد ان النحويين كما
يسمون ما ائتلف من الكلمة على وجه الاسناد وبالمعنى المذكور كلاما كذلك يسمون
هذا المؤتلف جملة على وجه الترادف بين النحويين ولا ينافي تسميتهم بعض ما عرض
له عارض جملة دون كلام لان الكلام في الحال عنه مع ان عدم اطلاق الكلام
عليه بالمذكور يلحق المنع وشرط الترادف الاتي وفي المفهوم لا في الاستعمال فلا يخ
وجوه المخالفة في الاستعمال التي ذكروها احدها كلام الله تعالى دون جملة الله تعالى
كلام صدق دون جملة صدق وجمع الجملة دون الكلام الا ترى ان وزيد ادفا
ترك معه انه غير مستعمل قوله والجمل الاربع كذا الزمخشري والاصل ان يكون اثنين
لما اعتبر خانه في صدر بحث فاخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك ذلك فقسموها
اي الجملة الفعلية والاسمية لكن المحقق والزمخشري لما اعتبر بين اخرين وجعلاها

قسمين اخريين لها بيان ذلك ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاخبار
فهو قسم من اقسامها يسمونها بذلك الاسم الاصلي والا فان تضمن الشرط يسمونها شرطية
وان لزم الاخبار فظرفية فلا ان ترى قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتأتيان بدون الاسناد
افراد الجز بناء على ان الكلام والجملة في معنى واحد فتقولها في دليل انحصارها في الاقسام
صلاحية الاربعة ان المسند والمسند اليه اما ان مصدريته لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية
السكوت عليهما ويخرجهما بالتمام بالعطف على سببهما لا علام بعرض على ان ان تحقق
لا بانتصب بعطفا عليه على ان الا هي الناصبة فمن قال بها فقد توهم وتعسف اما
جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك ان لب فالثاني اي الكلام الذي عرض للمسند
والمسند اليه فيه ما يسلب عنهما صلاحية السكوت عليهما هو الجملة الشرطية نحو ان تأتني
زيد اكرمه فان ان الشرطية عرضت تأتني زيد فسلبت عنهما صلاحية السكوت عليهما
واوجبتهما جملة وهي اكرمه والاول وهو ما لم يعرض لهما ذلك العارض لا يخ
اما ان لا يكون المسند متوخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون المسند متوخرا
عنه اي المسند اليه اما لفظا واما تقديرا فالثاني وهو ما يكون المسند فيه متوخرا
عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الاسمية نحو زيد قائم في المؤخر لفظا
او قائم زيد في المؤخر تقديرا فان قائم وان كان مقدما لفظا فهو مؤخر تقديرا
والاول اي ما لا يكون كذلك لا لفظا ولا تقديرا لا يخ اما ان يكون المسند ظرفا او
ما جرى مجراه اولا فالثاني اي ما لا يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا
ولم يكن المسند ظرفا او ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان المسند
فيه فعلا او اسما او اسم فعل مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني نحو اقائم الزيدان

ومثال الثالث نحو هيهات الامر ونحو ذلك من نصر زيد وما قايم الزيدان وتشتان زيد
وعمرو وعند الشارح والاول اي ما يوصف له عارض منكور ولم يذكر المسند موخرا عن
المسند اليه وفيه مسند الشرط ظرف او ما جرى مجراه هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك
بكر او ومثالي الاول للجار مجراه والثاني للظرف اعلم ان دليل الحصر مشتمل على التقسيم
والتنويع باعتبار الذات والمفهوم فلما كان اعتبار الشارح في دليل الحصر هكذا
جاء بالتصوير خلاف الترتيب بحق فقدم الشرطية ثم الاسمية ثم الفعلية على الظرفية
وخالف ترتيبها لبابه ولكن خالف طريقة المسلوكة في اخر التقسيم وليس لها جهة حسن
ولعل ذلك اهتمام بشان الجملة الفعلية حيث خالف غيره من النحاة في ذلك حيث قال
جعل اقايم الزيدان وهيهات الامر جملة الفعلية بنا على ما ذكره الشارح
ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال انما انحصرت في الاربع لانه الكلام اذا اول بظرف
او ما جرى مجراه كانت ظرفية والا فان كان في اوله اداة الشرط كانت شرطية
والا فان كان وجب تقديم المسند على المسند اليه لفظا او تقديرا كانت جملة فعلية
والا فاسمية فالظرفية وجودية محضة والاسمية وتوسطت الشرطية والفعلية
والشرطية اقل عدما فلذلك قدمت على الفعلية بناء على بحث التنويع واما بحث
التقديم فقدم الفعلية لان مسندها فعل اما لفظا واما حكما وهو اصل في
الاسناد والاصل في المسند اليه الفاعل وقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء
من الشرطية وقدم المحقق الظرفية على الشرطية لانها يناسبها في عدم الاحتياج
وان الشارح ما لهابة الشرطية على اعتبار تحقق صورة الجملة فيها لفظا واما في
الظرفية فتقديرا وقد يكون بعود فتحقق صورة الجملة في الشرطية اظهر فيها اعتبارا

[illegible]

اعتبار بوجب التقديم ما خذه المحقق فقدم واعتبار بوجب الثاخير ما خذه الشارح
فاخر فاما قلت هذا مناقشة في المثال تقديرنا ان هذا المثال للظرفية ليس بمستقيم
اذ قولهم عندي مال جملة اسمية لانه ارتفاع مال بالابتدائية وتاخيره لتنكير الظرفية
مقدم عليه اي عندي من قبيل الحمل على الجزئية فكيف مثاله اي المحقق التقرير المنصوب
لعدم على تاويل الجملة جملة ظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة
وهي ان الظرف المستقر اعني الذي فيه العامل فتره وفاعله من قال الظرفية
المستوهم به لانه مقدر بمستقر وليس كذلك بل لكونه سادا مسد الفعل فكانه اسم
في موضعه والمراد من الفعل اما فعل عام مطلق او فعل مطلق ولا بد من كون العامل منه كونا
نحو فلان رادا مستقر عنده لا لان الاستقرار هو هنا بمعنى الكون وثم بمعنى السكون
بعد الحركة اذا لا استقرار جعل بمعنى الكون ارادة لانه اللغة ولانه الاصطلاح
غايته انه يناسب بل لان ذلك ليس على سبيل الوجوب بل اذا حذف لستره واعطي
حكمه والا فلا وعلى كل تقدير فالمنقول خلافه وقيل المراد من الظرف المستقر ما يكون
جزءا من الكلام اي يكون له محل بالاعراب واللغو خلافه وهو ها فقد سالك
خبر الاسم اي لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا والموصول والموصوف
وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي حال كونه كل منها ثابتا قبلها او اعتمد على
احدها والثاني المعتمد عليه يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله
وهو الرفع وفاقا لان الظرف المستقر ههنا اي صورة الاعتماد لمشابهته من الفعل
يعمل عمل الافعال وقد اعتضد اي يتقوى بالاعتماد في بعض النسخ وذلك يبينا
اعتماده بالمثال نحو قوله في الاعتماد على المبتدا زيد في داره عمرو وفي الثالث في الدار ظرف

ظرف مستقر وقع خبرا لزيد فيتعلق به فرفع عمرو بالفاعلية كما رفعه حصل النائب عنه الظرف
وفي الاعتماد على الموصول نحو جاء الذي في الدار ظرف مستقر وقع صلة والموصول
مستقر وقع صلة الموصول فيتعلق به فحصل في اخوه محله ما ناب عنه وهو الرفع وفي الاعتماد
على الموصوف نحو مررت برجل معه كتاب فان معه ظرف مستقر في محل الجر لكونه صفة
لرجل ويتعلق به على محل الرفع في كتاب وفي الاعتماد على ذي الحال لقيت زيدا عليه جبة
وشي وفي الاعتماد على حرف الاستفهام افي الدار اخوك فاخوك مرتفع بفي الدار لما
اعتمد على الهمزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوك فان فيها
لما اعتمد على حرف النفي وهو ما اعتضد على رفع ابوك بالفاعلية ووجه الاعتماد
اما في الاول فلان المبتدا يقتضي الحكم عليه بشيء واصله في الفعل فيريد كان في فعل
ويفتقر اليه واما الثاني فلان يقتضي الموصول ان يكون صلة جملة مشتملة على حكم
معلوم واما في الثالث والرابع فكما في المبتدا واما الخامس فلان الاستفهام
من شانه ان يكون عن الاحكام واما في السادس فلان النفي يتعلق بها لا
بالذات واما الاول هو الظرف الذي لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كما في
قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث اي مصدرا او غير
مصدر فالثاني اي الظرف الغير المعتمد على شيء قبله الواقع بعده غير حدث لا يعمل
في الاسم المظهر بعده الكاين غير حدث عند اصحابنا بل ارتفاعه اي ارتفاع
ذلك الاسم المظهر بالابتداء والظرف المقدم عليه متحمل لضمير وهو اي الظرف المقدم
عليه مع ما يتعلق الظرف في التقدير من نوع المحل بالخبرية كذلك المبتدا عندي على ارتفاع
حال في الابتداء عند سيبويه اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم عليه وهو عندي خبر

لا وهو

لا وهو ان الظرف عامله اي بسبب كون التقدير وانه خبر له اي ماله وعند الكوفيين
ارتفاع الاسم بعده اي بعد الظرف الغير المعتمد بالفاعلية حال كونه متقدما اي
محل ارتفاعه بالفاعلية اذا اعتمد اي الظرف المتقدم على شيء فانهم لا يشترطون
لعمله اي لعمل الظرف الاعتماد على شيء قبله كما لا يشترطون اي الاعتماد للاعمال
اسم الفاعل والمفعول ووافقهم اي الكوفيين الاخفش مشايخ المتكلمين اعني — بيان في المسئلتين
في اعمال الظرف هذه مسئلة واعمال الصفات هذه مسئلة اخرى بانه غير اعتماد متعلقا
باعتماد وهذا اي ما ذكرنا من ان الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم
الظاهر بعده عندنا ويعمل عند الكوفيين والاخفش هنا اذا كان الاسم الواقع
بعد الظرف الغير المعتمد غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه والعامل فيه الظرف في محل النصب على الحال اي حال كونه غير معتمد على شيء
لانه كان ادل شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل بخلاف
ما كان جامدا سواء كان ذلك الحدث لفظا او معنى وذلك اي بيان وقوع الحدث
بعده قولك يوم الجمعة الخروج واما مثال الوقوف في الحدث لفظا فان الخروج حدث
وفاعل ليوم الجمعة والوقوف ايضا لا مالك ومثله اي ومن وقوع الحدث بعد الظرف
الغير المعتمد قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض لانه التقدير ومن اياته — خاشعة ح
رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء في الحدث
معنى ولا فصل مما قيل فتقدير الحدث في الاول بواسطة ان المثقلة وفي الثاني — والا رفع ح
بواسطة ان المخففة وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في التقدير لا الاعتماد
يريد ان الظرف اذا لم يعتمد على شيء فيها لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا او غيره

ثم ارتفاعه بهذه الاشياء وهي الخروج والوقوف ورؤيتك وقيام الساعة عنده
اي عند الخليل بالابتداء اولا بالظرف وهو اي ما ذهب اليه الخليل من ارتفاعه بالابتداء
اقرب الى القياس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تعليل الاقسام وهو اقرب الى
الضبط ولان الابتداء عامل باتفاق المحققين والا خليل الابتداء عاملا على
الاتفاق فلان فيه اختلافات كثيرة ستقف عليها ان شاء الله تعالى واذا تحقق (اي اختلافات)
هذا اي الاصل فنقول قوله عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش لما
عرفته في المقدمة ان الظرف يعمل فيما بعده وان لم يعتمد وعند البصريين جملة
اسمية لان الخبر اعني الظرف وهو عندي مع ما نصب من خبر المبتدأ جملة عندهم
لكونه متأولا بالفعل نحو استقر وحصل دون اسم الفاعل رد لما ذهب من قال ان
المقدر اسم الفاعل فانه قد يكون موضع يكون تقدير الفعل متعينا نحو امامك عندك
فمن بيده حيث قالوا اعندك زيد واورد دليلا على ان الفعل مقدر بقوله بدليل وقوعه
صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة والظرف لا يكون
جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل ويلزم من هذا ان يكون متعلق الظرف في محل
النزاع الفعل لان تعلقه بالفعل لتعلقه به في غير الام والا لزم ان يشترطوا
في الصلة خلافا فانه في غير الام فاذا يكون متعلقا به في محل النزاع وعلى كلا
المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الاستشهاد به اي بقوله
عندي مال للجملة الظرفية صحيح لان الجواب اي عندي مال على مذهب الكوفيين
او الخبر الثاني اي عند مذهب البصريين فانه ثان في المرتبة وان كان اولا
في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة اعلم ان الشارح ههنا يدل على ان اسم الفاعل

مع فاعله

مع فاعله جملة يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لان جملة الاولى مرتبة على الجملة الثانية 1
وسيجيء في موضع قريب انه مع الضمير ليس بجملة وهذا الا ان شاء الله قوله وكل منهما تقوم مقام
المفرد فيقتضي اعرابه محلا قال الشارح رحمه الله اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد اما
للحاجة توسيع العبارات في النظم او النثر او لغير ذلك من الفوائد التي يتكفل ببيانها
علم المعاني فيقدر في محلها اعراب المفرد القائمة اي مقامه الضمير المنفصل للجملة
المتضمنة للمفرد وهو اي تقدير اعرابه في محلها المعنى بالتشديد يعني المراد من قوله اي من
قول المصنف فيقتضي اعرابه محلا وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد تقدير اعرابه
في محلها بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدأ نحو زيد ذهب اخوه فزيد
مبتدأ وذهب اخوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية على معنى انه لو وقع موقعه
ما يظهر فيه الاعراب لرفع وقدمها على الجملة الاسمية لانها اقوى على الاسناد الذي
باعتباره كون الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتدأ واخوه مرفوع بالابتداء
مبتدأ ثان وذاهب مرفوع على انه خبر مبتدأ والمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية
محلها رفع على المعنى المذكور على الخبرية للمبتدأ الاول وقدمها على الجملة الشرطية
لان منها بمنزلة المفرد من المركب والخبر ان تقطعه يشكرك فانه يحكم مبتدأ والباقي حرف
الشرط وفعله وجوابه جملة شرطية في محل الرفع على الخبرية على ما ذكرنا من المعنى
وقدمها على الظرفية لانها جملة بالاتفاق بخلاف الظرفية كما ستقف عليه ان شاء
الله تعالى وخالد في الدار فخالد مبتدأ وفي الدار في محل الرفع على الخبرية على المعنى
المذكور فقوله في الدار جملة عند المحشي فبالنسبة مستقر بناء على ما ذكرنا
الظرفية وقدمها لما مر من دليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين مفرد لان التقدير

عندهم

فيه مستتر عندهم وانه اي مستتر وهو اسم الفاعل من التقدم المستكن راجع الى ما
قال ليس بجملة على سبيل ذلك في موضع انت . الثانية تعالى وثانيها اي ثاني
المواضع الستة للخبر في باب ان وهو مشتمل على الحروف الستة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل فاعتبر الشارح في ايقاع الجملة الاربع اخبارا لها مع الموضع
مناسبة لطيفة فاورد الجملة الجملة لا الفعلية في ان نحو ان زيدا ذهب ابوه فزيد
اسم ان وذهب ابوه جملة فعلية مرفوعة المحل على الخبرية لها على ما هو دابه
في تقديم الجملة الفعلية على غيرها واورد ما انفيه انه المعنوية نحو بلغني ان
عمروا قد ذهب اخوه فان عمروا اسم ان وقد ذهب اخوه جملة فعلية محلها الرفع
على الخبرية لها وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع على الفاعلية لبلغني اي جاء ان
لا فرق بينهما في افادة التاكيد والتحقيق واورد الجملة الاسمية في خبر كان نحو
كان عمروا غلامه اسد اعلم دابه او على ان كان من الحروف انه التقدير كان زيدا
الاسم اسد ان زيدا كالاسد واورد الجملة الفعلية في خبر لكن نحو ما جاء زيد لكن عمرا
لم يجئ لانه لا يجيء التحسين كما مر بين مختلفي في نفيا واثباتا لا يكون له الا في
الحكم انه ثابت الفعل واورد الجملة الشرطية في خبر ليت نحو ليت زيدا ان تاته
يكرمك فان زيدا اسم ليت وان تاته يكرمك المجموع جملة شرطية في محل الرفع على الخبرية
لليت لان بين التمني والشرط مناسبة ظاهرة مع انه من دابه فبقي جملة الظرفية
فلهذا اوردها في خبر لعل نحو لعل زيدا في الدار فان زيدا اسم لعل وفي الدار
خبرها وثالثها اي ثالث المواضع الستة للخبر في باب كان نحو كان زيد قائما ابوه
في الجملة الفعلية او كان زيد ابوه قائم في الجملة الاسمية او كان زيد ان تعطه

يكرمك

يكرمك في الجملة الشرطية او كان زيدا امامك في الجملة الظرفية فهذه الجملة منصوبة المحل
على الخبرية لكان وقس عليه غيره من باب كان ورابعها اي رابع المواضع الستة
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يكرمك
او امامك وهذا اصرح قوله على قياس ما تقدم فهذه الجمل منصوبة المحل على انها مفعول
ثان لحسبت وحكم هذه الثلاثة اي الخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني
في باب حسبت حكم خبر المبتدا لانها في الاصل خبر المبتدا ثم ادخل عليها هذه العوامل
بخلاف صفة النكرة لانها لا تكون خبر المتقدم والجملة الحالية لان العامل الداخل
عليها ليس من العوامل الداخل على المبتدا والخبر وخامسها اي خامس المواضع
الستة صفة النكرة نحو مررت برجل اكرمني في الجملة الفعلية او مررت برجل ابوه
كريم في الجملة الاسمية او مررت برجل ان تراه يحبك حسنة في الجملة الشرطية
او مررت برجل في جيبه شيء في الجملة الظرفية فهذه الجملة في محل الجر على الوصفية
لرجل وهو نكرة وانما اسم الموضع الخامس بصفة النكرة اذ الجملة لا تقع صفة الا
للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا او تنكيرا والجملة نكرة لكونها
خبرا لانها لا يصح منها ما يلزم من المعارف كالفعل ولان وصفيتها باعتبار
الحكم ولهذا اذا اسند منها مؤولة بالحكم لا لانه الاسم وهو في المعنى نكرة الا
لتنكير والتعريف من خواص الاسم فتكون نكرة واذا كان نكرة فوصفها لا يكون الا
نكرة لما ذكرنا من وجوب التطابق بينهما وسادسها اي سادس المواضع الستة
الحال نحو جاءني زيد يركب حال منها وتمام الحاشية في الباب الثاني انشاء الله تعالى لكن
الشارح تعرض ههنا لبعض احكامها المتعلقة بهذه المواضع تمهيدا لما تقدم حاشية الا وا

قوله اسم او لا ان الحال لا تستغنى عن صاحبها عنها اي صاحب الحال عن الحال حيث انه قيم
لان الحال مؤنث سماعي و بتوصيله اي لصاحبها فانه حال دون حال لعموم تغيرها بان تثبت
له حال دون حال وجيئها فضلة يتم الكلام بدونه بحيث لم تثبت لها الا بكونها ركنا
من الكل الاصلي بدوام تحدا اي الحال بصاحبها ذلك الاتحاد الذي بين المبتدا و الخبر
و بين الصفة و الموصوف و بين الفاعل في جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لانه و قوله
لا تستغنى صاحبها مع المعطوفات تعليل لقوله ليكون الاستقرار او قيده التنفيذ و ذلك
الاتحاد معقول مطلق والا لم تحمل الحال بصاحبها لا تحد و الصفة بالموصوف الخبر بالمبتدا
فاقتضت الحال لذلك اي لعدم الاتحاد والمذكور ان يؤكد و بتجنيه اي عن قبل الاشتباك اي
الاختلاط بينهما اي بين الحال و بين صاحبها قال الجوهري الوشيجة العروق بينه
مصدر رمي ربطا و ذلك اي اقتضاء زيادة ربط عند كونها جملة او ورد هذا الكلام
لازالة وهم يورد وهو ان ما ذكرتم يقتضي زيادة ربط في الحال جملة كانت
او مفردة فازاله بان ذلك عند كونها جملة و اما عند كونها مفردة فلا لانه الا عرابه
لفظا في المفرد على نسبة و تعلق هناك اي في المفرد معنوي لم يتفق الا التخلف تعلق اخرى
اي تعلق لفظي بزيادة ما يدل على الربط لفظا او تحقيقه ان الاعراب علامة تشترك بها
على ثبوت وصف في الكلمة مقتضى له على التفرق ان تعلق الفعل او ما اشبهه بالاسم
المتمكن بوجه يسبب لثبوت ما يقتضي الاعراب و هو كونه معقولا ليس للمحسوس ما يستدعي
نصب علامة ظاهرة يستدل بها عليها فظهر ان النصب نشا من غير اعتبار الاعراب
آخر بان بينهما نسبة و تعلق معنوي لانه يتم به الغرض فلا حاجة زيادة الربط
بخلاف الجملة لفقد ما يدل على تعلق المعنوي فيها فافترقا و الثانية قوله ثم انه

بالفتح عطفا على ان الاولى اي ثم اعلم ان للحال اصلا او اسلوبا و نهجا في الاستعمال ملحوبا
اي ظاهرا مستقيما من اللحب و هو الطريق الواضح و يقال للحاذق امر و ورا مستقيمة النوق بين
الاصل و النهج ان الاصل مدلول الدليل و النهج مدلول الاستعمال الصعب و اما الاسلوب و النهج فهما
واحد فذكر الاسلوب لرعاية التسجيع اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة اي منتقلة اي
الانتقال من الوجود الى العدم دالة على الحدث و التجدد كاسم الفاعل و المفعول فيمتنع
جاء زيد طويلا لان الطويل صفة غير منتقلة و كذا اقصر او سود الا بتاويل التلبس لفظ
يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم و الخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته
و الواقع خلافه نحو ما جاء او جاء القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذنا يا رب فان
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند السامع فكانه ادبا
السامع علم انا ادعو الله يشهد على كلامي انه حق و استثنائي صدق و اصله يا الله
اقصد لك بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال و جعل فعل الامر عوضا عنه و الفعل
فصار اللهم الا ان قصد بها ازالة الاشتغال كما في الحال المؤكدة فان اتيانها دائما
لدلالة على رقة و شفقة لا رقة نحو زيد ابوك عطوفا فان عطوفا حال مؤكدة او الا
تشهاد بالخصلة التي دلت عليها الحال و هي اما فخرا نحو انا حاتم جودا او تعظيما نحو
انت الرجل كاملا و تحقيرا انا المسكين مرحوما او تهديدا نحو انا الحجاج سفاكا للدماء
و العامل فيها محذوف حذفا لازما مقدرا بعد جزء الجملة الاسمية فتقدير المثال المذكور
زيد ابوك احقه عطوفا و كذا الكلام في غيره و اذا كان اصل الحال ما ذكرنا فلا نحو
بناء على صيغة المجهول و ان كان من باب الانفعال الذي يلزمها اللزوم لتعديته بالباء
التي هي مع محجر و رها في محل الرفع على الفاعلية كذلك فليس فيه شيء من ذلك الا معاريا

بتأويله وتوابها الأصل كما في الصفات الثابتة نحو جاء زيد أسود على تأويلها في الصفات
الثابتة بحادثة ما كان أسود أو أبيض ثم صار لعرض أو أمر حتى يكون كالصفة اللازمة ثابتة
ما لم يكن ثم حدث وفي الأسماء الظاهرة الواقعة حالا على تأويلها بمشتقات
بتبيينه أيضا على تأويل منسوبا وإرجاعها التقسيم إما الحال المؤكدة وتأويلها بتأويله وردها
إلا أن يكون صفة منتقلة وإن كان ممكنا إلا أنه مرجوح وأما التناهي في الاستعمال فهو
أن تستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا يمتنع وقوع الصفة الدال على التنقل حالا
وذلك لأن الغرض من الحال أن يعرف الحال مع الهيئة عليها الفاعل أو المفعول
فلا يتحد بتعال جاء زيد راكب التصريح الأولى في الأفعال العاقبة أي المجازة وكلام
المؤلفين وهو الموجب الذي ولهم الخبر وبالعكس بل يقال جاء زيد غير راكب والناقة ،
قوله ثم أنه بالفتح عطفا على أنه الأول وما أي ثم اعلم أن الجملة الواقعة موقع الحال
سبقت حالا في هذا الأصل في التنبيه أي إن كانت صفة منتقلة دالة على الحدث
والتجدد عارية عن حرف النفي جرت مجرى المفرد في الاستغناء عن الرابطة بجميع بينها وبين والتناهج
صاحبها بخلاف ما إذا انحرفت عن هذا الطريق إما بانتفائها أو بانتفاء إحداها
فإنها أي تلك الجملة الحالية المنحرفة عن هذا الطريق بتوسط ما يدل على الربط
أي بين الحال وبين صاحبها حقيق أي جديرة جزائه وبه يتعلق الجار والمجرور
في قوله بتوسط وإذا عرفت هذا أي ما ذكرنا من المقدمات الثلاث فنقول أما الجملة الا
سمية إذا وقعت حالا فحقها أن يجد بها تدل على الربط وهو راجع إلى ما يتأويل
الرابطة الواو الموضوعة لإفادة معنى الجمع وكون العطف مسلوبا عنها لا يخرجها
عن كونها رابطة بين الحال وصاحبها كالفاء بين الشرط والجزاء لكونها منحرفة

عن علم هو أصل الحال أعني التجدد والانتقال بكونها الجملة الاسمية في الأمر العام أي بأجمعها
أحوالها من حيث هي هي فلا يكون احترازا عن شيء وإن كان بمعنى في الأمر الغالب يكون
احترازا عن شيء وإن كان بمعنى في الأمر الغالب يكون احترازا عن الجملة الاسمية التي خبرها
فعل أو اسم فاعل عامل والحق الأول لأنها في جميع أحوالها مفيدة للثبات والدوام
سواء كان خبرها فعلا أو اسم فاعل عاملا أو غيرهما غاية في الباب أن الدوام في الجملة
الاسمية التي خبرها غير فعل أو اسم فاعل غير عامل أكثر منه في الجملة الاسمية التي خبرها
أحدهما نحو جاء زيد وغلامه راكب وقد يحذف في النوادر كلمته فوه إلى في ورجع
عوده على بدئه استغناء عنها بالضمير وقد قالوا إن فاه إلى فيّ على الحال بتأويل مشافها
إلا أن فاه اسم نائب عن مشتق فهو بمعناه عند أكثر أصحابنا وأما الكوفيون فهم ينصبون
بإضمار جاعلا أو ملاصقا كأنه قيل كلمته جاعلا فاه إلى فيّ وعوده مبتدأ على بدئه
خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل النصب على الحال بدون الواو وقد روي منصوبا
أما على المفعول به على أن رجع يجيء لازما ومتعديا نحو ليس رجعك إلى طائفة
منهم على ما قال الأنباري في الأسرار أو في الظرفية على معنى رجع في الطريق جاء
منه على قبل في القصي ح ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل أي ظلمته ما آب أي
ما رجع عامر اسم رجل أبا جعفر اسم رجل الغبار سرباله أي قميصه لم يخرق سرباله
مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبره والمجموع جملة اسمية وقعت حالا بلا واو
وتخريق التسربل كناية عن القتل لأن من يطعن يخرق قميصه المطعون ولولا ظلام
الليل الذي يمنع الناظر عن النظر واختفى الخصم المحارب عن البصر ما آب عامر أبا جعفر
ولا رجع طرفا إلى المنظر والحال أنه لم يخرق سرباله في مضايق الحرب ولم يكن سالما

فى نواحي الطعن والقرب بهذا ما ذهب صاحب الكشاف وهو محكية عن الفراء اما ما ذهب الجمهور
فهو ان انفراد الضمير في الجملة الاسمية ليس بشاذ بل هو كثير فصيح بل هو في بعض
المواضع واجب وذلك اذا اعطفت على حال كقوله تعالى او هم قائلون وقال ابن ما
لكن عندي ان الانفراد الضمير اقيس من انفراد الواو لانه يوجد في شبهها وهي
الخبر والنعت وقيل اذا كان الخبر في الجملة الاسمية اسما مشتقا متقدما لا يجوز
دخول الواو عليه وان تأخر جاز وهو مذهب الثالث لانه في الحس الاخفش وعلى هذا
المنوال استمر الحكم وهو ان الحال لم يرد ربطا حقيقا اذا كانت الجملة الاسمية حالية
منفية لقيت زيدا ولا مال له بل الواو اقرب عن قولهم وعلى هذا الحكم اذا كانت منفية
من يربط جملة اسمية
اي ليس الحكم ما ذكر بل الحكم ان الواو ههنا لا تخرج عن الاصل الحال لانها اسمية
جملة اسمية
ومن نتائجها في الاستعمال لانها منفية جميعا او جب حذف قرلة الواو والمفصل عليه
محذوف اي من الواو في الجملة الاسمية المثبتة اللهم الا ان يكون الحال مؤكدا نحو
هو الحق لا شبهة فان لا شبهة فيه جملة اسمية منفية وقعت حالا مؤكدا لان الحق هو
المراد الثابت الذي لا يسوغ انكاره فلا يكون فيه شبهة وقوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه على احد الوجوه وهو ان لا ريب فيه حال مؤكدة لان معنى ذلك الكتاب الكامل
ذلك الثابت لا شبهة فيه وبقية الوجوه ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك وان جملة
مستأنفة لا محل لها من الاعراب والاولى ان قوله الم هو المؤلف من جنس الحروف التي
يركبوا الكلام منها وذلك الكتاب جملة ثانية مقررة لجهة التحدي بانه الكتاب المنعوت
بغاية الكمال ولا ريب فيه جملة ثالثة مقررة لذلك الكمال بنفي الريب عنه لا ترى كمال
اعلا من الحق واليقين وهدى للمتقين بما تقدر له مبتدأ جملة رابعة اكدت كونه

حقا لا يحوم

لا يحوم حوله الشك وكل واحدة منها يستتبع ما يليها استتباع التأليل للمدلول بيانه
انه تعالى نبه اولا على اعجاز المتحدى به من حيث انه ليس من جنس كلامهم وقد عجزوا
عن معارضته فاستنتج منه ان الكتاب البالغ حد الكمال واستلزم ذلك ان لا يتشبث
الريب باطرافه ولا تبال اذ لا انقص مما يعتريه الشك والريب والا دنى مما يتوجه
اليه ذلك العيب وما كان كذلك كان لا محالة هدى للمتقين فههنا ارخ الحال
المؤكدة المنفية لا يسوغ ان يتوسط الواو والمكون الحال في تمام التعلق بصاحبها
بل جرت الحال المؤكدة مجراه في المعنى لان الحال المؤكدة عبارة عن حال لم يفت وفهمت
من فحوى الكلام لو سكت عنها وذكرت لتحقيق الجملة ونفي الشك قال ابن الحاجب
ان تتضمن معناها خبر في جملة اسمية هو صاحبها في الحقيقة فيتحقق الفاصل بينهما
اي في الحال المؤكدة يتحقق الفصل بين العضا ولحاتها ان فسرها وهذا مثل نحو
في تخلل اجنبي بين المتحدين غاية الامر وفيه اشارة الى غاية القرب بينهما
وصاحبها ههنا واما الجملة الفعلية الواقعة حالا فلا يخلو من ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا ولم يقل وامر اذ الامر لا يليها ولوقوعه هنا لموقع اي
موقع الحال لكونه طلبا غير ثابت في نفسه فمحال جعله لقوله ان يكون ثابتا لغيره
وهو ذو الحال خلافا للفراء نحو تركت عند الله ثم الله او غفر الله له وقول
ابي الله رواه وجدت الناس اخبر تقله وانه لم يجوز هما وكل ما يكون اخبارا
مقولا فيه فان كان فعلها مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال لدلالته على الحدث والتجدد وتنحية
لا ثباته فلا يجوز الواو نحو جاءني الامير تقاد الجنائب بين جملة فعلية فعلها

مضارع مثبت وقعت حالا منه الامتنع بدون الواو وجوبا لانه نظيرة للحال المفردة التي
دخول الواو عليها كتخلل الفاصل بين الوصف وحاملها كما سبق وكذلك وجب تاويل ما وقع
حالا بالواو بما يخرجه للاسمية كقولهم قمت واصك عينه حكاه الاصمعي وقوله فلما خشيت
اظفارهم نجوت وارهنهم مالكا على الاصح الا اذا قصد اعتبار لطيف كما قال الشيخ
عبد القاهر ان الواو ليس للحال بل للعطف فان الاصل صككت فعدل الى المضارع
حكاية للحال الماضية وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة وعليه تسير تلك الشواهد في التنزيل
كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله وانتم قد تعلمون لا ولم يوجب ابن مالك
الواو في الواو واذا اضطر بعد وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران الواو وتركه لوروده
(جملة فعلية منفية فعلها)
الا لورود الفعل المضارع الواقع حالا في اصل الحال لدلالته على الحدث والتجدد والثبوت لا ليس
على الانتقال دون تحقق بيان الاستقبال لعدم استقلاله في الكلام مثبتا واذا لم يوجد جريانه
عليها فلا يجب فيه الواو نحو جاء زيد لا يركب بدون الواو وقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله
وما لي لا اعبد الذي فطرني وقول الشاعر مضوا لا يريدون الرواح وغالهم وقول الاخر ولو
ان قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا احجب وقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان
بالتخفيف وقول الشاعر عن صفا مصعب وهو والله ما ان يجد منهم لا احيد ادا ودافع ذي حق
وتوعدونا وكان ومنهم ابو عبيد وقول الاخر اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى
لاب وان كان اي فعل الجملة الفعلية ماضيا فكذلك اي فيجوز في الفعلية انه فعلها مضارع منفي
لتسويغ اي يجوز الامران اي ترك الواو لوروده على اصل الحال والواو لا تجرا على لتشابهها
لتشابهها في الاستقلال مثبتا كان او منفيا اذ لا بد فيه اي في الماضي الحال من قد ظاهرة كانت
او مقدرة مثبتا حال من التقيم الخبر والمنفصل بين الا اذا وقع بعد الا نحو ما لقيت والا اكثر منه

ومنها انه ذهب الفراء وابو العباس المبرد وجماعة من المتأخرين ورده ابن مالك وقال
ومنها ... مجرورة لا تقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولانه في وجود قد مع
الفعل المذكور لا يزيده معنى لا يفهم اذا لم يوجد وحق المحذوف المقدر ثبوته ان يدل على
معنى لا يفهم بدونه والتقدير الاستقرار من قد مستغنى عنه لدلالة سياق الكلام عليه ولهذا
اختاره اي كما انه لا بد فيه من حرف النفي اذا كان منفيا لفظا او معنى فهو لا يكون جاريا — لا بد فيه من قد مثبتا فكذا لكم
على نهج الحال في الاستقبال اما في حال كونه منفيا فلانه اذا كان لا بد فيه من قد نعم ينبغي ان يدل
على المقارنة وكان قد مرفوعا التقريب لنفي الاحتمال فكان حرف نفي بهذه الاعتبارات لم
يوجد استقلاله في الكلام مثبتا ودما حرف نفي نحو جاء زيد قد ركب بدون الواو وقد ركب
بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي ضاقت قلوبهم عن قتالكم وقتال قومهم
وهم الذين عاهدوا النبي عليه السلام اي وقد حصرت وقول الشاعر متى ارى الصبح قد لاحت
مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل وكقوله تعالى اني يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا
وقول الشاعر عم جئت وقد نفحت نفحت لقوم ثيابهم الذي الشر الانسبة المنفصل على
هذا الحكم فلذلك الماضي كنت السوق اي ... ما كان ان ... او من قبيل تنازع العلمي
يغشي السوق ان يقتضي بدون الواو او ما كان يغشي السوق بالواو ولم يحكم الماضي المنفي
معنى فكانه داخل تحت المضارع المنفي فحكمه كحكمه كقوله كان فتات العين في كل منزل
نزلن به حب الفنا لم يحطم وقول الاخر فقالت له العينان سمعا وطاعة وتحدرتا
كالدر لما يثقب وقول الاخر لا تأخذني باقوال الوشاة ولم اذنب وان كثرت في الاقاويل
وقول الاخر بانت قطام ولم يحظ ذو مقة منها بوصل ولا انجاز ميعاد وما الجملة
الظرفية الواقعة حالا فان الظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير ذي الحال المستكن فيه

الى في الظرف او في اسم مظهر بعده اي بعد الظرف اما الاول وهو ان يكون الظرف فيها عاملا
في ضمير ذي الحال فيتعين واو انه لا اخراجها اي الجملة الظرفية بحسب الظاهر في سلك المفرد
عند من تقدر الفعل في متعلقه بل هو مفرد عند بعضهم لكونه مأولا بالاسم عندهم
على ما سبقت الاشارة اليه في بيان الجملة الظرفية الواقعة موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرسه
وما جاء منه بالواو في مأول واما الثاني وهو ان يكون الظرف فيها عاملا في اسم مظهر بعده
فيتعين فيها الواو وترك نحو جاءني زيد على كتفه سيف او وعلى كتفه وذلك اي جواز الامرين
ملتبس بها التعبير المذكور راجع الى ما والبارزة الى الجملة الظرفية من تشابهها الجملتين في بيانه
لما ظرف مستقر في محل النصب على الحال من الاسمية بالجر على البدل او بالرفع على انه احدهما
الاسمية او بالنصب على المفعول اي الاسمية والفعلية عطف على الاسمية لفظا او تقديرا
تميرا ان ... على طريق اللف والنشر فقوله لفظا متعلق بقوله الاسمية لان الظرفية
شبه الاسمية من حيث اللفظ لاشتمالها على الاسمية ومعنى متعلق بالفعلية لانها شبه
الفعلية في المعنى لتعلقها بالفعل المقدر فالمشبهة الاول تجري بها الحكم الجملة الاسمية
وهو الواو والمشبه الثاني اي حكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو وهو اذا كان فيها
ضمير ذي الحال اما اذا لم يكن فالواو وقال الشيخ عبد القاهر التصورة الاولى ترك الواو
اكثر والمختار تقدير اسم الفاعل لكن التقدير بفعل ماض مع قد جائز لا بفعل مضارع
واما الاول فصدق كون الحال اما اصلها في الافراد ولذا اكثر مجيئها بلا واو واما
الثاني فلمجيئها بالواو قليلا واما الثالث فلزوم امتناع مجيئها بالواو وفي الكل
بحث اما الاول فلان الواجب انه يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت واما الثاني فلانه لا وجه لما ذكره قد واما الثالث فانا لا نم ان

التقدير

ان التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو المضارع
الا ترى ان التقدير بالمفرد جائز مع انه لا يوجب امتناع الواو خلافا لما ذكره التزم واما
الجملة الشرطية فلا يكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط على الحال
اي على تقدير ان يجعل ان يسأل يعط حالا بل لو اريد ذلك اي جعلها حالا يجعل الجملة
الشرطية خبر اسم عن ذي الحال نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية فيكون جزءا من تلك الجملة الاسمية
الحالية ولعل السر فيه اي في عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها موقع الحال ان الجملة الشرطية
تصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام وهو ان الشرط على الاكثر وترتبط بتمامها بما قبلها
في محل الرفع على الخبرية لان وبه يتعلق قوله لتصدرها في وقت من الاوقات الا في
وقت ان يكون هناك اي في الشيء الذي قبلها فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك اي لارتباطها
بما قبلها كما في الخبر والصفة فان الخبر لعدم استغنائه عن الخبر لان الكلام
انما ينعقد بهما فلا يكون احدهما بدون الاخر واما نفس الجملة اعني جزء ان
ويتعلق به قوله لعدم استغنائهما عما وقع بعده بيانه في قوله فانما ادنى صلوحها اي
فيه من الصلاحية وهو ادنى ما فيه في محل النصب على انه مفعول ليصرف لذلك اي لكونه جزءا
بخلاف ما اذا لم يكن له ذلك كالان شرطية لا يصلح ان يقع خبرا وكذا اي كالخبر عند
الموصوف يصرف اما نفسه لعدم استغنائه عن وصفه ما فيه ادنى شيء من صلاحية كونه صفة
له لما وقع بعده لما بينه اي بين الموصوف وبين الصفة من الاشتراك اي الاتصال
والاتحاد والمعنى حتى انهما جعلا شيئا واحدا في مواضع اي في مواضع كثيرة بخلاف
الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا اي انقطاعا تاما ولذلك تسموها اي الحال فضلة منقطعة
عن

اي لاجل الحال تنقطع عن صاحبها

لم يستوفوا اي فثبت مما سبق انهم لم يستوفوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها بالمبتدا
اي اظهروا مانا موضحا للجملة الاسمية التي ليست كذلك انها شبيهة بالجملة الشرطية
ما عدم الارتباط حالا فان قلت ما ذكرتم علم صحيح بتمام مقدماته للتخلف فما تقولون في نحو اكرمك
وان اهنتني اجاب بقوله ثم قد اوقع الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ونكر
بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة اي الجملة المصدرة بحرف الشرط التي اخرجوها
عن حقيقته اذا وقعت حالا لم يجز ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف فالاول
ترك الواو ملتزم فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني فان ان اتيتني جملة شرطية وقعت
حالا بعد ان خلع عنها معنى الشرط والتزم فيه ترك الواو لانه عطف عليه ما يناقضه
حالا اذ لا يجوز ان النقيضين من الشرطين وهما ان اتيتني وان لم تاتني لا
على معنى الشرط لامتناع ذلك لتاديه الى الجمع بين المتناقضين لانه لما كان كل من
الشرطين المتناقضين مستلزما لانتفاء الاخر استلزم وقوع ما جعل الشرط له
وعدم وقوعه واذا اجتمع النقيضان او نقول تحقق المشروط من حيث شرط استلزم
تحقق شرطه فلو كان الشيء او نقيضه شرطين لاجتماع نقيضا هكذا ينبغي ان يقرر
هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال ان الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيان
المخاطب تحقق اتيان المتكلم واذا انتفى انتفى فلو كان اتيان المخاطب علة لاتيان
المتكلم يلزم وجود الاتيان وعدمه فظهر انهما لا يبقيان على معنى الشرط وقيل الا
الشرطين باقيان على معنى الشرط لجواز ان يكون الشيء الواحد لازما للنقيضين
كما هو مبين في شرح المفتاح والمفهوم للحق انه كما لا يبقى معنى الشرط لعدم اعتبار خصوصيته
اذ الغرض بيان وقوع المشروط على جميع التقادير قبول المعنى الى التسوية بل نحو لان

الى معنى التسوية

اي معنى التسوية المقصود الدال عليه تساويهما او يساويهما على ان الاصل الافراد وما هو
في حكم وكل منها اذا وقع حالا يستمر فيه ترك الواو فظهر ان الاول ترك الواو ملتزم فيه وهو اعطف
ثم اراد ان ينبه بايراد نظيره من كلام رب العزة تعالى كالاستفهام بين المتناقضين
الواقعين فيه نحو قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم فانه
المتنافيين ذكروا اياه الهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جردتا عن
معنى النداء المجرد والتخصيص في قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال سيبويه جرى على
حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة يريد
جرى هذا على صورة الاستفهام والاستفهام كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء
وان الثاني وهو ما لم يعطف عليه ما يناقضه فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني
اكرمك وان اهنتني فان كلا منهما ان لم تاتني وان اهنتني جملة شرطية وقعت حالا من
كاف الخطاب لخروجها عن حقيقة الشرط وجيء بالواو واذ لو ترك الواو لالتبس بالشرط
حقيقة قيد الشرط لا كقوله التسبيح في ايراد المثالين تنبيه على انه لا بد من الواو
منفية كانت او مثبتة هذا مذهب الجمهور وقد ذكر الخبيثي ما يقابل التفسير بان
الواو هنا اي فيما لم يعطف عليه ما يناقضه للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف
والتقدير في الاول ان اتيتني وان لم تاتني وفي الثاني ان لم تهني وان اهنتني
فمن التقدير الواقع حالا الشرطان المتناقضان لا الشرط الواحد الجائي نصبا على
الحال من الخبيثي بان الشرط الواحد لا ينسلخ عن معنى الشرط لعدم عطف المناقض
عليه فلا يصح وقوعه حالا لان ان للمستقبل لعدم انسلاخه عن معنى الشرط والمستقبل
لا يقع حالا فلا يقع الشرط الواحد حالا فاذن دعت الضرورة الى جعل الواو للعطف

وهو مع المعطوف عليه الحال وفي شرطان متناقضان مع تبيني القسمة بان تلك لم يجئ فيه ان
يكون شرطيين متناقضين ملفوظين او شرطين متناقضين مقدر حذف احدهما
لدلالة الثاني عليه الجواب عما ادعى ذكره الشارح من ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل
حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط اذا كان كذلك وان كان الامر كما ذكرنا من انه لم تجعل
حالا الا بعد الانسلاخ لم يبق لان ولا دلالة على الاستقبال لان كونه للاعم الا
ستقبال ملزوم كونها للشرط وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم واذا جاز
دخول الشرطين المتناقضين حالا انخلعهما عن معنى الشرطية مع انه كالحال اما ذيل
فليجز ذلك في الشرط الا الواحد وليس الانسلاخ بسبب العطف حتى لا يوجد بدونه بل
بقصد الحالية وهو حاصل عطف المتناقض او لم يعطف فقصر الفرق ان ما يدل عليه
في الاول عطف المتناقض وفي الثاني الواو مع ان قوله اي الجزم بان المستقبل لا يقع
حالا ممنوع هذا السؤال اخر بعد التسليم تقريره ولئن سلمنا ان معنى الشرط ينسلخ
عنها وانها دالة على الاستقبال لكن قوله ان المستقبل لا يقع حالا ان اردتم انه لا يقع
حالا اصلا فممنوع اذ يقع وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة
الكتاب اي كتاب سيبويه وهي ان تلك المسئلة مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فان
صائدا مستقبل لتقييده بغدا وقع حالا من رجل على ضرب من التاويل وهو انه واقع
موقع ما هو حال على التحقيق اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن جواب
قسم مذكور او قسم محذوف على اختلاف الاعتبارين المسجد الحرام ان شاء
الله معلق العدة بالمشية اما تعليما للعباد او اشعارا بان بعضهم لا يدخل اما لموته
او بغيبة او حكاية لما قال ملك الرؤيا او النبي عليه السلام لاصحابه انشئ حال

المصدرة

من فاعل

من فاعل لتدخلن فالشرط معترض محلقين رؤوسكم او مقصرين حالان بعد حالا من فاعلها
المذكر مع انهما مستقبلان على ضرب من التاويل وهو انهما وان كانا حالين ظاهرا الا انه
للحال في التقدير ما وقعا موقعه كما فسره الشارح بقوله اي مقدرين التحليق والتقصير على
معنى مقدرا بعضكم التحليق وبعضكم التقصير فوضح من مسئلة الكتاب ومن كلام رب
العزة ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة وان اردتم انه لا يقع حالا من غير
تاويل فمسلم لكن لا يجديه بكونها للجواز وقوعه حالا على ضرب من التاويل كما عرفت به
سمعك ومن هذا التقدير وقفت على ان حاصل جوابه جوابان منع وتسليم للاجوبة
ثلثة منع ان حرف الشرط هنا للاستقبال والتسليم ان الشرط الواحد جائز وقوعه
بطريق الاولوية وتسليم انه للاستقبال ومنع عدم وقوعه حالا كما توهم فهذه ان المواضع
المذكورة من خبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب حسبت وصفة
النكرة والحال هي المواضع الستة التي ذكرها المحقق ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وليس المقصورة
عليها بل وراءها اشباه اخر هي كالمشبعة من هذه الستة منها اي من الاشباه الاخر المحكي
القول في باب اعلمت وهي كالمشبعة من المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا
شرف ابوه او ابوه شريف او ان ثالثه يكرمك او عنده مال فان هذه الجمل كل منها
في محل النصب على انه مفعول ثالث لاعلمت ومنها اي من الاشباه الاخر خبر لا التي لنفي الجنس
نحو لا رجل شرف ابوه معي قياس ما تقدم من ايقاع الجمل موقع خبرها بان يقال نحو لا رجل
شرف ابوه او ابوه شريف او ان ثالثه يكرمك او عنده مال فان هذه الجمل في محل الرفع على الخبرية
للا وهو كالمشبعة في خبر باب ان للاتفاق الحاصل بينهما لما به ومنها اي من الاشباه
الاخر خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او لا رجل قام ابوه على قياس ما تقدم في

ای المنقو...

ايقاع

بتقدير الجمل موقع خبرها كما ان يقال ابوه قايم او ان تراه يحبك حسنه او عنده مال فانّ هذه
الجمل منصوبة المحل مع الخبرية لما او للا كالمشبهة من خبر باب كان فيجمع هذه المواضع
التسعة الستة التي ذكرها المصنف والثلثة التي ذكرها الشارح رح قوله الا ان الجملة انما تقع
موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية وهذا شامل لخبر المبتدا
فقط او بعده اي دخولها وهذا شامل للمواضع الستة اي الخبر في باب ان وخبر لا التي
لنفي الجنس وخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني في باب علمت والثا
لث في باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا وهذا اي موضع حال فكملت المواضع التسعة
وقد يطلق ان منها ايضا الاشياء الاخر التي هي كالمشبهة بالجمل المضاف اليها اسماء
الزمان والمكان قوله الجمل منصوب لكونه اسم ان والاسماء مرفوع لكونه فاعل المضاف
نحو يوم يقوم زيد هذا اضافة اسم الزمان الى جملة فعلية واذ الخليفة عبد الملك في اضافته
الى الجملة الاسمية وليس هذا الفرق بصواب لان المراد بالجملة في هذه المواضع
هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة موقع المفرد فالجملة الحقيقية هي الجملة
التي تكون جملة لفظا ومعنى والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان ليست جملا
حقيقة اذ هي جملة في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها لان
الاضافة من خواص الاسماء واذا كانت الجملة المضاف اليها جملة حقيقة لكانت
الاضافة الى غير الاسم لان الجملة بما هي ليست بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم
لا لفظا ولا معنى بخلاف الجملة المجازية فانها وان لم يكن اسما لفظا لكنها اسم
معنى فيكون الاضافة للاسم في الجملة ولهذا اي ولاجل ان الجمل المضاف اليها
جملة في اللفظ لا في المعنى قالوا ان المضاف اليه في مثل هذه المواضع اي في موضع

اضافة

اضافة الزمان والمكان الى الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون جملة مجازية
لا حقيقة قوله فيكون فيها ضمير عايد اما الاسم الاول قال الشارح رح والشيخ اشتراط
الضمير في هذه المواضع لفظا نحو زيد ابوه قايم او تقديرا نحو البر والكر بستين فقيه
اشارة على جواز حذف الضمير اذا كان معلوما وفيه كلام طويل اثر به ظاهر خبر لقوله
والشيخ لكن يجوز ان يقال عنه قرينة عليه بقوله اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق
عما قبلها بالكلية يعني لم يبق لها تعلق اصلا لا بالذات ولا بالواسطة اذ تعلق شي
بشي اما بذاته او بواسطة فاذا فقد لم يكن تعلق بينهما اصلا فلا يصلح ان تكون الجملة
خبرا او صفة او حالا له اي لما قبلها فان قلت هذا اي اشتراط الضمير في الجملة الواقعة
في هذه المواضع يشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير لفظا ومعنى كقولك والجيش قادم
وبالجملة الواقعة خبرا عن الضمير ان في القصة [illegible] بجملة الحمد لله [illegible] معنى نحو قل هو الله
احد على احد وجهين فانه قبل التفسير اما لان [illegible] فيكون الخبر الله احد بلا عايد او على سبيل
او اماثل اي الذي [illegible] عنه فيكون الله خبرا وحده لا عنه او خبرا ثانيا او [illegible]
على محاسن صفات الجلال [illegible] على جميع صفات الكمال على سبيل ما روي ان قريشا قالوا
يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا اليه وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وهذا الاشكال
في التحقيق نقض اجمالي تقديره ما ذكرتم من الدليل على اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في مثل
هذا الموضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف في هذه الصورة قلنا كلامنا باشتراط
الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد الذي تحمله جملة وقعت موقعه ام لا وما ذكرتم من
الجملتين اي الجملة الحالية والجملة الخبرية عن الضمير ان في او القصة غير واقع موقعها
المفرد ظاهر فنقض عليكم اما الجملة الاولى اي اما ان الجملة الاولى غير واقعة موقع المفرد

فلان الحال الجملة تامة عن ضمير صاحبها لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال
لا تقول جاء زيد راكب عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا هذا
ما ذكره في موضع البيان كانه مشكل لانه يمكن ان يجاب بانه فالجملة لا تكون حالا مفردا
وهي ليست مطلوبة بل المطلوب ان الجملة الحالية عن الضمير لا تكون واقعة موقع المفرد
وهو غير لازم فلا يحمل كلامه عليه بل يعلم انه ذكرها في المقدمتين لبيان ان الدليل المضمر
الذي يثبت المدعى تقديره لو كان ما ذكرتم من الجملة الحالية عن الضمير واقعة موقع المفرد
لكان في الوجود حال مفردة مجردة تامة عن ضمير ذي الحال لكن التالي باطل فان الحال المجردة
لا يجوز وزعم كونها جملة لان بين الافراد والتجرد تنافيا ولذا لا يقال جاء زيد
راكب عمرو مثلا وهذا التقرير مناسب لهذا المواضع لكن في الملازمة بحث لانها انما
يتم ان لو كان المراد من المفرد مفرد تلك الجملة وهو ممنوع واما الجملة الثانية اي اما ان
الجملة الثانية من الجملتين المذكورتين اعني الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان غير واقعة
موقع المفرد فلان الضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة لانه لكثرته فاذا اخبر عنه بالمفرد
يكون مخالفة لوضعه من جهة الخبر اما ذلك واذا كان ضمير الشان مما لا يخبر عنه بجملة
بالمفرد فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا
ان الجملة الواقعة موقع المفرد وانما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع مما
يلزم من حكمنا هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد
لان المهملة او الكلية لا ينعكس الا جزئية فان قلت هب ان هذه الجملة غير
واقعة موقع المفرد لكن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها منقطعة التعلق عما
قبلها فلا بد من ضمير يحصل بينهما في التسبيب في جوازا فلاشا عن الضمير نقول ثم

التسبيب

ثم التسبيب جوازا خلو الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد التسبيب بينه
اي بين الظرف وبينها اي بين الجملة الحالية ولهذا قالوا انه ربما شبهها خاصا بالظرف
فيه الاتيان الكل واطلقت اتيتك والجيش قادم كالظرف اتيتك هذا الوقت اي فيه كان
تقديره قولنا جاء زيد اليوم جاء زيد فيها ولا يكونا بيانا لنسبته الفاعل والمفعول بل
بيانا لزمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول على انه في تقدير اتيتك موافقا د
قدوما وما الجيش و يؤيده ان سيبويه شبه واو الحال باذ وقدرها بها من حيث ان ما بعدها
لا يكون الا جملة كما بعد اذ والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدم لشدة اتصاله د
بالمظروف فكذا ما جرى مجراه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن جني الى ان تقدير الضمير جني
فيه مثل ما تقدم في المثال المذكور اتيتك والجيش قادم وقت اتيانه واما الجملة الواقعة
خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بلا وجوب لانها اي الجملة بعد عبارة عما
كني عنه في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل كني والضمير المجرور عائد الى الموصول بالضمير
متعلقة بكني وتبيان عطف على عبارة اي لانها بيان المكنى عنه بالضمير واذا كانت الجملة
عما كني عنه بالضمير فهي اي الجملة هو اي ما كني عنه بالضمير في المعنى فجرت مجرى قولك زيد
في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يحصل بينهما كما لا يفتقر اليه قولك زيد اخوك
اعلم ان هذا الكلام منه انما يمكن ان يحمل على مذهب من لا يرى ان في الخبر
الجامد ضميرا بناء على قوله فيما تقدم زيد اخوك في تاويل مواخيك فيكون ان ترجح شبهها
لذلك الظرف بما هو خال عن الضمير مع ان كونه في تاويل مواخيك لا يدل على ان فيه ضميرا
او ان الذي ذهب الى ان التاويل المذكور لانما يستكن فيه الضمير لا بد وان يدل على المعنى البتة
وايضا ذلك التاويل لا يوجب ان يكون فيه ضمير لعدم الغنية واختلال قاعدة مقررة

مثله اسم وهو ان الضمير لا يتسلط الا على المشتق فينبغي ان لا يجوز فيه فحسن التشبيه قوله
وسترى ذلك مبتدأ خبره قوله وعند بيان هذه الاشياء اي جميع المبتدا والخبر في باب
الحال والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب حسبت وصفة النكرة والحال لا بالتفصيل
ووقوع الجمل الاربع هناك اي في هذه المواضع اذ ليس في الكتاب اي في المتن بيان
ذلك التفصيل عليه اي ليس ذلك التفصيل بعينه مذكورا فيه ولا انه اي ليس ذلك مذكورا
على وجه يستفاد منه التفصيل فان قيل في هذا الكلام حيث اورد في هذه المباحث
الكثيرة في التعلق بالجمل الاربع الواقعة في هذه المواضع على وجه ليس عينه مذكورا في المتن
ولا على وجه يستفاد منه وما كان من شأن المصنف الطالبين للايجاز الا حمل الكلام
ويشير الى بيان حكمة ان رحمه اجمالية لاقتضاء التفصيل الى خلاف ما قصد واوهم
ان رجحي اي يتصور انك الجملات الواقعة في متونهم الشغل ان رحمه الله تفصيل
ووقوع الجمل الاربع في المواضع الستة المذكورات رأيه المصنف على الاجمال ولكن ما
تدخل فيه وارتكب ما ليس عينه ولا انه في الكتاب فيكون اتيانا بفعل من حرج من وجه
غير مخرج من آخر استعذر منه بفعل نفسه بعض الاستعذار فقال وهذا اي كونه
المصنف بيانا لا تفصيل ووقوعها هناك الذي يبسط العذر اي اوقيل من عذري اي
اعذاري اي بعض عذري في بسط الكلام من بسط اي انشر من بسط الكلام
اذا نشره في هذا الموضع فيكون من على هذا الوجه تبعيضية وقيل حمل الكلام
مع هذا الاوفر حمل على الزيادة لان هناك خلافية بخلاف التبعيض ولا تعسف
فيه اذ التفصيل الواقع مع السؤال المذكور محل الاستعذار عن مجموعه لكن محل
القبول التفصيل لكونه مع السؤال المذكور فقبول العذر عنه لم يحصل من كونه وهذا

المصنف بيانه

وعد المصنف بالبيان لا بالتفصيل فاورد وجها قابلا لاحتماله وقد نبهت بحذف الجزاء
قصد التعميم او الاختصار هنا اي تفصيل وقوع الجمل مما صرح خلا عنها الاصل اعني كتب
منه وهو المفتاح قوله الاعراب اي يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب
لغة اما الاحالة يقال عربت الدابة اذا حالت في مرعاها واعربها اي احالها او التحبيب
فامرأة عروب اي متحببة الى زوجها او حسنة واما التغيير يقال عربت المعدة اي تغيرت واما الابانة
واما ازالة الفساد وقد ذكرها الشارح بقوله وانما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين
المعاني المقصودة من الكلام ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها ثم اوضح
افادته للمعاني المقصودة بقوله الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون فلم تعرب
لم توقف على انك متعجب او ناف انت للاحسان عنه ام مستفهم عن ما هو الاحسن
منه متعلق بأحسن من الاعضاء او الاوصاف وبيان ما قدم الاجمال لانه المقصود
الاستفهام عنه الا ما كان احسن بما يريد به انه اذا لم يعرب لم يعرف وجه هذا الاستفهام
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه اي من هذا القول التعجب وان رفعته
زيدا ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررت زيدا علم ان المراد منه الاستفهام
عما هو الاحسن منه من الاوصاف في نزول الاشتباه ويبقى المقصود اعلم
ان الظاهر من هذا التقرير ان آخر المعاني المقصودة في النفي والتعجب والاستفهام
ويجوز ان يراد بالمعاني المقصودة المعاني العارضة عند التركيب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة بيانه انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون لم يعلم ان زيدا فاعل احسن
او مفعول او مضاف اليه فاذا رفعت تعين انه فاعل فيكون المراد نفي الاحسان
عنه واذا نصبت تعين انه مفعول فيكون المراد التعجب واذا جررت تعين انه مضاف اليه

جررت

فيكون امر او الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت الاعراب اي ازال
فساد ما قاله فالهمزة للسلب واشتق الاعراب على ذلك التقدير من اعراب لان الاعراب
كما ترى في المثال المذكور ازالة اللبس اي الالتباس المقصود بغير المقصود وافساد
محل الكلام مع خلاف المقصود هذا هو معناه اللغوي واما معناه الاصطلاحي
فقد اختلف العبارات فيه بعضها مبني على كونه امرا لفظيا وبعضها على كونه امرا معنويا
ومنشأ الاختلاف في المعرب فمن جعله من كتب الذي لم يشبه مبني الاصل جعل الاعراب
الحركات او الحروف والاختلاف حكمه ومنهم جعله ما اختلف آخره باختلاف العوامل جعل اختلاف
آخره باختلافها فلهذا ذهب الاولون الى انه مثل زيد قبل العقد مبني لسكونه سكون
بناء والآخرون الى انه معرب لسكونه سكون وقف ومنهم الزمخشري والمص بدليل انه
لو بني لكان بهذا وكيف واين ولم يجعل لالتقاء الساكنين عفوا كما لم يجعل في اين
الذي بني على الحركة وايضا لو كان مبنيا لكان بناؤه اما لازما او عارضا فان
كان الاول عارضا يلزم ان يكون فيه شيء اجعله مبنيا وليس فيه ذلك والا لكان مبنيا
في الاصل وان كان لازما يلزم ان لا يكون معربا اصلا لان ما كان بناؤه اصليا
لا يزول بالعارض فظهر ان الاعراب ليس يجب ان يحصل فيه المعرب بالفعل بل
مرادهم به ان انه لو اختلف العوامل في اوله الاختلف آخره وبهذا يندفع كثير
من الاسئلة منها ان الاعراب في جاءني زيد موجود دون الاختلاف ومنها خروج
ما هو لازم وجها واحدا كالاسماء المنصوبة على المصدر ابدا ومنها لزوم كون
مثل يا زيد معربا حال البناء ومنها لزوم ان لا يكون الاختلاف في الفاظ قولهم الى ل
ام ابا فلا يكون السبب بالتعدد ولهذا جعل الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم في نواهم

رفع السبب

رفع السبب فبدلنا معان هي نواهي الاختلاف فضلا عن اللفظي فيه ثلاثة وهم وقد علم
حركات الاعراب وحروف الاعراب وكذا التناسب بين الموقوف والموقوف عليه واضح مما كون
الاعراب الاختلاف المذكور دون الحركات وعدم التوقفات ره لهذا اكتفينا مع انه جزئي
كانه حديث تشوق منه هنا لم تعرض لبيان التعيين فقال وانما جعل الاعراب الاختلاف
في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب كي عرفت علم دوال المعاني وليحصل
المعاني اكثر ومن الحال الا بعد الفراغ من الاصل ولهذا جعل الاعراب اختلاف
بنفسه عنه قوله تعالى جبيم كيف نخيم بعدنا نعتت فعل ضربت زيد كيف ولهذا جعل
الاعراب الاختلاف آخر الكلمة ولان الاختلاف تغيير والآخر اقبل له لاضعفه الحركات
والسكون دون الصدر والوسط مع انه لا يوجد في كثير من الكلمات وقيل اختلاف آخر
الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر من دون ذلك
اخذت من زيد بالسكون ومن ابنك بالكسر ومن الرجل بالفتح وكذا في آخر كم في كم اخذت
وكم ابنك وكم اخذت وكذا في مدها الحركات فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا
لان الحرف وكذا الاسم لا حظ لهما من الاعراب اما الاولان فظاهر واما الثالث فلانه
وان كان اسما الا انه مبني والمبني لا حظ له من الاعراب المعرب واما الحركة في نون من
وكذا في ميم كم ودال مذ لالتقاء الساكنين قوله في آخره الفعل لا نظير له في
الاعراب قال ابن الحاجب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حده اي على حد
التثنية احترز به عن جمع التكسير فان حكمه حكم المفرد اما ان يكون صحيح الآخر او معتله
فالاول اعني صحيح الآخر يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلاث حال الرفع وحال النصب
وحال الجر نحو جاءني زيد ورجال الكبر واما الثاني اعني ما يكون معتل الآخر فلا يخلو اما ان

"في حال الرفع في ... رأيت ابنا
"في حال النصب ام ربه به
"جاءني في حال ح

يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري في احوال الثلث
لامتناع الحركة على الالف وان كان الفا نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا في
النصب ومررت بعصا في الجر وسمي هذا القسم مقصورا لحبسه عن الحركة من القصر وهو
الحبس فوقع بينه وبين المبني اشتباه لان كلا منهما محبوس عن الحركة في احوال الثلث
فاراد ان يفرق بينهما فقال او لنفرق بينه وبين المبني ان اعرابه اي اعراب ما آخره
تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة يعني ان اختلاف آخره باختلاف
العوامل في التقدير اذ اختلاف الآخر انما هو باختلاف حركته وذلك انما يكون
بعد الحركة وهي موجودة هنا من حيث ان الحركة مقدرة في آخره ففي الرفع ضمة منوية
وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية ولولا ذلك اي تقدير الحركة في الآخر لما
انقلب الواو والياء في عصا ورحى الفا لما تقرر في علم الصرف انهما انما تقلب الفا
بعد تحركهما وانفتاح ما قبلهما واعراب المبني محلي لا تقديري لان الحركة فيه لا
المراد وقوعه محلا لو وقع فيه معرب من المعربات لظهر فيه تلك الحركة وقد سبق الفرق
بتمامه فيما سبق اي في موضع بيان [illegible] اختصاص حرف الجر بالاسم بين المحلي و
التقديري وان كان آخره ياء نظر فان تحرك ما قبلها بالكسر كالقاضي والفتى
كالنبي فان رفعه تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء
المتحرك ما قبلها وقيد بالتحريك لانه لو كان ما قبله ساكنا لم يمتنع واحد منها اما بالفتحة
فلكونها اخف الحركات واما الكسرة فلا تقدير فيها اما اجتماع ثلث كسرات الكسر على
الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها ان علل كونه تقديريا بالاستثقال لانه سبب
الحذف والسبب للتقدير وسبب التسبب واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه

اما الاخير

اي الاخير من الفتحة لانه ليس فيها استثقال ولا يلزم توالي الكسرات وذلك نحو جاءني القاضي
في الرفع التقديري اصله القاضي فحذفت الضمة للاستثقال ومررت بالقاضي في الجر
التقديري اصله القاضي فحذفت الكسرة لتوالي الكسرات ورأيت القاضي بالفتح لفظا
وطريق آخر انه في حال الرفع والجر تضاعف الثقل بحركة المعتل فاجتمع الضمة بالرفع والكسر
في الجر واما النصب فلا يضاعف الثقل لخفة الحركة العارضة فتعين ان الموجب لترك الاصل
وهو استثقال جميع وجوه الاعراب هو الثقل وتضاعف الثقل لا نفس الحركة لان
هوت الخطب المستم فلا يوجب ترك الامر المستتم وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار
مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلاث سواء كان ما قبلها حرف صحيح او حرف علة لحصول
الاجام للثاني بالواقع بين الساكنين فلما حصل ذلك الاجام زال ما ذكرنا من الاعلام
فحركت لان الاصل لا يترك الا بدليل فوق ذلك وهي وهنا ما ذكرنا ولانها ساكن
ما قبلها فارقت الالف لم والي المتحرك فلا يمتنع من الحركة لما ان ذلك بتحركها
الالف في كونها مقدرة هذا ظبي وكرسي في الرفع ورأيت ظبيا وكرسيا في النصب ومررت
بظبي وكرسي في الجر وهذا التفصيل مخصوص بالياء لان ما قبل الالف لا يكون الا ساكنا
وما قبل الواو ولا يكون الا ساكنا اما الالف فلا لتعذر الساكنين واما الواو
فلما سيجي عن قريب وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا وهو جار
مجرى الصحيح كما ذكرنا في الياء نحو دلو وذلك لرفضهم اي تركهم في الاسماء المتمكنة
احترز بهذا التقييد عن هو ان ينطلق واو قبلها حركة وقبلها مبتداء وادلو بالنصب
المفعولية للمصدر وهو في الجمع اي جمعها على افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم
العين نحو ادلٍ اصلها ادلو واصله فقلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد في كلام

الوجه الهمزة او واو قبلها حركة فقلبت الهمزة كسرة لاجل اليا فاعل كاعلال قاضي
مما يحقق جريان المذكور والقضم المنسوب للفضل اذ لولا ذلك لم يقض لم يحكم بتغير
صيغة افعل **قوله** وجه اصل الاسم أب بالحركات لان الاصل في آخر الكلمة السكون
لخفة المطلوب الا ان ما عرض عند التركيب من العوارض ما لم يستحق به احتاجوا منه لما
ما يدل عليه وهو وان كان ممكنا بالنقصان الا انه لا يناسب ذلك العارض لكونه
زائدا فتعين الزيادة وهي اما بالحركات او اما من الحروف لان مناسبتها للاصل اكثر
من مناسبة الحروف لمن جهة الوجوب لان الحركات هي اقصى في الخفة لانها اجزاء الحروف
التي من اخفها من سائر الحروف فعلم ان الاصل فيه ان يكون بالحركات في حالة التثنية
كما ان الاصل السكون في الحالة الاولى ولانه لما احتيج بالضرورة كان ضرورته
الاحتياج يتقدر فيما هو اخف فليس بنا حاجة الى الخلف زيادة ما هو اثقل والكثر
منه لان الضرورة تتقدر بقدرها ولان الانسب ان يجعل العلامة غير العلم كالطار ان
للثبوت فوجب ان لا يكون هناك غير الحروف لان العلم الكلمة امر كبة من الحروف وهو الحركات
قال ان قدر اسم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب اذ الاعراب عبارة
عن الاختلاف عرضه من هذا ان يقول الحركات هي الاصل في الدلالة على الاعراب
بدركه له او راكب على حدوده الا ما صح جعل قوله ولذلك مرتبطا به لان عدم علمه وسلم
انا نجيب ما ليس لاجل انهم جعلوها دلايل الاعراب والا لحركات مختصة بهذا الجعل
بل لكونها اصلا في هذا الجعل ثم انهم لا يعدلون منها الى الحروف الا عند ضرورة لان
الاصل لا يعدل عنه الا لاقتضاء ما يقتضيه فالاستغناء عن الفرقية المستغنية
في بعض النسخ ثم انهم لا يعدلون في كون الاستثناء عن العدول المنفي فكلا الوجهين

الزوال
اجابة بش كلمة انه اكد بلا فرق فاعتبار الف في دون الاول لم يصحها وفي بعض النسخ
لانهم لا يعدلون وهذا انه المرام بل اصل وذلك ان العدول للضرورة فمخالفة مواضع
اصلها الاسماء الستة المعتلة مضافة بغير ياء كان عليه ان يقيد به فلعله تركه
اعتمادا على ما يفهم من الامثلة هكذا قيل وفيه ما فيه والله اعلم اذ لا انحصار في تلك الاسماء
الستة اسماء محذوفات الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي محذوف اواخرها حالة
الافراد حال كونها غير مضافة فتبين ان اواخرها في اللقاء فما اصل ليست اذ اصل — الاصل لها
اب ابو كعصو بدليل ما قالوا في التثنية ابوان كعصوان اذ التثنية ترد الشيء
الى اصله فكان القياس ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد تقرر
ذلك في علم التصرف كما ان القياس ذلك في عصا وكذا الاصل في اخ ابو بدليل
اخوان وهن هنو بدليل هنوان وحم حمو بدليل حموان وذو ذوو بدليل
ذوان كعصوان ثم حذفت عن الفعل لكن انهم ارادوا الواوين الا انهم حذفوه — اجتماعهما
حذفا غير قياسي انما قال الزجاج حذفوا الياء آخر الكلمة هنا لم يحذفوه
في غير يا فم فانه في المستقبل المتعلق ثم آخر هو المضاف كاب وغيره اذ هو
من المضافات المشهورة وغير المستقبل كعصا لانه من عادتهم انه اذا كان بين المدلولين
تفاوت اثبتوا ذلك التفاوت بين الدالين فان قلت التفاوت بين الدالين
حاصل بعكس هذا الحكم فلم لم يعكس اجيب بقوله والحذف بالمستقبل اولا فيه
الثقل المعنوي وهو تضمن الاضافة ودلالته على المضاف اليه الغير المذكور الذي انما
يفهم منه ان ذلك التفاوت حاصل بعكس لكن الثقل المعنوي جعل المستقبل اولى
بالحذف لكونه جديرا بالتخفيف وهو دلالته على المضاف اليه الذي كان لا مطابقة لان

المضاف اليه ليس تمام ما وضع له لا تضمني لانه ليس بجزء منه وهو ليس من القيود
الخارجية بل من القيود المطلقة فهذا التقييد اظهر في الواقع من الدلالة و الا فجزء
ليس بعض اما الاول فظ واما الثاني فلان ما ذكروه في تعريف الاب من انه حيوان
انه تولد من نطفته حيوان آخر ليس تعريفا حقيقيا بل تعريفا اضافيا اي بيان لمفهوم نطفته
العارض بسبب عروض الامر الاضافي وهو الابوة اللازم لها الابن فكيف لازما
عا وضع له لانه لازم الملازم لازم فظهر ان معنى قوله تضمنه الاضافة ليس ان الاضافة
مدلولها التضمني حقيقة بل باعتبار كونها نسبة المضاف اليه ماخوذة في المفهوم المذكور العارض
له ولا يلزم من الجزئية للعارض الجزئية للمعروض ولهذا فسره بالدلالة على المضاف اليه الجزء
المذكور على طريق العطف التفسيري فيكون المتضمن بالحقيقة هو المضاف اليه الجزء المذكور
وبواسطة الاضافة لانه اذا كان متضمنا للمضاف اليه كان متضمنا للاضافة الا رفته
له هكذا قيل وهو تعسف والحق ان يحمل على التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة على
الاضافة النحوية فلما كان فيه زيادة الثقل طلبوا زيادة التخفيف فحذفوا الجار بها
دون الجار بغيرها فاذا في بعض النسخ اما اذا اضيف الى غير ياء المتكلم حيث
الاضافة بكونها الى ياء المتكلم مع ان حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك لان حكم الاما
انما يترتب على هذه الاضافة لا على الاضافة مطلقا ولا بيان غيره دخل تحت هذا الحكم
الاضافة الى المظهر زال بعض الثقل اذ الاضافة الصريحة ازالت التضمن اي التضمن
الاضافة التضمنية اذ التضمن للحقيق هو المضاف اليه كما بين وقد قرر به اي بالمضاف فاله
للجار والمجرور الذي يأخذ الترجيح على المفعول ما لم يسم فاعله لعروضه واذا كان مفرد حاجة
لم يكن متضمنا لم يكن الاضافة متضمنة في تظهر ان الثقل المعنوي كان زائلا واحد

بعض الثقل اذ في ابوك قدر ثقل لفظي وهو كونه على صيغة افعل بتحريك العين وهذا
من فوائد الاقدام وهو موضع بحثنا الآن فلم فرد ما حذف منها اي الاسماء الستة
لاجل الثقل المعنوي الحاصل ان الموجب التام للحذف الثقل اللفظي المعنوي لمجموعهما
فاذا زال الموجب التام فيعود المحذوف اذا ثبت قطعا عند ارتفاع المانع واذا ردوا
المحذوف لم يأت لهم الا يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها بل لو جعل
اعرابها بالحركات بعد رد الواو لوقعت الحركات على الواو ومتى وقعت عليها لزم الا
ستثقال المشتهر لاستثقال اهل الحركة عليها فتعين لو جعل اعرابها بالحركة بعده لزم
الاستثقال لكن لا سبيل اليه الثاني اذ لا يضاف اليه مهما امكن فلا سبيل الى المقدم
فان قيل فليقلب في باب القلب كلفظ عصا وهو سوء تحرير بما روي عن ابي حنيفة رضي الله اجابه
بقوله لم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلاثة مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
اعرابها بالحروف تمهيدا لما نوره اي قصدوه من الاعراب التثنية والجمع على حدتها
بالحروف على ما يجي بعد هذا البحث فاعربوا هذه الستة من اللحاد بالحروف ابقاعا
للانس بها اي بسبب الحروف واستعقابا اي اعتقد الاعتقام له الام اي الاعتدال
للطباع الى قاعدة الاعراب قال الله تعالى فاستقيموا اليه اي في التوجه اليه اي تعد بلا
للطباع في التوجه الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالشيء حسنى
في محل التصحيح الحاصل من التثنية في يبقيا بلا نظير لها متعلق بيبقيا معناه بسبب
عدم نظير لهما في الاحاد اذ لو لم يكن لهما نظير في الاحاد لبقيا كالاوابد فينفر انه
عن الطباع ولا يالفان الاذهان والاسماع فان قلت فلم غيبت هذه الاسماء
للاعراب بالحروف لما ذكرت من استقامة الطبع واعتدال التثنية في الاعراب بالحروف

في التثنية والجمع اجاب بقوله اي حققوا هذه الستة محلا اعراب بالحروف لما ذكرنا لانها
متعقبة للاضافة والاضافة فرع الافراد فشابهت اي شابهت التثنية في كونها فرع
الواحد فقالوا جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك والاصل ابوك ابوك ابوك بالحركات
الثلاث في الواو فحذفت ابوه بحذف الياء وغيرهم ابه اباه وابيه اباه ورسمهم في هذا وفي
بعض النسخ في ذلك التقدير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبلها في احوال الثلث
الرفع والنصب والجر والنقل حركة الواو كما فعلوا ذلك الاتباع في امرء وابنم في الاحوال
الثلث في والنقل ثم لسكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا وازالة لذلك النقل وصار
ابوه في الرفع فصار فيه اتباع وتخفيف وابيه بعد الانقلاب اي انقلاب الواو ان كنت
ياء في الجر كما قلبت في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة ففيه اتباع وتخفيف
وقلب وانقلبت الفا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه اتباع وقلب
هذا ما فهم القوم من بيان هذا الكلام فورد عليهم لانه لا حاجة الى الحذف والاتباع
في حال النصب والانم تحصيل الحاصل اقول يمكن التقدير على وجه لا يرد عليه هذا
انه لما دل الدليل على ان اصل هذه الاسماء ما ذكر فكان القياس ان يقلب الفاء
ويجعل الاعراب كالاعراب المقصور ولكن لم يقلبوا بل غيروا الى هذا النمط ليكون اعرابها
بالحروف تمهيدا لما نووه اعراب التثنية والجمع بها ذكر والذلك التغيير لاجل التمهيد
والتقدير طريقين احدهما انهم ما حذفوا اي ارادوا حذف حركة ما قبل الواو في احوال
الثلث واتباعها حركة الواو ولما وجدوا ذلك الطريقة المسلكة فيما بينهم ولم
يمكنهم ذلك في جميع الاحوال بل في حالة الرفع والجر فعلوا ذلك فيهما كما فعلوا في ابنم
وامرء ثم سكنوا الواو في حالة الرفع والجر تخفيفا الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حالة

لجر بياء لوقوعها

في حالة الجر لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في ميزان وانقلبت الفا في حالة النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه ويدل عليه عدم ذكر في احوال الثلث في امرء وابنم
من الة الاتباع جائز فيها فان قلت انه في المقال فالحد لله الواجب المتعال على ما ارشدنا
الى حقيقة الحال ويمكن ان يقال وفي بعد اجزاء الكلام على ظهره بانهم ما تبعوا
في الرفع والجر لامكانه فقدروا في النصب ايضا ذلك الاتباع ليوافق الاحوال فيكون
الاتباع في هذا الحال تقديريا وفي الحالين تحقيقا لاجل التوفيق المذكور فقلبت في التحقيق
على التقدير فقالوا اتبعوا ابا والطريق الثاني من طريق التغيير انهم نقلوا حركة الواو
في حالة الرفع الى ما قبلها ثم قلبت ياء كما ذكرنا ثم لسكونها وانكسار ما قبلها فيها ابا
هذه الحروف النقل لا غير حال الرفع والقلب لا غير في حال النصب والقلب والنقل معا
حال الجر وذكر جولي وهو الجنس في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها آخر وهو انه
الواحد على النصف من المثنى لانه زايد عليه بواحد والواحد من الاثنين نصف المفرد
ابني غير المضاف من هذه الاسماء على نصف المضاف من هذه الاسماء كذلك الحركات
الضم والفتح والكسر على نصف هذه الحروف اعني الواو والياء والالف لان الواو
ضمة والياء كسرة مشبعة وفي الكسرة كسرة والالف فتحتين والياء من كسرتين فلما
جعل اعراب الواحد المفرد ذات قصير من الثنى والمضاف شرحا بالحركة التي فيه
من حرف ليسقط لزم اعراب المثنى والمضاف الزايد عليه اي على كل من الواحد والمفرد
يسقط بالحروف الزوايد على الحركة بشرطها اي بالضعف لان رعاية التناسب من مستوجبات
هذا النوع فان قلت لما غير هذه الاسماء من المتقضيات للاضافة المحذوفات اللام
كثيرة فلم اختصت هذه دون غيرها بفضل هذا الحكم اجاب بقوله واختصوا من بينها هذه الستة

في حال النصب لما تقدم من نقله حركتها بعد حذف حركة ونقلهم باء الف
في حال الجر الى ما قبلها فصار

كرجليه

لالنا

دون سائر المتقدمات للاضافة الى المجهولات الا بجاز لا اعراب بالحروف المفرد دونها

اما الاصول في التثنية اعني يقال معطوف اجوان واخوان على هذا غير ها فيقال ابوان

الا انه يتوهم في الواحد بين الساكن العيني علم وزنه فعلا ويبدا كما قال الجوهري في التثنيها

على هذه اللغة ابوان كرحيان بل يراه بل يراه مبسوطا لي والاولى ان يفعل بايجاز

من المتقدمات للاضافة المحذوفة الاواخر دون ما اعلم انه اختلف في اعراب

هذه الاسماء وجوها ثلاثة حال كونه مضافة الاول انها معربة اعرابا بالحروف بيانا

يجعل الحروف دلائل الاعراب اي ان الحركات دلائل الاعراب لقوله في صدر البحث اعلم

ان الحركات هي التي جعلت دلائله فيكون هذا المذهب مذهب المص وهو يحقق كلام [illegible]

لانه ذكره في باب التعاريف الاول من التعاريف وظاهره يدل على انه اعرابي [illegible]

بالحركات لفظي بالحروف ولانه قدر الحركة في الواو وانهم اتبعوا ما قبلها للاتباع ثم

سكنوا الاستثقال وقال لو ان الواو علامة الرفع في [illegible] وعليه انه تقدير لم يوجد [illegible]

وليس مراده ذلك بل ما ذهب اليه المص وقول سيبويه انه حرف اعراب لا انها فصل الا حرف

الاعراب يطلق على حرف تبقى الاعراب فيجوز ان يحمل على الاعتبار الثاني الذي لا ينافي

ان يكون دليل اعراب فيكون هذه الحروف دلائل الاعراب كالحركات ومن جعل الحركة

نفس الاعراب جعل الحروف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من

البصريين وابن مالك لان حروف المد [illegible] كما هو مذهب المازني والزجاج لانه بابه

النحو والبقاء فيكون يدل على حرف واحد وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقولة

منها اليه وهو مذهب قوم منهم الربعي لانه شرط الوقف وصحة المنقول اليه ومن جعل غير

الاخر حرف اعراب مع بقاء الاخر ويقال المنقولة وهو مذهب قوم من المتاخرين منهم

الاعلم

الاعلم وابن العافية لان هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث والا

يلزم الترجيح بلا مرجح للحروف وهو مذهب الكوفيين والفراء لانه لا نظير له والثاني في بعض

الاسماء نحو ابوك واخوك وحموك حتى يكون في قبلك بحركات مقدرة في الحروف لعدم

امكان [illegible] ولا دلائل على معنى انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهرا ولا مقدرا

فيكون دلائل لانه يؤدي انها حروف اعراب بدونه والثالث ان يكون اعرابها بالحركات

غير زائدة حرفا [illegible] اليه يقول ومن العرب من يقول يجعل في بعض الشيء من يجعل فعله

الاول مصدر وعلى الثاني فعل مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم

بالحركة مثلها بالتنصب حال من الاسماء اي حال كونها منونة اقتصر به في الاعراب

بالحركة في المذهب الثالث [illegible] بالمضاف مذهبا المنونة فتقول جاءني اب ورايت ابا

ومررت باب قال [illegible] شابه ابه فما ظلم حكاه الفراء فيكون في الاسم لغتان وقد يثنى

ويا فوه حكاه الازهري ويقال السابت [illegible] ابا هي اي الخزنة ابا واعلم ان [illegible] بالحروف

وهن لغتان مشهورتان وهي الكلمة كناية ومعناه شيء اي انه كناية عن لا يعرف

اسمه او يكون التصريح به اصله هنو [illegible] فعل بدليل هنوات وهنو لكن الاشهر النقص

وذكره من هذه الاسماء [illegible] سيبويه حيث قال ومن العرب من يقول هناك وهنوك وهنيك

ولم يحفظ الفراء وهذا لم يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك حم وفيه لغتان مشهورتان

ايضا ذكر التعريف والمص انه لان الحم لا يطلق على اقارب زوج المراة كالاب ونحوه

يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره الجوهري في الصحاح واصله حمو على وزن فعل لها

ان اصل اب ابو عند سيبويه والمبرد خلافا للفراء فانه يقول اصلها حم واخ فعل

بالتسكين وفوها فمه لغتان مشهورتان الفم ثم شرع ان يوضح بايراده الامثلة

عن الترتيب المذكور فعال ومصداقه في الحديث فمن تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن
ابيه ومن الحديث من انتسب نسب الجاهلية اي افتخر بآبائه وقبائله الكفار فقولوا اذكر
قبائح قبائلك ابائك من عباد الصنم والزنا والشرب او عدوا انتم يا مسلمون قبائح
ابائه ثم كان له قبائح الافعال فكيف يفتخر به ولا تكنوا اي ولا تذكروا قبائح وقبائح
ابيه بلفظ الكناية بل صرحوا بآلة الرجل ليتعجب من الافتخار بآبائه فيكون المراد بالهن التصريح
منه الفعل والقول والمقصود من ايراده لتعلمه فانه مضاف الى ابيه ومعرب بالحركة
ومصداقه ايضا من ابيات الكتاب اي كتاب سيبويه رحت وفي رجليك ما فيها وقد بدا هنك
من المئزر رحت بكسر التاء خطاب للامراة من الرواح وهو ضد الغدو وهو اسم الوقت
من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدرا في يروح رواحا والهن كناية عما يكره
التصريح به عند اصحاب الطباع المئزر مهموز اللام واصله مأزر على وزن مفعل بكسر الميم
يعني الازار والمقصود من ايراده هنك فانه منقوص اعرابه بالحركات قال سيبويه انما سكنه
للضرورة وفي مصداق في حم مقصورا وفي كلام شاعر قوله قلت لبواب لديه دارها تيذن
اني اعلم ام حائز لحذف اللام قال ابو حنيفة جاز حذفها لاجل الضرورة وكسر التاء على
لغة تعلم فانه حمها وجارها والمعنى والمقصود منه حمها فانه مع انه منقوص اعرابه
بالحركة ويروى حماها مكسور التاء ساكنة الميم مهموز اللام وجه مع مصاحبة
الظرف وفي الحديث لا يخلون رجل على امرأة وان قيل حموها الا حموها الموت الموض
منه حموها فانه مع مصاحبة الظرف ومصداقه في حم مقصورا وفي كلام قوله
قلت لبواب لديه دارها تيذن اني اعلم حم مقصورا في قوله كالحوت لا يرويه
شيء يلهمه ويصبح ظمآن وفي البحر فمه لا يرويه لا يستقر ويلهم من الكتاب التي ابو سلعد

بمحلو اعاد الى فقيه الحكم ... فيد ... ٢٣ اتمام بيعوا منقوص على الحالي

يتبلد

يتبلد ويصبح بفلاة الصحابة وكان عطشان انتصاب على الحال في الجملة حالية وجهه
منتوحا ومصاحبا بالظرف قوله في فم ماده وهل ينطق عن فمه فيه فانه اعرب في الاول
بالحركة وفي الاخر بالظرف وقيل حالة الفقد في قوله لانه لحكي واصله فوه على وزن فعل
بفتح الفاء والسكون العين عند سيبويه والجوهري خلافا للفراء فان عنده على فعل بالضم
والسكون بدليل افواه ونحوه فحذف الهاء حذفا غير قياسي كما حذف في ست لتناسبهما ان
الياء او حذفها ابا بالحرف العلة فبقي فو وهو مستقبح اذ لم يكن في كلامهم اسم متمكن
على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم لتقارب مخرجهما لانهما وان كانتا شفويتا
الا ان الميم يحتاج الى ضمهما دون الواو وقد شددت الفم وهو المشهور والفتح حكاه
الشيباني والفراء والكسر حكاه الشيباني ايضا وحكي في تثنيته فموان وفميان وقد يجوز
مع التشديد في الفاء بدليل افوام فدل على انه لغة الا ان ابن جني رده حكاه صاحب
التواضب وقد جوز الاتباع حكاه الفراء فانتصح بهذه الوجوه انه له اربع مواد
فوه وفمم وفمو وفمي وفي خلفا اخيف رد الى اصله وفيها به مذهب الفراء وانك
ان تجعل هذه الاسماء مقصورة اليا بقوله ومنهم اي ومن العرب من يجعل هذه الاسماء
مقصورة فيقول اباه في احوال الثلث كما يقول عصاه حكاه الفراء قال الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قصدا
الى جعله مقصورا او اثنى الغاية بالالف في حالة النصب على لغة بني حارث باعتبار ان
المجد صاحبي اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا
غايته وثناه بيت التحقير غاياتا على تاويل المجد بمرتبة وقوله في جواب من سأل
هل يجب القود على من رمى انسانا بالحجر فقتله لا لان لا يجب القود ولو رماه بابا قبيس

ولو ابا جنونة لا

بكلمة واحدة بالترفع مع انه خبر لقوله وقول ابي حنيفة على هذا اى على القصر فانه لم يحك بابا فيتشبث بالآية
مع انه في موضع الجر ولم اظفر بمثال قصر غير الفم فانه حكاه الفراء واتشد بأجدا عنا سلماه
واهل واشعر الكوفيين بيتا حالط في سلمى حاشيته وماخرجه ابو الطيب وتابعه ابن مالك
على حذف المضاف وبقيه اراد حاشيتها وفاها ابن كيسان مع انه موضع لا يلحقه تنوين
محذوف وبقي مفرد اعلى حرفين ثم ان هذه الاسماء ينبغي ان تضعف الى ياء المتكلم لم ير دافي
اللغة خلافا للمبرد واستدلالا بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار وهو مردود باحتمال الجمع
اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي فانهما قبل الاضافة ابون واخون لان
الاب يجمع على ابون وكذا الاخ على اخون بدل عليه قوله وقد بينا لنا بينا وقره بعضهم
اله ابيك ابراهيم واسماعيل واسحاق فاضيفا الى ياء المتكلم سقط النون للا
ضافة فاجتمع الواو والياء اذ كسر سابقها فقلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت
الضمة كسرة لسلامة الياء فصار كما ذكرنا فلو ردت الواو في مفرد المضاف الى
ياء المتكلم لاجتمع الواو والياء ان كسر سابقها فاذا اعل على المنوال المذكور يعود
الى ما ذكرنا فيحصل الالتباس وهما لم يلزم ذلك اى الالتباس الواحد بالجمع في حيث
لم يكن الحاجة سلامة راى حروف العلة فقيل وقد جاء في بالحركة كما جاء في الاضافة
الى ضمير الغايب من غير اختصاص بالشعر وردها خلافا لابي على الفارسي فانه ادعى ان
الميم لا تثبت الا فيها وهذا من التحكمات الفارسية من الدليل له لانه النظم والنثر في كلام
البلغاء عليه وقد سمعت واعرب من هذه الاقوال واقبح من ذلك تشديد ميمه كقوله بالتهاقه في حيث
منه فمه وقد سمعت ان ذو فاصله ذو وانه تحرك عند سيبويه والمبرد تبه او التسكين التسكين
عند الخليل ثم يجب فوه وعند ابن كيسان تحتمل الوزنين او ذوى قال ابن يعيش الشاه

اشكال ان الاول ما تمتها يعرف ان الاء الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة وصف المعارف بالجمل
مثل ما يجي في باب التراجم فليس هو وصفا بل هو ما اضيف اليه فلا يكون الاسم جنسه
ظاهرا لان المواضيع الى الضمير يلزم التبس في بعض المواضع مثل ذلك يلزم عليه تشتم الكلم
في الكل حذف كقولهم اخوات اكرم ونحو ابار منه البوار وهو الهلاك ان الهلك دون
ان وجهها وهو يعلوا الامهل فرد دها ان الحي ابا بها الاول المخروجية وان اهلم مهغان
في المحرام الاول وهو قول صحب الخروجية مرتعات صبح منه القصب وهو الشراب
بالغداة يقال صبحته صبحا اى سقيته واراد بالخروجية قبايل خروج وهو من قبيلة
الانصار امة قيلة وابوه حارثة ابن ثعلبة اليمني والمرهغات جمع مرهفة بمعنى مرققة
لما شبه الشيوف بالشراب في الوصول الباطن في الضمير كان المرهفات استعارة بالكناية
ووصبحنا استعارة تخيلية او الايصال بالتشبيه كان الاستعارة في صبحنا وقد بشرها لغموالانا
المعنى سقيناه قبيلة الخروج بدل الشراب سيوفا مرفقة للحراب حتى بلغت كنت الحال الى انه
هلك الحاب تلك السيوف والشراب تلك القابل في كان ذلك اليوم يوم بما يلى اى الى
ابار بمعنى ابارة واباره بمعنى فصل ان فصل رمحهم من احب ووهم ثم في خبر قوله الخر
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ما ذكرتم من ان ذو ولا يضاف الا الى اسم الجنس
الظاهر منقوض بذو في قوله ابار ذوى ارومتها ذو وها فانه فيه ذو وجمع ذوو
وقد اضافة الى الضمير فاجيب بانه شاذ ولعل ان كان المرجع اليه اسم الجنس الظاهر
الا ترى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
هذا اردي من اضافته الى ضمير زيد وهو الثاني من المواضع الثلاث التي عدلوا بالحركات

فيهما اما الحروف فالتثنية والجمع المصحح انما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على
الواحد لان المثنى اسم واحد الحق باخره الف او ياء ونون والجمع اسم واحد الحق
باخره واو او ياء ونون والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات وقد عرفته فجعل الفرع للفرع
كما جعل الاصل للاصل رعاية للتناسب هذا مذهب الجمهور واكثر اللغات وبعض العرب
يجعل اعرابه مثل سنين وغيره من المعتل اللام في النون فمنهم من ينونها وهم بنو عامر
ومنهم من لا ينونها وهم بنو تميم فظاهر كلام ابن مالك انه يجر بالكسر وظاهر كلام النحاة
بالفتح لعدم الصرف او حيث قال اذا الحقت بنو تميم الالف واللام من السنين لم يجروا
اى لم ينصرف فوالى هذا مذهب الكوفيين وعلى كلا التقديرين لا يسقط نونه بالاضافة لانه
بمنزلة نون مسكين ويلزمه الياء تشبيها بغسلين ولئلا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة
قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة نحو زيدين لجاز قياسا وان لم يرد به سماع
وقد فعل ذلك بسنين وكذا لو عومل بها عشرون واخواته لانها ليست جموعا انتهى
ومنهم من يجعل اعرابه بهذا الجمع في النون في المعتل وغيره وانما اختص التثنية بالالف والجمع
بالواو والمشترك بالياء لان هذا يشتمل على المطلق بين الاولين اختصاص الواحد من هذه
الحروف بالتثنية والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثالث كون ذلك الواحد في
التثنية الالف وفي الجمع الواو والمشترك بينهما الياء فاثبت الاول بقوله لان حروف
الاعراب ثلاث ومحل الزيادة اثنان وتمام بيانه ان التثنية والجمع لابد ان يكون
تغير الواحد دفعا للالتباس بالمزيد له بزيادة في الاخر لانه اسبق اما الاول فمن
الحروف التي هي اشتغال من حروف العلة واللين لكونها خفيفة لذواتها وان يكون فيها
دليل على الاعراب ليكون جامعا بين الغرضين على طريق الايجاز والاختصار لكن هذه

للحروف ثلاثة ومحل الزيادة اثنان واحد لهما في الاعراب ستة فيلزم الاشتراك فالحق في تلك
الحروف وهو خلاف الاصل فيجب ان يكون في بعض تقليلا بخلاف الاصل بقدر الامكان فاحق
واحد بهذا اى الالف بالتثنية وواحد بذلك اى الواو بالجمع واشترك اى التثنية والجمع
في الواحد وهو الياء ضرورة لانه لا يتحمل الشرع بين الحرفين واثبت الثاني بقوله وجه اختصاص
الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر استعمالا من الجمع لان الجمع لا اختصاص له بالعقلاء
المذكور اسما كان او صفة بل اذا كان اسما يختص كما يختص بالعلم واذا كان صفة فبان لا يكون
افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مذكرا في لفظ التاء وكذا في تقديره وعرفت ان ترجمة بيان
كثرة التثنية في الاستعمال بالنسبة الى الجمع وهذا القدر كاف فيه ولذا اقتصر على ما ذكره بخلاف
التثنية فانه لا اختصاص لها بهذا والالف اخف من الواو لانها مدة تامة وهو الثنية لا تحتاج الى تحريك
الاعضاء بخلاف الواو فانها تحتاج الى تحريك الشفتين فاحق الاخف اى الالف بما هو
الاكثر في الاستعمال اى التثنية والاثقل يعني الواو بما هو الاقل فيه اى في الاستعمال وهو الجمع
على سبيل طريق التعادل والتناسب اى يثبت بطريق التعادل وهو مبني على الزيادة
في الباب ما تنزل مع الزيادة في الاعراب فخص الواو بالجمع ليدل ثقيل الجمع على تكثير معناه
والالف بالتثنية ليدل بتخفيفها على تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعل اى الالف
في التثنية والواو في الجمع علامتين للرفع لان الواو اخت الضمة لما عرفت
مما تلونا عليك من ان الواو ضمة مشبعة والضمة يناسب الرفع لانه ضمة من زيادة
معنى الاختصاص واذا كان الامر كذلك فحمل الواو على الرفع اولى منها اى من الواو
على غيره وهو النصب والجر معناه دلالة الواو على الرفع اكثر من الدلالة عليهما فجعل
علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلة اى بمنزلة الواو في كونها علامة

ثم رفع وانما كونها ضمير الفاعل في اصل الفعل شمل يضربان في التثنية حملت عليه فان قلت
لم عكس الامر بان جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة فهي علم النصب
اول منها علم غيره وجعلوا الواو في الجمع علما عليها لكونها بنتها قلت انما لم يعكسوا الامر لانه
لما في ذلك من العكس وقوع الشركة بين الرفع والجر لان محل الاعراب ستة وحروف الا
عراب ثلثة فلا يمكن ان يوزع على الستة بحيث يستوفي كل منها واحدا للزوم الالتباس
ولا مع احد الثلاثين دون الاخرى لبقائهما بلا اعراب فاذن دعت الضرورة الى جعل
الطرف الواو علامة للرفع والجر فيهما وهذا اى وقوع الشركة بينهما على خلاف ما توجب المناسبة
اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر دون الرفع لما سبق من ان كلاهما اى الجر والنصب حكم
في جعلهما علامتين اولى وما جعلا الا في الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع الالف
في التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما والا لبقي احدهما بلا علامة لكونهما
اخت الكسرة وكسر ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بفتح
ما قبلها في الجمع وكسره في التثنية فما الترجيح في هذا اجاب بقوله والفتحة لخفتها اولى
بالتثنية لما مر في ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع فلا يبقى للنصب علامة فيهما
فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لان الجر لا يوجد
الا فيها لانه [illegible] التقييدي انه غير منصرف في الاسم والفعل بخلاف الرفع فانه
يدخل التقييدي فالحمل عليه اما حمل النصب على الجر اولى من حمله على الرفع لان من الظاهر
ان الحمل على ما هو على قرار واحد قريب من الطبع [illegible] في التثنية والجمع المخصوص
بالاسم لكثرة المناسبة والوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لان الجر اخت الياء والرفع
اخت الواو والياء اخف من الواو لاحتياجها الى تحريك الشفتين دون [illegible] فالحمل عليه

اى على الجر اولى من الحمل على الرفع لكون الخفة مطلوبة والوجه الثالث ان بين النصب والجر
من الاخوة ظاهر مستغن حال من الموصول في قوله ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما اى النصب
والجر في انه لحق واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونه لان النصب علامة للمنصوب والجر
علامة للمجرور والكلام يتم بدونهما بلا خفاء فيكونان فضلتين بخلاف الرفع فانه علامة
للعمدة وهو ما لا بد منه في الكلام لا يتم بدونه واشتراكهما في المفعولية نحو ضربت زيدا او مررت
بزيد فانهما بمعنى واشتراكهما في الكناية نحو رايتك ومررت بك والكاف في مررت بك ضمير مجرور
والكاف في رايتك ضمير منصوب والمشاركة بينهما صورة ولفظا والوجه الرابع ان النصب والجر
اقرب منه اى الرفع في المخرج فحمله عليه اولى وذلك اى كونه اقرب في المخرج لان النصب من اقصى
الحلق لكونه اخا الالف والجر من وسط الحنك لكونه اخا الياء والرفع من الشفتين لكونه اخا
للواو ولا شك ان الحلق الى الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام دلايل الاعراب ام نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار
الاعلم الى انها حروف الاعراب بمعنى ان الحرف الذي يعتوره الاعراب وعلى الحرف
الذي يتغير هذه الحروف وان لم يكن حروف اعراب بالمعنى الاول الا انها حروف اعراب
بالمعنى الثاني وقال الاخفش سيبويه اذ ان فيها اعرابا مقدرا ووجه انها
حروف لحقت آخر الاسم ببنيه وصارت كالف التانيث وياء النسبة وذهب الاخفش
والمبرد والمازني والزيادي الى انها دلايل الاعراب وهو ضعيف من وجوه الاول
انها مكملة للاسم فلا يكون ما قبلها محل الاعراب كالف التانيث والثاني انه لو كان
الامر كما ذكروا لم يحتج الى التغيير كالمقصور والثالث انه انما يجي الاعراب لبيان ما يحدث
بالعامل فهذه الحروف محققة لذلك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيون وقطرب والجرمي

اختيار ابن مالك المطلق الا انها تنفى الاعراب ووجه ما ذكرنا ورده بان الاعراب لا يجعل معنى
الكلمة بسقوطها فلو كانت هذه الحروف اعرابا لما اختل معنى الكلمة بسقوطها واختار الشارح
مذهب سيبويه فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب على ما ذكرناه ما
اورده عليه انه يلزم ظهور علامة النصب في المجرور كالمنقوص وقلبت الياء الفا
في التثنية منهوم دون زيادة حملوا النصب على الجر سووا بينهما في تقدير الحكم ولم تقلب الياء
الفا في المثنى فرقا بينه وبين المقصور وقد لاحظ الاصل بسوره الحارث ومنه اقتضى
فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوعة في زيد والياء بمنزلة الدال وفيه اقتضاء الفتحة
بالفاعلية لا بمنزلة الدال المتحركة بحركة الفتحة والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب
او المجرور من زيد اي بمنزلة الدال وفيه اقتضاء الفتحة او الكسرة بالمفعولية او الاضافة
وذهب الجرمي وهو مختار ابن عصفور الى ان الاعراب هو الانقلاب في الانقلاب علامة
النصب والجر فاذا دخل عليه عامل الرفع لم يتغير شيء ووجه ان الالف والياء في تثنان
قبل التركيب وقبل دخول العامل وزيفوه بان ترك العلامة لو صح جعل علامة للاعراب
لكان النصب اولى لان الجر له الياء والرفع له الواو وان تقدير الاعراب اذا امكن راجح
على عدمه وقد امكن هنا بالمغايرة التقديرية كما في نحو الزيدان انتما يا الزيدون
انتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلهما كان في آخر المثنى والجمع زايدتان
وبقي ان احدهما حرف الاعراب وجب عليه ان يبقى ان الآخر لان وجه زيد قال واما — زايدتان
النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابت في الواحد لان الالف مثلا
في زيدان كما في حرف الاعراب كالدال في قائمة والياء في ثمانية وفيهما حركة
والتنوين كالتسليم فوجب ان يكون لهما الحركة فلما منعتا جعلت النون عوضا منهما

ظهور

لان ما يعرى

لانه ما يعرى من الثابت اضف الاسماء ولا يجوز ان يعرى منها ليس في الحركة مع المعنى الطارئ عليه
والتنوين علم تمكنه وما قيل ان الدليل سقوط النون حال الاضافة وثباتها حالة
الالف واللام غير صحيح لان الدليل على السقوط كونها بالعوض مما فيكون زاد اعلم
ان التنوين يقتضي السقوط والحركة تقتضي الثبوت فلكونهما من النقضاد من لا يمكن
العمل بهما فوجب المصير الى العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت
الجمع بين الوصل والفصل وبين الزيادتين دون السقوط ثم عمل جهة الثبوت في التعريف نظرا
الى جانب الحركة ولم يعكس لما ذكرنا وهو غير لازم فيه لان ثبوت النون مع التعريف يؤكد
معناه لانه يفصل الكلمة كي يفصلها التنوين ولان الاضافة مع اللام الحقه محل التنوين
بجامع في التعريف ولان الحرف معه يؤدي اما التلبس في بعض المواضع فيما يكون الواحد المنصوب
بالالف للاطلاق في القوافي او الحاق الالف وهذا مذهب ابن ولاد واني على ابن طاهر وفيه
مذاهب آخر الاول مذهب الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لثباتها مع الالف واللام الثاني
مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوينين في التثنية وعن ثلاث فصاعدا في الجمع الثالث
مذهب الفراء وهو ان النون فرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد في زيدا والخامس قوله
شارح من الرواة وهو ان هذه النون هي نفس التنوين والسادس مذهب ابن النحاس وهو
انه عوض منهما في وجه اخر من التنوين فقط في نحو عصا ورحى وقاض وعن الحركة فقط فيما
لا ينصرف وعنهما ولا يكون عوضا عنهما ولا عن احدهما في نحو هذا او حبل وهو مختار ابن
الحاجب وصاحب اللب واليه مذهب ابن مالك وهو انها لرفع توهم الاضافة
والافراد فجملة المذاهب ثمانية وما ذكره الشارح اولا من غيره واليه ذهب صاحب الكشاف
فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة تمسك بالزيادة

النون بدلاً من الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال على الحركة فيكون الحركة
ثابتة بلا زايلة قلت ليس معنى قولنا الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع في زيد ان
الالف بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضم على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص
الضمة بالفاعلية لحالة التلفظ فيه حالة المستكن في بمنزلة في هذه الحروف لا تزداد
بكونه دليلاً وهو الاختلاف على معنى اختصاص الحركة اي على معنى هو اختصاص الحركة
بحال الفاعلية مثلا دون حال المفعولية لكان في آخر زيد الحاصل ان فيه نكتة اشباع
حرف الاعراب الذي اذ هو من نفس الكلمة وقد حصل فيه الاختلاف الدال على الحركة
لفظ الحركة فسقطت الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر البدل يتوهم
مقام ذكر المبدل منه فان قلت الوجوه في آخر زيد حروف وهي الدال والاعراب وهو الحركة
فمتى كان الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون بدلا منها لزم ان يكون له اعرابان
اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب اي لا نسلم ان الاعراب هو الحركة بل لانه
كم من حركة لا يكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف والحركة دالة عليه فمتى
كان الالف بمنزلة الدال وليس فيه لفظ الاختلاف فوجب ان يعوض من الحركة
الدالة عليه النون ليكون زيدان بمنزلة زيد في استيعاب الاختلاف والحركة والتنوين
اقول كان ان مراده تفصيل ما ذكر فيما تقدم من قوله بمنزلة الدال المرفوع في زيد
الخ والا فلا حاجة اليه ايضا قوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب لا مدخل له
في الجواب بل كونه لما ذكرت وانما فتحوا النون في الجمع وكسروا النون التثنية للفرق بينهما
فان قلت السبب العقلية قد حصلت عنه اي عن الفرق بينهما بالحركة بما قبلهما في
صيغتهما فان الصيغة التثنية تخالف صيغة الجمع لان ما قبل الياء مكسورة في الجمع

ومفتوحة في

ومفتوحة في التثنية قلت ان التصغير قد تتحد الابنية في بعض الاسماء المعتلة فيكون
قبل الياء مفتوحة في الجمع بالاعلال فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما
نحو المراميين مرميين فاعل مضارع مراميين وكذا الباقي واعلم ان مباحث هذه
الصيغة من مباحث الصرف لكن الاعراب من مباحث النحو فلا اعتبار بالحركة
النون ايضا لحذف النون في الاضافة فيلزم الفرق بغير حركة النون قلت الفرق
حاصل بالعكس فلم لم يعكس اجاب بقوله ووجه اختصاص الكسر بنون التثنية والفتح
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف مبني فالاصل في البناء
السكون الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين حرف العلة والنون الا ان
الاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء وما بمناسبة
بينهما فان قلت لهما اي للمفرد ما هو ابعد الحركات في المعرب وهو الكسر اذ قد وجدناها
لانه ضد ... في المعرب وهما الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيهما
وهما الضمة والفتحة لانهما لم يخلو عنهما فالتثنية لما كانت نون التثنية بما هو الاصل
لكونها قبل الجمع ثم فتحوا النون الجمع فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بالتحقيق فلم لم يقم
اجاب بقوله ولم يقم لثقل الضمة ومن العرب من يجري ياء التثنية الغير اللازمة
مجرى كيف واين فتفتح في حال النصب والجر وفتحها بعضهم في حال الرفع ايضا حكم من
بعضهم فتحها ولكنهما شاذان ولكن وجه اخر في هذا الاختصاص وهو ان نون التثنية
انما وقعت بعد الالف في حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في حالة النصب والجر فاستثقلت
الكسر فيه فلم يستثقل فيه الكسرة اما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء
مكسورة ما قبلها في النصب والجر اما لتوالي الاجناس في النصب والجر واما للخروج

والمعليين والمصطفين فان كلا منهما بجمع التثنية وهو فاعل والجمع فاصل المراميين صح ٢٣

من التغيير اما الكسرة فقط في الرفع فمعنى التنوين تخفيفا اوجه وهو ان كلم الجمع اثقل من التثنية ووجه
رابع وهو ان التثنية اكثر من الجمع وخصوا الاثقل بالاكثر حفظا للتعادل في الموضع
الثالث بين المواضع الثلاثة التي كان الاعراب فيها بالحروف كلا اذا اضيف الى
مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى يعني بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب
والجر لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا اذا كان مفردا والفه منقلبة
جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المستتر في كان اي وان قرأ منقلبة بالرفع وان قرئت
بالنصب كان الفه منقلبة معطوفة على الاسم والخبر من الواو والياء على اختلاف فيه
اي في اصل كلا قال ابن جني من الواو بقولهم كلتا بالتاء اذ هي اما للتانيث
او للالحاق او بدل من الياء او من الواو ولا سبيل الى الاول لانه يكون وسطا ولا
الى الثاني لان الالحاق في الثلاثي كلتا لا كلو فتعين الثالث بل قوله التاء من
لان التاء اكثر ما تبدل من الواو لا من الياء وقال ابو علي من الياء بدليل امالتهم
اياها ولا بعيد ان اسما مخففا على نمط الثلاثة الا ما كان منه ذوات التاء فوزنه
فعل كذلك وبدليل قولهم في التثنية كلوان وكلتوان كما قالوا ذكرى وذكروان وهو
احسن منه ان يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه واما كلا فوزنه فعل فكان القياس
ان يبقى في جميع احواله اي في الاضافة الى المضمر وفي الاضافة الى المظهر على الالف ان يبقى
لفظا على ما ثبت في مثل الحرف كعصاك وعصا زيد قوله فكان القياس الى جمله ان
والف في زائدة الا انه شبه بابا وعلى الدوام الاضافة كزوسها ما فيه خلاف عليه
من الاسماء فاعطي حكمها فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك
بدون القلب في الاحوال الثلث وهما حس بالالف في الرفع اذ لا حظ للياء عليه

في الرفع

في الرفع نحو كلاهما بخلاف النصب فانه قد يكون فيه صورة الجر وهو الياء فاعتبار
الاصلي وصورة كما دليلها حظا في النصب الجلية وتقول في النصب الجر كليهما وكليهما
وانما فعلوا ذلك القلب في الياء وعلى الاسم لما ذكرنا مع تحقيق ان اما يدخلان عليه
لان الحرف لا يستقل بالافادة بل لا توجد الا داخلا على الاسم وراد المضمر المجرور
محتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مبتدأ به فلما دخلت اما وعلى الضمير المجرور كانت
الاول في افادته الى الثاني من الغير وجوده اما الاول فاستقر جاء متضمنا اجاتنا ما فيها را
كالسم واحد وان احد الطرفين لا يستقل بدون الثاني فمتى حصل هذا الامتزاج مع
المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا ان
ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا
الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلمة واما الياء في ظبي فجاري مجرى الصحيح
وغلامي ليس بنفس الكلمة ثم يلزم لزومه فكان الواجب ان يذكر معهما وانما توجد
كثيرا في اوسطها كبيت وميت وذيل وغيبة ونحو ذلك من بيعي وان لم يوجد هذا
الامتزاج في المظهر لان الاحتياج فيه من جانب واحد فقط لم تقلب الفه ياء فان
قلت ان هذا الاتحاد والتركيب اما وعلى يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر
لانه قائم حرف الا هو محتاج الى ما يدخل عليه لانه مضمر متصل يحكم انا يكون مبتدأ به
فيكون الاحتياج من الطرفين فوجب ان ينصب هذه العلامة في الكل قلت نعم ان
هذا الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه ان ينصب علامة في الكل لانه
قد امكن ان ينصب في اما وعلى نصب العلامة لان في اخرهما الفا يمكن قلبه ياء بخلاف البواقي
لان بعضها عاري الاخر عن الالف وبعضها وان كان في اخره الف لا يدخل على المضمر

فيشمل هيهنا واو ثمة لان الميسور لا يسقط بالمعسور اعلم انه يجوز من كلام
العرب من جعل انقلاب الفه كانقلاب الف اما وعلى جعل اعرابه بالحروف وليس
كذلك بل بالحركات وهو مذهب سيبويه ومن وافقه والوجه وهو ما ذكره المتاخرون
ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى يدل عليه لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة
ولو كان مثنى لما لزم خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه مثنى واستدلوا بالامر اب
ويحتمل ان يكون للعامل وبالاخبار عنه بالمثنى مع كونه باعتبار معناه واما كلت
في قوله في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزيادة تامة فمردود ولو سلم
فالمراد كلتا ولو سلم لزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا الى حال اتحاد وامثاله
فصيح وان اراد اللفظ ايضا فهو بالاسر الا اذا سمي فثبت انه اسم مفرد اللفظ
مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم
المفرد بتوفية اعلا اعتباريه اي اعتبار اللفظ واعتبار المعنى حقهما كما هو الحال اذا
الى الوفة عندهم اي الحق بعمه كذلك هو الوجه او ما مر الاول لان القلب في الا
وهم على غير قياس وايضا انه الف في مثنى فلا يلزم ... فان قلت لم لم
يعكس التفرقة وتوفيه الحق مع اعتبار ذلك حاصل فيه واجاب بقوله وانما لم يعكس
التفرقة اي لم يجعل حكمه عند الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى
المضمر حكم الاسم المفرد المقصور لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
فروعي لانه قد لا يستقيم ... والمثنى فرع فجعل الفرع اي كونه مثنى واعرابه بالحروف
مع الفرع اي مع المضمر والاصل اي كونه مفردا واعرابه كاعرابه مع الاصل
المظهر اي مع اضافته الى المظهر فيه من رعاية المجانسة والتناسب كما قيل ...

اي ما ذكر من الوجه

اي ما ذكر من الوجه الثالث ... قوله اي قول المحقق في المتن واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم
العصا لفظا في هذا التقييد وجوه اوله قوله اي كما ان لفظ عصا لا يتغير في الاحوال
الثلث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها واما في لغة كنانة فحكمه في كليهما واحد ولهذا الظاهر
مثنى قوله من جعل كلام العرب بحرف الجر ... انه قد يضاف الى المظهر ويكون
بالالف كلفظ الظاهر ومنه قول العرب كلاهما وتمرة ... لغات وكذا في كلتا والوجه الثاني
قوله لفظا لان قوله لفظا احتراز عن الخط اذ ليس حكمه حكم عصا خطا لان العصا لا يكتب
الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف كما عرفته فمن جعلها
منقلبة عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء فكان ينبغي ان يكتبها بالياء
والوجه الثالث قوله وقيل انه ... حال الرفع يكتب بالالف وفي الجر والنصب بالياء اي
لفظها اي ليليها ... اي بسبب عرق واتصال من المناسبة التقريبية واما الياء
في حالتي اي في حالتي النصب والجر دون الرفع اذا اضيف الى المظهر يقال ضربت
فيه فلانة بعرق سعفا اي ... بها مناسبة قوية مؤكدة يعني ان كلا اذا اضيف
الى المضمر يكتب في حالتي ... الياء علامة للنصب والجر قد دعت المناسبة قوية
بين كلا المضاف الى المضمر وبين كلا المضاف الى المظهر ان يكتب بالياء ايضا فيهما
اذا اضيف الى المظهر ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قال ... قد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء لفظ الجر والنصب في التثنية والجمع ... لم
فلا يعاد حذرا من التطويل واما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزيادة تهما
ولم يحتج الى التقييد ... بهذا التقييد لاضافته الى المؤنث واما من اطلق فهو محتاج
اليه الا انه ... نحو قضاة وابيات ... وجه الاطلاق ... ولئلا يرد ... مؤنث

جمع المؤنث تغليب فعلم بهذا ان جمع المؤنث سواء كان بتاء واحده نحو [illegible] او لم يكن
وانما استويا اي النصب والجر اطرادا للفرع وهو المؤنث على ما ثبت في الاصل وهو المذكر
وان لم يوجد فيه اي في جمع المؤنث العلة التي اوجبت الحكم وهو الاستواء هناك اي في المذكر
وهي الفرار والاطراد انما يكون نظاير لا يحتمل مثل اعلال يعد بعد اعلال يعد مع انه لم توجد
فيه العلة التي توجب الاعلال مع انه لم يكن فرعا عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع
على المذكر على جمعه اولى واما حال الاثنين فانما استويا فيه لانه حمل الجر تشبيه الفعل
على سنتين في ذلك في بحث غير المنصرف وكان اولى الجر كالنصب بالتوحد مقام الكسر الفتحة
على بينهما في التذكير والتانيث كل واما التسوية في الضمير بينهما فيجي ذكره بعد ان شاء الله
تعالى في بحث الضماير ومنه اي ومن وجه قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان
اعلم ان اعراب الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف كذلك اعراب
الفعل قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فاراد ان يبين ذلك فقال ومنه قيام الحر
قال الشارح اعلم ان النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين ويفعلون عوض من الحركة في يفعل وانما عوضها اي النون عنها اي عن
الحركة لانه اي الشان لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء مقتضى اعرابها
في الكلم بعد لحوق هذه الضماير وعلة الاعراب موجودة وهي وجود حرف المضارعة
سالمة من العارض فلم يمكن ان يجعل الكلام متعقب الاعراب الحركة لان هذه الضماير
بعدها اي بعد اللام اوجبت كونها مفتوحة في الواو وكونها مضمومة وفي الياء كونها
مكسورة ولان تعقب النواتي اعراب الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء الساكنين
ولا يجوز حذف احدهما ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة

ليس من نفس الفعل

ليس من نفس الفعل ومال في الحقيقة لانها من نفس الفعل باعتبار ان لا يكون محل الاعراب
لان الاعراب الكلمة يجب ان يكون فيها لا في غيرها ولان محل الاعراب يجب ان يكون
محل الاختلاف وكل واحدة منها لا يختلف فلم جوابه لما زيادة حرف ينوب مناب
الحركة فوجدوا الواو الحروف بذلك اي بان زيادة حرف العلة والتثنية لكثرة دورها
في كلامهم ولم يكن زيادتها هنا لمكان الضماير لاجلها فالمكان متعين يعني
ان هذه الضماير يمنع زيادة تلك الحروف لانها اما اجتماع الساكنين فيلزم حذف
احدهما اما حذف الضماير واما حذف الاعراب فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون لما
قد وقفت على ذلك في بحث المضارع فاخر وجاز الضماير لانها فاعل فيكون اخر جزء
وحرف الاعراب لا يجوز ان يكون في الاخر وخص بحال الرفع لانه اي الرفع اول احوال
الاعراب فاستوثر بها فاخر الرفع بثبوت النون دون سقوطها لسبقه على ان الرفع
سابق على النصب والجر باعتبار انهما تحت حالة اليا الا يرى انك لا تقول لم ولن تنصب
وعلم وبلم الا بعد سبق المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي اي النون عوض
عنها اي عن الحركة يعني جعلوا سقوطها في هذه الافعال علامة الجزم كما جعلوا سقوط الحركة
علامة الجزم قبل لحوق هذه الضماير وحملوا النصب على الجزم لانه اي الجزم في الفعل
بمنزلة الجر في الاسم فكما حمل النصب على الجر في الاسم حمل على الجزم في الفعل ولان الجزم
اخف فحمل على الاخف اولى ولان النصب يشبه الجزم من حيث كلاهما يبعده الحقيقة وفي ان
كلاهما بعامل لفظي فقيل هما يفعلان بثبوت النون في الرفع ولم يفعلا ولن
يفعلا بسقوط النون في الجزم والنصب وكذا البواقي اي هم يفعلون وانتم تفعلون
وانت تفعلين ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي

ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه الحركات في ان
حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها اي هذه الحروف
اشبهت الحركات من حيث انها اي من حيث ان هذه الحروف مركبة منها اي من الحركات
على قول بعض النحويين والحركات مأخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين
فالمناسبة حاصلة بين هذه الحروف والحركات فحمل في الحذف عليها وايضا الحركات
لا تقوم بها لا تقوم بانفسها فالمناسبة بين نفس الحركة وهذه الحروف في عدم
قيامها بها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز في حالة الواو ولم يرم في حالة
الياء ولم يخش واثبت ساكنة بين انها في الرفع لاستثقالهم الضمة عليهما وحركوا
الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة وثبت الالف في النصب ساكنة
في الرفع لاستثقالها من الحركات اعلم ان كلام الشارح هنا يمكن ان يحمل على ان حذف
هذه الاحرف بالجوازم ويمكن ان يحمل على انه عندها والمشهور فيما بينهم هو الاول
ومقتضى النظر هو الثاني من وجه الاول ان المرفوع اول الاحوال فهو محذوف قبل دخول
الجوازم فلو دخل الجوازم لم يحذف الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها حذف الحركة
ووجه الثاني ان التعليل بما كان هو حذف الحركة حذف الجوازم للحركة المقدرة
فلما كان الاقتصار عليه يلتبس بالمنقوص حذف الجوازم وحذفت هذه لئلا يلتبس
وحكي عن ابن السراج انه شبه الجوازم بدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي تخرجها
الدواء اي ان الدواء ان صادف فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس
الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الكلمة
وهذه الحكاية ان صحت يعضد الاول اعلم ان ههنا مسئلة لا بد من فهمها

وهي ان هذه الحروف

وهي ان هذه الحروف اي حروف العلة اذا كانت بدلا من الهمزة لم تحذف عند دخول الجوازم
ان قدر قبل البدل لان الجوازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال والا
جاز الحذف نظرا الى اللفظ وجاز الاقرار نظرا الى الاصل ومنع بعضهم الحذف وقول
جوس فتى يظلم تعاقب بظلمه سريعا وان لا يبد بالظلم يظلم لا حجة فيه لاحتمال
ان يكون على لغة من تقول يرى يبدي كما تقول يبقى يبقى او على الضرورة وهذا الكلام اعني
حكم حروف المد واللين غير مذكورة في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا
قد شرحناه **قوله** في الاسماء ما على ضربين قال لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا فيكون حركة آخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك بل لما ان المبني
بني عليه اي على كل من الحركة والسكون **قوله** ثم الاسم المعرب على ضربين منصرف وقال
الشارح رح وانما جعل التنوين علامة الانصراف لان اوائل الحروف في زيادة العلامة
حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد لئلا يلتبس الواقع بين الواحد
والتثنية والجمع مثلا اذا زيد الالف التبس بالتثنية واذا زيد الواو التبس بالجمع واذا
زيد الياء التبس بالتثنية او الجمع لان التنوين غير لازمة لهما لسقوطها عند الاضافة
فزادوا ما يناسبها وهو التنوين اذ التنوين يشبه النون الساكنة وبينهما مناسبة
كما عرفت **قوله** لا ينصرف وهو ما لا يدخل الجر مع التنوين قال الشارح رح اعلم ان
احد مذهب النحويين هو ان غير المنصرف ما شابه الفعل وكان التنوين علامة
التمكن ولم يكن في الفعل اي لم يوجد التمكن فيه ولم يكن ثابتا فيه قصدوا ان يجب
ان لا يمنعوه اثباتها اي يمنع الاسم عن التنوين او على العكس اي يمنعوا عن الاسم

التنوين لموجب الشبه قيل للموجب الذي هو الشبه وقيد بكونه ما يكون موجبا للشبه
مترتبا عليه وجوز ان يراد لايجاب الشبه ان يمنعوا اياها ولم يكن الجر مقصودا بالمنع
لانه في الاسم بمنزلة الجزم في الفعل فلا يمنع غير المنصرف بمنزلة ما في الفعل الا انه
منع تبعا ليعلم ان السقوط التنوين بمنع الصرف لا لغيره اذ كثيرا ما يحذف لغيره فاجا جوا
اما نقض سيبويه بناء على ذلك فمنعوا التبع المناسبة بينهما اذ كل منهما شريك
للتنوين في اختصاصه بالاسم يعني كما ان التنوين خاصة الاسم كذلك الجر خاصة بخلاف
الرفع والنصب فاستحقت الخاصة للخاصة قال ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم
التنوين نحو مررت باحمد وابراهيم لكان شبيها بالمبنيات نحو امس وجير فلذلك
حذف من الاسم فان قلت كما ان الجر شريك التنوين في الاختصاص كذلك غيره من خواصه
شريك لها في الشرف فسقوط الجر بالتبعية دون غيرها وما ذاك الا تحكم اجاب بقوله
وقد حصل للجر انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة تغير للجملة (الاول)
لانه يلحق اذا وجد التنوين في آخر المضاف فانتفى الجر في آخر المضاف اليه واذا وجد
الجر في آخره انتفى التنوين في آخر المضاف فانظر في راقود خلا وراقود خل فظهر
لك ما قررته لا بغيره من خواصه حتى على غيره او حصل للاسم انه قام مقام التنوين
وعاقبه في الاضافة وذلك فان مناسبة التنوين للاسم اكثر من مناسبة الجر له لعدم
دخوله الفعل الاسم موقع الجر على طريق المعاقبة فامتنع هذا بالاصالة وذا
بالتبعية ثم يكون جوابا لسؤال آخر تقديره اذا اشتركا في الاختصاص فلم لا يعكس
الامر لكن الوجه الاول اولى لانه يمكن ان يجعل قوله والدليل على ان الجر غير مقصود
بالمنع جوابا لهذا السؤال المقدر اي الذي يرد على ان التنوين مقصود بالمنع

دون الجر الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاسم للاضافة
اي بسببها ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على الانفراد لما اعادوه
حيث امنوا لحاق التنوين لكنهم اتوا به حيث امنوا فلا يكون من قصدهم منع الجر
ولهذا اي لكون الجر غير مقصود بالمنع على حدة اختيروا اي اختاروا المنع على الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين وذلك لان مع للمصاحبة واشتراك الجر عند مصاحبة التنوين لا يوجب
امتناعه عند الانفراد والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك
لان الجر ركن من اركان الاعراب وهو التمكن فمرادا اذ ليس الكف اعلم بانه هو فان
اي جزء من اركان الاعراب
يقول وهذا المذهب اي مذهب ما لا ينصرف فيما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن
صاحب المذهب الثاني
ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اختاروا الواو على مع فقالوا امتنع الجر والتنوين
اي اختاروا
لان الواو للجمع المطلق فيحتمل ان يمنع الجر عند الانفراد ايضا قال ابن الحاجب
ظاهر كلام النحويين ان هذا القسمة حاصرة لجميع الوجوه وتغييرهم التقسيم يغنيه
لانهم فسروا المنصرف بما يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وغير المنصرف
بما لا يدخله الجر مع التنوين لذلك الشبه ويتحرك بالفتح في موضع الجر فعلى هذا ابقي التنافي
كثيرة لا يبقى تحت واحد منهما كالجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تعريفهما عليه فدل
على انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا انهما هو منصرف وما هو غير منصرف وما توقفوا
لما عداهما اقول تغيير المعتق لا يبقي الحصر اذ يصدق على مثله ما يدخل الجر مع التنوين
لان التنوين كالمنوب في الحكم فاستغنى عنه بذلك التنوين **قوله** وكان في موضع
الجر مفتوحا قال الاتر ثم هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه اي هذا القول
اي كتب به
شارح من شراح صاحب الكتاب في عبارته لان العقو من الكتاب الشارح فلا يستعمل
الكتاب

في المعربات وما لا ينصرف وليس بمبني وما هذا شأنه لا يستعمل فيه الفتح فما لا ينصرف لا يستعمل فيه
الفتح وهو المط محقق ارجح القول ان يقول وكان في موضع الجر منصوبا فاراد ان
ان يحقق كلام صاحب الكتاب بحيث لا يرد تسامح فقال والحق ان استعمال الفتح ههنا
تحقيق وتسمية بالقبول حقيقا لان النصب ليس يدل على الحركة فقط لانه قد اشتهر
ان انواع الاعراب ليست حركات سازجة بل يدل عليها معتبرا بالدلالة على
المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص وهو
معنى المفعولية حدثت بها اي بسبب تلك الفتحة ان تزال بزوال او كل الانواع ان معنى
المفعولية كما في جاءني زيد في رايت زيدا وكذلك الرفع والجر بخلاف الفتح واخواته فانك
اذا قلت زيد مفتوح فمعناه ان فيه فتحة لا غير قوله ان تزول فاعل الظرف المقدم عليه
اي حدثت بها لا عتداده على الموصوف وهو فتحة ومعلوم ان الفتحة في دال احمد
اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه الفتحة في رايت احمد وضربت زيدا كيف
واحمد في باحمد مضاف اليه بواسطة حرف الجر والفتحة في رايت احمد علم المفعولية
فيصح بالنصب لا عليه على تقدير ان جاءنا لا التزاق اطلاق النصب عليه مع ذلك الفتح
الواقع فوق دال احمد بل هي اي الفتحة في باحمد اثر من قوله لانه اي حركة
قامت مقام اخرى وهي الكسرة ونايب عنها لعلة اوجبت ذلك القيام والنيابة
وهي ان ما لا ينصرف لما منع الجر اريد تحريكه لئلا يلزم السكون المهروب عنه فحرك بالفتح
لخفة المطلوبة مع ان بينهما تناسبا فلما لم يكن فيها في فتحة دال باحمد دلالة على
المعنى الذي لاجله سميت نصبا يعني معنى المفعولية قيل وكان في موضع الجر مفتوحا
كما يقول وكان متحركا في موضع الجر بالفتحة اي بالحركة الفتحية فهذا بيان في كونه
[illegible]

نسخة والصواب ان الجواب

مبنيا

ولا.

مبنيا او لو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو يشير الى ان يقال وكان في موضع الجر مفتوحا لا
لما ذكرناه من دلالة النصب على المعنى المخصوص وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يقال هكذا ويراد به
على صورة المنصوب او على انه مفعول غير صريح قال ابو الحسن وابو العباس انه غير منصرف
في حالة الجر مبني فيستعمل فيه الفتح ورد بان ذلك لا نظير له ولو قيل يقال منصوبا فيه معنى
المفعولية في المحل ومفتوحا في الظاهر على ذلك قوله الاسباب المانعة من الصرف تسعة
قال الشارح وانما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب التسعة لانه اي الاسم
قد شابه بها اي بتلك الاسباب الفعل وكل ما هذا شأنه منع من الصرف يعني التنوين
والجر لما ذكرنا وانما قلنا قد شابه بها لان الفعل بعد الاسم في التأليف اي التركيب
الحروف لانه مشتق من المصدر على ما يجيء من بعد فيكون فرع الاسم وثانيا وكل
واحد من هذه الاسباب التسعة ثان لا اول وفرع لا اصل فحصلت المشابهة بين الاسم
والفعل بهذا الوجه فمنع ما لا يوجد في الفعل من العلامة فرع الجنسية الاسمية
اولا والتنوين ثانيا فان ذات زيد قبل ان لا يسمى به كان مستحق
بنطفة ثم بعلقة ثم بمضغة وجنين ومولود وطفل ونحوها وكل منها كثرت
ولهذا كانت المعرفة ذات علامة وافتقر الى وضع للنقل عن الاصل كنقل
جعفر عن اسم النهر وهو نكرة ثم نقل بعده الى واحد بعينه وانما اعتبر العلمية من بين المعارف
لان المضمرات والمبهمات لا دخل لها في الاعراب والمعرف باللام والاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكمه وعند الخليل التعريف الاضافي معتبر حتى قال بعدم انصراف
احمدكم ولو زال الفعل فالاصل احمد فهو معتبر عند الظرف وقيل تعريف التوكيد
اذا باللام او بالاضافة وقيل تعريفا داخلا تحت تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد

وهي العدل ... ووزن
الفعل والوصف ... والعجمة
والتركيب والجمع والالف والنون
والوزن ... نسخة

اي من المذكورات

اعلام لها والیه ذهب ابو علی الفارسی والتأنیث فرع التذکیر لحاجة ای التذکیر الی الامر
العلامة ای الغالب حتی نزل به من الاعلام من الثلاثة اما لفظیة وعن طلحة وحمزة علمین
للمذکر مجرد عن الزیادة والتأنیث بزیادة الاستغراق او یعني المؤنث فیه مع الزیادة فرتبة
ای المذکر اذا متقدمة علی رتبة ای المؤنث اذا المجرد قبل المزید کما هو المذکور فی الاربعة
لانه ادخل فی القیاس واحری علی سنن المناسبة وکلامهم مبني علی رعایة المنا
سبات فیکون التأنیث فرعا وثانیا للتذکیر ولان الاسم قبل الاطلاع علی حاله
من التذکیر والتأنیث یعبر عنه بلفظ مذکر نحو شیء وحیوان وانسان فکان
التذکیر سابقا فی الاعتبار فیکون حقیقا بالاصالة وکذا وزن الفعل ثانی لوزن
الاسم وفرع علیه وذلک لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال اذ الاسماء
مخالفة للافعال فلابد من اختلاف الامثلة فی ذینک القبیلین فاذا وجد فیها ای
فی الاسماء وزن الفعل کان ذلک الوجود وزن الفعل فرعیة الاسباب لکون وزن
الاسم اصل لوزن الفعل لان الاصل فی وزنه کل نوع ان لا یوجد فیه وزن نوع
آخر فاذا وجد فیه کان ذلک فرعیة مختصا به او غالبا فیه وکذا الوصف ثانی
للموصوف فرع علیه لان معرفة حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته کما قال
فعلت فهل خبر ثبت لها کیف لان حالیة لما ذو وجود الشيء مطلق اقبل
من وجوده مقیدا فیکون ثانیا له وهو ظاهر وفرعا علیه لانه ما هو متأخر اولا بالرتبة
ولان التصغیر فی الموصوف احتیاجه الفعل الی الفاعل وکذا العدل ثانی
للمعدول عنه وفرع علیه وذلک لانه فرع عن المعدول عنه لان العدل لما ارید به
غیره دال علی شیئین لفظ الغیر ومعناه کدلالة ثلث علی لفظ ثلاثة ومعناه

فدلالته

فدلالته علی شیئین کدلالة الفعل دال علی شیئین فخرجه عن حکم الاصول والنخرط
فی سلک الفروع وکذا العجمة وهو کون الکلمة من غیر اوزان العرب فلا تحقیق بلغة
فارسیة ثانی الاول وفرع علیه لان لغة العرب متقدمة عندهم العرب علی ما یاتی فی اوزانه
من اللغة من غیرهم وکذا کل لغة قوم اصل بالنسبة الیهم اصل متقدمة علی ای العجم
غیرها وکذا الجمع والترکیب ثانیان للاول وفرعان علیه وذلک لان فی الجمع
الواحد والمفرد لان فی الجمع من الواحد والترکیب عبارة من الترکب فی المفرد فظهر بهذا الفرق
بین الواحد والمفرد فیکون الجمع فرعا علیه وثانیا له والمرکب فرعا علی المفرد وثانیا له
اما الالف والنون المضارعتان لالفی التأنیث فیتفرع ثانیا علی الفی التأنیث
من حیث مضارعتهما ایاهما علی ما سنبینه عن قریب فتعداد الاسباب الغیر المنصرف
اذ لا شک ان المشبه فرع المشبه به فی وجه الشبه وهو ظاهر واما کونهما ثانیین
فلابد من بیانه بان یقول لما کان الالف والنون مشبهتین لالفی التأنیث
وکان المشبه متأخرا عن المشبه به فی الرتبة حصلت الثانویة الاعتباریة عنهما
وقال الکوفیون منعهما من الصرف للاصالة لا بالنیابة فی یکون فرعیتین
ما زید علیه ثانیین فکان الشارح رحمه الله بیانه بما دون غیرهما من الاسباب
ان ... اما هذا الاختلاف وان الحاجة فی عنده مذهب البصریین فقوله تجتمع
فی الاسم تسعا من الاسباب المذکورة او تکرر واحد منع الصرف قال الشارح رح
انما منع الاسم من الصرف مشابهة الفعل من وجهین ای ثبوت الفرعیتین فیه
کما فی حیث ان الفعل فرع علی الاسم من وجهین الافادة والاشتقاق فهذا
الاسم قد دخل الفرعیة من جهتین کما بیناه آنفا واما السبب الواحد فلا یمنع

الاسم التعريف الا اذا نكرته كما سيأتي وذلك لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين
النوعين اي عدم الانصراف والاصل الانصراف فلم يترجح السبب الواحد جانب النوعين
بجذبه الى الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء التصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح
جانب الفرع فعلم جانب فمنع الصرف يعني ان السبب الواحد لا يثبت في الاسم الانساب الاصل
الفعل وبه لا يخرج الاسم عن حالة المألوفة ولو خرج لخرج بوجود المضارعة
فلو ثبت المنع به اظهرها الاثر لزم دفع الحكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف
لا يثبت حتى ما كان ثابتا بينه وبين الاسم فاذا ضمه اليه سبب آخر يتقوى
فيظهر اثره بخلاف الحرف لانه لا مناسبة بينه وبين الاسم اصلا فاذا ناسب ولو
بوجه ينبغي فلهذا اشتر النوع في سبب الاعراب بواحد دون عدم الانصراف لانه
ان منع للمشابهة بوجهين فلا منع الا اذا اجتمعا او كانا في حكم المجتمع في حالة
التسمية والضرورة خلافا للكوفيين في الضرورة فانهم يجوزون ذلك للعلمية وحدها
مستدلين بقوله فما كان حصن في الاخالص يفوقان مرداس في مجمع فانه
منع الصرف مرداس وليس فيه الا العلمية اجيب بانه ثبت انه مردود ولكونه على
خلاف القياس واستعمال الفصحاء والحاصل انه ثبت ذلك ما يرد عليه لا على ان الرواية
يفوقان شيخي كما ظنه لكون هذه الرواية صحيحة منقولة في الصحيح مسلم وبين
فلابيان في الرواية الاخرى لعدم التعارض فيكون العدول للاحتراز عن ارتكاب
امر جائز فيه ضرورة ولان الاسم مع السبب الواحد لما كان متمايلا بين
النوعين والاصل جذبته الضرورة الى النوع لان الشعر له حروف وسكنات وحركات
محصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها فيكون ان يرجح مسلوب الاختيار

فلا

فلو ان يميل الى هذا الجانب قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر السماحة حالة التنكير فقال
ان ترك انما منع الصرف ان هذه الحيثية حالة التنكير لاجتماع السببين فيها اي بلا شك
او واحد منكر ترك اه التعريف ان امامه والمراد غيره وفيه اشارة الى ان التعريف غير معتبر ا
في العلمية في الاسم الذي فيه سبب منكر كما سيجيء قبيل مباحث المفعول لانه واحد عطف
على السببين فحينئذ يكون تقدير الكلام ولاجتماع واحد منكر وهذا ظاهر الفرق والقول
لا تم انه معطوف على السببين بل على اجتماع ولئن سلم فالعطف ممنوع لاعتبار
الاجتماع ويقال السبب الواحد المنكر بمنزلة السببين ولا حيل فيه لما كان هذا البيان
مجملا فصله وقال اما افعل منع من الصرف حال كونه صفة ما فعل فاعلا منع فلكونه
على هذا الوزن ولهذا منع من الصرف فلو صفة والوزن الغالب لان افعل في الفعل
اكثر منه في الاسم لان افعل الكاين او كاين في الفعل اكثر من افعل الكاين اي الكائنا
في الاسم اورد عليه فاتم ما دسق به لانه فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لانه باب المفاعلة
اكثر من الجمع والماضي منه فاعل واورد باب الاضعية لا افعل في الافعال لمجيء افعل
التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب وافعل صفة المشبهة وافعل في الكلمات
التي لا فعل لها كاجدل واخيل اجاب عن الاول انما الفرق فاتم وان كان في باب
في الفعل مشابهة الاسماء التي ليست على وزن الفعل كما في الجمع الاقصى الذي اوسط
ما بعد الفه متحركة كضوابط وعن الثاني ان افعل يجيء من كل فعل ثلاثي بخلاف افعل
التفضيل ونحو اجدل واخيل مما لا فعل له في الكثرة فافعل في الافعال اكثر منه في الاسم
واما فعلان فعدم فلو صفة والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث احترز عن
المسمى به فانه منصرف فان كان علما لعدم مشابهة الالف والنون فيه لالفي التانيث

لان الف التانيث لا ينفك احدهما عن الاخرى ولا يتغير بخلاف ذلك اذ النون
يحذف منه عند الاضافة والالف تقلب ياء في الكلبي اعلم ان وجوه المضارعة
بينهما من وجوه احدها وجود الزيادة فيهما وثانيها كون الزائد حرفين وثالثها
الزيادة المعينة ورابعها كونها في الاخر وخامسها اتفاق وزنهما في الحروف
والحركات والسكنات وسادسها اتحاد وزنهما في زنة ما قبل الالف وسابعها
اتفاقهما في اول الزائدين وثامنها اختلاف صيغة المذكر والمؤنث فيهما وتاسعها
نحو امتناعهما عن التانيث اذ النون لا يجي له كحزب وبطر بيين وعاشرها عدم
قبولها ولكن لما كان حاصل الوجوه التسعة ثلاثة والثلاثة الباقية غير معتد
بها لان الاتفاق في الحروف والحركات والسكنات والاتحاد في زنة ما قبل الالف
كل منها موجود في فعلان وفعلانة والنون وان جاءت للتانيث الا انها ليست
له ثمة بخلاف الهمزة في حمراء اخذ من بينها ثلاثة وجه فقال وجه المضارعة بينهما
ان الالف والنون فيهما اي في فعلان فعلى زيادتان لم يزيدتا معا كما ان الالفين
كذلك اي زيادتان زيدتا معا ثم ان في حمراء حرفين وكون الزيادة في الاخر اذ
المبالغة فيه والاتحاد في الاول والاختلاف في الاخر لا يقال ان الالف سكران
للتانيث ثم حمل الياء النون لان الصفة اذ كانت للمذكر لا يكون فيه علامة ولا
يجوز ان يختص بالمذكر بعد ما لحق النون لان الاسم بالزيادة لا ينتقل من التانيث
الى التذكير بل الامر بالعكس نحو ضارب ضاربة والاعداد من الثلاثة الى العشرة
لحوق التاء بها ليس للتذكير بل للتانيث بمعنى الجماعة لكنا لما اجبت التفرقة
اسقاطها في المؤنث لم فتح التلبيس صارت كانه علامة للتذكير وسقوطها للتانيث

ثبت ان السكران

ثبت ان سكران شابه حمراء والالف والنون زيادتان معا كما ان الالفين في حمراء
كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر
ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر حمراء وان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف
والنون ههنا اي في فعلان فعلى كما لا يجتمع تاء التانيث مع الالفين فلا يقال سكرانة
كما لا يقال حمراءة وهذا اي عدم الانصراف بسبب شبه التانيث ثابتة من ثلاثة اوجه اذا
كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة بقبول التاء لكونه غير منحصر في العلمية
والتانيث فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة في الاسماء ونحو ندمان وندمانة في
الصفات فشطر وجوه الالف والنون من مضارعة الالفين في الوجهين الاخيرين مخالفة
صيغة المذكر لصيغة المؤنث من حيث كان مؤنثه اي فعلان من لفظ اخر اي فعلى
وعدم قبول حيث دخلت التاء فان شئت سميته لم ينصرف فعلانة فاعرف له بالعلمية
وجه من المضارعة وهو امتناع التاء الذي هو الوجه الضروري مشابهة لانه
الوجهين الاولين لا يؤثران بدونه وذلك لان العلمية تمنع من الزيادة كما شاع
من الظرف الذي ليس للتخفيف فقط وانما قيد بذلك لانه ينتقض بنحو العلم علم
اعلم ان الالف والنون اما ان يكونا في اسم او في صفة فان كان الاول فشرط
العلمية في المنع لتحقق المشابهة لامتناعها دخول التاء وان كان الثاني فشرط
قيل انتفاء فعلانة لتحقق المشابهة لان الف التانيث في امتناع دخوله وقيل وجود
فعلى لكونه متعلقا لانه لما وضع المؤنث صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء
التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا
بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الا ترى ما جاء منه فعل لا يجي منه فعلانة

الا عند بعض بني اسد فانهم يتولون بصرفه ويصرفونه المذكر قبل ويحتمل ان يكون
هذا الشرط مقصودا بالذات لان الاختلاف في صيغتي المذكر والمؤنث يحصل به
فيهما وهذا احد وجوه المشابهة المتعدد بها ومن ثمة اختلف في منع الصرف في حاله
لوجود واحد الشرطين دون الاخر واتفقوا في منع الصرف لكن ان لوجود وحلال الشرطين
فيه وصرف بزمان لعدمها واما المعدول يتوقف معرفته على معرفة ماهية العدل
فنقول هو اخراج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى والمراد من قوله
بان يذكر لفظا ويراد به غيره ذلك مع اتحاد المعنى لا بطريق الكناية دفع للاعتراض
بفلان وفلانة اذ كنى بهما وكيت وذيت ومن بنات زيد فيطلع صاحب
وهو على تحقيق لا يناسب غير منع الصرف مع ان اصله الشيء الاخر كثلث ومثلث
وهو كونه من الاعداد وتعاريفها بخلاف ذلك حفظا للقاعدة تفهم ويجيء تمامه
اذا احققت النوبة الى التوضيح ان شاء الله تعالى اذا عرفت فاعلم ان الاسماء
المعدولة الشكرة اشتاعها الصرف في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث
ورباع ومربع وهذا القدر اما خماس ومخمس الى عشار ومعشر فهو عند بعضهم
والاصح انه الى رباع ومربع لضعف الرواية فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم
فيه الا الى ... ومعشر دون قوله فلوصفية والعدل ... التقديم بلا
سبب اولا ولزوم الاتيان بها ثانيا ... كلمات واهية
يكتب في الحاشية منسوبة الى البعض انه قيل في هذا النوع فاعرضنا عن ايرادها
حذرا عن التطويل قال تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فيه بيان الوصفية
لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة هذا بيان العدل
واربعة



لا يقال

لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم اربعا في مررت بنسوة
اربع ونحوه ومررت بنسوة ثلاث حيث كانت الوصفية عارضة اذ لو لم يكن عارضة
لكانت مؤثرة ولو كانت غير مؤثرة لما تمنع من الصرف لكن التالي باطل فالمقدم
مثله واذا كانت الوصفية في المعدول عنها باطل بان لا يؤثر فيها ايضا في المعدولة
لعدم التغير ان لكان في المعنى بين المعدول والمعدول عنها فلا بد ان يستويا
في الحكم وانما قلنا ان الوصفية عارضة في المعدول عنها لانهما بعدان نفيها
الوصفية عارضة لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة
رجال واربع نسوة واذا كانت غالبة عليها فالتوصيف بها بمنزلة التوصيف
بالاسماء الاجناس على ضرب من التاويل متعلق بالتوصيف يعني كما ان التوصيف
بها نحو جاءني رجل اسد ورجال لا يكون الا على تاويل شجاع او مقتول كذلك التوصيف
التوصيف بذلك نحو جاءنا رجال ثلاثة لا يكون الا على تاويل متعددة والاعتداد
بهذه الوصفية حيث كانت عارضة فلم تؤثر في المنع واما المعدولة فلا تحتمل
الا الوصف فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الوصفية الا ترا كيب لا تقول ثلث
رجال وانما تقول رجال ثلث وكم من فرق بعيد بين اللازم والعارض
فلا يلزم من عدم تاثيرها في المعدول عنها عدم تاثيرها في المعدول اعلم ان اطلاق
المعدول عنها على نحو اربع مجاز من باب تسمية الجزء باسم الكل فان قلت ما عدل
عنه ثلاث يقال ثلثة ثلثة رجال بالاضافة وانما يقال رجال ثلثة ثلاث ثلاث
جمع ثلاثة بعد ثلاثة كانه بمعنى ان مجيئهم ثلاثة ثلاثة لا تتصور الا بعد ثبوت
العددية ومع هذا ان مع عدم الاستقلال الا وصفا لم يؤثر فيه الوصفية والا اي

يحصل السؤال الذي يقال ان الوصفية
لازمة في المعدول عنها ان الاصل عدد ابا بعد
لازمة في المعدول عنها الى ان لانه يلزم
اربعة اربعة نكرة او الوصفية
تصير الى غير المعدول عنها عن اعراض فيه

وان اثرت الوصفية فيه لوجب ان يقال مررت بنسوة اربع اربع غير منصرف لكن الصحيح
وزن الفعل فانه الباطل لبطلان لازم الاعم وفي الشك الوارد بان بطلان
الوجوب لا يستلزم بطلان الجواز فما لعدم مثله قلت ان الوصفية في المعدول
عنها قد لزمت عند التنكير فيكون معارضة اذا التنكير تعارض وما لعارض عارض فلا
تلزم الوصفية في كل واحد منهما على حدة لزوال العارض بزوال سببه قبل التركيب
ان يوجد كل واحد منهما فان قلت السؤال باق بعد قابل اذ هو يلزم الوصفية
ثلث نعم لكن الجواب لم يتم بعد فحاصل الجواب انه لزوما الوصفية لما حصل عند
التنكير فانتفاء التعرف اما في كل واحد او في المجموع لا سبيل الى كل منهما اما
كل واحد فلعدم التنكير واما المجموع فلانه ليس ان يمنع التعرف لان محل التعرف
ومنعه هو الاسم المفرد كما جاء وزيد او ما هو في حكمه كزيدان وبعلبك لا الاسماء
الثلاثة ليس بينها اتصال امتزاج وما ذكر ثم ليس واحد اسمين والاسمان
بينهما شدة الاتصال والامتزاج فلا يكون التعرف ومنعه واما ثلاث فانه
اسم مفرد وقد لزمت له الوصفية فمنع التعرف لهذا هو دون ذلك زعم بعضهم
ان العدل قد يكون فيهما اي زعم ان فيها عدلين يمنع الانتقال عن صيغة
الى صيغة اخرى والانتقال عن الاسمية الى الوصفية والاول يقال له عدل
لفظي والثاني عدل معنوي والمحققون [illegible] انكروا العدل المعنوي يعني
الانتقال عن الاسمية الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث
وثلاثة ثلاثة في المعنى فلا انتقال عن الاسمية الى الوصفية للزومها في المعدول
عنها لزومها في المعدولة عند التكسير كما ذكرنا وما قيل انه معارض بالتنكير حيث

افاد شرطا

افاد شرط العدل عند المحققين دليل على مدعاهم فللخصم ان يقول فيه عدل معنوي لكن
شرطنا عدم الاتحاد وهو منعدم عند اهل النظر فالجواب ان يقال السبقي بمعنى
عدلا معنويا لان الوصفية في المعدول عنها غير لازمة بل الاسمية غالبة
فالشكل منها اي المعدول الى الوصفية والمحققون يقولون لا نسلم عدم لزومها في المعدول
عنها مكررة [illegible] لا يستعمل عند ذلك الا وصفا كما ذكرنا من قبل لا [illegible] لان
هذه المقدمة [illegible] العدل تغيير الصيغة دون المعنى [illegible] كيفما عارض
والتي [illegible] في الباب ان عند كل اصحابي الكلام عليه وهو [illegible]
وكثير منها في الاصول على ان التقدير هكذا والمحققون يقولون لا نسلم ان فيه
عدلا معنويا وانما يكون ذلك اذا كانت الوصفية غير لازمة في المعدول عنها وهو
ممنوع لما ذكرنا من عدم اختلاف الحال بين المعدول والمعدول عنه في المعنى قوله بعضهم
انه معرفة لامتناعه دخول اللام وقول اخر بين جمع لها وتا معنا على الوحدة الا
ذكرنا في امس تانيث اخر للوصفية والعدل عن الاخر عند بعضهم لانه مقطوع عن
الاضافة ومن خرج قبله باللام واستعمال بدون اللام عدل عنه في اللام قال
ابو علي لكان معرفة ولا تعرف فيه بعد حذف اللام المانعة فعلم بهذا جمع بابه معدول
نكرة المنع بانضمامه ليس الا في اخر او عن اخر لانه قياس ما قطع عن الاضافة
واللام وجميع بابه على هذا معدول الا اخر للمنع والانه باق على صيغته حذف
ثم لا يوجب عدلا وحذف للاستغناء عن ذكره بانتفاء الوصف فخذه وذكر سواه
ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان حذف المضاف لا يكون الا في موضع يجوز
اظهاره فيه وهنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا احد بها وجمع واخواته للوصفية

الاصلية والعوض عن جمع بكسر العين على ان لانه جمع جمعا وهو فعلاء وقياسه
ان يجمع على فعل كحمر او على حمر ابو على اجمع وان كان افعل فعلاء لكن جمعا بالواو
والنون فهو معدول عن جماعى او جمع وانه لانه قياس جمع فعلاء اسما ذلك
واما ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كحبلى وصحراء او صفة
كحبلى وحمراء لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث
كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليها اي الالف حيث لم يجز في الكلام حبل ثم الحقت الالف
بل الكلمة موضوعة عليها بمنزلة بعض حروفه لتنزيل الاسم منزلة ابنية التانيث كسكران
وسكرى [illegible] وحمراء [illegible] تانيث فان لحق الترفيع على الطرفية لتنزيله وبناء
الكلمة فنبه بهذا الاعتبار في ذلك تانيثان لفظي ومعنوي وهو لزوم [illegible]
معنى قولهم انه كالتانيث لتانيث وكرره ومعناه لا ينفك عنها في جميع التصرفات جمع
سلامة وتكسير وتصغير ولا يسقط منه لسقوط ما يكون الباقي منه بعده مذكرا كحبلى فانه
وان كان الالف محذوفا الا انه ليس الغرض منه اثبات الباقي مذكرا لانه مؤنث بعد في
تلك الحالة فانه في الفعل به بخلاف التاء فلا انه لا يثبت في تمرة وانما سقط من الاسم
لكون الباقي مذكرا في تحقق على ما قيمت مقام اثنين فان قلت اليست التاء في طلحة
ايضا لازمة يبقي التاء فيه لازمة كالالف في حبلى لان لهذه وتلك متى ونيابه
ما عدم الاسقاط في بال لهما لم ينتقص منزلة السببين قلت انما لزمت التاء في طلحة
بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيهما
كالجزء وقيام الكلمة وعلامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف
في الاصل كما في سكرى وبعض الا انهم لما زادوا قبلها وفي بعض النسخ لما زادوا

قبلها

قبلها الفا للمد قصد التحسين التلفظ قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
ولم يحذفوا احديهما اما الاولى فلكونها للبناء فحذفها بعد الاثبات ضمنا للامتناع
واما الثانية فلان اثباتها للمعنى فحذفها لا محالة يخل بذلك المعنى وهو باطل الفساد
وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعلا اصلا وعلما للتانيث لانهم قالوا
في جمع صحراء صحارى بيائين فجعلوا الهمزة التي بعد الالف التي للبناء المنقلبة
عن الالف لوقوعها بعد الالف زائدة في التطرف الف اجتمعت للتعليل قلبت الالف الاولى
ياء لانكسار ما قبلها لان صحراء اذا جمع على صحارى يكون الراء مكسورة والكسرة
تقتضي ان يكون الحرف بعدها من جنسها فقلبت باء فحينئذ زال ما يقتضي قلبت الالف
همزة فما عدت الغائم فجعلوا الالف المعادة من الهمزة المنقلبة عن الالف ياء
ايضا اذا كما قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها وهو اما الياء لانه كسرة
تقديرية واما الراء لانه اثر لا يلزم حاجز احصينا لا ستماع وقد كان الياء
مجانسة للكسرة فادغمت الاولى في الثانية فصار صحاري وقد تخفف الياء ثم تبدل
الكسرة فتحة والياء الفا فيقال صحارى وصحارٍ ولو كان الياء الثانية المدغم
فيها منقلبة عن الهمزة الاصلية كما كان ياء خطيئة الثانية لوجب ان يظهر كما
في هذه النحو كصحارى رسائل ونظائرها بجمع جمعها على مثال دراهم التطويل كما ان
اظهار الهمزة في خطيئات يا كثر فعلم ان لا اصل للهمزة في التانيث ولا يحتج
في قلبك ان الالف الاولى علم التانيث لان علم التانيث لا يقع حشوا فان قلت
او الحاق علامة التانيث في صحراء هي الثانية والالف الاولى ليست في تحقيق زائدة
التانيث بل هي للمد والبناء فقط في معنى قولهم الالف والنون المضارعتان
للتانيث

حاصل السؤال ان يبين ما قررت ويبين قولهم تحذف ظاهر لان ما قررت يثبت ان
الالف ليست للتأنيث وقولهم هذا يثبت انها للتأنيث فاذا صح الاول فليس قولهم
هذا ممنوع صحيحا قلت انما يكون له معنى صحيح اذا اريد به حقيقة وليس كذلك بل انما عنى
من هذا يعني الالف بالف التأنيث على طريق التغليب في بابها مذهب القمرين للشمس
والقمر والعمرين لابي بكر وعمر فغلب القمر على الشمس نظرا الى انه مذكر والشمس مؤنث ولو نظرا
الى اصالة النور لعكس وغلب عمر على ابي بكر لان عمر علم مشهور وابا بكر كنية فغلب الاول
لخفته ولانه انما عبر والانثى لما كان بينهما مجاورة قيل الف التأنيث تسمية للشيء
باسم مجاوره بسبب شدة الملازمة بينهما وانما لم يعكس لانه ما هو مبدل التلفظ
اولى فيتبع ما هو مجرد تحسين الصوت وهذا هو الذي يشجعهم على حملها اصلا
على الالف والنون في التثنية دون العكس وفيه جواب آخر وهو اطلاق الالف
على الهمزة تسمية للشيء باسم اصله واما الجمع الاقصى وهو جمع الذي يكون بعد الفه
الثالث حرفان بالادغام او بغيره او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كدواب
ومساجد ومصابيح قال الله تعالى واذكروا اسم الله عليها صواف وقال الله تعالى
لهدمت صوامع وبيع وصلوات وقال الله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتما
ثيل وانما منع الصرف بتكرر الجمعية فيه اما حقيقة او حكما قالوا في وجه تكرر الجمعية
ان الجمع سبب واحد مع كل حال كالاثنين سبب لا يتصور ان يتحقق له سبب آخر
يخالفه من الاسباب الثمانية اذ هي سوى الجمع ثمانية اما العدل والعجمة والتأنيث
بالالف والتركيب والالف والنون ووزن الفعل فظاهر واما الوصف فلعدم اطراده
مع ان اجتماع الوصف والجمعية لا يستلزم المنع وكذا التأنيث بالتاء واما لفظا

فلانه يوجب

فلانه يوجب الصرف فلا ينعقد سببا واما تقديرا فلان التأنيث المعنوي المؤخر لا يكون
بالتاء وتأنيث الجمع ان كان معنويا الا انه بتأويل الجماعة واما المعرفة فلان
في وضع التقدير فغير مؤثرة ونسيانها وانما تقيد به معنى هو كالتكرار له او حكما على
الحقيقة بقي الاول بقوله لانه جمع ليس على زنة واحد فصار كانه جمع آخر لعدم النظير
فكانه جمع مرتين وذلك ان كل جمع له نظير في الآحاد وحكمه في التنكير كحكم نظيره فكلام منصرف
في المعرفة والنكرة لان نظيره وهو مثل كتاب ذلك الجمع كان قياس جمعه كلبا على حد
كتب جمع كتاب وهذا الجمع كجبر ودراهم مما لا نظير له في الاحاد فكانه على حد فصار
بهذا الاعتبار كانه جمع مرتين وذلك ماخوذ من قول سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس
شيء يكون واحدا على هذا البناء ومراده وانما لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى
الجموع ولذلك يخرج نحو فرازنة ونحوهم منه ذلك في موضع آخر قيل هذا ينتقض بباب
افعلس فانه جمع لا نظير له في الاحاد مع انه منصرف في الجواب المراد كونه بحالة لا نظير
له في كلامهم الشكنات المخصوص حتى يرد لا كونه بحالة لا نظير له بحسب الوزن المختص
وانما لم يصح ان يقول ان صياقلة منصرف لعدم نظيرها بحسب وزنها الحقيقي لانه
وزنه صياقلة فعاللة ووزن كراهية فعالية فكم بينهما من مسافة بعيدة فسقط
الاعتراض بالافعلية لانه له نظائر كثيرة بالاعتبار الاول نحو ترتب وتنضب وتنفل ونحو
الكلام وجه الثالث في الصحاح ان الافصح الاول والجواب عنه باصبع واعداد ازرح
اسم مكان وانك وارز واشد ضعيف اما الاول فلشذوذه واما الثاني والثالث
كالاسم جمع اذا اسمي به واما ابواق فلان الانكاء اعجمي مع انه ليس ... حملا
وكذا ازرع مع انه ... واشد جمع شدة يدل عليه قوله بلغ ... اشده ...

لم يبلغ جمعها قوة نظيره من الاسباب ولذلك جاء صرفها كثيرا في الاشعار والفواصل
حتى توهم بعضهم انه منع الصرف بها غير واجب قال ابن مالك ومن عللهم كان
هذا الجمع منزلة الاحاد وتقديرا حيث جمع ثانيا قصر الشئ البالغة كعوا
يوسفوا ايامنا وهذا اعذر رجلين حرف سلاسل اوقواريرا وبهذا حاكية ابو علي الفارسي
وبين الثاني تحقق ثم قالوا ان اهل الاصل في هذا الباب ان يجمع الاقصى اساور
واناعيم وساير الجموع التي ليس على زنتها واحد مبنية عليهما والي هذا اشار الى ان الاصل
في هذا الباب ذكر اشارة الى المقدمة الماضي حيث قال كعاب ورو اناعيم وما كان على
مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمع مرتين فقيل سوار واسورة واساور
لان جمع القلة اذا كان على فعلة يجمع على افاعل ونعم انعام واناعيم لانه اذا كان
على افعال فعلى افاعيل التحقيق في اشم واحد الانعام وهي المال الراعية والاكثر ان يقع
هذا الاسم على الابل وجمع الجمع اناعيم ويراد به التكثير فقط لان الجمع الجمع اما ان يراد
به التكثير او الضروب المختلفة واكاليب كلاب ويد لانه جمع الكلب لان اقل الجمع
على افاعيل واما الجمع الكثير فلا يجمع لانه التكثير يحصل بالكثير والموضوع عليه مستغنى
تحصل فيهما لسبب منكر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح من الجموع التي ليس على
زنتها واحد وليس فيها تكثر الجمعية على الحقيقة بل تبعا ايا هما من جهة الجمعية
والوزن والاشتهار من الجمع مرة اخرى اي جمع الكثير لانه يجمع الجمع الصحيح كاربت
انها مخفف جر ورسوا بل على هذا الجنس ان يكونا منع فيهما وليس كذلك الجواب
الاقل جمع صحيح عند سيبويه يسمى به الصنف والثاني الجمع عند سيبويه وغيره من النحاة
ووقع في الكلام العرب فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف او جمع سرا ويلة عند بعضهم

قالوا ابو الحسن

قالوا ابو الحسن مفرد بناء على انه واحد وانتما وعليه حجة ابو علي الوجه عندي ان لا ينصرف
في النكرة لكونه على بناء ما لا يكون له نظير في الاحاد فمن جعله جمعا فامرها واضح ومن جعله
مفردا فنحو الحجة فلا اعتداد بالابنية الاعجمية **قوله** فان كان الاوسط متحركا كان
الاسم منصرفا كصياقلة قال اي انما صرف هذا الجمع اي الجمع الذي اوسطه حرف في الثلثة
بعد الالف متحركا لانه قد خرج بتحركه عن مثال اقصى الجموع وذلك لان شرطه اذا كان
بعد الالف ثلثة احرف سكون وسطها فيبقى فالتاء حصلت ثلثة احرف اوسطها
متحرك فبذلك اشبه الاحاد في الزنة نحو كراهية ورفاهية فلم يعارك بالجمع معنى هو كا
تكرار او لم يوجد شرط المنع حيث وجد التكرار حقيقة ووجد الشبه فيما حمل عليها
وجد ذلك **قوله** فان كان ثالث للحرفين بعد الالف ياء حذفت في الرفع والجر ونونت
الاسم قال اي انما نون نحو جوار في حالتي الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء
من مثل فواعل للاستثقال معه لان الجمع متصف بالوصفية لفظا لانه ناقص وبناؤه
مختل اي مبني على بناء مخصوص وانهم يكثر ما حذفوا الياء في المفرد اجترا اي اكتفاء
عنه اي عن الياء بالكسرة الكاينة قبلها نحو قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال
فلما كان ذلك اي حذف الياء جايزا في المفرد الذي هو اخف من الجمع التزم اي كان
واجبا في الجمع الا فعل كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا
جئت الى باب كينونة اصلها كيونونة على وزن فيعلولة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت
فصارت كينونة لم يجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل من سيد وميت فثبت من هذا
التقرير ان حذف الياء من هذا الجمع لازم كما في كينونة فلما حذف الياء حذفا لازما جرى
الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال سحاب وسلام وكلام فصرفت لذلك فلان

من تقدير آخر رحمه الله انه منصرف وان حذف الياء ليس لالتقاء الساكنين وان التنوين
للانصراف لا للتعويض فصار ذلك وجها آخر غير الوجوه الاربعة في جواز ذكرها التي هي
منقولا بعضها عن سيبويه لكن منه انك لا تحذف الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
كما هو المذهب الاصح كما ان الاصل في الرفع جواري وفي الجر بجواري بالتنوين فيهما لانه
انصرف والاعلال قبل النظر في عدم الانصراف فاعتل فصار كقاض فلم توجد بنية منع
الصرف التي قدرت فبقي منصرفا كما هو كسلام وكلام في التنوين بين وبين
التمكن وثانيها وهو منقول عن سيبويه اصله بغير التنوين لكن حذف الياء للاستثقال
بالضم والكسرة على الياء ثم عوض التنوين عن الياء وعند المبرد عن الحركة ثم يرد عليه انه
لا وجه لتغيير حالة الجر كما في حالة النصب هذا ايضا وارد على الآت رحمه الله كسرة
فتحة الجر وفتحة النصب فرقا فلا يقاس عليها فيندفع وصاحب الا ووجه
قول سيبويه بما ايد على ان التنوين عوض عن الحركة فعلى هذا الوجه كلاهما احد الامرين و
في عدم الانصراف والاعلال لا يخل بالوزن والا الانصراف احوط بعد الاعلال
وثبوت الالف في احوى بعد الحكم بمنع الصرف في الاخير في الالف ولو قيل لم لا
يجوز ان يكون المنع في احوى لوجود ما يشبه على انه وزنه من الافعال وان زال
بالاعلال كيعد ويرى اذا سميا بهما لتغليبا لزوم الكسرة للراء منه ايضا
على وزن الجمع تقديرا وثالثها ما حكي عن المبرد لتعويض التنوين عن الاعلال يلزم مما لزم
سيبويه وان القائم مقام الشيء مثله او وزنه فعلى هذا الاوجه ايضا غير منصرف
ورابعها ان الاصل بالتنوين فعومل معه مثل الاول ثم منع الصرف بناء على تقديم
الوزن ثم عوض تنوين آخر من الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء

فعلى هذا الوجه

فعلى هذا الوجه ايضا غير منصرف وهذا الاختلاف المذكور في حالتي الرفع والجر واما
في المنصوب فلم يحذف الياء لانك تقول رأيت الجواري يا مررت بجواري لا تقول
الواو ساكنة بكسر الدال في الجمع بل قطعت الواو في نصب الياء لان الياء يستحق بالحركة في حالة
النصب لانها فتحة حقيقة فيجري مجرى الياء في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون
تنوين اليه سبيل بالاتفاق وذكر في الخراط جواز هذا السكون وجه آخر وهو ان جواري
كقاض بالاعلال على زنة الاحاد وكان فيه نظر اذ الاولى ما قبل الاعلال وما بعده واما الاول
فيقتضي عدم الانصراف والثاني الانصراف بالوجهين رعاية للجانبين بالانصراف
في الصورة الواحدة وبعدمها في الصورتين تغليبا للاصل على الفرع واحتياطا
بالنصب لئلا يلزم الكسر في وبين المسلوكة في المعتل الكلام قوله وشرط في
التعريف قال الشارح رحمه الله انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير قد زالت العلمية لما بينهما
من التنافي واذا زالت العلمية لم يبق العجمة وقد قررنا كون العجمة على غيره واضحا
في رتبة الاسماء دراكا بينه بسببه ان تكونها اي تكون العجمة متحققة بالعلمية في التأنيث
في منع الصرف اي متحققا بان يكون في اول استعمالها في كلام العرب علما سوا كان
قبل الاستعمال علما كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل
علما لراوي نافع وهو سماه به لجودة قراءته فبقي الاسم الاعجمي بلا سبب مؤثر وانما
شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التركيب اي جعل علما بعد
العلمية او اسم جنس جعل علما قبل الاستعمال كان ذلك التركيب فرعية اي دليلا
على كونه فرعا اذ لم يكن الاسم الاعجمي المعرب متحققا اي خالصا للعرب فلم تعتد
فالمعتبرة العجمة المقترنة باعلامهم وجعلهم من جنس احكام

فاعتبرت العجمة تقديرا واما العجمة في النكرة فلا يعتد بها لانه لا يعتد بتلك

العجمة النكرية بمنع التصرف نحو لجام وفرند والبستوقة وابريسم وديباج وانما

يتم على بناء المجهول اسما وانما تسمى العرب به ايضا بالاسم الاعجمي النكرة بالعجمة النكرية

لانهم اجروا الاسماء الاجناس من الاسماء الاعجمية مجرى ما صاغوه من اسمائهم فا

دخلوا اللام عليها نحو اللجام وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء العربية

نحو رجل وفرس بادخال التنوين والاشتقاق كتحت من التحت فصارت بهذه الا

عتبارات كانها من لغاتهم فضعفت العجمة كانها لا فلم يعتد بعجمتها وذكروا لها علامات

تعرف بها منها خروجها عن الابنية العربية كاسماعيل ومنها مقارنة الفاظ العجم الا انها

عرفت في المعرفة كابراهيم اما ابراهيم ومنها عدم التصرف نحو ابليس في لو كان من ابلاس

لانصرف ومن زعم انه من ابلس اذا ايس فقط غلط لان الاشتقاق لا يكون في الا

لفاظ العجمية واطلاق الشارح يدل على انه لا عبرة بعدم الاعتداد بحكم الاوسط

وهو مذهب سيبويه والمعتبر على ما قاله من ان كل ما كثر تسمى ثلاثة احرف من غير حرف

التانيث مصروف العجمي كلاه او علما بنيا الا ان يكون فعل او نحو لجد او نحو جرب بحر نيبر

وارد وبعضهم اعتبر الكثير اتفاقا ولو قيل لتانيثه الا قوي من العجمة لعوض بلا اعتبار

تعدل المعار الاضعف منها ثم هو ان وافق لفظا عربيا وكان القصد اليه بالنسبة

كاستحقاق المصدر فلا اعتداد بعجمتها ومع ان الزيادة على الثلاثة لم يخرجها

شرطا كما اخرجه الاكثرون فلا يجد وانه في نوح ولوط الا انه قد ذكر اخر في كالعجمة

في التعريف بعد التنكير ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى منعت

فانه نحو عثمان او صفة نحو سكران اذا كثرت كلمة ان عاد غير منصرف للعلمية والالف

والنون

والنون لما ذكر لما مر ان فعلان بهذا اذا استحق ما وجد من وجوه اسبابه وهو امتناع

دخول التاء فاذا انكر صرف لزوال احد السببين وهو العلمية فقيل ليس بزائل لبقائه بلا ب

لانها شرط فكنا مع انه لم يجعل شرطا كما في وزن الفعل وسلمان وسلمى ليس كعطشان و

عطشى بل من قبيل الاشتقاق وامره حصل بحكم الاتفاق هذا اذا تعين زيادتهما

واما لم تتعين فان تعين عدمها فيصرف كديباق علما وان لم يتعين فيحتمل

الانصراف وعدمه كحسان اي ان كان من الحسن ينصرف وان كان من الحس فلا ينصرف

وكذلك الشيطان ورمان الاول مذهب الخليل وسيبويه حكما عليها بالزيادة حملا

على الاكثر والثاني مذهبها بالحكم حملا على عدمها لكثرة امثاله على وزن فعال وفعل

الثاني متعقبا ما فيه الالف والنون المزيدتان اشار الى هذا وكذا ما فيه وزن

الفعل قيده بقوله وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة

لزوال احد السببين لانه حكمه صفة عينه هذا الحكم وقد مر بيانه خاصة وانه

على ثلاثة اضرب ملحق بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا منه او مرتجلا او عجميا

فحكمه اذا سمي به ان لا ينصرف نظرا الى وجود العلتين ولو حصل التخفيف في بعضه

بالسكان الوسط ككتف في كتف فسيبويه يصرفه لزوال المثال وابو العباس ان

كان قبل النقل والعلمية يصرفه للزوم الاسكان له فصار كفعل والا فلا وضربه

بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة فهو في حكم المنطوق

وما يوجد فيهما من غير غلبة فحكمه اذا سمي به الانصراف خلافا لعيسى بن عمر النحوي فانه

حكمه بعدم الانصراف محتجا بقوله انا ابن جلا وزيادة جلة واما علم او صفة

لموصوف محذوف ولا بحث فيهما فظهر ان عدم الانصراف في وزن الفعل لا يكون

الا ما شذ واعلاما نحو يزيد اعلام مثلا او يوجد فيهما مع الغلبة في الافعال
ولما كان في حكم الاشتباه ما اراد النحويين الاولين بتخريجاته خصه بابيع فعال
واغالم ينصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل واصبح اسم للصقر
واخيل وهو اسم للدعوة لانه اي وزنه في الافعال اكثر منه في الاسماء وقدم
تحقيقه واذا كان غالبا مع الفعل كان بحكم الغلبة بمنزلة المختص به والاسماء
وخيلة عليه فلا فرق بين الاسم با حد الغالب في الفعل وبين الاسم بخيرب وخيلة
بجعل لا يجرد عن الضمير المختص به في ان وزنه الفعل في كل منهما يمنع الصرف
وكذا المعدول مع المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
تحقيقه ان العدل فيهما تقديري بناء على منع الصرف لما سيذكر عليه الا به وذلك
لانهما لا يوجد الا علميتين غير منصرفين فلا بد من سببين وليس فيه الا سبب
واحد وهو العلمية ولا يمكن التقدير بسبب مقارن لها من الاسباب سوى العدل
لان التركيب انتهى لما يليه بالجمع ولا تانيث فيهما لفظا ومعنى ولا تركيب
ولا عجمة ولا شاهد من اوزان الفعل والالف والنون المزيدتان وكذا ليس فيهما
وصفية لتنافي فقدر العدل فيهما عن عامر وزافر حفظا لقاعدتهم فليس
كل الفعل قد قدر فيه العدل كما في قثم لطائر وحطم فانهما مصروفان وحسن دخول
الالف واللام وعدمه دليل فارق بين المعدول وغير المعدول وانما قال المحقق
في المثنى عدلا عن عامر وزافر في الموضعين لا يجوز عدلهما في نكرتين وذلك
تقديم ٥ كلا لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل منهما اسما مستقلا
و٣١١ صفحة ٢ في النكرة بحيال الملازمة ان العدل ان يذكر لفظا ويريد غيره وهذا القدر من التصرف

لا يؤثر

لا يؤثر في تغيير الكلمة من التنكير الى التعريف ولا يثبت التغيير الا بالمغير ولكن اثنان
بطا او ليس في النكرة سيتمر فلما امتنع استحالة فيما بقي انه معدول عن عامر المعرفة
وكونه علما بعد العدل عن النكرة بطل لانه مع بقاء العدل يؤدي الى التنافي ومع
انتفائه لا خلاف ما به لسان الاجماع ناطق فان قلت قولهم انه لا يستعمل الا في النكرة
منقوض بالنوفل الزفر لانه دخل اللام دليل نكارته اجابه اولا واما زفر في قوله
يا ابن الظلام النوفل الزفر يا ابن عم الظلامة والظليمة والمظلمة ما تطلبه عند
الظالم وهو ما اخذ منك الخصم منه راجع الى المظلوم والنوفل البحر والرجل الكثير
العطاء او اسم رجل والزفر المعطي والسيد فانه صفة كرافم وليس بمعدول كحطم وقد مر
تحقيقه انه قد لبس دخول اللام عليه كلا منهما في المعدول مطلقا وعلينا نقضا فلو
سميت بزفر هذا صرفته لما فيه من السبب الواحد فقط الغير المانع من الصرف وعدا
ذهب في التعريف والعدل والتنكير والتوصيف وادخل في هذا الامتناع من الصرف
لانه لم يوجد الا في الاعلام وليس منه لفظ مستعمل صفة بخلاف زفر واذا نكر
في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة فامتنع من الصرف واذا نكر صرف لزوال احد
السببين وهو العلمية بل لبقائه بلا سببين تقدير العدل الضرورة وجوده غير منصرف
نحو والنصرف بزوال العلمية انتفت الضرورة فلا تقدير للعدل وكذا المؤنث با
لتاء اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة في المؤنث بالتاء لفظا وسعاد في المؤنث
بالتاء تقديرا لانه بالاول سالم لفظ تاء التانيث وان لم يكن مؤنثا وبالثاني
ما يخالفه تقديرا لا يظهر لها في التصغير الثلاثي واما في الاسم باعتبار الحرف
الرابع يقوم مقام التاء في التصغير فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث

انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما سواء كان بالالف او بالتاء يرشد اليه الفارق
الكلمة بوجهين اما الاول فلان الالف للكلمة مبنية عليها وجودا واما التاء فلانه لا يكون
المؤنث لازما بالتاء في وقت من الاوقات الا اذا كان منقولا عن الجنسية
اما العلمية فلان التسمية تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء فثبت ان العلمية شرط
التأنيث بالتاء ليتحقق اللزوم اذ لولا ذلك لكان في معرض الزوال فيكون لازما
والمعنوي المؤنث بهو التاء اللازم ولا اعتبار له من حرف الصفات المؤنثة
بالتاء اما لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو جريح في مررت بامرأة جريح
وان كان فيه سبب التأنيث الوصفية لان التاء ليس بلازم ومعناه بقاء
اصل المعنى وان حذفت التاء ولو سميت رجلا وامرأة بلحق احد منهما في حكم
لزوم فيها بالعلمية فثبت ان لا لزوم الا بها واما التأنيث بالالف ممدودة او
مقصورة فلازم ابدا علما كان او غير علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا فلا يحتاج
الى شرط العلمية ولهذا قيد المؤنث بالتاء احترازا عنه وما وقع في اكثر النسخ من نحو
طلحة وسلمى فالظاهر انه خطاء لان الكلام في المؤنث بالتاء وهذا مؤنث با
لالف فلا كلام فيه فقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب لعل
سلمى وقع تصحيفا عنه اي عن لفظ سلمة من الكاتب سهوا او انما قال فالظاهر انه
خطاء لامكان توجيهه بان يقال انما ذكر المصنف سلمى وان لم يكن بالتاء لان الالف
كطلحة على تقدير ان يكون اسم رجل او جبل حتى لو لم يكن خطاء المرتبة على ان الالف
فيما وزنه فعلى بفتح الفاء اسم الالف ليس بواجب ان يكون للتأنيث فلا يتوهم في هذه
الصورة مقام التشبيه قياسا على شيء اذ ما وزنه فعلى بضم الفاء الالف لا يكون الا

الا للتأنيث

الا للتأنيث فلما كان الالف فيها بمنزلة التاء في طلحة في الانفراد بعدما ورد عليها
الاخر او اورده بيانا للحكم اذا وقع في الاشكال اعلم ان التركيب بين الاسمين على
وجهين احدهما ان يكون في الاسمين لكل منهما حكم بها حكم التثنية المعطوف
احدهما على الاخر فهذا المركب بناؤه جائز لتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر فان لكل
منهما مرادا وهذا التركيب كما انه مراد قبل التركيب في خمسة عشر وثانيهما
ان لا يكون كذلك فيكون الاسمان لشيء واحد لا يدل كل منهما على معنى مراد وهو المراد
بقوله وكذا الاسماء الثلاثة جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن التاء منع الصرف نحو معد
يكرب الجزء الاول منه مبني لانه بمنزلة بعض الكلمة فالاعراب في الجزء الثاني تقول
هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب قال ابن يعيش فيه شذوذان
احدهما من جهة البنية لان القياس في الجزء الاول فتحة الدال لانه كالحضر وثانيهما
من جهة الاسكان في اخره لكونه موضع حركة كالدال في حضرموت والتاء
في بعلبك ومعديكرب اصله معدو من عدا يعدو فقياسه ان يجعل الواو ياء لتحقق الكسرة
قبلها فصار معدي بالاسكان هذا القاعدة في قياس في الجمع شاذ في المفرد ثم خففت وركب
مع الكرب معناه الف وفي الاصل ثم جعل علما لانه وكذا الجزء الاول في بعلبك
مبني اسم لصنم والاخر البعل الرب في الاصل ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل بلدة
مخصوصة من ناحية الشام اصنام صنعا فقيل هو اسم صنم قوم الياس
وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها
من دون الله والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق
ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها اشتقت من البك فانه لا ينصرف للعلمية

والتركيب فان حكم حرف لم تزل احد السببين فالمنع حرفه شرط له وجود ... ذي هو
العلمية اذ لولا ذلك لكان على شرف الزوال والمعتبر من التركيب اللازم كما في التانيث
وعلم من هذا على وجه انه لا يكون بالاضافة والا لوجب اعرابا فلم يجعلا اسما واحدا
ولا بالاسناد ولا اقتضائه بقاء الكلم على حالة الاول ولا بانه يكون احدهما صوتا ولا متضمنا
للحرف لبنائه حينئذ وانه لم يتعرض لغير الاخير حيث قال واما اذا تضمن الثاني معنى
الحرف فالاسمان مبنيان على الفتح نحو خمسة عشر وحجي بعض البيت فيه ثلث لغات اهل
المتضمن هو مركب الحد جزئيه الا انه الحرف لما اتصل بالثاني في التلفظ دون الاول
قالوا انه الثاني متضمن له وتساهل في تفصيله لوجود الاشعار به في لفظ واشارة الا انه
اختار الثاني آنفا في خمسة عشر بعد العلمية واشارته لبابه بما جواب الوجهين فيه ويجوز
في نحو معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا اي كما جاز ان يركبا تركيبا
مزجيا ويجوز في الثاني اي كرب اذ ذاك اذ يعني الوقت اذ كان زائدا الا انه يضاف
الاول الى الثاني فيلوح مضاف الى الجلسة كالعلم ... ان يكون منه كما تركه ان يجعل كرب
اسم قبيلة مثلا فيجتمع فيه سببان في العلمية والتانيث المعنوي فيقال معدي كرب
في الانفراد او معدي كرب في عدم هذه الاحوال الثلث فيه لكليهما في حالة الرفع
وحالة النصب وحالة الجر فيقال في الصورة هذا معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت
بمعدي كرب بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثالث هذا معدي كرب ورايت معدي
كرب ومررت بمعدي كرب بغير التنوين كغلام زينب فمحل الاعراب في التركيب ...
من كرب وفي الاضافة الياء من معدي الا انهم سكنوها حملا على المركب ... او ...
مع ان التركيب افصح وانما قال في معدي كرب لجواز اجرائها في غيره

فان كان الثاني مما ينون حرفه كما في هذا بعلبك الا انه فلا يجوز ان يجر ويجرى مجرى جنس
قال صاحب الاقليد وهنا دقيقة وهي انه هذه الاضافة لفظية لا معنوية كغلام زيد
فان زيدا فيه يجري على ما يجري عليه الغلام بخلاف بك في بعلبك بالاضافة فان بكا
ليس بعلم اتفاقا اضيفت اليه بعل بل هو مع بعل علم له انه زيدا فلا فصل في المعنى
بين بعلبك وبين بعل بك فان قلت فما فائدة هذه الاضافة قلت هي التنبيه على شدة
امتزاج المضاف بالمضاف اليه وفرط اتحادهما حيث جعل المضاف اسما كالجزء الا
على ما يجري عليه المضاف اليه لكنه في الوجه الاول اتصل اليا بحرف وفي الثاني انفصل
عنه في صورة لفظ وكل ما لا ينصرف في الموقف ينصرف في الكل لان العلمية لم توجد
مؤثرة فيما فيه سبب الا وهي شرط فيه او في ما سوى واحدة فبعض العلل العلمية
شرط فيه التركيب والعجمة والالف والنون في الاسم والتانيث بالتاء معنويا او
لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفي بعضها ليست بشرط كالعدل ووزن الفعل فاذا نكر بقي
بلا سبب او بسبب واحد وهما متضادان لانه ما وجد فيه او زال العدل السببين
منه على وزن الفعل وهي محصورة فيما وجد بحسب الاستقراء فلا يكون بهذا الاعتبار
ان يكون اسم فيه علمية ووزن الفعل والعدل مع انه اذا نكر لم يبق في بقائه على سببين بل
ليس معها الا احدهما فبقي على سبب واحد فاذا نكر فلا يرد ما جرى وجمعها او اذا سميت
او لا تاثير للعلمية فيهما قال الا ان نحو احمر لم ينصرف نحو احمر اذا اريد به نحو العلم كل ما كان له
لفظا مستعر الوصفية ويكون معنى الوصفية فيه ويكون فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران
واحمر اذا سمي به اتفاقا للعلمية ووزن الفعل اذا نكر ثم العلمية اذ ذكر في بابه
في ذلك طريقين احدهما ان ... والعلم ... لجماعة المتقين ... فاذا اريد

بنقط زيد الموضوع لواحد مشخص في المسمى به صار اسم جنس معنوي لا علم كما في سيبق
بالتواطؤ وثانيهما المسمى مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك
المعنى كما اشتهر فرعون به بالظلم وموسى بالعدل فيقال لكل فرعون موسى على معنى لكل
ظالم مبطل عادل محق لا على معنى لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى لا حاجة فيه الى التنكير
اذ لم يكن تقدير المثل فالعلمان بحالهما ولهذا لم يتوقف به الاكثر وله نفيه خلافا
بين سيبويه والاخفش اذ نحو لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش
ظاهرة لكن يجوز التنبيه على انظاهرته فقال لانه الوصف قد زالت بالعلمية والعلمية
ايضا قد زالت بالتنكير فزالت واما الوصفية والعلمية جميعا فبقي الاسم على سبب
واحد وهو وزن الفعل وهو غير منصرف فحجة سيبويه فيه انه اي نحو احمر كان
في الاول اي حال التنكير غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصف للمنافاة فلما نكر اعيد
الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف من قبيل اعتبار الوصفية لا على معنى ان الوصف
رجع حتى يكون رب احمر معناه رب شخص فيه حمرة بل على معنى انه كان ثابتا له بالاصالة
وزوال ما يضاده ولو اريد اثباته لجواز وان كانت الوصفية زائلة وانما اعيد
ليجري احمر على حكم الاصل وهو منع الصرف بعد انه دخل التنكير الذي هو الاصل وبقي
على اعتباره في جعله وادخال اللام عليه على انه من الاحكام اللفظية ولولا
لما جاز ذلك كما لم يجز في احد الامرين ان تسم منهما حرف او اسم كما رحمه واسود
وان خرجتا الى الاسمية اجماعا بذلك الاعتبار وايراد توافقهما في فصل العلم
وهو مثل مغالطة لانه حين حكم بنقلها به من ليس بصفة فلا يمكن شمله والى التعليل
به فيهم وهو منقول له على انه اذا نكر لم ينصرف وكونه صفة حال قلنا فينسوله فليتدبر

في العلمية وليمتنع نحو ضارب علما من الصرف قلت قد تلاقى ثبوتهما في التحقيق يوجب عدم
اعتبارهما معا فان قلت فلا يصح اعتبار منع التنكير لانه اذا نكر نقض العلم بعد انتفاء
اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك قلت يكفي اعتبارها لزوال ما يضاد منها
مع العلمية فلا يلزم منه عدم اعتبارها بعد التنكير فان قلت التنافي متحقق في جوهرة
الكلمة وادخال اللام فلم اعتبرت قلت لان بينهما فرقا من حيث ان اجتماع الوصفية
مع العلمية شرط في منع الصرف ولا فيهما بل هي باعتبار الوصفية لا مشاركة للعلمية معها
فيهما فيلزم من الاول اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وفيه نظر لانه يكفي
الوصفية الاصلية ان كان وصفا في الاصل بخلاف العلمية يصدق ذلك فيهما ثم متضادا
قلت في حكم واحد لجواز في حكاية كما في اخو هر لانه ان توجه على جوهر وانا وها
وادخل عليها اللام في قوله انا ابو سعيد الكرم بني ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحوصا
وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في هذه المسئلة فقال له كيف تصرف اربعا من مررت بنسوة
اربع مع تحقق العلمية الوصفية ووزن الفعل فقال الاخفش في جوابه انما انصرف
اربع لانه كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا
للعارض فقال له ابو عثمان لم لا تجر احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصله انهما متساويان في انه كلا منهما
فيه تنافي العارض والاصل فلو اعتبرت الاصل في نحو اربع لزمك الاعتداد به
في نحو احمر والا لزمك عدم الاعتداد به فيه فسكت الاخفش ولم يجب ولو فرق بينهما
بان احمر بعد النقل الى الاسمية لم يعد بالتنكير الى معناه الاصلي واما اربع
فمعناه الاصلي مراد اسما ووصفا سقط عنه الالزام وما قال الفراء اذا سمي

نحو احمر رجل احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفا لحلول هي
الاسمية ظاهر ثم يتوقف منه البحث في زيادة اذا انكر في الاول لا ينصرف وفي الثاني ينصرف واما
ما فيه الف التانيث ممدودة او مقصورة فانه لا ينصرف نكرة بناء على ما سبق من
ان في التانيث مع لزومه فكان فيه سببين فاذا سمي به كان ابعد من الصرف من
حيث انه زاد الثقل بانضمام الغير اليه فكان فيه ثلاثة اسباب واذا انكر يبقى غير منصرف
لبقاء السبب المحكم تعلى اذ العلمية لا تنافي التانيث فيه بل وليس شرطا له ليزول
بزواله كما اتفقا بين الاخفش وسيبويه واما خلافه فعلم فكاحمر في الخلاف وحده
والتعريف بالتعريف بلا فرق بينهما فانه لكن ان شيئا لا ينصرف للوصفية والالف والنون
فاذا اجعل علما زالت الوصفية واذا انكرت زالت العلمية ايضا فبقي على سبب واحد
فانصرف عند الاخفش واما عند سيبويه فغير منصرف لانه بعد التنكير اعتبر حال الوصفية
الاصلي فيجري على حكمه الاصلي بعد التنكير الذي هو الاصل واما الجمع الاقصى اذا سمي
به فلانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن لكل منهما نظير في الاحاد اي كما ان
الاسم الاعجمي لا نظير له في الاحاد من كلام العرب كذلك الجمع الاقصى لا نظير له
فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما لا ينصرف احمر في قوله اي مثل احمر
في قول ابي الحسن فانه يبقى المنكر وما يصدر به بعد التنكير لانه لمشابهته بالاعجمي
المعرفة للزومها حيث لا ينفك عنه معرفة كان نكرة جنسيا كما في التانيث
بلزومه فلا مدخل للعلمية في تاثيرها واذا كان الامر لعدم الاثر في على
هذا التطابق وتنزل اشتراكه منزلة السببين بحيث لا ينصرف وعند التنكير
على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل الاعجمي الى حال اشتراكه بالتصغير المعرفة

بابه

الجنسية
في بابه وبقاؤهما معا في العلمية والعجمية في ما بعد الجمع كما استلزم فانها الصفة
وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب الاخفش
ايضا بعد التنكير لزوال احد السببين وهو العلمية كما في احمر واما عند سيبويه فيمنع لما
اصله وكونه من منتهى الجموع فيمنع من الصرف للصفة لا لشبهه وجملة الكلام ان جميع
ما لا ينصرف عند سيبويه ثلاثة اقسام ما لا ينصرف معرفة ونكرة نحو احمر وما فيه الف التانيث
والجمع الاقصى وما ينصرف وما لا ينصرف نكرة كثلاث ورباع ولم يتوهم ان زحل لانه
في صدد شرح قول المصنف الثاني وكل ما ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة مع المستثنيات
وما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة كالاسماء التي في حالة التعريف **قوله** الثلاثي
الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث
ونوح ولوط قد اجتمع فيهما التعريف والعجمة فالقياس ان يمتنع الصرف لوجود
العلتين الا انه لخفة الناشئة من سكون الوسط فيها قاومت احد السببين وازالت فعله
فصرفت لذلك وقد جمعهما الشاعر في الاولى قوله اجدانه وارض بها هند ونهم
ايام دونها الفيافي والبعيد وقوله لم يتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب
في القلب قوم كانه جاز وجهيها بالجر وتركها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين
واللغة الفصيحة التي عليها الاكثر بل هي اللغة الاولى قال الله كذبت قوم نوح ولوطا
قال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا وقال الله تعالى وامرأة نوح وامرأة
لوط كانتا تحت عبدين اعلم ان النحاة على وجوب الصرف في نوح ولوط لاشتراطهم
الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط على الاصح او الزيادة على الثلاثة تعينا
وخالفهم الزمخشري فيهما فاعلا انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه

الصرف كما ذكرنا و مشغولون على وجوب منع الصرف في ماه وجور لكم بنحو ونحوهما على ان
العجمة لها تأثير ولولا ذلك لكان حكم ماه وجور حكم هند في جواز الامرين لكنهما تحتمل الفارق
في الوجوب والجواز فنقول على اعتبارها في ثلاثي الاوسط فثبت ان نوحا كهند قال ابن
حاجب وهذا اقوى جدا بالنظر الى المعنى لكن اللفظ لم يسمع منع الصرف في نحو لوط ونوح
مع الكثرة الاستعمال والحاصل منع الصرف بسبب هند فوجب اخذ قيد في العجمة وهو ان يشترط
في اعتبارها الزيادة او الحركة وذلك يمنع الفصل بين نحو وهند ثم كلام لان نوحا
علم الاشتراط ليس فيه الا سبب واحد وهو العلمية بخلاف هند وفرق آخر وهو ان
العجمة من حيث هي غير مؤثرة في منع الصرف اصلا بدون العلمية والتانيث في الكل الا
ما ... ظاهر هو لا يعتاد له المتوهم فلا يعطي له حكمه والحق انتفى اثر الزمخشري
وان ترجم بينة كما تكلم ... بالا بينهن بعد قوله واللغة الفصيحة الى ان قال
لان التاء انما هي في جواز الامرين ... في نوح ولوط واما فيه لسبب التانيث هذا النوع
ارض الثلاثي الساكن الاوسط كما وجورنا ... فان فيها التعريف الى
المعنوي والعجمة فلم يجز فيهما الا منع الصرف لان لخفة قاومت احد السببين فبقي اثنان
هذا في العجمة والتانيث ظاهر واما في التعريف فلانه مستلزم لزوال السبب اذ الاشتراط
حينئذ عدم الشرط فما وجه ان التعريف حيث قاوم خفة الوسط ... زال تأثيره
والمعتبر في منع الصرف ذلك انما هذا قيل لا يجوز معارضة سكون الوسط العلمية لتوقفها
وايضا يلزم من اعتبار وجود العلمية ان لا يجيء في هذا الا منع الصرف وهو خلاف
الاجماع اقول انه في السكون خفة وفي العلمية ضدها فيقابله فكونها فرعية غير مانع
واجاب البعض عن الثاني بان قال انه موقوف على ما قال بعض المحققين في نحو هند يجوز الامران

الصرف التسع في

الصرف التسع في بان سكون الوسط يوجب الخفة والتنبيه الثقل فاذا قاوم الخفة ثقل احد السببين
بقي ثقل آخر وحده وعدم الصرف فيه يناسبه في علتين مختلفتين نحو ماه وجور اذ فيهما بعد المقابلة
سببان وهما مانعان للجواز اختصر انه لا يلزم من وجود العلمية مؤثرة حين قاومت السكون
ثقل غيرها ان يجوز في هذا الا منع الصرف فضلا عن انه يلزم حال وجودها غير مؤثرة فلا يلزم
منه ان يكون المعتبر وجودها لا تأثيرها فافهم واما المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط مجاز بما
مجرى الرباعي لتنزيل الحركة منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا موقوف على تمهيد مقدمة وهي
ان الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت او زائدة
او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلب واوا نحو عصوي ورحوي
وملهوي ومرموي لان ما قبل الياء يكون مكسورا والالف لا يقبل الحركة فقلبت الثالثة لغة
والرابعة واوا لان الياء كان انقلابها او عن الواو ولان الياء ههنا الثقل من الواو
لما فيها من الجمع بين الياءات بخلاف ما اذا قلبت واوا ههنا دقيقة وهي ان الواو في عصوي
بمنزلة الواو في رحوي لانها منقلبة عن الالف فكانها بمنزلة الواو في ضروب وما يدعوا
الى ذلك انهم لم يعيدوا الى اصل الالف في نحو رحوي فالقياس ان يكون الحكم في عصوي كذلك
كذا قيل ولو قيل ان العود الى الاصل غير انه ترك في رحوي لما ذكرنا وهو معدوم في نحو عصوي فيعاد
الى الاصل لكان وجها حقيقا بالقبول والزائدة فيها ثلاثة اوجه اما الحذف فلكونها
زائدة كتاء التانيث واما القلب فلاجرائها مجرى المنقلبة والاول احسن لان الاول جرى بها
مجرى الاصل والثاني عمل بالتشبيه اما الفصل بين الآخر والواو فلاجرائهم
فعلى مجرى فعلاء فقالوا دنياوي قالوا حبلاوي ولانها في المنقلبة لكن
الثانية فلا يحتمل فتح الالف يحتمل الكون زائدة نحو المنقلبة وواو الف التانيث

بزيادة ... نحو ... اسم ... ارادة ... حرف ... الآخر ... حرف

ويحتمل ان يكون الالف للتانيث والواو زائدة والخامس لا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم
فنحو اتّ دبس اظهر لانها اطول لفظا كحبارى او تقديرا كجمزى لتنزل الحركة منه منزلة
الحرف الرابع في الثقل واذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك ظهر لك منه ما يرد اعني اجرائهم الحركة
مجرى الحرف الرابع انهم قالوا في التثنية اما جمزى جمزيان وجبلوى بالحذف والقلب لانه قد تقرر
في المقدمة ان الالف الرابعة في الاسم المنسوب تقلب واوا او تحذف ولم يجوزوا في حبارى
الا الحذف نحو حبارى ولم يقولوا حباروى بالقلب لوقوع الالف خامسة لانه قد تقرر انها خامسة
اذا كانت خامسة تحذف ليس الا لطولها ثم انهم جعلوا في جمزى بفتح الميم وهي الناقة السريعة
السير بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيها الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف في الثقل كان الالف خامسة فاعطي الجيم والحركة ههنا بمنزلة الحرف حتى اعطوا
حكم الخامس فكذلك ههنا في المؤنث المتحرك الوسط اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه
اسم امراة ولو سميت به رجلا صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع
الا انها لا يقوى قوتها اي قوة الحرف فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف
الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة التانيث ولهذا اي ولتنزل الحرف الرابع
منزلة التانيث لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء
منزلة الحرف الرابع التنازل منزلته ولذلك ردت في التصغير في الثلاثي المتحرك
الوسط دون الرباعي الا ترى تقول في التصغير قديمة وعنيق بتشديد الياء
ولما صار التاء والحرف الرابع والحركة والتاء على رتبة من الحرف الرابع لكونه
نازلا منزلته والحرف الرابع من الحركة فالحركة كانت منحطة عن التاء بدرجتين
وعن الحرف الرابع بدرجة والحرف الرابع متوسطة بينهما اي ادنى بدرجة من التاء

واعلم بدرجة

واعلم بدرجة من الحركة فظهر ان هذا اي التانيث بغير الالف على ثلاث مراتب على ما ذكرنا المرتبة
الاولى ما فيه اي المؤنث الذي فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الاسم من الصرف ان سميت به ايضا
بما فيه التاء ظاهرة رجلا او امراة والمرتبة الثانية وهو المتوسط بما زاد على ثلثة
احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الاسم من الصرف الا بعد ان يكون للاسم قد جرى فيه التانيث
قبل التسمية المذكور الا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية فيكون
الحرف الرابع كالتانيث ظاهرة في الامتناع الاسم من الصرف ان كان مسماه او مؤنثا كم
الشرط في الحرف الرابع ان يكون المسمى بحيث قد جرى له التاء قبل التسمية فيكون بهذا الشرط
منحطا عن التاء بدرجة وفايقة على الحركة بدرجة وباقيه الاسم لا يقرها الحذف كالجبل
عن جبال علم للضبع وهو مؤنث ولو سميت به رجلا لم ينصرف وهذا الشرط ان لا يكون منقولا
عن المذكر في الاصل وان لا يكون تانيثه بتاويل فيه اذا سميتم مذكرا انصرف لانه قبل التسمية
المؤنث به كان مذكرا بمعنى البعض ورجال اذا سميت به مذكرا انصرف وان كان مؤنثا لان
تانيثه بتاويل الجماعة والمرتبة الثالثة وهي الادنى للمتحرك الاوسط من الثلاثي المؤنث
فانه يمنع الصرف اذا كان اسم امراة فقط فانك اذا سميت به رجلا انصرف البتة لنقصانه
عن التاء بدرجتين وذلك لكونه فرع الحرف الرابع المتنزل على التاء وهو ناقص عن التاء
بدرجتين اذ نقصان الفرع بدرجة مستلزم لنقصان فرعه بدرجتين قوله
ونحو حذام وقطام فيه مذهبان قال الشارح رح الحجازية كلهم على بنائه فعال
جمع نحو بمعنى النوع اي على انواع متعددة فالاول فعال التي بمعنى الامر نحو نزال بمعنى انزل
وتراك بمعنى اترك وهو قياس على كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام عند سيبويه لكثرة
الورود منه اي من العرب واستمراره نظائر باب واحد وهو الثلاثي تام وما المذكورة

وما هذا اشذ فالقياس عليه جائز وانما قلت جمع لينجر في المزيد اذ لا يعلم من انطلق طلاقا ومنطلق
لينجر في دحرج دحراج فلا يقال اوذار ووداع وتمام لينجر في الافعال الناقصة لعدم جواز
كوان لكن وعند غيره سماعي اي مقصور على السماع فلا يجيء فعال من فعل ثلاثي لانه اسم
وضعته العرب موضع افعل وليس لاحد ان يبتدع ما لم تتكلم به العرب هذا في
غير الثلاثي واما في الرباعي فعند سيبويه القياس سماعي والفرق بينهما ان الثلاثي
قد كثر في كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي الا اللفظان كقرقار وعرعار فلكثرة
الثلاثي في كلامهم جعلوه قياسا عليه وقلة الرباعي توقف عند المسموع ولم يتجاوز
عنه خلافا للاخفش فانه عنده قياس ومهما افعال هذه مبنية بالاتفاق اما سبب
بنائه ففيه خلاف فانه لوقوعها موقع الفعل الامر المبني عند البصريين لان فعل الامر
عندهم مبني فالواقع موقع المبني مبني معناه اي فعال مبني لانه واقع موقع
المبني وكل ما هو واقع موقع المبني فهو مبني فثبت ان هذا التدليل قياس
اقتراني من الشكل الاول مطوي كبراه ونتيجته وعند الكوفيين بناؤها لتضمنها
معنى الامر لان اصله انزل فحذف بدلالة فلتضمنها اللام كان نزال بمعنى انزل فتضمن
لام فشابه الحرف فبني كما بني اين وكيف وغيرهما من الاسماء المتضمنة المبنية
قال ابن يعيش الاول قريب والثاني حق اقول الحق ان هذا الاختلاف مبني على
الاختلاف في بناء الامر بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل السبب ههنا الوقوع
المذكور ومن اعربه جعل التضمن والحق في هذا المبني عليه بسبب الوقوع الاول فكيف
يكون الثاني حقا والاول قريبا وانما بنيت على الكسر دون السكون مع اصالته
في البناء لاجتماع الساكنين الالف الزائدة ولام الكلمة وخص الكسر لانه

الاصل

الاصل في تحريك الساكن او لانه من علامة التأنيث فيناسب ههنا لان زيادة وفعال هذه مؤنثة
بدليل قول زهير ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر بسكون العين لانت الشجاع
في يوم الوغى للحرب ومن رتبة بالنحو اخيب في التقرب واشد تحملا الشدة والبلاء
من جنس الاسد فضلا عن الناس قوله دعيت نزال كناية من الحرب لان اصله انه اذا التقى
خصمان نزلا لاجل ظهور حيلهما والتقيا ثم اتسع فيه حتى قيل للحرب ... اقول
اذا وقع الالتجاء في يوم الحرب هو الحذف ... اذ ظرف متعلق باشجع ولج عطف على
دعيت وفي الذعر متعلق باشجع ايضا الاستشهاد ان تاء نيث دعيت للاسناد
الى نزال والدلالة انها مؤنثة لان اتصاف فعلها وكون نزال فاعل دعيت دليل على التأنيث ايضا
فالوهذه اللفظية حكاية فلا دليل عليها وذكر عبد القاهر في جاء ابن وجه كون
نزال مؤنثا ان نزال عدل عن انزلها وانث الفعل وهو اليا ... انزل مع انه ليس
على خطاب المؤنث بتاء تأنيث الفعل لفائدة تذكر ان شاء الله تعالى كانت
الفعل وان لم يكن من حيث ... لا ينظر اليه التأنيث بتأنيث الفاعل في نحو ضربت
هند وفائدة تأنيث الفعل الذي يلحق بآخره ياء له التأكيد والمبالغة قوله كانه آب
كان انزل على معنى انزل ثلاث مرات اي انزل انزل انزل جملة مستأنفة متعلقة
على قبلها كانه قيل ما يلزم معناه في اجاب بقوله كانه الخ فجعل الياء الخ اي جمع الجماعة
في قولك افعلي يا جماعة كذا الا ... على قصد تكثير الفعل وجماعة ... مرأة ...
ما ذكره ابو علي ان ما قوله تعالى حتى اذا جاء احدهم الموت قال رب ارجعون فانه
جمع الفعل لا لكونه جمعا بل تكرير الفعل جمعا وكمرة الالف على جمع ... عبارة
في الحرب معنى الآية لا يزال الواحد يشركون الى وقت مجيء الموت وفي الحديث اذا عاين المؤمن

و السموم

الملائكة قالت ارجعكم الى الدنيا فيقول لهم دار الآخرة اي لا نقبل قوله وما انا الله تعالى واما
الكافر فيقول رب ارجعوني الى الدنيا لعلي اعمل صالحا بان اقول لا اله الا الله
فيما تركت اي ضيعت من عمري او فيما تركت من المال كذا في الكشاف قال ان المعنى رب ار
جعني ارجعني ارجعني ثلاث مرات وقيل جمع الضمير تعظيما لله تعالى وقيل جمع الضمير على انه
المعنى يا رب مرهم يرجعوني الى الدنيا ونظيره ايضا قوله تعالى القيا في جهنم
القاء تثنية الفاعل لا تثنية الفعل لكونه خطابا الى مالك بناء على قول بعض واما
على قول بعض وانما ثني لكونه امرا للملكين وفي الكواشي وجوز ان يراد القيا فابدل
من النون الف فالوجه ان يقيد بعلم وجه لما صار انه كما جمع الفاعل وثني في هذين القولين
على ان الف علامة فيما مر ويقصد التكرير الفعل كذلك ان الف علامة في ارجعوني قصد التكرير
قال الشيخ عبد القاهر فلما عدل نزال ثم انه ما استعمل في الكلام مؤنثا فثبت انها اسم لا
فعل ولو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل اذ لم يقل اسم الافعال لم يكن بعيدا لان تاج
من الفعل على صيغة واحدة يجري باب افعل ولا دليل على عدليته مع ان الاصل في كل معدول
عن الشي ان لا يخرج عن نوع ذلك الشي ورد عليه انه ادعى كلامهم ونزال باب تشبيه اما
انه ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل وظاهر من كلام عبد القاهر ان فعال هذه
معدولة وصرح بذلك صاحب اللب والمطلق ان ... في بابه واما الزمخشري فما
فصل وذكر ابن الحاجب في شرحه عليه انها معدولة وفعال التي تنبه ما كان علما
وهو اما ان يكون معدولا عن فاعلة قال بناؤه في حكم الاغلب كحذام اسم امراة وقطام
اسم امراة ايضا فانهما قد سما به لانها حاذقة ... وهو مأخوذ من الحذم بمعنى القطع
من حذمت الشي وسيف حذيم وقاطعة مأخوذ من القطع بمعنى العشق واما ان يكون

معدولة

معدولة عن المصدر المؤنث كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وفي بعض النسخ وحاد للمحمود
وهذا اي فعال المعدولة عن المصدر المؤنث ايضا كفعال التي عدلت عن فاعلة علم ان
الفرق بينهما انه من اعلام الاجناس وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او
المصدر المؤنث تعليقا احد بهما وهي الحكي زنة البناء على الكسر تشبيها لها اي فعال هذه
بتركيبها اي فعال التي بمعنى الحكم وهو البناء ذهابا بالحكم مذهب الصيغة وهذا ما ذهب
اليه صاحب الكتاب وذكر البعض ان الشبه العدل ولا دليل يدل عليه فلذلك لم يذكره ان
وقيل بناؤه لتضمنه معنى التاء فيكون منضمن لتاء الفجرة وحماد لتاء المحمدة لانها في مناسبه
فاذا اورد عليه نحو هذا اجيب بحذف التاء فيه بخلاف فجار واما بابه هذا اعلام من احكامهم
لبنات بهم احد القسمين واما ابهم الاخر وفيه تعسف اذ فيهم تقدير اسماء مؤنث لم ينطق
بها وزعم ابو العباس المبرد انه كثر زيادة ثقل بتقدير العدل على ثقل العلمية فيه وهو راي ابن
كيسان وابو اسحاق يشكو هذا القول ويستضعفه ... والثانية وهي التميمية الاعراب
مع منع الصرف لما فيه العلمية والتانيث والعدل اعتبار لتقديره في باب حضار لحضورة
الامالة فعدم تقديره غير مطرد ... فثبت انهم يبنون ما في آخره راء من فعال هذه
فعلى ... اهل الحجاز الا ان بعضهم قد منعوا الحجار من الصرف ولم يحتجوا الا التعسف في الفرق
والاولى ان يقال تقدير العدل بوجوب سبقه على التانيث لان حذام وقطام اذا كان علما مؤنثا
الا لكونه معدولا عن حاذمة او عن المحمودة وهي مؤنثا فثبت ان وجود العلمية والتانيث
غير مغني عن تقدير العدل فلذلك قال ان التي علم فيها العلمية والتانيث والعدل اعلم ان
يحتمل ان يطلع على خلاف منهم في منع الصرف في فعال المعدولة عن المصدر العلم كفعال
المعدولة عن فاعلة فجعلها قسما ثانيا من اقسامها الثلاثة لا من اقسامها الاربعة كما هو في

في حكم واحد في باب الخلاف وعدمه وجدان لبعض لا يدل على عدم وجدانه وكلامه
في بابه لا يدل على عدم خلافه فلم يتم كلام الكتب هم في بيان الخلاف في فعال المعدول عن
فاعلة وهو لا يدل على عدم ذلك فاذا انكر قوله وان العلمية بالتنكير والتأنيث المؤثر
في منع الصرف بزوالها ما ينبغي انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال
الفصحى هي اللغة الاولى اي لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده اي المص
في المغني اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وهو اي البيت
للجيم بن صعب في امرأته حذام وقيل لامراته من العرب واصله ان حذام امرأة
حذرت قومها من الغارة فانكروها فلما نزلت الغارة قالوا حذرت حذام فضرب
به مثلا والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث اي يا لكعاء
وهي ايضا مبنية على الكسر كالمثلة فعال التي في معنى الامر الزمة وهو مذهب سيبويه
فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والعدل ايضا نسب بعضهم
هذا الى سيبويه وقيل بنيت لتضمنها تاء التأنيث وعلى الكسر لاصالته في تحريك الساكن
ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا كوقوعه في قوله اطوف اي ازور ما اطوف
اي مدة ثم آوي اي ارجع الى بيت قعيدته اي قاعدته لكاع ولا يجوز في السعة جاءتني
لكاع اي ان يجعل لكاع علما لامرأة ثم يعدل عنه هذا في الكعاء اللكاع قال عبد القاهر
انما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه اي تعريف فعال هذه لا يكون الا في
في النداء لانه ما عدل عنه ليس بعلم ولا مشار اليه ولا معرف باللام ولا موصول
تعرفه ان تدخل لا في فعال الا ترى ان نحو خبيثة ضد الطيبة وفاسقة هي الفاجرة
واصله الخروج عن الامر يقال فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها ومنه قوله تعالى

وانما منع من الجر لكونه مشابها بالفعل واذا دخلت الاضافة او لام التعريف خرج من شبه
الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه اي من الاسم لاجل شباهته بالفعل ثم
يجوز ان يعود الى الفعل ويجوز ان يعود الى الاسم فعلى الاول من باب اضافة المصدر الى
المفعول والفاعل محذوف وعلى الثاني من باب اضافته الى الفاعل والمفعول محذوف
لكنه الاول اولى لقربه وهو الجر فان قيل على ما ذكرت كان القياس ان يعود التنوين
كالجر فلم لم يعد اجاب بقوله واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لمكان المنافي
لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها من خصائص
الاسم كالاضافة واللام فكان يجب ان يعاد معها اي مع حرف الجر لظهور التنوين
لزوال المشابهة بدخوله ومقتضاها اعادة ما حذف لاجلها من الاسم ومع ذلك لم
يعد قوله كان يجب ان يعاد معها التنوين منشأ للفعلية ومحل انه يجوز
فيه [illegible] ان لام اللام والاضافة اشد تنبيه الاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة
معرفة فيكونان اقوى في الابعاد عن الفعل بخلاف حروف الجر فانها لا تخرجه عن معنى
الاسم من هذا البحث شيئا فلم يعتد بدخولها ولئن جاز جواب ثان وهو ان حروف الجر
جاءت لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت
زيدا الا ترى انه يجوز نصب المعطوف حملا على المعنى فكان الباء معدودا
من جملة الفعل من جهة المعنى كأنه قال اذهبت فيصير كانه لم تتصل بالاسم واما اللام
فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه لحكم تعدي الفعل منه اليه والحاصل
هذا ما تعدد فكان حرف الخفض كالفاعلية والمفعولية في معنى العامل فلابد من القيام
الا ما ذكرتم من الاضافة واللام يشترط المانع ويخرج الاسم [illegible] فهذا [illegible] قاله بعض المحققين

[illegible]

وقيل انه التوارد على معاد ونا لم يزل الشبه لا يصح لان زوال الشبه بزوال ما ثبت كما اذا حصل احد
تقتضي الترخيم مع التنكير فقيل رب حيدر فالشبه احد للوزن والعلمية قد زال في يا رب حيدر
وتعري الاسم عنهما ليس بثبت للشبه فيه وان بزواله كمالات الفاعلية والمفعولية كذلك وايضا
يلزم ان ابنيته بوقار خلاصته من خواص الاسم لم يقبل به احد لان مشابهته بالتقطير لا بالنوبة
عنها فكذا ايضا لكن فيه نظر على هذا الجزاء لا الاعراف وهو منزلة التي قاجا ومن تابعه وقال ابو علي
لا التوارد يتوقف بوجود العلية والاسم منفرد ولان التنوين لم يذهب بها وهذا قول
لا يدرى ما هو المتوقف ويلزم المتوقف قوله والمبني نوعان لازم وعارض قال الشارح رح
اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانه ابدا لم يختلف من قولهم فلان عرفته لانه عرفته لا يوجه
اى قوت عليها او من فلان عرفته لمناسبته لانه دال يتعدون فيه بتوارد المعاني الموجبة
للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة وانما بني منها اي من الاسماء ما بني لمناسبة ما
بينه وبين المبني الاصلي اعني الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام ولم يتقارب
لعدم اعراد ما بينهما بوجوده تضمن معنى غير التمكن والشبه به والوقوع موقعه وان
علة الموقع موقعه والوقوع موقع ما اشبه والاضافة اليه وهو ما خوذ من بناء القرار
فسمي بشبيهه لما فيها من وجود الثبات على حالة واحدة ثم ان الاسم المبني على ضربين
لازم وعارض لانه اما ان لم يكن له حالة بانفصاله عن حالة من الاحوال وبالحركة
فاما او بحالة حركة لاحد معانيه المعتورة لان جميع الاسماء له حالة اعراب
بهذا المعنى على الاول يبرز فيها اعراب وعلى الثاني مجرد الكلام له ذلك ان حالة
اعراب او حالة اعراب والاول هو المبني اللازم والثاني هو المبني العارض قوله والتعريف
الصادق المبني اللازم بالذي التي تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبهه كالذي والتي

يستعمل على وجه

يستعمل على وجه لنف ودا طردا وعكس العاد هو اللازم في الثبوت اي كلما يصدق عليه
المعرف يصدق عليه المتوقف والعكس هو التلازم في الانتفاء اي كلما لم يصدق عليه
المتوقف لم يصدق عليه المتوقف حينئذ في الاول بقوله لانه المنقوض بلا التي لنفي الجنس فتضمنه
معنى الحرف وهو معنى من الاستغراقية والف يا نحو قبل وبعد واخواتها تشبه به اي الحرف وكذا
المصدر من ام كيف تشبه الحرف في الافتقار والجر نتضمن معناها وهو معنى حرف العطف ومثل
هذه الاشياء يصدق عليها المتوقف كما ذكر مع انه ليس مبنيا بناء لازما فلا يصح وبين
انه بقوله واسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه فلا
يصدق وهو من المبني اللازم فلا ينعكس قال المفتاح في جوابه هذا تعريف لا
لا يجب انعكاسه واما اطراده فثابت لانه معنى قوله ما تضمن معنى الحرف وما اشبهه
على التوارد اي تضمن معنى الحرف او اشبهه ابدا على معنى انه حيث وضع واصل على التضمن
وانت به وانما ما ذكرت فلم يوضع او كما وضع متضمنا للحرف ولا ثابتا لم لانه الا
فتقارب التضمن في حالة عن مثلا وقت التركيب لا في وانما لم يذكر هذا الجواب
لعدم افادته لان التعريف كما يجب اطراده تجب انعكاسه قوله كاين ومتى وكيف قال
الشارح انما بني اين لتضمنه معنى الاستفهام الاستفهامية او حرف الجزاء الشرطية
وذلك لانك اذا قلت مستفهما اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في
المسجد ام في غيرها فتضمن حرف الاستفهام طلبا للاختصار في الاوهام فبني لذلك واذا
قلت متعلقا اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس
فيه وهكذا تقول في سائر الامكنة مثل ان تجلس في السوق اجلس فيه وان تجلس في الدكان
اجلس فيها فتضمن معنى الحرف للشرط الاستفهام طلب الايجاز وكذلك متى متضمنا معنى

نحو الاستفهام استفهامية او وحرف المجازاة شرطية لانك اذا قلت في الاستفهام
متى القتال اكان امس اليوم بحذف همزة تعريفية ام غدا ام بعد غد واذا قلت في
الشرط متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج وان تخرج غدا اخرج غدا
وهكذا في باقي الازمنة فتضمن معناهما فبني لذلك وكذلك كيف فانه متضمن معنى
حرف الاستفهام وذلك لانه معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فتضمن معناه ولا
يكون للمجازاة فتضمن معنى حرف كما جوز باين وجه دخل الاستفهام عليه وفيه نظر
احدهما ما ذكره الاخفش كما بحذف الفاء وقيل معناه كيف وليس بلغة اخر
كسه ومحله الرفع على الخبرية ان كان الواقع بعده اسما مفردا او النصب
على الحال ان كان جملة اسمية او فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد جاء
او فعل زيد اي على اي حال زيد وحكم الاخفش بظرفيته لانه والظرف متقاربان
ولهذا يعمل فيها الحال نحو كيف زيد ضاحكا او على المصدر ان فعلا قبيحا او حسنا
ومنه قال سيبويه انه اسم مبهم غير ظرف اذ لو كان ظرفا لاجيب بظرف كما في متى القتال
او على الخبرية ان كان فعلا ناقصا نحو كيف كان زيد او على المفعولية ان كان
من افعال القلوب نحو كيف علمت زيدا قوله وما اشبه كالذي والتي قال الشارح
شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى ان تحتاج الى جملة توصل الموصولات
بها الى تلك الجملة ولا تستقل بالفائدة وفي بعض النسخ بالافادة بدون الصلة
اذ لا يفهم معناها الا بضميمة ما بعدها اليها فصار ذلك من مقتضياتها فبنيت
لذلك وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل الحركة ولا قال ان الاصل في البناء
السكون لانه ضد الاعراب والاصل فيه الحركة فيكون ضده ضدا للمعرب

عن التقاء الساكنين ولم يحرك الياء لان الاستثقال في الياء والفاء واما لانه
تحريك الحرف الصحيح اولى لقوته واختير الفتحة لانه ابلغ الحركات في التحريك لخفتها قوله والعارض
جهة انبنائه قال ان يرد الثاني في المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لا الاعراب
فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم يؤدي الى احد الامرين اما الى انقلاب الياء
الفا او واوا في حالة النصب والرفع وفيه لف ونشر واما الى حذف الياء من الثانية في تحرك
ما قبلها على تقدير عدم الانقلاب وكلاهما على خلاف الاصل فبني على الكسر لقاء
على الثانية والياء اذ لا شك ان الابقاء على الاصل اولى من الازالة عنه ولا ضرورة
تمس اليها هذا مذهب البعض ونسبه ابن الحاجب الى الغلط وجعل اعرابه تقديريا
فلا يلزم المحذور والذي يدل على ذلك ان الاعراب يستحق بعد التركيب والكسر موجود
قبله فلما جاء التركيب وجد الاعراب محله منافيه لامتناع اجتماع الحركتين فتخالفتا
او متماثلتين فقدرت لا امكانه وقد قررنا فعل الوجوب لكن شرط في اعرابه بالحركة جواز
اجرائها على الاخر ولا سبيل الى هذا في غلامي فكيف يكون معربا فيكون مبنيا بناء عارضا
عارضا على الحركة فرقا بين اللازم والعارض وعلى الكسر لما ذكرنا من الانقلاب او حذف
الياء من التثنية والذي يلوح لنا ان الحق ان يكون تقديريا لانه لا فرق في الحقيقة
بينه وبين المقصور في انعدام الشرط المذكور ومنهم من جعل اعرابه تقديريا في
حالة الرفع والنصب وفي حالة الجر لفظيا ومعتمدا وجود الكسرة اللفظية وقد
عرفت انها موجودة قبل التركيب فلا مناص من القول بالتوقف وانما بني لوقوعه
موقع كاف الخطاب في ادعوك وهو وان كان في حكم المبني الاصل لكنه مشابه للكاف
وذلك فانه مشابه له لان ادعوك بمعنى ... به وذلك الكاف حرف ولا ينبغي لجواز تقديم

امث بدايتي لعدم فيا لحن في امكان زيادة الوجه في احدهما لا يتوقف التغاير
بجواز الاكتفاء بجواز بذلك القدر في جواز البناء وهو انما كاف الخطاب مبني
فيه ما وقع موقعه اوضح وقوعه موقع كاف الخطاب بقوله الاتري انك اذا قلت يا زيد
فقد توجه الخطاب اليه اي الى زيد كما توجه في ادعوك هذا على مذهب البصريين واما
على مذهب الكوفيين فانه معرب بغير تنوين ومذهب الفراء منهم انه مبني على الضم
وليس بفاعل ولا مفعول وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا فان قيل انه بارض
قولهم لعروض البناء وحذف اللام من الثاني دون الاول لوجود شرط حذفه فيه دونه
اقول يجوز ان يكون فرقا معقولا له لذلك المجموع لا للبناء على الحركة فقط ويجوز ان يكون
اللام في لعروض للوقت اي وقت عروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لو بني على الفتح لالتبس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف في نحو يا احمد مثلا اذا رأيت جماعة احترازا عن الحركة الاعرابية
كلهم احمد فنودي واحد منهم فقيل يا احمد فلو بني المنادى المفرد المعرفة على الفتح
لم يعلم ان حركته اعرابية وان المراد به واحد غير معين او بنائية والمراد واحد
معين ووقع في بعض النسخ بالنداء المعرفة وهو سهو لانه يقال فيه يا احمدا بلا
التنوين كيا رجلا لانه غير منصرف ولا يفرق بينهما بحرف النداء لجواز حذفه نحو يوسف
اعرض ولا يجوز بناؤه ايضا على الكسر لالتباسه اي المنادى المفرد المعرفة
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء اجتزاء اي اكتفاء عنه
بالكسر نحو يا غلام فبقي من الحركات الثلاث الضمة فبني عليها ولم يبن المنادى
النكرة لانه في بعض النسخ لانها لم تقع موقع كاف الخطاب اذا لم يرد به واحد

غير معين

غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وكاف الخطاب معين فلا يقع موقعه النكرة
وفيه نظر ولا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة
التنوين والتنوين لكونه علامة للتمكن لا يجتمع مع البناء فكذا ما هو بمنزلته واما النكرة
المفردة مع لا التي لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى الاستغراق
فيه كانه قيل لا من رجل في الدار وان الاستغراقية لان دخولها لا يستدل الا للجنس
الا انتهاء به في نحو هل من رجل حاضر واحد بين الجنس الا اقتضاه غير انه التنكير
ما بين على الا ابتداء له لالة اخرى الغايتين ووجه تضمنه النكرة المفردة اياها
البلغية قولهم لا رجل بالفتح فلا رجل بالتمام فيه من ليس رجل وما ذلك الا بجر من مؤكد
مثبت للاستغراق وهو من فيقتضيه اياه ولو استفيد منه لا لما تفاوت الكلام
وحاصله اخر ان النفي والاستفهام ثبت بهما في تشبيههما بحضور الجملة
لا بالاسم وحده لكن انهما لا يحكم بهو النفي المثبت به بالاسم المنفي وهو النفي
على معنى الاستغراق كلام التعريف بفيد في نفي الجنس فاحتاجوا الى تنصيصه وليلا
عليه ليتصل بهذه الحالة من بين حالتيها الاتي لم ينزل فيهما منزلة حرف يحدث
في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المبني ليكون هذا الحكم مما تدل على فرط اتصال
الحرف بالاسم وشدة الاتصال بينهما ولم يبن الرجل لان الاحتياج اليه للتمييز
وذلك مفقود هنا وانما بني على الحركة لعروض البناء اذ العارض يناسب العارض
وانما بني على الفتح لتناسب حركته عمل لا التي اسمها مضاف او مشابه به وهو
النصب وفي بعض النسخ لتناسب عملها لا يحصل الا لانه بينهما مناسبة في التخفيف
في فروع المناسبة في الحركة واما المركب المراد به كل كلمتين جعلتا اسما واحدا

النفي الجنس

علم معنى واحد بالنسبة اسنادية او اضافية فيشمل ستة اقسام الاول ما كان ثانيه
صوتا نحو سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه بمنزلة واحد من احد عشر والثاني على
الكسر تشبيها بغاق الا عند بعض العرب فانهم يعربونه غير منصرف لعدم التضمين والثاني
ما تضمن ثانيه معنى الحرف لا لتركيب الاول شبه المضاف فحكمه اعراب الاول وبناء
الثاني ويجي تحقيقه والثالث ما تضمن ثانيه معنى الحرف ولم يشبه الاول المضاف نحو خمسة
عشر فحكمه ان يبني الجزآن على الفتح واليه اشار بقوله فانما بني الشطر الاول الشطر
من الكلمة ببينه فكذا اما هو فبمنزلة وبني الشطر الثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة
فحذف الواو وركب احد الاسمين مع الآخر فصار كالاسم الواحد الدال على مسمى واحد
ليجري مجرى ساير الاعداد المفردة نحو خمسة وستة ولولا العطف في المعنى لوزنه
بانه التطريب كلمتان لسيان في الاتحاد والافتراق في اللفظ فلا تسامح وانما احتاج
جوا الى ذلك لدفع الالتباس لانك لو قلت لصاحبك العاقد للشراء اعطيك لهذه
الدابة خمسة وعشرة لتوهم المخاطب انهما صفقتان والمراد صفقة واحدة بخلاف
خمسة عشر ولا احتياج اليه فيما بعد العشرين وما فوقها لانه   لانه مجرى
هذه العقود مجرى   جمع المذكر السالم واعرابها كاعرابه والتركيب لا يوجد
في المثنيات والجموعات وانما موضعه المفرد اعلم انه لا يلتبس تلك العقود مع
المتبع للتبايين ونحته في حكم من في تعليم حتى يعطى تارة درهما واخرى
عشرين وبنيا على الحركة لعروض البناء فرقا بين اللازم والعارض وعلى الفتح
ودعى الفتحة لخفة المطلوب مع الخصوص متعلق بالمطلوب او حال منه ربما
وربما يتعلق بهذا ان في المركب للتعلق الثاني من الاجتماع فحرك بالفتح اذ الوحدة

ليس الآخر بكل

من اراد الاصل [illegible]

ليس الآخر بكل ما ذكر وبه يحصل الوصول اما هذا الوجه فلم يكن لنا حاجة الى العطف ما ثم
والرابع ما لا يكون الثاني منه صوتا ولا متضمنا معنى الحرف فحكمه فتح الاول وحده ان كان
الاخر صحيحا والاسكان لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة واعراب الثاني مع منع التعرف
للعلمية والتركيب واليه اشار بقوله واما نحو بعلبك فكاملي من الاسماء المقصورة حيث
للتعليل اي لانه لم يتضمن الثاني معنى الحرف والخامس ما كان كذلك في الظروف حيث
شهون بانه مركب الاضافة تشبيها للمقطوعات حيث انهما اسماء احدهما عقيب الاخر
من كونه وقدم تحقيقه في باب ما لا ينصرف وادا ما حذف منه المضاف اليه وهو مع
حرف بين ظرفه بين ظرف فالاول الجهات الست والسفل ودون وحتى على وابدا ابهذا
اذا لكونك جئتك من قبل وقوله من بعد كل شيء ومن بعده وجئتك من اسفل ودونه من
على ان من اسفل ودونه وعن العلاء وانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه الذي
ان المضاف اليه فيصار في الاسم المضاف كالجزء من الاضافة قد ترك ذكر ذلك

[illegible]

كسائر النكرات فالعرف في التراب وكنت قبلا والفوق بينهما وقوع الجر قبل
زمانه المضاف اليه الاول ووقوعه في زمان شامل الازمنة المتقدمة على هذا الزمانه

على معنى واحد بلا نسبة اسنادية او اضافية فيشتمل ستة اقسام الاول ما كان ثانيه
صوتا نحو سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه بمنزلة واحد من احد عشر والثاني على
الكسر تشبيها بغاق الا انه لبعض العرب فانهم يعربونه غير منصرف لعدم التصرف والثاني
ما تضمن ثانيه معنى الحرف فلانه لم يكن الاول تشبه المضاف فحكم اعراب الاول وبناء
الثاني والتعلق بخمسة والثالث ما تضمن ثانيه معنى الحرف ولم يشبه الاول المضاف نحو خمسة
عشر فحكمه ان يبنى الجزءان على الفتح والبناء [illegible] بقوله فانما بني [illegible] الاول الجزء
من الكلمة [illegible] فكذا ما هو بمنزلته وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة
فحذف الواو وركب احد الاسمين مع الآخر فصار كالاسم الواحد الدال على معنى واحد
ليجري مجرى [illegible] الاعداد المفردة نحو خمسة وستة ولو لم يحذف العاطف [illegible] لوزنه
بان [illegible] كلمتين بينهما الاتحاد والافتراق [illegible] اللفظ فلا [illegible] وانما اجاب
جوابا [illegible] لدفع الالتباس لانه [illegible]

[illegible] خصوص متعلق بالمطلوبة او عارض [illegible]
وما يتعلق بهذا ما في المركب للتعدد الثاني من الاجتماع [illegible] بالبناء [illegible]

بيس الآخر بك

بس الآخر بك ما ذكره به حصل الوصول الى هذا الوجه فلم يكن له حاجة الى الحق ما الثقل
الاثر [illegible] الثاني منه صوتا ولا متضمنا معنى الحرف فحكم فتح الاول [illegible]
الآخر [illegible] والاحكم [illegible] من الحكم واعراب الثاني [illegible] التعرف
للعلمية والتركيب [illegible] بقوله [illegible] نحو بعلبك [illegible] منه الا للعلمية حيث
للتعليل [illegible] الثاني معنى الحرف والخامس ما كان [illegible] حيث
[illegible] الاضافة تشبيها [illegible] حيث [illegible] عقيب الآخر
من كونه [illegible] تحقيقه [illegible] ما لا [illegible] المضاف اليه وهو مع
[illegible] ظرف [illegible] فالاول [illegible] السفل [illegible]
[illegible] قبل [illegible] بعد [illegible] السفل [illegible]
مع [illegible] السفل [illegible] الاسم [illegible] المضاف اليه [illegible]
ان المضاف اليه قياس في الاسم المضاف كان معنى الاضافة مقدرا فيه [illegible]
الاسم والاضافة [illegible] معنى الحرف [illegible] حروف الاضافة
[illegible] معنى الحرف [illegible] ما هو التوقيف
[illegible] معنى الحرف [illegible] المضاف اليه [illegible]
كان معناه [illegible] لفظ المضاف اليه فلم [illegible] المضاف [illegible] الاضافة
[illegible] التوقيف [illegible] حرف التوقيف [illegible]
[illegible] اذ هو [illegible] معنا [illegible] فالكسرة [illegible]
[illegible] قبلها [illegible] بينهما [illegible]
زمان المضاف اليه الاول [illegible] في زمانه من الازمنة المتقدمة [illegible]

ويبني الجنيبان فرقا وهذا مبني على كون الأول معرفة والثاني نكرة قال ابن يعيش في
شرح المفصل على بنائهما لأن هذه الظروف حقها الإضافة لأن معناها لا يتحقق إلا بها
فلما حذف المضاف إليه اكتفاء بمعرفة المخاطب صوتيا صارت بمنزلة البعض من الكلمة
لأنها كالشيء الواحد والبعض منها مبنية وقيل لشبهه بالفعل في أن كلا منهما يحكم
منه المعنيان فإذا ذكر المضاف إليه أو دلالة حال أعلم المضاف فيهما أما
فيهما وقيل لشبه الحروف حيث وإنما بني على الحركة لكون في الأصل [illegible] من الضم جبرا
منه [illegible] كالشرب لأن المضاف إليه لما انقطع صار بعض الكلمة قدر ان قطعه فظهر
النقصان فيه أعطيها جبرا له وقيل بني على الضم لأن النصب والجر قد يدخلان
حالة الإضافة نحو قبل هذا ومن قبله لا الضم فلم يبن على الفتح والكسر إيقاعا
للحنى لفظ يوهم الحركة الإعرابية والحركة البنائية جنس عليه وصارت الضمة علما
لما الحذف وقيل بني على الضم لشبهها بالمنادى المفرد المعرفة في أن كلا منهما
مبني في حال ومعرب في حال والثاني حسب وليس غير ولا غير وغير في ليس غير متصرف
الخبر لكونه خبر ليس واسمه مضمر ولا غير مرفوع المحل على الخبرية على مذهب البصريين
وعند الزجاج كلاهما واحد وعلى مذهب الكوفيين لا غير بالفتح مثل لا ريب
قوله والمبني اللازم من الأفعال الماضي والأمر بغير اللام أي أن الأصل
في صدر الكتب [illegible] الماضي والأمر بغير اللام لا يستحقان الإعراب أصلا فبناؤه
وهما لا يكون إلا لازما وأما المضارع فقد استحق الإعراب بسبب المضارعة
وإذا كان مستحقا له بسبب المضارعة فإنما منه [illegible] المضارع بني عارضا [illegible] لك
أن بنيتها منه ما لحقه نون جماعة النساء نحو تفعلن وإنما بني تشبيها بالماضي

قد سبق م

نحو فعلن حيث أن كلا منهما فعل لحق بآخره نون جماعة النساء وهم قد أخرجوا المضارع
لشبهه الاسم من أصله فأعربوه فلما لحق بآخره ما أصله الذي هو البناء أولى وأجدر
هذا عند سيبويه وقال غيره إنه أي المضارع مع ما خرج من أصله بالمضارعة أجروا بناءه
في بعض الأحوال فثبت أنه قد ترك مع أصل البناء إنه إنما بالأصل في الأفعال البناء
لكنه يحتاج إلى القول في تبيينها علم أنه [illegible] والوجه في تعيين حال اتصال نون جماعة النساء
للبناء أن المضارعة فيه للاسم أقل النقص إذ ليس في الاسم على هذا المثال الأمر أنه لا يجيء
بوجه نحو ضاربن على نحو يضربن بخلاف يضربان ويضربون وتضربين إذ الحق نظير في الأسماء
كضاربان وضاربون وضاربين فلا يلزم من بنائه ما تتصل به نون جماعة النساء
ويمكن أن يقال الوجه فيه أن الألف والواو تقتضيان لحركة ما قبلها إذا كانت مقدرة والنون
سكون ما قبلها والحركة آلة الإعراب والسكون البناء وما يقتضي حركة ما قبلها فكان يقتضي
إعرابه وما يقتضي السكون فكانت تقتضي بناءه فلأجل هذا بني مع النون لا معهما تنبيها
عارض على ما ذكر سيبويه ولا أزم على ما ذكر غيره واختار المحقق مذهب سيبويه وإنما بني الفعل
مع نون التأكيد الثقيلة والخفيفة لأن الفعلية مقتضية للبناء لكونه أصلا في الفعل
كالإعراب في الاسم لم يبق بالجهة الفعلية وأعرب إلا بالجهة المضارعة فحين دخلت النون
كان بالجهة الأولى محدود وإذا التأكيد جرى به في الحوادث فقويت الفعلية بهذا الاعتبار
فعاد إلى الأصل الذي هو البناء وبني على الفتح لأنه لما اقترن به التركيب نحو بعلبك أن كلا
منهما كلمتان ركبتا فصارت كالكلمة الواحدة بني على الفتح كما بني هو أي بعلبك قوله
اعلم أن هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه فأراد أن يعلم أن الكلمة [illegible] الاسم والفعل
والحروف تنقسم بحسب العقلية إلى أربعة أقسام لأنها إما أن لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو

واقع بها لا لفعل المقارنة نحو أن يضرب زيد فيضرب معمول له وعامل في زيد وعامة الأسماء
المتمكنة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف والاسم التام
نحو لقيت زيداً راكباً غلامه أو مضروباً ومررت برجل حسن وجهه وأعجبني ضرب زيد أو رأيت
غلام زيد وحصل لي عشرون درهماً فكل منها عامل في معمول آخر والأبد أن يكون عاملة ولا
معمولاً فيها وهو أيضاً واقع كاسم الفعل الغير العاملة وهي الحروف العاطفة وحروف الاستفهام
وحرف الخطاب ونحوها والأسماء الغير المتمكنة كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات
قوله الأقسام منها أن في الأسماء غير المتمكنة استثناءات منها وهو ما تضمن حرف الجر أدواتها
بعض النسخ الأقسام فإنه يكون عاملاً ولا يكون معمولاً فيه كما سيجيء عن قريب وأما أن
يكون عاملة ولا يكون معمولاً فيها وهو أيضاً واقع كالفعل الماضي نحو ضرب زيد فإنه عامل
في زيد فليس بمعمول إلا مع غير اللام نحو اضرب زيداً وأما باللام فهو مجزوم بإن المقدرة
والأسماء الغير المتمكنة [الجازمة] للفعل المضارع وهي الأسماء المتضمنة معنى إن نحو
إن تضرب ومن ومتى وحيثما وأخواتها تقول من تضرب أضرب ومما تفعل أفعل ومهما
فإنها تكون عاملة في الفعل لا معمولاً فيها فكأن المراد بالمعمول مطلقاً الحروف العاملة
وهي الحروف المشبهة بالفعل والحروف الناصبة للمضارع والحروف الجازمة والجارة فإن
كلاً منها عامل غير معمول فيه وأما أن لا يكون عاملة ولا يكون معمولاً فيها وهذا القسم
قد أهمله المصنف في المتن وظن أنه غير واقع مع أنه واقع أما في الفعل الماضي أو في
فاعل ظن أنه أي أن له لا يتصور معمول فيه كل حال إلا أنه في حال أن يكون عاملاً
كل المعمول فيها أما الفعل المضارع ولا شبهة في أنه كل فعل مضارع عامل وأما
الاسم المتمكن وكل اسم متمكن يصح إضافته فيعمل الجر إذا أضيف فيعمل في المضاف إليه

عند الشيخ

عند الشيخ عبد القاهر والمصنف تابع له لا يجاز إلا أنه ما ذكر شيخ القضية الحملية في الدليل
كاذب لأنه يصدق في بعض الاسم المتمكن لا تصح إضافته وذلك لأنه ما فيه نون الجمع فإلا
على أنه لا يصح إضافته ألبتة لما ذكر في الكتاب الثاني في بحث التمييز أن ثلاثة نحو
وهو متمكن حيث تقول عشرون في الرفع وعشرين في حالة النصب والجر ولو لم يكن
كذلك لكان معرباً لأنك تقول جاءني أحسبه لا يعمل الجر بالإضافة وهو قائم
مقام معمول جاءني لا تقتضيه إلا حالاً لأنك تقول جاءني زيد مطلقاً لكنه غير منصرف
لا تستقر منه ماض ولا مضارع أي ولئن سلمنا أنه غير عامل للجر بالإضافة إلا أنه لا
يلزم أن يكون غير عامل لأنه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملاً في قولك حسبك رجلاً
إلا الجواب بالمنع أولاً أن اللازم مما ذكر عدم جواز إضافته إلى التمييز على الخلاف وأما غيره
فبالإجماع يعمل الجر ولئن سلمنا أنه غير عامل الجر بالإضافة فهو ينصب بها ولا
يلزم من منع الدليل منع المدلول لجواز ثبوته بدليل آخر كلا يجاز العلم لا يصح إضافته ألبتة
لأنه معرفة ولا ينصب التمييز أيضاً إذ لا إبهام فيه وهو متمكن حيث تقول زيد وزيداً
وزيد لأنا نقول لا نسلم أنه لا يصح إضافته إذ كل علم قابل للتنكير بجعله من أمة ذلك
تنكر زيد مثلاً بأن يجعل زيد من الذين وتصح إضافته إذ ذاك أي عند التنكير
لزوال المانع نحو مررت بزيدكم وبعثمانكم قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بأبيض ماضي الشفرتين يمان كما يصح إضافة المنكر فهذا أي ما ذكرنا من السؤالين
محله الرفع على الابتداء خبره قوله الذي عبر المصنف بما جعله مقرراً أحال بهذا القسم
محالاً أنه غير واقع لأنه من الأسماء ما لا يستعمل مضافاً ألبتة من كل
أي ما لا يستعمل مضافاً ألبتة نحو قط وقاطبة وكلا ومعاً جميعاً فإنه لا يجر المضاف إليه

ولا يجب التمييز على ذلك بالاستثناء وهو معمول فيه لكونه منصوبا على الظرفية اذ الظروف لا بد

له من مظروف وعامل فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا قوله في الاسماء المتضمنة

كالات الشرط الاسماء المتضمنة بمعنى ان التي تجزم الفعل المضارع وقد ثبت لتضمنها معنى

الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته نحو ما تفعل افعل ومتى تجلس اجلس فليست زمانا

خرجت عن كونها معمولا فيها الا انا استثناها من التقسيم المذكور في بيت الباجي انما

الاسماء فانه لم يبين مراده نقضه معنى الحرف كاخواته لوجهين احدهما انه اخالم

يبين ابدا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنو الفعل ابدا بان الاصل

في الافعال البناء وانما خص ان به دون غيره من اخواته لانه اقوى في الاسمية

بدليل انه ابدا انما يضاف الى الاثنين او الى الجماعة ويصير بعض المضاف اليه وما

كذلك اخواته والثاني انهم جعلوه اي ايا على ما هو نظيره اي في المنع في الاعراب وهو

جزء او بعض كلاهما مع بابه ان على ما هو فنقول بعد ما قلت وبه سبب وهم يجعلون

الشيء على ضده كما يحملونه اي حملا مثال حملهم اياه على نظيره قوله والعامل

عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص كالات الشرط قد عرفت ان المعرب

هو الاسم المتمكن ثبت دال المتصرف وغيره بخلاف الاخر والفعل المضارع وعرفت

ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وعرفت ان الفعل المضارع قد تطفل

عليه اي على الاسم فيه اي في الاعراب بسبب المضارعة فاذا عرفتها فاعلم

ههنا اي في هذا المقام ان تعلق وفي بعض النسخ ان تعليق الفعل او

ما اشبهه من الظروف كالظرف والمشتبه بالفعل والاسماء كاسم الفاعل والمفعول

وغيرهما مما يدل على حدث وغيرهما اي غير ما اشبهه انث التغيير اعتبارا لمعناه

من الاسباب

على ما اجوبة صحيحة واجه ايراده

من الاسباب اه و حروف الجر و الاسم الجامد المعنى و الاشياء حسب التغيير بسبب الوجه ما

من الوجوه المعهودة بينهم في الاسم المتمكن تعلقا يتعلق فيه به بناء على ان المراد

بالعامل ما يحل العمل التصريح بجزئية ايانه عقيب تقسيم الكلمات الى ثلاثة انما الاربعة

بحسب اقتضاء الفعل كما ان المراد من العمل فيما التصريح على ما قرر قبل بسبب جزء انه

في قوله ان تعلق الفعل به تعلق لثبوته وصفا فيه اي في الاسم المتعلق به كالفاعل

علية او ما اشبهها كالاسمية لكانه وما ولا للمشبهتين بليس والخبرية لان او

المفعولية او ما جرى مجراها مثال الحالية والمميز وما والاسمية لانه والخبرية لكان وما

يحمل عليها والاضافة ونحوها كالجار والمجرور نحو مررت بزيد وهذه المعاني التي لو

سلمنا بها معاني معقولية كما يدركها ان الفعل طلبا سبيلا الى ان يدرك لطيف يستدعي

نصب علامة ليستدل بها اي تلك العلامة قوله بها قائم مقام فاعل لسبب ايراد المصدر

اي يوجد الاسند لانه بها عليها اي على تلك المعاني فجعلوا او وجوه الاعراب التي هي

الرفع والنصب والجر الذي صفة وجوه لتوجدها اضيف اليه لا يليه بالنصب مفعول ثان

لجعلوا عليها اي على تلك المعاني المعقولة وسموا تلك المعاني المعقولة مقتضيات

للاعراب وفي بعض النسخ بالاضافة وسموا الاشياء التي تعلق بها به اي في الاسم بسبب

لحدوث هذه المعاني المعقولة عوامل مفعول ثان سموا وكذا اي كالشيء عاملا

نصب تلك العلامة مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره في بحث

المضارع تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب في نفوس اي المضارع حيث تلك الحال

وجودها او في خطاب المضارعة للاسم وذلك اي كونه او في خطاب المضارعة

عنه وقوعه تبعه اي بصيغة موقع الاسم نحو جاءني رجل يضرب اذ الكمال فاعله لتقود

بصيغة

في نفسه اي الثاني فقوله لان الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ليدل على قوته ان به
وانما كان اوفر حظا عنده لان وجوه المضارعة ستة من جملتها وقوعه موقعه
فاذا حصل ذلك يتم به المشابهة ونصبه ما حيث وجد ولا يقع بنفسه موقع الى
اي موقع الاسم لكن يحتملها بجعله بتقدير الاسم نحو ان او ما اشبهه كان وكاد واذ
حيث للتعليل كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم لكونه علامة ما فضلة
في الكلام وجزمه حيث وجده في المقاطع ثبتت المضارعة بالوجوه
النسبة بالواحد وذلك الانحطاط عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم وهو ان او
اشبهه وهو لم ولما ولام الامر ولا للنهي حيث كان الجزم مفقودا في الاسم
ليدل على انحطاط تلك المرتبة وسمو المضارعة الاسم متحققة للاعراب
والمعنى الذي هو اي المضارع به اي بذلك المعنى اوفر حظا من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عامل الرفع فعاملا ذو معنوي وسمو الظلم في الذي
من تقدير الاسم او شبهه بالنصب عطفا على الرفع اعني ان واخواته عامل النصب
وسمو الظلم في الذي جزمه اي منعه من تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته
عامل الجزم اذا عرفت معنى قوله والعامل يلزمه ما اوجب كونه في اخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكونه اخر الكلمة على
وجه مخصوص فظهر منه ان المقتضي غير العامل في الاسم ظاهر واما في الفعل
فلا بد من بيانه بان يقال ان وقوع المضارع بنفسه موقعا بسببه يحدث المشابهة
المشابهة المقتضية لكونه على الرفع وان الذي يمنع المضارع من موقع الاسم
بسببه يحدث المشابهة المقتضية لكونه على النصب وان الذي جزمه عن ذلك

يحدث به

يحدث به انحطاط مرتبة المضارعة المقتضي لكونه على الجزم وكل من الاولى والثانية
مقتضية والانحطاط معان لا يدركها الا العقل فهذا انه مع ما قيل وفيه نظر اذ ليس
من شان ناصب الفعل المضارع وجازمه ان يحدث بهما المعنى المقتضي للاعراب اذ المعنى
المقتضي هو المشابهة وهما متحققة قبل وانما قال ما اوجب حتى يتناول اللفظ
العامل اللفظي والعامل المعنوي والمراد من الخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
وانما لم يعرفه بما عرفه ابن الحاجب فانه ذاكر حد عوامل الاسماء وما ذكرنا قبل
لا فرق بين التعريفين فافهم والعامل من باب هذا اغني عن الشرح
لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته قال ان تريد علة تاثير احدهما في الاخر
الاول في الثاني تاثيره اي المضاف المذكور اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر جار على ان
الرد ويجوز العمل مفعولا ثانيا على انها قلبية في الثاني وهو زيد مجرور وعرفت
ان علة هذا التاثير اي تاثير الغلام في زيد في تلك الصورة هي الاضافة امكنك قياسه
هذا الحكم وهو الجر الى كل ما وجدت فيه تلك العلة ومن بعضهم ان الصواب عرفت
علته اي علة الاول في الثاني اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب
من الثاني لانه حينئذ يصير الاثر المضاف وعلى الوجه الاخير الاول المضاف
اليه والجاري على القاعدة الجارية بينهم هو الاول المضاف اليه والجاري على
القاعدة الجارية ولانه على الاول يطابق الحكم بخلاف الثاني لانه يلزم من معرفة ان
للاول اثرا في الثاني في مادة مخصوصة معرفة تاثيره في الثاني في كل مادة
اذ لا يلزم من التاثير بموضع التاثير في كل موضع للغلام لزوم المعرفة من المعرفة
اما اذا عرفت علة التاثير امكنك اطراد الحكم في كل مادة كما عرفت ولا شك ان

ما يفيد الاول اوضح تم شرح الباب الاول بعون الله تعالى وحسن توفيقه فالان
نشرع مستعينا بالله في شرح الباب الثاني انه في الاعانة الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية قوله قدمت القياسية لاطرادها قال الشارح رح لاطرادها
ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولانه لما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ والنادر وايضا فان القياس لكان بحثه بعد معرفة الاصل
والمطرد ليس كذلك فما ليس كذلك فهو اولى بالتقديم على ما هو كذلك ودلالة المطرد
عن به الكلي لانه لا اختصاص له بشيء كالكلي اذ هو ما لا يمنع نفس تصوره عن
وقوع الشركة الا يرى ان عمل الرفع وحده عمل النصب والجر فهو لا اختصاص
له بجزء دون جزء مثلا لان علة الاول اللزوم وعلة الثاني التعدي فمتى
وجد فيه تلك العلة وكذلك عمل الجر وقد عرفت بيانها كما ان الحيوان لا اختصاص
له بالانسان والاختصاص لم يره بل يتساوى كل منهما لمقام
هذا ونحو جاء عليه اي غير المطرد بثابته الجزئي لانه ما يختص بشيء كاختصاص
عمل كان بالخبر ونحوه كما ان الجزئي هو يمنع نفس تصوره عن الشركة فيه
فلا يتساوى زيد بغيره والكلي متقدم على الجزئي لانه جزء الجزء غالبا لان الكلي
هو المنسوب الى الكل هو جزء والجزء منسوب الى الجزئي وهو كلي فكما ان
الجزء متقدم على الكل بالطبع وكان الجزء كليا والكل جزئيا قدم الكلي على
الجزئي ولزم منه ان يتقدم ما هو بثابته الكلي على ما هو بثابته الجزئي لانه ينبغي
ان يبنى الشيء على الانتظام في الحكم ولان الفعل منهما هو الاصل في العمل قال
الشارح رح وانما كان الفعل اصلا في العمل لكونه اشد قابليته لحمله اصالة والكثر

فايدة له دلالة

فايدة له دلالة على الحدث وعلى الزمان بصيغته ويجوز ان يكون عليه لهما لانه كان
فايدة اكثر باعتبار دلالته على الحدث والزمان لعدم تأخيره لانه باعتبار دلالته على الحدث
عمل في الفاعل والمفعول في المصدر وباعتبار دلالته على الزمان عمل في المفعول فيه بخلاف
الاسم اذ ان دلالته عليهما وضعا وقد لا يكون مقتضيا وبخلاف الحرف لاقتضائه واما اسما او فعلا
ومعمولها ابدا واحد او اثنان ومعمول الفعل لا يكون اقل من ستة بل يكون اكثر منها لو ايضا
باعتبار كثرة الدلالة كان الله تعالى في الذهن اشد ويجوز ان يكون باعتبار ان الزمان
متجدد ومنصرم بتأثير اختلاط تغيير معناه ولهذا سمى بعضهم الفعل كلمة وفي الوجه
الاخير نظر فيها احد وجهين كونه اصلا في العمل والوجه الاخر انه راجع يتجدد الخ
انما الاجلال بعد نحو شبههما به باعتبار في الاسم والحرف والتقسيم في الحرف فقط ولو
يكن اصلا احتيج في العمل اليهما فهو مطلق من حيث المجموع قوله لكونه ملحقه على التقسيم
والتقسيم الغير المرتبط جاء بابه سوق الكلام قوله واما الفعل فلانه يعمل الرفع الخ
قال الشارح رح سيبين الان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب يعني لا يتجاوز الى الجر
لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة فيجب وضعها لو وضع
اذ لولاه لوقع الالتباس والغرض التمييز وبين عنه معنى الاعراب وزماله هذا الاسم
بيده وفيه بحث الاخر انه يحث في بحث الاعراب الاحق وغيره والفعل انما يتبع
الفاعل والمفعول او ما يشبههما الا انه باعتبار منها في نفسها كلم كان
والتمييز والحال ولا يقتضي شيئا يجري ذلك وهذا معلوم بالتحقيق وانما قبله ان يكون
عمله مقصورا على الرفع والنصب اذ العمل بحسب الاقتضاء فلا يعمل الجر لانه لا يقتضي مجل
علاقة به قوله اما الرفع فعام قال الشارح رح يريد المصنف ان عمل الرفع اي العمل الذي

هو اثر فيه فالمضافة قبيلة والاضافة مصدر يوم يشمل جميع الافعال لانها مشتركة
الاقدام بفتح الهمزة وكسرها انتقضا والفاعل اذ ذكر فعل لازما او متعديا يقتضي
الفاعل اعلم انهم اختلفوا في تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب ما اسند اليه الفعل
او شبهه على جهة قيامه به فخرج ما اسند بمجهول الفعل ودخل ما ليس قليلا ولبعضهم
ما يجب تقديم خبره اي عامله وكونه خبرا بهذا القيد لا حاجة اليه ما نقض ما يوجب تقديمه
وبعضهم ما ارتفع باسناد الفعل اليه خرج به المبتدا وبعضهم ما كان المسند اليه
من الفعل او شبهه متقدما عليه الذي يختري احترازا عن مثل زيد قام على انتظام
وقام وقال الفاعل ما اسند اليه عمل بالاسناد ليدخل ما ليس باسم صريح ولفظ
اسم وان كان مطلقا لكنه موهم لخروجه وفاعل الا اشياء والطلقة لتناول
اللفظ والتقديري والايجاب وجمع بقوله على ما فرق عنه لافادة المقصود
على طريق الايجاد خاليا من الموهم بخلل التعريف مقدما عليه بيانا بان تقديم
الفاعل من مقدماته اي ما قبله لا يقيد لا احترازا عن مثل زيد قام لانه وراء ما نظام
قوله الذي يختري لا عليه وسطا تقريبا الفصل بينها على انه من بين التعريف هو
التعريف الحق واما من الاخر فلانه فيه ما يباين ظاهر التعريف واما من الثاني فلانه
قال ابن يعيش في شرح المفصل وهذا القول عندي ليس بمرضي لان الفاعل
الذي هو الفعل لم يتقدم بمجرد كونه خبرا والا لوجب تقديم كل خبر والثاني
بطل فالمقدم مثله بل لامر وراء ذلك وهو كونه عاملا رتبة المتقدم مع الوجوب
متقدما والا فلا يتولد منه فكونه عاملا فيه وجب تقديمه فالحاصل ان القضية
ممنوع واما هذه نتيجة غير لازمة والاولى ان يقال لانه يخرج منه فاعل الا اشياء

وتغيره

وتغييره بالعامل لا يوجه او لا مر وراء به عوامل العدد وعنه اليه واما من الثالث
فلان الاسناد وان معنوي لفظي واما من الرابع فلما قرره كان قيد اه اعني المسند
وتقدما محتاجين اليه اما الرابع توضيحه مجملا ببيان احدهما ما سبق حيث قال قد
سبق تغيير الاسناد في صدر الكتاب وهو نسبة احد الجزئين الى الاخر على وجه الا
فادة التامة فلا حاجة الى الاعادة فقال وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل
لانه تقدير قولنا ضرب زيد صدر الضرب عن زيد وزيد في التقدير مؤخر هكذا في المتن
ولان الفعل علة الفاعل فعلة تقتضيه ولان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت
معنى لشيء وهو الفاعل في زمان معين عن الاسماء والحروف احترازا عن الالفاظ
الدالة على ثبوت وبالدال على ثبوت معنى من المصادر وبقي ما دل معاني من الاسماء
والحروف فاذا اذا كان الفعل كما ذكرنا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم
الفعل والاسناد امر اضافي والاضافي متى تصور الاسناد لا بد وان يتعقل
الذهن من الاسناد الى المسند اليه حين تصوره بحيث الى المتعلق الاضافي الذي يتوقف
تعقله على تعقل غيره اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية وهو مع فاذا اي اذا كان
ذلك محالا وهو ان لم يكن مذكورة لكنه مع اذ في ضرورة الاسناد انتقال الذهن
منه الى المسند اليه وذلك هو الفاعل ولا يلزم منه ان يكون كلاما فيلزم منه ذكر
الفاعل الاسناد وما الى الثاني فثبت ان الفعل في الذهن بواسطة الاسناد
متقدم على الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب كالذهني وجب في اللفظ بحصول
المطابقة لا يقال مثل ثابت في خبر المبتدا فيجب تقديمه عليه لانا قلنا نعم
الا ان المانع منعه وهو الاخبار قبل الذكر في المشتق او عنه حال عليه [illegible]

للسبب لانه قوله ثم بين انه علم انه لا فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد وليس كذلك
كما ستطلع عليه ولما يلزم من وجوب تقديمه الاخبار قبل الذكر لفظا ومعنى لانه لا
يلزم ان يكون اصل المبتدا كونه متقدما وهو كالعامل عدم لزومه لانا نقول فرق
بين قولنا زيد قام وقام زيد لانك اذا قلت زيد يلزم من وقوف الذهن على معناه
للحكم بالاسناد معنى اخر اليه بخلاف ما اذا قلت قام لما حققنا ثم الفاعل لا يكون
الا واحدا او لهذا قال اي المحقق في المتن سمي اسما واحدا وذلك اي انه لا يكون
الفاعل الا واحدا لانه مع ضرب صندد الغرب وهو فلا يدخل الا مفردا
لانه شبه انه عامل في المفرد وما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا بالضرورة
ورتبه ليس الا ولان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما
عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا والا لجاز تعدده لجواز احداث الشخصين
الفعل وبهذا لم يشترط بتعلق قوله بدلالته طاب لحم ومات زيد ولو كان الاحداث
شرطا لما جاز لان اللحم لا يحدث الطيب فزيد لا يحدث الموت فثبت انه شرط الا
سناد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث قيل هذا الكلام مقتضى معناه انه
الشرط لو كان الاحداث الاسناد لجاز نسبة الفاعل الى الفاعلين وذلك غير جائز
بل هو ممتنع لاستحالة توارد العلتين على معلول واحد الجواب لا يلزم من اسناد
القيام الى زيد وعمرو وشرط الاحداث توارد هما عليه لان قيام زيد وقيام
عمرو حصتان من مطلق القيام فيهما غير انا على ان هذا السؤال لو سلم لزم
عدم صدور الافعال التي هي حصص من مطلق الفعل عن الفاعل حين صدرت
منهم معا والحس يكذبه فليس لك ان تسند الفعل مرتين لانه لما كانت نسبة

الى الفاعل

الى الفاعل من جهة الاسناد فاذا اسند اليه تم الاسناد فلو اسند معه الى اخر لزم ان لا
يتم لان الاسناد لا يتعدد ولكنه تام لحصول الاسناد به بدون اسناده الى غيره كما ان
المضاف اليه اي لا يجوز ان يضاف الى آخر فلذا لم يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى المفعول
لانه على جهة التعلق فيجوز تعدد المفاعيل بخلاف نسبة الفاعل فان قلت والفعل يسند الى
اكثر من واحد مع جوازه بلا خلاف فيبطل ما ذكر ثم ان الفاعل لا يكون الا واحدا
اجاب بقوله وقولهم ضرب الزيدان والزيدون ليس بمتناقض لان المعنى بالتثنية
ان المراد اي ان اي لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد
متعلق بارتفاع من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو وفهم هذا انه علم ليس بمتناقض
لان الزيدين ليس باسمين مختلفين بل اسم واحد كذا الزيدون وعلم انه يجوز
ارتفاعهما بغيرها نحو ضرب زيد اخوك وتغليبي نحو قام زيد قام عمرو او قعد
بالعاطف نحو قام زيد وعمرو قوله والا لم يكن مظهرا فمضمر الخ اراد انه علم
ان الفاعل على ضربين احدهما مظهر او على مظهر نحو ضرب زيد والاخر مضمرا
او على مضمر وهو اما متصل عرفه الذي يجري بانه يجري مجرى الفاظ الاستبداد
اي غير ان كلا منهما مستقل بنفسه لا يحتاج في التلفظ الى ما يتصل به قدمه
المنفصل وان اخره الذي يجري في مفصل نظرا الى انه لا يعدل اليه عن المتصل
في موضع الضرورة لاصالته لاختصار وستطلع عليه لان البحث هنا بالنظر
الى كونه فاعلا فما يسند الا يقتضي ذلك لانه بمنزلة المظهر كما عرفت نحو ما ضرب
الا هو ولا يسند اليه الفعل الا عند تعذر الوصل وذلك في تحته مواضع لا ابتداء
وموضع الخبر له لانه لا يتصل به وموضع جر ان لانه مرفوعها لا يتقدم المنصوب

والواو في بنيه وبنيهم فعلى حرف الاستثناء او حرف العطف فقد تبيّنهما على ان المتصل
هو الاصل اوما اتصل وسمّي به لانه لا ينفك عن اتصاله وهو اما بارز وهو كلفظ به
كهو با ستغني به عن تمثيل ضربنا وضربوا او ضربن وقد استغني به عن تمثيل جمعه لضمير
المخاطب والمخاطبة واما مستتر وهو نوى به سواء كان اي المستكنّ له لازما
كالمنوي في اضرب ونشر كما ضرب وتضرب ونضرب لانها لا تطلق لها صورة فاعل
كغلامه او غلامها ويسمّى بحث المضمر مستغني ما بحث المضمر ان شاء الله تع
قوله ثم الفعل على ضربين قال الشارح المتعدي وهو ما يتصل اي يقع المفعول به
من غير واسطة لطرفه اي الفعل المتعدي ما جاوز عن الفاعل ويصل الى المفعول به
من غير واسطة لطرف واللازم بخلافه وقيل ما يتوقف معناه على شيء يتعلق
وقيل ما جاوز الفاعل الى غيره   وقيل ما يتصل به ضمير المفعول
حسن معناه واللازم بخلافه ومعناه التعدي الى المجاوزة عبر اطرادها اي تجاوز
حدّه فباب الاول نحو ضربت زيدا وهو اي الفعل المتعدي على ثلثة اضرب لانه
الفعل منزلة الحيوان ومن باب قوي وضعيف فالمتعدي على ثلثة اضرب قوي و
متوسط واقوى وكذلك الفعل قوي وضعيف وهو اللازم والمتوسط على ثلثة
اضرب قوي خالص وهو متعد الى مفعول واحد ان تعلق فهم على واحد سواء
كان علاجا وهو ما يقتضي في ايجاده استعمال جارحة كضربت زيدا وقتلت بكرا
او غير علاج وهو بخلافه بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا او فهمت
المسئلة تعدّيه الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس
وذكر ابو علي الفارسي ان السمع حاسة يقتضي مفعولين كما يكون ثانيهما

مما لا يسمع

مما لا يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام قال ابن يعيش لا اراه صحيحا لان الثاني
قد يقع مما لا يكون مفعول الثاني الا في الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر والظاهر انه مما
يتعدى الى واحد كاخواته من المسموع والى غيره ويعقبه بعد ما من حال او غيره دالة
على انه الحر او نحو سمعت زيدا يقول فان زيدا مفعول على حذف المضاف اي قول
له لانه يقول الحال عنه عليه لعل ابا علي جعله من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر
ومتوسط وهو متعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخ
لا يخ من ان يصح حمله على الاول بمعنى ان يصدق عليه هو او كان بمنزلته او لا
يصح ذلك والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح ان يقال
زيد فاضل وعلمت ابا يوسف ابا ح فانه يصح في القول بان ابا يوسف ابو
حنيفة اي بمنزلته ويجيء شرحها اي شرح افعال القلوب في الباب الثالث
ان شاء الله تع والثاني اما ان يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة
وبالهم نحو اعطيت زيدا درهما فانه في هذا الباب ما يتعدى الى المفعول الثاني
الثاني بواسطة الحرف ثم حذف منه اتساعا نحو اخترت الرجال كذا اي من الرجال
قال الله تع واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ومنه قوله استغفر الله
ذنبا لست محصيه وسميته زيدا او كنيت ابا عبد الله والاصل الباء ومن ثم الا
صل تقديره ما هو فاعل في المعنى والمتعدي اليه الفعل بنفسه ثم لم يجز اعطيت
صاحبه الدراهم واخترت احدهما القوم للاحضار قبل الذكر لفظا ومعنى ويجوز
الاقتصار هنا اي في باب اعطيت على احد المفعولين يعني يجوز فيه ثلاثة اوجه
الاقتصار على الاول نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته والاقتصار

على المفعول الثاني راسه بقوله ويجوز ان تسكت عنهما اي عن المفعولين جميعا نحو فلان
يعطي لان الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها وتحصل لها فائدة ملحقا طب وذكر
المفعول فائدة اخرى زائدة على الفائدة الاولى فانه اذا ذكرت المفعولين تاما في البيان
والفائدة ويجوز ان تسكت عن احدهما فيكون توسطا في البيان دون السكوت عنهما جميعا كجعل المفعول
الفائدة تاما في الجملة لا بجهة المبالغة والتأكيد اي انا نافذة معطى على الاطلاق اي سواء
كان ما اعطي زيدا او عمروا او اهل الاعداء او غيرهم اهلا فقط اعطيه درهما او فضة
او فرسا او غيرها وهذا مبني على ما ذكره السكاكي ان المقام اذا كان خطابيا
لا استدلاليا افاد العموم في افراد الفعل بغير ابهام اثباتا فرد دون آخر مع وجود
الحقيقة فيهما تحكم وتحقيقه ان معنى يعطي لفعل الاعطاء لا ان المراد هو صدور الفعل المقصود
عن الفاعل فقط والاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على الكل
اي الاعطاءات وشموله مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الا
خر من غير مرجح واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احدهما نحو علمت المفعولين مرجح
زيدا او منطلقا في الاقتصار على احد الاثنين وضوحا اي في افعال القلوب
على ان يوقف الثاني بصفة ويجوز بالتشريد اي ظنك آتيته فلا يجوز ذلك ان تسكت
عن احدهما العقد اي العقد ما عقدت عليه خبرنيك بماذا عقد الحديث انك اذا
قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت حديثك على ان زيدا مظنون الانطلاق
عندك فسكت عن ذكر المفعول الثاني فقدت ما فيه الفائدة العظمى وضيعت مؤدى
كلامك لانه ما وقع فيه الشك وقصدك بهذا الكلام ان تخبر به لا بذات زيد وانما
ذكره لينبه عليه الثاني ولو سكت عن ذكر الاول يخرج عن ذلك ما يفيده الاول

الذي مظنون

الذي مظنون اطلاقه عنده كذا وهنا علم ان الاول معتمد البيان والثاني معتمد الفائدة
فلا بد من ذكرهما والسر في ذلك انهما في الاصل مبتدأ وخبر ولا غنى لاحدهما
عن الآخر لكن لم يسكت عن احدهما في حال عليهما لان مراتب الخفاء هنا اكثر مما
في ذلك اذ تعلق الفعل بمضمونهما لحلول الحضرة في انفسهما انهما مفعولان الذهنية
او حق الاستفادة واما الفعل ملحوظ لا دخل ظلمات بعضها فوق بعض وقيل لان
المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول في الحقيقة هو مضمونهما مصدر الثاني
مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قلنا على الاستغناء لان ابن مالك اجاز ذلك لقيام
القرينة كقولك لمن قال ظننت زيدا او زيدا ظننت قائما وكقوله كان لم
يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا احال تلاقيا اي لا احال الحالين تلاقيا
او بعد التبين تلاقيا والفرق بين الاقتصار والاختصار رفع في صدر الكتاب
واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما منه قولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا
مطلقا على مذهب ابن السراج والسيرافي قوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي
الذين زعمتم اي زعمتموهم شركائي ومنه قولهم من ظننتم ظن السوء اي بالمقصد
المؤكد كالتكلم وعند قيام قرينة اذ من المعلوم بالضرورة ان العاقل لا يخلو
عن علم وظن في اغلب الاحوال فاذا قلت علمت بلا قرينة لم تفد ما افدت
بكلامك هذا الا كنت النفر ... والحق انه جائز مطلق لانك باعتبار
انك اخبرت او علمت مخاطبك ان ما عندك ظن لا يقين او يقين لا ظن افدت
فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه وضرب اقوى وهو متعد الى ثلاثة مفاعيل وهو اي الكلام الضرب

فعلان مفعولان بالهمزة من المتعدي إلى المفعولين وهما أعلمت وأريت
سيبويه أن المراد والصحيح بالتحقيق نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا وأريت
بكرا خالدا كريما فالهمزة بسببها زيد مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل
النقل وموضعه الأصل قبل المفعولين لأن الهمزة للتعدية وجعل أنه أعلم
أصل المعنى في المثال الأول علمت زيد أن عمرا فاضلا ثم هذا النقل
مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب فيقتصر
عليهما ولا يتجاوز عنهما وقد أجاز الأخفش النقل في جميع الأفعال
بالهمزة إلى المفعول الثالث فقال أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت زيدا
عمرا قائما أي حملته على أن يظن عمرا قائما وعلى هذا القياس يعلم وقد تضمن
أخبرت وخبرت وحدثت وأنبأت ونبأت معنى أعلمت فتعدى كل منها تعديته
إلى ثلاثة مفاعيل يعني قد لا يكون مفعوله الثالث بواسطة اللام بأن كان له
مفعول واحد فيجري له واحد الثلاثة مفاعيل لإفادته معناه نحو هذه
الأفعال المذكورة فإن هذه الأفعال الخمسة كل منها عند سيبويه متعد إلى واحد
بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر نحو أنبأت زيدا بكذا ثم اتسع فحذف الجار
وقيل إنبائه كذا قال الله تعالى من أنبأك هذا أي بهذا غير أنه لما كان الإ
خبار مشتملا على الإعلام تضمن معناه فتعدى تعديته وعند الجرمي أنه
متعد إليها بالأصل لا بالتضمن وهذا روي ربما لم تحرى لأن الإعلام يتعلق
بشيئين بحصة وبحديث فالجميع من متعلقاته ولا شيء يكون مفعولا له
أما الأول فبالهمزة وأما الثاني فباعتبار العلم وكذا أري من أن

بمعنى

بمعنى علم بخلاف سائر الأفعال الخمسة فإنها غير متعدية بهما لأن الأول للبناء والآخر
إن كان البناء ومفعول الفعل منصوب على المصدر نحو ابتنيته بناء فيه نفي الفعل وهو
لا يتعلق بنفسه فإذا قلت أجرت زيد عمرو قائما بالحكاية قلت أجرت زيد هذا الكلام
من الجملة وإنما ذكر بالبناء خصوصية البناء فالمفعول نصبهما باعتبار أنهما بناء
مخصوص لا باعتبار أنهما فيه وبسبب عدم جواز الحكاية كما جاز في الجملة الوا
قعة بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق وهما منصوبة محلا على أنه مصدر عند المحققين
وعلى أنهما مفعول بها عند الجمهور كون القول في الأكثر للحكاية فيكون المراد به غير اللفظ
الدال الذي يتقدم ذكره بخلاف الإنباء لأن المراد منه المعنى أولا دون اللفظ
فلا يمكن الحكاية فيه لجرأته جرى مجرى القول المعنى الذي لا يحكي بعده الجملة كقولك القول
زيد انطلق منطلق قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل إذا بني الفعل
قال الشارح اعلم أن المفعول به ربما يبنى في العناية بذكره لوجوه مناسبة
لترك الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة إلى المخاطب أو إلى المخاطب ومنها
تطهير الفاعل عن اللسان لتعظيمه ومنها تطهير لسان عن الفاعل لحقارته ومنها
لخوف عليه من طلب الأذى ومن غرض المتكلم الإخبار عن المفعول ومنها وقف النظم
مثل قولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه أقيم المفعول وهو سريرته مقام الفاعل
ليوافق الأول في الإعراب إلا أنه لم يذكر ما الاعتبار فيه لمناسبة المتكلف
بيانها علم المعاني والبلاغة فيبنى له الفعل ويجعل مسندا إليه لئلا يبقى بلا
فاعل ويرتفع به كما يرتفع به وذلك يحصل ذكر الفاعل شيئا ملائما فيه
من ثلاثة أشياء حذف الفاعل وإقامة المفعول وتغيير الصيغة وهنا

اسولة منها ان الفاعل فيه المفعول فكيف يترتب عليه احكامه ليس بمستقيم لانه
شرط الفاعل الاسناد ولا اسناد اذ ههنا في الحكم سواء كان ومنها ان قوله
تصريح بانه ليس بفاعل وهو هذا الا انه فقط يحتمل ان يكون ابهام او تلبيس احد
نوعي الفاعل لاختصاصه بحكم ليس في الآخر ومنها انه لا احتياج الى تغيير الصيغة
لامكان الاقامة بدونه لو علمت انه على نوعين اي او ردت ههنا الاحتياج
الى التغيير ومنها ان يقال ما وجه التغيير بالضم اولا وكسر
ما قبل آخره اقتضاء حذف الفاعل الواجب ان يكون بناء فعل مشترك بينه
آخر من ابنية الاسماء والافعال التي يسمى فاعلها حرف الاشكال وليس هذا
الا في التغيير المذكور وما حكم او الطرح من التذييل محمول على انه منقول عن الويل
في ذلك اذ تحرك فيه والحرف من ضم اكثر احكام العكس ثم في قوله فيبنى له الفعل
اشارة الى ان هذه الصيغة من الاصل متفرعة ومباينة على اصله وعليه الاكثر من
النحويين ومنهم من يقول انه اصل بنفسه لا معدول عن غيره والاشبه عندي
الافعال لم ينطلق بفاعلها مثل جن وحم والصحيح هو الاول بدليل عدم الا
دغام في سويد وسوير عند وجود ما يقتضيه ثم على انهم اصل او
علامة البناء للمفعول في الماضي اي بضم اوله متحركا لانه من علامة الفعل
تحرك بحركة شبه لانه او به ما يختص بناء الفاعل دونه ويكسر الصحيح
الفعل من الثلاثي المجرد وغير الزيادة وان نقص فيه والكلام الا وما عطف على عين
الفعل ان يكسر الكلام الاول في الثلاثي المجرد وغير الزيادة وان نقص فيه
تقدير الفتح كان في الثلاثي المجرد وعلى مثال ظنب رسل ونحوها وعلى تقدير

نسخة

والكلم بينهما

الفتح

الفتح كان مسلما مثل ضرب وجر وفيه اشارة الى انه بناء آخر من ابنية الاسماء وقد هو
فرض ان لا يترك سهو ثم حمل عليه غيره وقال النحاة لما دق بنا الفاعل والمفعول
جعل بالقوي الحركات كالضم ولم ينقص عليه او بالكسر ما قبل الآخر دفعا للالتباس نحو
ضرب واستخرج فان الاول متحركات فان الثاني من هو النقاه او ان علمت بهمزة الوصل
لانها تسقط في الدرج وقد خرج في المثال الثاني بالحرف الزائد فيه وجلبب
وتجلبب مثال الملحق بهما واما علامة البناء للمفعول في المضارع فانه تضم
حرف المضارعة وبفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه وان يفتح الكلام الاول
في الرباعي المجرد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستخرج في مثال الثلاثي المجرد والمزيد
فيه ويدحرج ويتدحرج في الملحق بهما ويجلبب ويتجلبب فيها الا ان المفعول
اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكونه الفعل مسندا اليه متقدما عليه ومفعولا معنى
كما في زيد وطاب الخبز وههنا اشارة الى جواب اشتقاق المورد ههنا قوله
ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني قال الشارح اي الاسناد الى احد المفعولين
المتعدي بنفسه ان يجاوز الى الاول والثاني نحو اعطي زيد درهما في قيام
الاول واعطي درهم زيدا في قيام الثاني الا انهم قالوا الاسناد الى ما هو
فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي اخذ هذا الحكم اذا لم يكن الاول ملتبسا
بالثاني اما اذا التبس فلا اما الاول فلا يجوز اعطي خالد زيدا في اعطيت
زيدا خالدا لعدم التمييز واما في المفعولين غير المتعدي بنفسه فلم يستوفوا
للاسناد الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان يقال علم قائم زيدا وذلك
لان المفعول الثاني في هذا الباب اي باب افعال القلوب هو الخبر في الحقيقة

ولا يجيء جعله مخبراً عنه مجازاً والثاني لم يجعله خبراً ولا مخبراً عنه معاً وهو محال
قيل لا يلزم من عدم الجواز الجواب معنى لا يستعمل قال الشيخ عبد القاهر انهم
كثيراً ما يستعملون لا يجيء ويريدون لا يستعمل وقد اجاز ابن الانباري الاسناد
الى المفعول الثاني حيث امن الالتباس ظن قائم زيداً لانه لا يلتبس ان القائم هو المظنون
دون الزيد لان الجسم لا يتعلق به الظن ولم يجز ظن اخوك زيداً اذا ظننت زيداً
اخاك للالتباس لان ذلك يدل على ان زيداً معلوم والاخوة مظنونة فلو
اقيم الثاني مقامه لانعكس المعنى وهو غير جائز واما سائر المفاعيل فلم يجز في بعد
جواز الاسناد اليها اذ لم يشتغل بها فقط ان تشتغل به فقول لا يجوز الا
سناد الى المفعول له لاستلزامه زوال ما فيه بالعلية ولا الى المفعول معه لانه بالواو
الواو يستلزم وجود المعطوف بدون المعطوف عليه بلا واو وجود المفعول معه
منفكاً عن الواو وكلاهما لا سبيل اليه ولا الى المفعول فيه ان كان ظرفاً لازماً اذ لا
سبيل الى ارتفاعه ولا الى التاكيد من المفعول المطلق لعدم الفايدة ولذلك لم يجز
ضرب شيء وجلس مكاناً او زماناً او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
قطعاً من نفس الفعل وقد نقل بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد منهم عن سيبويه
السيرافي لا يقول لهم وقد جلس بين العبد والتمر وابيت لانه بين لانعم الظرفية
وقال ابن خروف الشارح كتابه او دعاوه ان مذهب سيبويه خالف لانه
لا يجيز اخبار التاكيد في هذا الباب لعدم الفايدة في الاسناد اليه ملفوظاً
فكيف منوياً واما اجازه سيبويه لا يمتنع احد وهو اخبار المصدر المقصود
مثل قولك قعدت توقفوا الى فعل ذلك القعود الذي يتقدمون وجوده

قوله

قوله ومنصوب الفعل مع قربه تكاد ان رابع اعلم ان المفعول به مما المنصوبات
الخاصة بما يتعلق الجار والمجرور في قول بعض الافاضل وهو المتقارب لانه كل فعل
لا يقتضيه وانما يقتضيه الفعل المتقارب فينصبه هو لا غير لانك تقول ضربت زيداً في يوم
البلد ولا تقول ذهبت زيداً وانما سمى المفعول به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا الا
كما ان المفعول به من المنصوبات الخاصة فكذلك التميز فانه ايضاً من المنصوبات
الخاصة لانه انما يجيء بعد الابهام مستتر في ذات مذكورة او مقدرة فلا
يجيء الى التميز الا في وجود الابهام نحو طاب زيد نفساً لانه اي طيب زيد يحتمل
طيب الاصل وطيب الايحة لانه يحتمل نسبة الوفاء والاذم والبوس فاذا جئت
بالوفاء زال الابهام والتميز جاء من الاجمل اصله اذا الاصل في طاب زيد
نفساً طابت نفسه ذكر النصب التميز وكان اصله نصبه فاز زيد عنه
ايذان بنوع من المبالغة لان كون الشيء محلاً ومبهماً اولاً وكونه منفصلاً ثانياً
اوقع واثبت في النفس من ذكره اولاً منفصلاً وذلك لان الاشتياق النفس الى موقع
المبهم عليها وذلك اذا اسند الفعل الى غير من له ذلك كان الابهام والتهمة عارضاً
فيكون السمع متشارف ودا وبه سبب وهما لاي نوع من الانواع التي يصلح
ان يسند اليها هذا وينبعث عن طلب ما يورثه الكيفية والوقار ويزيل عنه
العلق والاشتياق وتمكنه في الذهن فاذا جاء بعد نفس في ذلك
الحال خلو من قبله محق وكادة والتقرير فيه الاستقرار لا يفيده قولك طاب نفسه زيد
والتوكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهماً ثم مفسراً فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا
وتفصيلاً وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة وهذا هو الوجه الجميل

[illegible]

لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى ومع هذا اى ومع
ما تقدم من المثالين قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اصل الكلام اشتعل شيب
رأسي فتركبا ابلغ وهما الاستعارة في اشتعل اي ثم تركيب هذا التوكيد فيه
التقرير اذ اشتعل الرأس مني شيبا على طريقة الهجر العظم مني ثم تركت لفظة مني
بقرينة عطف ذلك عليه لمزيد التقرير وهو ابهام في الزيادة مفهوم عن الفعل ودلالة
واللفظ فصار اشتعل له الرأس شيبا وقد تضمنت هذه الجملة اي اشتعل الرأس
شيبا لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة لانها نوع من المجاز وهو ابلغ
منها لان الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم فيكون اثبات المعنى له كدعوى ببينة
ولا شك انها ابلغ بلا بينة فالاستعارة ابلغ واسناد الاشتعال الى الرأس عطفا على
الاستعارة اما الى الرأس وايقاع شيبا بالجر وبالتنوين او بغير التنوين على ان يضاف
اى شيبا فيكون محكيا تمييزا اعني اي عن الاسناد وايدا ما اي للابتداء فهو مفعول له لانما
الاشتعال الى آخره اى ان اسناد الاشتعال الى الرأس ووقع شيبا تمييزا اعني ليوذن بشمول
الاشتعال الرأس شيبا بواد الشعل الى رائبية وذلك اشتعل بيتي نارا او النار فيه بينهما
اي بين الوازنين ظاهر لان الاول لا يقتضي الا الاشتعال في زاوية من زوايا
البيت فلا يفيد الشمول والثاني يقتضي جميعها فيفيد فكذا فيما نحن فيه ولما فيه اي
في هذه الجملة عطف على قوله فيما سبق لما فيه من الاستعارة اي انما فصحت هذه
الجملة لشيئين لما ذكر ولما فيها من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل لانه اسند الا
شتعال الى الرأس لما احتمل وجوها كثيرة اذ ذاك بياضا وبرهانا كذا فجاء مجملا ثم
ذكره بعده حاليته ويرفع الابهام عنه كان منفصلا وهذا ضرب من المبالغة

لانه اما النوع

لانه اما للنوع اي شيبا مخصوصا وهو الشمول او للتعظيم اي شيبا اي شيب وكذا الحكم في المنصوب
فانه ابقى من المنصوبات لكاحق من الافعال الناقصة وما جرى مجراها من الكلمات التي يحكم
عليها وقيل من الافعال المقاربة فانها من اخواتها لكونها تتعين الفاعل مع صفة كما
في الناقصة والاول اتم فان قلت كيف جعل المصدر من معمول العوامل القياسية
لانه المراد من الفعل قوله منصوب الفعل الناصب القياسي على ان الكلام للمهم
بل لانه لولا البحث فيها فاذا كيف يكون جعله من القياسية وعامل سماعي يتكلم بذكر
الباب الثالث قلت ان جعل الجر المنصوب قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق قياسيا
كان او سماعيا لا من معمول الفعل الناصب القياسي على ان الكلام للجنس بل لانه بيانه عليه
بعد ذلك وجعل الافعال الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه فالسؤال والجواب
على عهدة الكلام وجنسية فيلزم بالنصب او باللفظ ما ذكر من التشبيه قوله
والعام حقه قال الشارح اعلم ان المصدر الذي الاعم المحدث من المنصوبات الى حقه
نشأة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب
ان في قوله كل فعل مصدره او هو ما في معناه نحو ذهب ذهابا ودم بنقص نا
وطلب طيبا اعلم انه يجوز تقسيم الفعل الى المبهم وغيره اتباعا للمصدر فان
المصدر ينقسم الى مبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل وغير مبهم وهو المستفيد
منه زيادة لم يستفد من الفعل كما يجي كالاستعارة التبعية فيكون المثال الاول
اللازم والثاني للمتعدي وان احدث للمبهم على طريق اللف والنشر تبيلي
فاعلم اخي منه قال ان المبهم وغيره من تقسيمات المصدر لا الفعل فكيف يعتبر البهام
سا فظ لان في الفعل الذي هو العمل دلالة اصلية على المصدر فكلما يدل عليه

لانه

ما سلف في الاول ان يعمل فيه بنفسه يتجه ما ذكرنا من ان يعمل الفعل فيه اي في المصدر بنفسه
بعينه لا يقال ان في كلامه تساهلا لانه ثبت ان المصدر اسم ما فعله فاعل مذكور
وما دل عليه الفعل سمي الاسم لان الشيء الواحد يجوز ان يكون مسمى واسما باعتبارين
فاعتبره في الجواب ان المطلق الدال عليه لفظا الا انه لو كان كذلك اذ الدال في الفعل دالة
على المصدر وجب الاستغناء عن ذكره لكونه مفهوما فيه لكن في الغاية في ذكره قلنا التاكيد
وازالة التكرير وحصول الخفة لانه اصل ضربت ضربا ضربت ضربت لانه التاكيد الصريح
الكثير في كلامهم فوضعوا موضع الجملة الثانية الاسم ليدل على الغرض ثم ان المصدر
قد يكون مبهما اذ لم يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل ولا يفيد الا التاكيد نحو يريد انه حقيقة
الفعل ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث لانها من حيث هي هي ليس منها تثنية
ذلك نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب اي انواع الضروب من الضرب الشديد وغيره
يعني الخفيف وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون المصدر محدودا اذا
كان دالا على ما يدل عليه الفعل مع دلالة الزمان وزيادة نحو ضربته ضربتين ضربا واحدا
وضربتين فانها دالة على الضرب والواحدة والتثنية وهما غير مستفادين من
مفهوم الفعل وقد يكون المصدر نكرة كما ذكرنا في الامثلة والفرق بينها وبين المبهم
ان المبهم يجوز اطلاقه على غير المحدود فقط والنكرة يجوز اطلاقها على المحدود وغيره
وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم وضرب زيد والمصدر المعرفة
لا يتناول غير المحدود فالمحدود واعم لانه قد يكون نكرة وقد مر وجملة الكلام فيه
انه ذكره اما لبيان نوعه بجهة فعل فانه وضعها للمصدر المخصوص بجهة من الصفات
او بالعلم فانه بجهة الفعل او بجهة مقارنة له نحو ضربت ضربا حسنا او كما نحو ضرب

الامير

الامير وقوله ضرب مثل صالح او لنوع يعرف به مثل ان رجع او بكونه الشاهر بحال بيان معنى
المصدر من البيانية في ضربته انواعا من الضرب بصفة الفعل التفصيل او اتى او بعض او كل
اليه نحو جميع متقدم والشر الضرب وكذا اسم الهيئة او يكون مثنى نحو ضربتين او جمعا نحو قوله
تعالى وتظنون بالله الظنونا اي نوعين من الضرب وانواعا من الظنون واما لبيان
العدد معينا او لا كان العدد مستفادا من الوضع او لا نحو ضربتين وضربا كثيرا او من الة
التي هي المميز بالمصدر نحو ضربت ضربات او لا نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة
نحو سوطا او سوطين او اسواطا او تثنية الالة وجعلها تثنية المصدر
لقيام الالة مقامه وقد اجتمع في هذا القسم الاخير التنوع والمرة كما في نحو ضربته
ضربتين اذا قصدت اختلاف الانواع او للتاكيد نحو ضربته ضربا فالاول لا يثنى
ويجمع بالجواز ان يكون مع التنوع نوع آخر ونوعان وكذا ما العدد يجوز ان يكون
افرادا واعدادا بخلاف الثالث لما ذكرنا من قبل ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما
ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا في نحو ضربت
ضربا هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى ان الناصب للموكد عامل مقدر
لفعل يجب اضماره تقديره فعلت ضربا وقال في التسهيل انه منصوب بضربت اي الذي
واجب الاضمار واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان
يلاقيه في الاشتقاق اي يوازيه الفعل في الحروف الاصلية والمراد منه تناسب
التلفظ كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فانه نباتا ما نحوه لم يكن مصدر انبت
الا انه ارتباط ما يلاقيه اي انبت في الاشتقاق فنصب لانتفاء اياه لكونه فعله
وحاله صدوره لنفسه اياه على معنى ان معنى انبت جعله ينبت وهذا مذهب التجويز

منهم ابو العباس المبرد والسيرافي اما اسماء سيبويه فعلى تقدير انبتكم فنبتم نباتا
فى انتصابه بفعل محذوف او لا بل فيه اسما او لا يجاء في المصدر الفعل
ولا يوازيه في الحروف الاصلية اي لا يكون بينهما مناسبة في اللفظ بان يكون
من غير لفظه مع تقارب معناهما نحو الشنفية كراهية وقعدت جلوسا لجواز ان
يعمل الفعل في مصدر غير مشتقا عنهما نحو الجنبي التي حج لانه اذا اجلس فقد
اجلسه هذا مذهب المازني وذهب سيبويه الى ان العامل هو المحذوف فانتصاب
ما ذكر من المصادر بفعل محذوف على معنى جلست جلوسا وكرهت كراهية وجبت
حبا ولي وكذا على الاول ظاهر التعبير ح وقعد الوفصاد واشمل القضاء
لانه لا عامل من التلفظ فما قال فيه سيبويه لما تعدت الفعل الى الجنس العام تعدى
الى نوعه فنصب كلا منها الفعل المذكور لذلك وقال ابو العباس تعدى الفعل
المذكور اليه على قيام الصفة مقام الموصوف فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى
الثاني بها لو الكلمة والمختار هو الاول لانه لا جواز لاجرائها على موصوفاتها
لكونه مصادر لانها ذكرت بيانه لما فعله فاعل وهو اما الثاني فهو ان لا يكون
مصدرا انكحو ضربته سوطا وانما انتصب لانه اسم اقيم مقام المصدر لان معناها
الة الضرب ليست هيئة فالاصل فيه ضربته ضربا بالسوط فحذفت ضربا للايجاز والمبالغة
واقيم اليه مقامه فحذف الجار اخذ الحكم ما يقوم مقامه فتعدى الفعل اليه كما
تعدى الى المصدر ونصبه كما نصبه فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربته سوطا من قبيل
قعدت جلوسا على انه مصدر ساطه سوطا اي ضربه بالسوط واجاب بقوله والسوط
وليس بمصدر ساطه سوطا بل قوله ضربته سوطا في السواط ولو كان مصدر

ماتنية

ما تنية وجع لانه ح يكون للتاكيد والمصدر اذا كان للتاكيد لا يثنى ولا يجمع وقد
عرفت لانه لا يقال ان السوط غير داخل في ضربت لا يفهم منه معنى السوط بخلاف قعدت
جلوسا فعلم بهذا ان السوط هنا اسم الالة وليس بمصدر لا للضرب والاسلط
وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لانه في السوط ضرب مخصوص
وهو الضرب بالسوط ومدلول ضربت عليه فجعله يكون خطأ ولانه لو ضربت عليه اي على
الضرب بالسوط لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف نحو سطته ضربا لان سطته
دال على ضرب بالالة الخاص يستلزم العام فيستقيم ان الحكم لا ان الضرب سببه مستوها العكس
والنصب انتصابه وهو الوجه وان كان دالا على المقصود الا انه فيشغفه الضعف
من وراء الاعتراض فوجهي احدهما ان للقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينتصب
اي ضربت حال كونه اسما معنى ما ذكرتم من عدم الاستلزام وانما كان اخر لانه
السوط مصدر لانه ضرب الى الفعل في الجملة واما اسما فلا يعقل كونه منصوبا كما
اولا منه مصدرا وثانيهما قوله وايضا ما ذكرتم منقوض بنحو ضربت ضربته او ضربتين
يعني لو صح ما ذكرتم من انه يلزم لوجب ان لا يصح ضربت في مثلهما فانه ضربت لا يدل
على الضربة والضربتين لعدم دلالة العام على الخاص ضرورة الدلالات الثلاث وانما
هو اي ضربت انما يدل على ضرب المفعول فيه ظرفا الزمان والمكان قال ابن
انما سمي المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لان اي المفعول فيه محل الافعال فشبههما
بالمفعول له لكونه محلا للافعال اي كونه محلا لها ثابتة بالا وانه التي محل الاشياء
فيها الصفة بشبهه بوجه الشبه هذا على اصطلاح البصريين ولا يسميه الكوفيين
ظرفا لان الظرف لم يسموا ابه لكنه من موضع من المواضع لان للظرف في اللغة الوعاء

انه النصب ان اسم المصدر الا الظرف للمصدر والالة عليه
سطوات ان ولا ينصب به

وهو منتهى الاقطار كالطرف وما يسمونها خاصا ليس كذلك نحو الآن رح تشبيها
لهم جوابا عنهم وقد يسماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها اي في افراده واكثر
اصحابه يسمونه الظرف وصفة ثم ان حكم الزمان كله مبهم بدليل من الزمان وهو
النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ومدة ووقت وزمان ونحو ذلك ومحدود وهو
نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان فالمحدود والمبهم ضربين معدود
كالمثالين الاولين ونحوه ومختص كالمثالين الاخرين فالاول ما لا يصلح
جوابا لكم والثاني ما يصلح وقد يكون شيء يصلح جوابا لهما كالفصول الاربعة وحكم المكان
المبهم وهو ما لزم بالاضافة الا ما ليس به داخل في مفهومه كالجهات الست نحو
قدامك وخلفك فان الاسم قوله ثابت باعتبار ذلك تواجه ذلك المكان في الثاني
باعتبار ذلك تدبرها فلا ان من هذين الاخرين بداخل فيهما وقيل المكان المبهم
ما ليس له نهاية والاقطار نحو وعنهم من الملحقات بها كعند ولدى وآن
وسوى لابهامها لانك اذا قلت جلست عندك لا تختص بمكان بعينه بل يتناول
الامكنة التي حواليك وقس على هذا البقية ولفظ مكان لكثرة استعماله قياسه
التحقيقية ولان الامكنة كثيرة فكان في لفظ ابهام كما في الجهات الست
واقتصر في قوله ثم وذلك اي الحكم اي الاظهر الا انتصابها بالفعل المقدر فيها لفظا او تقديرا
سواء كان ذلك الفعل لازما او متعديا باسرها حيث في الزمان المبهم نحو
يوم الجمعة والمحدود نحو ضربت زيدا واما في المكان المبهم وامثاله والمحدود في المكان وهو
ضربين معدود وهو ما له مقدار معلوم كفرسخ فانه مقدار من المسافة
مقدرة باثني عشر الف خطوة وكذلك البريد هو مقدار مقدر باثني عشر ميلا ومختص

وهو ما

وهو ما له اسم بالنسبة الى ما يدخل فيه مسماه كالدار والبيت والمسجد فانها موضوعة
لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كحول الدور في الثالث والبيت في الاول
والجدران والسقف في الثاني وقيل ما له حدود ونهاية كالسوق والدار والمسجد الجامع
وغيرها فالمكان لا بد له جواب لما لزم من كلامه سؤال وهو ان يقال لا نسلم ان المكان
اذا كان محدودا لا يتعدى الفعل اليه الا بواسطة في الحقيقة وجرد عنه في بعض المواضع
مثل الطريق الثعلب اجاب بقوله نحو عسل الطريق الثعلب شاذ ولا يعتد به يقال
عسل الثعلب اذا اضطرب وعدا اي مشى في الطريق وهو مكان محدود
ان نصب بنزع الخافض وقوله تعليل هذا الحكم واما تعدي الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان الى انواعها كلها لم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان في الفعل
مطلقا يدل بصيغته على الزمان المختص وهو الماضي او الحاضر او المستقبل فيدل
على الزمان المبهم اذ ما يدل على الخاص يدل على العام لاستلزامه اياه لئلا يخلو فيه نحو يوم الجمعة
زمان بدهه الكعب اللحق كما قال ابن يعيش في شرحه للمفصل كما يدل على المصدر تجاوزه
وجوهره فكذلك يتعدى الفعل الى جميع ضروب الزمان مبهما كان او محدودا
واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته ولا بمادته عليه اي على المكان فصار الفعل
اللازم اذا ضرب به على طريق التعدي منه الى ضرب المكان عند لقائه اي بلزمك قربه
على تلك الطريق من زيد وعمرو يعني كما لا يتعدى الفعل اللازم اليهما بلا واسطة
حرف فكذلك لا يتعدى الى المكان الا بها فلم يحمل الفعل اللازم فيه الا في المكان
الا بواسطة الظرف فان قيل فعلى هذا كان مقتضى القياس ان لا يجري هذا الحكم في
جميع ضروب ظروف المكان لوجود العلة فيه بخلاف في المكان المكان المبهم

ـه الثعلب

المصادر فكذلك يتعدى الى جميع
ظروف الزمان الا

حيث تعدى اليه فيما الوجه فيه اجاب بقوله انما عمل الفعل اللازم في المكان المبهم
بنفسه لانه لم يدل عليه الا بالالتزام لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير
محصور مثل اشتمال الزمان فان قلت خلفك كان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل
ظهرك ومنتهاه الى ان ينقطع الارض كاليوم اذا قلت قام زيد يكون هذا اللفظ
مشتملا على كل زمان ماض من خلق الله تعالى العالم اي من وقت ابتداء خلق الله اياه
الى وقت حديثك وكذا اذا قلت يقوم زيد هذا اللفظ ايضا مشتملا على كل زمان مستقبل
والوجه الثاني ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا كما
صعدت فوق البيت واليمين يتحول شمالا عند تحول القدام والخلف كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا لان الزمان يتجدد ويكون اجزاؤه المتقدمة مستقرة
غير مستقرة فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من هذين الوجهين سلك به مسلكه اي
سلك بالمكان المبهم مسلك الزمان في الانتصاب اعلم ان ههنا اشياء لابد من تقريرها
وتحريرها منها تعريف المفعول فيه فتعريفه الصحيح ما يقتضيه عامل باعتبار وقوع
مدلوله فيه وتعريف ابن الحاجب بما فعل فيه مذكور لفظا او تقديرا في وعليه مسامحة
الاحصر وان تعريفه انتقض بباب ربه في الموفقة والجملة وصاحب اللباب بما كان او
زمان حصل فيهما او في بعضهما فعل مذكور وهذا ايضا سالم مما انتقض به الاول
وان ترجح بما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في وهذا سالم
عن النقادين كليهما لكنه دون الاول لذلك وضعفه بالعصبية ومنها ان ما
وقع في الزمان من حدث اما مستغرق بجميعه او الاكثر منه او لا ففي الاول جائز
جريانه في الكلام بوجوه الاعراب وفي الثاني ممكن لكن الغلبة فيه للرفع والنحو المشهور

سعة

سعة ثم حذف المضاف او للمبالغة كما في الاول ومنها جريان محل الكلام الآن في
على مذهب من فسر المبهم بما ذكرنا وعلى مذهب من فسره بالجهات فعلى الاول بيانه وغيرها
من الابهامات وعلى الثاني في الملحقات بها ومنها انه شرط انتصابها بتقدير في لانه
خلاف يلزم اما امتناع النصب او كونه غير مفعول فيه على تقدير في فيما يقبل وهو المظهر دون
المضمر لا على التقدير فيجب بيانه لكنه وحكم لجواز اظهاره لا فيهما فانه فانه ومنها جواز الاتساع
الاتساع او لا تقدير في بل يجعل كالمفعول به حلا فالاول على لانه عنده كما كان قبل الآن ما
شرط الملابسة بينهما وذلك الفعل اما لازم فكالمتعدي الى واحد واما المتعدي اما
الى واحد فكالمتعدي الى مفعولين ففيه خلاف وجه المنع قلة التعدي الى الثلاثة فامتنع
في الثلاثة لعدم المتعدي الى اكثر منها فيشبه به ومنها جعل المصدر زمانا ... وما الا
اختصارا وهو في المصدر لا غير لاقتضائه كالزمان وعدم ثبوت كما ثبت الاتساع
قال سيبويه هذا اهون من قولهم الله المستعان عاما اي الاول في لستين عاما ومنها
ان ما وقع نعتا فالمختار فيه ان يكون ظرفا غير منصرف ومجيء زاد الاخلاق في وال
ما يدل على ظرفيته وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد اجاز البعض كونه مصدرا
نحو سرت طويلا على الوجهين ومنها جواز اضمار عامله على شريطة نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت ومنها جواز اضمار عامله على شريطة التفسير كما في المفعول
فيه على وجوه ومنها كون جانب وجهة ووجه وخارج الدار وداخل البيت وجوف
البيت وفوق ... من المكان المبهم وان كانت منه لانه العقل لا ينصبها بغير
واسطة الحرف وكذلك الظروف المختصة ومن حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والكون
في مكان كالمضروب مثلا اي انها لا ينصبها بنفسه قوله وعنه قال الثاني رح

دقيامه الظروف المكانية وقد يستعار للزمان اذا اضيف اليه نحو عند الليل
وعند النهار وفيه لغات ثلاث عند بفتح العين وكسرها وضمها ولا يستعمل الا
ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع على الابتداء وقد يدخل عليها اى على
عنده وتانيث الضمير على تاويل اللفظ او الكلمة من حروف الجر والمراد بلفظه
في محل الرفع على انه فاعل يدخل وحدها على الحال منه اى لا يدخل عليه حروف
الجر الا من فان قلت بين قوله ولا يستعمل الا ظرفا وقوله وقد يدخل عليها من حروف
الجر منافاة قلنا ان الجار والمجرور لا يخرجه من احكام الظرف لكثرتها وتهافتهم
يعتد بدخولها على غير المتصرف فان قيل لا نسلم انه لا يدخل عليه الا من لمجيء دخول
الى عليها نحو الى عنده اجاب بقوله وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا
كذلك اى ليس كذلك امام وخلف لانهما يستعملان اسما لانك تقول امامك خير
من ورائك بالرفع على انه مبتدا او لكن من الظروف بعضها لازم للظرفية
فيكون منصوبا ابدا نحو عند وسوى بالمد والفتح وسوى بالقصر ضم السين
وكسرها ويراد مع ذلك وقوعه مطلقا صلة للموصول ولزوم ظرفيته مذهب سيبويه
وعند الكوفيين بمعنى غير ويجيء تحقيقه في بحث الاستثناء ان شاء الله تعالى
من ظروف المكان وذات مرة وذا صباح من ظروف الزمان وقد مر تحقيقه
في صدر الكتاب لكن ذا من اسماء الستة فاذا اضيف الى المؤنث يكون ذو
ذات كذات مرة والى المذكر فذكر كذا صباح في الا قليل وجه لزوم الظرفية
انه كثر استعماله ولم يجئ الا منصوبا فلو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلا
مهم كذلك وهو الاستدلال بالاستقراء وقيل فيه فقد استعمل في الزمان وليس المكان

ولا في السماء ساعة واعتقد في الاصل مصدر فلما استعمل في الزمان ما لبث منها لم يتمكن
فيه تمكن السماء وساعة ولا يلزم من عدم لزوم حقوق التنوين للظرفية عدم لزومه
حيث للزمان على حذف المضاف للزمان فهو مرادف متصرف كتصرف وفيه نظر لانه وذات
مرة في هذا واحد غاية ما في الباب ان المحذوف هنا موصوف وهو لا يحتج وبعضها
ما يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوها من
الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال الشيخ الرضي قال جار الله العلامة الفرق
بين وسط الدار بالسكون ووسط الدار بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما غير ظرف فلان الوسط بالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة والوسط بالتحريك
اسم معين ما بين طرفي الشيء او اطرافه فلذلك كان الاول ظرفا يتعدى الفعل اليه بلا
ضمير ولا يقع فاعلا ولا مبتدا ولا مفعولا به والثاني لا يتعدى اليه الا بها ويقع
فاعلا ومبتدا ومفعولا به الا ترى انك لو قلت ضربت وسط راسه اى وجه الاعتقاد
وسط راسه وجوابه كونه محذوفا اى المكان معناه يدل عليه الصفة وانما فتحه بان
وجدت بينها الظرفية لان ايجاد الشيء في المكان دليل على ظرفيته ولو قلت ضربت
وسط راسه بالتحريك اى ضربت جميع راسه لان الوسط الجزم وهو عبارة هنا عن جميع
الراس فيكون حقيقة راسه والوسط اى وسط الراس بالتسكين كونه في ذلك
الجزم كونه يقع وجوده مبتدا وخبر للجار والمجرور مع خبره جملة لان خبره مفرد المعنى
المعنى يوقع في الاكثر في الاكثر الوسط بالسكون لا يصلح الا لمكان يقع فيه
الفعل نحو جلست وسط الدار بيتا واذا اردت ان توقع الفعل على جميع المكان
الذي يتوسط بين طرفي الدار حتى كانك قسمت الصحن في ثمانية اقسام تتساوى

ثم اردت ان تخص المكان او تعينت الموضع جميع القسم المتوسط قلت وسط الدار بالتحريك
فهو مفعول به لا به فيه اعلم التسكين مفعول به وعلى التحريك حال وقال الجوهري يقال
جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك وقال الجوهري كل موضع
يصلح فيه بين فهو وسط فهذا اضيف الى القوم لصلاحية فيه وان كان موضع لم
يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك فهذا اضيف الى الدار لعدم صلاحيتها فهو للاول
مبهم يتعدى اليه الفعل بلا كلمة في والثاني معين لا يتعدى اليه الا بالواسطة فلا
جل هذا السر قال جلست وسط القوم بغير في ووسط الدار والموافق بين القولين
ان الوسط في الفعل الاول مفعول به وفي الثاني محال معين والكوفيون لا يفرقون
بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان الوسط في متفرق الاجزاء نحو وسط القوم والوسط
بالتحريك في غير متفرق الاجزاء نحو وسط الدار قوله ورايت دخلت الدار فتوسع قال
ابن الحاجب وذلك التوسع لان الدار مكان محدود وكان حقها ان يقال دخلت في
الدار كان المكان المعين لا يتعدى اليه الفعل الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر
اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوا نصب المفعول به وهو مذهب الفارسي
فيما وافقه واليه ذهب المحقق فكذا ابن مالك والمحققون ايا انه منصوب بنزع الخافض
الظرفية تشبيها للمكان المحدود ويجعل هؤلاء دخل غير متعد بنفسه واستدلوا عليه
بانه لو كان متعديا بنفسه الى المكان المختص لتعدى الى غيره وليس كذلك اذ يقال
دخلت في الامر وذهب الجرمي الى انه فعل متعد لانه هو الذي لا ينعكس تعقله
الا بتعلق غير الفاعل ورد [illegible] قول هكذا قال قلت لو كان متعديا لما جاز دخلت
في الدار اجاب بانه يجيء لازما ومتعديا نحو نصبت ونصبت بنت الدار وقد رفعوا
بنصب الدار

قوله

قوله اي قول الجرمي بانه مصدر يجيء على فعول كدخول بضم الفاء وهو من مصادر الافعال
اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا فان قيل يلزم ان يكون رجع لازما لان مصدره
رجوع على فعول والحال انه متعد لقوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم فارجع البصر
كرتين فما ذكرتم اي الاكثري فلا يلزم ان يكون داخلا لازما لجواز عدم دخوله تحت
افراد اللازم قلت ان رجع من الافعال التي يجيء تارة متعدية واخرى لازمة فاذا
كان لازما فمصدره على فعول وان كان متعديا فعلى فعل ولان مقابله يعني ضده لازم
وهو خرج فيحمل عليه في اللزوم ولان النظير وهو غار لازم فان قيل ان ذهب مقابل
جاء انه متعد غير لازم قلت وان كان مقابلا لكنه مقابل آخر وهو ان يحمل عليه
في اللزوم قال ابن يعيش في شرحه للمفصل والصواب ان يكون متعديا لانه لو كان
على تقدير حرف الجر لا اختص مكانا واحدا لكثر استعماله فيه كما في ذهب كذلك
اذ هو مقصور على اماكن فلا يقال ذهبت مصر فلما كان دخلت يقع في جميع
الامكنة دل على صحته وقال سيبويه ان اختار في دخلت في قوله المفعول له هو علة
الاقدام على الفعل الاقدام هو الاحداث والايجاد الفعل والشروع في احداثه
اي المفعول له هو الباعث الذي وقع الفعل لاجله بدليل انه لولاه لما اقدم
عليه سواء كانت علة غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك فوجد
الاصلاح بسبب وجود المجيء لكن تصوره الباعث للاقدام فانه
كان سببا غائيا كان مسببا او سببا باعثا عليه متقدما في الوجود نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على الاقامة غائية او قيل كان العاشق
الا انه يقول هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه تقدير علمه يدخل تحته

نحو ما يكون علة وفي جملة المحفوظ قلت كلامه وإن كان من المصوبات لكن فيه نقض
تعريف المفعول له مطلق لأن أصل ما كان منصوبا أن يكون باللام ولهذا اشترط
له شرائط قال الشارح رحمه الله إنما عدوا النص من المصوبات العلامة لأن الأفعال في نصبه
مستوية الأقدام لأن كل فعل قد لا يقدم عليه يحتاج إلى علة لأنه إما كان أو متعديا
فإذا يعمل في ذلك بوجود شرائطه نصبه والأصل كما عرفت أن يكون باللام ليدل على
العلية ظاهرا فيكون تجر وإذا يجوز نصبه بتقدير اللام كنصب المفعول فيه بتقدير
في لكن قد اشترطوا في انتصابه أن يكون مصدرا لكونه علة وسببا لوقوع الفعل
وهو لا يكون إلا حدثا لأن الفعل إما أن يجتذب به فعل آخر وإما أن يرفع به
معنى حاصل والمصادر معان حادثة ومنقضية فكذلك كانت علة بخلاف الغير
والثانية كذا قال ابن يعيش وفعلا لغير على الفعل المعلل لأنه علة وعذر لوجوده
وهي معنى متقدمة ذلك الفعل فيكون كالجزء منه يقتضي وجوده ولم يشترط ذلك عند
البعض واحتج بقوله في أعلام أبي دلف على بضربه ضربة الأمير اللص
وكذا نصب الفعل المصدر ههنا وفاعلا هما غير أن نصبه حيث حذف حرف الجر
أولا محذور في ذلكم ليس ونبه وظاهر قول سيبويه يشعر بالجواز وبقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا وسيأتي الكلام فيه ومقارنا أي للفعل المعلل
في الوجود بأن يقع في بعض زمانه أو يكون أول زمان الفعل آخر زمانه أو
بالعكس إنما شرط ذلك لأن العلة مقارنة للمعلول فلو قلت جئتك إكرامك
الزائر أمس ولمن قال بعض المتأخرين هذا الاشتراط لم يشترطه سيبويه ومن تبعه
من المتقدمين فيجوز جئتك أمس طمعا غدا أنا معروفك فإن قلت هل يجوز إثبات

اللام

اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز إذا مضافا أو معرفا باللام أما إذا كان
منكرا فاختلف فيه فقيل يجوز معه وقيل لا يجوز لأنه حينئذ يشبه الحال والتمييز فافهم لجالب له
وكونه نكرة فلا يقال جئتك ضربت تأديبا للتأديب بل للتأديب أو لتأديبه قال ابن
مالك جر المستوفي الشروط النصب مقرونا باللام أكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي
الأمران في المضاف فإذا وجد هذه الشرائط نصب لأنه حينئذ قد شبه
بالمفعول المطلق بسبب كونه في ضمن الفعل فيتعدى إليه بغير الواسطة كما تعدى إلى
المفعول المطلق لإبهامه ولأن الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول من نفسه
نحو واحتمل ذلك مما ذكر من الشرائط الثلاثة فاللام واجبة لئلا يذهب
ما يدل على العلية بالكلية إلا في نحو زرتك أن تكرمني والكسائي يحمل أنه فإنه انتفى كونه
لفاعل الفعل المتقدم ولم يذكر اللام لأنه حذف مع أن وأن قياسا مستمرا
مثال لفقدان الشرائط الأول نحو قولك جئتك لإكرامك الزائر فإنه ليس
فعلك والإكرام مخاطبك ومثال فقدان الشرطية الثانية نحو خرجت اليوم
لمخاصمتك زيدا أمس فإن الظرفين والمخاصمة كلاهما فعل للمتكلم
لكن الأول اليوم والثاني أمس فلا يقارنه في الوجود لأن المفعول له متعلق
بحسب المقدار إذا وجب اللام المفعول له إنما نصب أن يكون منصوبا لأنه
ينتصب لسيبويه رحمه الله في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه مخصوص من العلة
والسببية والغرض الأصلي أنه يصح أن يقال تأديبه ضربه وضربي تأديبي إلى
إذا ضربته فقد أديته ولن يتصف المفعول له بهذه الصفة إلا بكونه متضمنا
في ضمن الفعل المعلل إلا بعد وجود هذه الشرائط الثلاثة وقد عرفت أصلهما

لو صح قولك جئتك رغبة فيك
سبب لعله أو تعال تعدى
أشتمه أنه تنبيه صح

فقد خرج المفعول له من هذا الوصف الى وصف الاشتراك وذلك لانه اذا كان
المفعول له غير مصدر لم يكن من جنس الفعل المعلل فيتصور بانتصابه تقدير ان جوابا
به كقولهم لم يكن دخوله اي دخول المفعول له في ضمن الفعل المعلل واذا كان فعلا
لغير فاعل الفعل الاول فكذلك لا يتصور دخوله في ذلك واذا لم يقارن اي المفعول
له الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت
الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب في الصورة الثالثة لعدم اقتضاء الفعل
اياه اي للمفعول له فيها فان قلت ان في هذا المقام السؤال فيها ان يقال لا يجوز
ان يكون التأديب في ضربت زيدا تأديبا له علة للفعل المعلل لانه في الوجود متاخر عنه
ان الحد غير جامع لخروجه مثل قولك ما ضربته تأديبا عنه ويريكم البرق خوفا وطمعا
قلنا العلة الحقيقية اثر التأديب وقد تقرر الجواب عنه بوجوه والمثال الاول له
ولما عقبه الاقدام على الفعل وهو اما الضرب او الغير الدال عليه ضرب والثاني فانه
وثانيها محمول على الحال والثالث فيه تقدير حذف المضاف او على تنزيل الكلام
منزلة مزيد او على انه علة لما يتوهم الدال عليه يريكم على ما يجعلكم رائين **قوله**
وقد خرج بمخافة الشر قال الشارح ايراد هذا المثال يؤذن اي يعلم بفوائد
وهي ان المفعول له كما ينصب مثبوتا ينصب غير المتعدي وكذلك كان في المنصو
بات العامة وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما زعم بعضهم
بل يكفي كونه اي كون المفعول له عذرا اي للفعل والاول ليوهم كان يخو مذهب
اي المفعول له غرضا او غير غرض والثاني لقوله وليس يجب ان يكون غرضا فيكون
اثباتا اي لو وجب لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا تكون غرضا له

[illegible]

وان المفعول له

نكرة يجيء معرفة

فان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج وهو مذهب الجرمي فهو عنده
عنده نكرة ومخافة الشر ونحوه مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدا
في نية الانفصال وانما وجب تنكيره عندهم من جهة الفعل للحال والتمييز كما فيه
من البيان وقد جمعهما قوله ركبت على عاقبة الجمهور مخافة وزعل والحجاب والهول
من تهول الهول اعلم ان المفعول له يجوز اظهاره ويلزم اللام نحو التأديب ضربت
زيدا له ويجوز تقديمه على عامله كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقدمه كما في المفعول
معه **قوله** المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع قال الشارح وكما يريد
اي الملحق المفعول معه من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش فان الباب
اي باب المفعول معه قياسي عنده لكثرة ما جاء به منه وهو ايضا اي الباب على وعند سيبويه
مقصور على السماع لان تشريح موقعها موضع يغنى فلا يقيس اليه الا بسماعه من العرب
بوقفه عنده والمراد من كون الشيء في المنصوبات العامة ان يستوي اقدام كل
فرد من افراد الفعل مطلقا في نصبه لا ان يعمل فيه فعل لازم او متعد فيكون المفعول
معه على هذا من المنصوبات العامة على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فاندفع نقض بانه
ينصبه فعل لازم متعد على رأي الاخفش فيكون منها عليه ايضا وانما عمل فيه غيره المتعدي
لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه كما تعدى اليه بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا انه
الا يغني لكن جرى بها لم يقع توهم تولد من كلام سابق لا قوله وغيرها مما سيجيء لان
يكون الواو علة في ظرفه فلجر فدفع ذلك الوهم بقوله الا ان الواو لا تعمل كونه
لانها في الاصل من حروف العطف ولانها اي وان حروف العطف لا تعمل ويدل
عليه عدم جواز تقديمه على الفعل كما في غيره من المفاعيل ولا على معموله اي معمول
يجوز

الفعل الناصب فلا يقال استوى الخشبة الماء الاولى لتفاقه وفي الثاني خلاف ابن
جني والشرط ان لا يحل العواطف عدم اختصاصها بنوع دون فاذن الواو ومما تحمل
في هذه الحالة كيلا يلزم العدول عن طريقها الا لأصح قيل الدليل على ذلك كونه فيها
غير عارية عن معنى العطف يدل عليه استوى في استوى الماء والخشبة اذ المعنى التوقيع
والتصاحب لكن في النصب ما يشعر باجتماع الفعلين المتعلقين في وقت واحد
ولا استبعاد في كون الشيء معطوفا وهو فاعل في المعنى فاعرف في المفاعلة هذا
مذهب سيبويه ونقل عنه انه لا يجوز انتصاب معه بالعامل المعنوي كحرف التنبيه
والظرف والجار والمجرور واسم الاشارة واجازه ابو علي [illegible] جائز في قوله هذا
ردائي مطويا وسربالا لان يكون هذا عاملا وسربالا وهو خلاف ظاهر قول
سيبويه فالعامل فيه مطويا وقال الزجاج انما انتصب بمحذوف فالتقدير في ما
صنعت وزيدا ما صنعت ولابست زيدا لان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
الواو وقال الكوفيون انه على الخلاف لانه لا يحسن التكرير لان الخشبة ليست
معوجة فتستوي بل هو مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء ووقت الزيادة في
خالفته نصب على الخلاف فقالوا هذه قاعدتان الظروف وكان ابو الحسن
الاخفش قياس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع يعني قال انه منصوب
على الظرفية كانتصاب مع لو قوله موقعه فلما حذف مع المنتصب بسلبه واقيمت
الواو مقامها انتصب ما بعدها على ارقى انتصابه فلا يكون الواو موصلة واذا
تقررت هذه المذاهب فنقول ان الصواب مذهب سيبويه لان الواو العاطفة
لها معنيان العطف والجمع كما انه في جواب الشرط وما ذهب اليه الزجاج ضعيف

قوله

قوله الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فاسد لانه يحله فيه على الوجه الذي
تعلق به فان افتقر الى توسط الحرف عمل بوجوده والا عمل بعدمه وقد ثبت
ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي ان يعمل مع
وجوده كما في ضربت زيدا وعمرا لان الواو اذا بقي معنى العطف فيه مانع
فكيف يبنو على عدمه بقائه وما ذهب اليه الكوفيون ايضا ضعيف لانه يلزم
جواز نصب الاول على الخلاف بل هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني نحو قولك
قام زيد لا عمرو ولو صح ما ذكروه لم يجز فيه الا النصب وما ذهب اليه ابو الحسن
مزيف اشار الثاني الى ما تزيفه بقوله وقد زيفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية
لانه ظرف فيكون انتصابه عليها والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس
بظرف فينتج ان مع ليس الخشبة مرادا منه ان حكم مع ليس الخشبة اذ المغايرة
بين ذاتيهما ظاهرة بالبداهة فلا يحتاج الى البيان فلا يجوز قياس الحركة
المعتبرة الظرفية على الحركة الظرفية ثم اجاب عنه بقوله الا انه له ان لكن للاخفش
ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع والحال انه قد كان حرفا لا يتصور
فيه الاعراب اعربوا ما بعدها اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير
وكان حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعرابه بقي هاهنا شيء وهو
ان الواجب ان يحل الواو محل الجر لكون ما بعد الفعل توصلوا الى الكلم كحروف الجر
والنيابة عن مع وهو حافظ للجواب لولا مفارقة الواو مع لزم ما ذكرتم فحد ذلك
ان الواو كما فيه سمعك مذهب العطف بدليل انهم لم يستعملوا قط بمعنى مع
الا في موضع جاز استعمالها عاطفة بدليل انهم لم يجيزوا انتظرتك وطلوع
طلوع

الشمس قوله والحال من المنصوبات العامة للحال قال الشارح فحقيقة الحال كونها
بيان للهيئة جنس يدخل فيه الصفة وفصل يخرج به التمييز ولا بعد وقد ذكرنا وجهه
في صدر الكتاب التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل اي لتعلق الفعل
لصاحب الحال حال كونه واقعا اي صادرا منه او واقعا عليه فصل يخرج به الصفة
فانها يبين هيئة الذات مع قطع النظر بتقيدها بفاعلية ولا مفعولية بخلاف الحال في جاءني
رجل قائما فانها موضوعة للدلالة على هيئة فاعلا او مفعولا يبين ذلك جواز
زيد رجل عالم دون زيد رجل قائما او نعتا والحلق لا يشمل الجميع فيدخل تحته
الاقسام الثلاثة وحنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حال من ابراهيم
لان المضاف اليه وهو المفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم
اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا عنه ثم علم من قوله او عليه ان
الحال لا يقع عن المفعول به لكونه فضلة بالنسبة نحو ضربت انا وزيدا راكبين
على ان زيدا فاعل معنى مع انه مفعول معه لفظا قال الشارح لا يخفى ان مراده ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول فقال بعض الشراح اطلق المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا وفيه نظر نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء
عنه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة زيد وقت وقوع الضرب عليه وقولك لقيت
زيدا مع الكبير وقول الشارح مما تلقيت في ... وانت البتيك وتستطار
او من هذا التقديم يبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم ان ذا الحال صاحب
الحال اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عندما يكون العامل فعلا
صريحا كما مر او شبهه من الصفات العاملة عمله كاسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد ضارب عمرا قائما وعلى هذا ويدخل في قوله فعلا صريحا
المصدر واسماء الافعال او يكون فاعلا او مفعولا معنى وذلك عندما يكون العامل
معنى فعل فانه الموضوعات مصدرية هذا اعلم ضروب حرف الجر استعانة الفعل هو
او ما يشبهه والحرف المشبهة بالفعل والاستفهام واسم الاشارة وحرف التنبيه نحو
مالك قائما واقعا فما الاستفهام في موضع الرفع على الابتداء او على الخبر وكذلك ما في
شانك على اختلاف الرايين وقائما حال فان الحال هنا ليس بفاعل لفظا الا انه
فاعل معنى لان المعنى ما تصنع او ما تلابس قائما كان الشراح في ... المتكلم المسؤول
الذي هو كان الخطاب فكانه قال ... في هذه الحال وقد يكون فيه انكار وسؤال
عن السبب الذي اداه اليه فكانه قيل لم قمت في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
كانه اذ اعرضتم فوبخهم على السبب الذي اداهم الى الاعراض فاضمر ...
الاستفهام في اللفظ وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا
اذ العامل فيه احد شيئين اما حرف التنبيه او اسم الاشارة فان كان الاول يكون
المعنى انبه على زيد او انظر اليه وان كان الثاني يكون المعنى اشير اليه فالعامل في
هذه الحال ... واحد او اليه ذهب جار الله العلامة حين ... قائما حال
عامل الحال في هذا بعلي شيخا ويجوز فيه الرفع من جهة اوجه على البدل من زيد او على
الخبرية اما ... او ... وعطف بيان او المحذوف وكذا قوله
وهذا بعلي شيخا احد والفعل بالنقل لما فيها من معنى التنبيه وذا من معنى الاشارة
قوله عامله لقوله مفعول معنى وقيل نزلت الآية على قراءة عاصم في قوله كلا انها لظى
نزاعة حال عن لظى لما فيها من التلظي فظهر ان الفاعل والمفعول المعنويين

في صحة تقييد فعل كل منهما بالحال كالفاعل والمفعول اللفظي ولذا قال المحقق
في المصباح وفيه جواب كيف لانه كيف موضوع للسؤال عن الحال فالظاهر ان يكون الحال
مقولا في جوابه فان قلت جاءني زيد راكبا كان جوابا لسؤال فقال كيف جاء فاجيب
بقائم وانما سمي حالا لانه من الحال بمعنى التغير والتحول لانه بهذه الحال بصدد
لكونها متغيرة وغير منتقلة من شيء الى شيء وكان من المنصوب العام لكونه الا
فعالا في نصبه مشبهة بالمفعول الاقدام لاقتضائها اياه عند التمام فكان واجبا عملها
من غير انضمام والحال في الحقيقة والحبس قادم بيان اللازم الفاعل وهو زماله
اللاحق فكانه بيان للفاعل وقد اشتهر في كلام القوم العبارة عن الملزوم
باللازم فعلم هذا لا يكون مقولا في جواب كيف فقول المحقق ليس بجار على اطلاقه
فكانه اراد ان الاول اكثر والثاني بالنسبة اليه قليل لم يلتفت به فاطلق
كلامه قوله وحقها ان تكون نكرة لان من حق ذي الحال ان يكون معرفة قال
الشيخ الرضي رحمه الله وانما وجب ان يخالف ذو الحال وصاحبها في التعريف والتنكير لانها
اذا طابقه تعريفا وتنكيرا ايضا اي فيتوهم ان تطابقه اعرابا بل توهما
يتحد اعرابا فيهما [illegible] فلان الكل اصله
[illegible] اشتقاق الحال فيهما في الوصفية فيلتبس الحال بالموصوف
والصفة ولا شك انه في الموافقة والاتحاد في المخالفة وهو لا في حق المناسبة وذلك
وجب تقديمها عند تنكير صاحبها او كونها مع الواو وجه اختصاص الحال بالتنكير
جوابه قيل ان الالتباس يندفع بتنكير صاحبها فما وجه اختصاصها فاجاب
بان الحال انما اختصت بالتنكير لان فيها شيئا يقتضي ذلك وهو ان الحال جرت

حال

مجرى الصفة

مجرى الصفة للفعل لانك اذا قلت جاءني زيد راكبا فانك قلت مجيء زيد متفق بكونه
في حال الركوب ولذلك قال لكونه جاريا مجرى الوصف للفعل الاصطلاحي سماه
سيبويه نعتا للفعل واراد سيبويه بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي
واذا جرت مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لانه مدلول الفعل في الحقيقة هو
المصدر النكرة لزم تنكيرها لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف وبه آخر ان الحال
كالتمييز في البيان غير ان اصلها ان يكون صفة لان الغالب عليها الاشتقاق لانها
بيان الهيئة واصل التمييز كونه اسما لانه بيان الجنس حتى لو جئت بصفة كان مع
الابهام فوجب تنكيرها كما وجب تنكيره ووجه آخر ان الحال حكم كالخبر وصحة يكونها
نكرات في المعنى لان التعريف بالموصوف بعد ذلك قالوا الخبر على الحقيقة في زيد الاحكام
المنطلق محكوم عليه بالمنطلق المقدر وقيل انها ملازمة الفضلية فاستقل به
والحق المتحقق بلزوم التنكير فيها فيه هذا المذهب الجمهور واجاز يونس والبغدادي
الاول ان يأتي معرفة مطلقا والكوفيون اذا كان فيها معنى الشرط نحو لا يجوز عند
هم في طلب المخاطب والمتكلم واصحابنا يجيبون عن ظاهر ما وقع بوجه مناسب بحمله
نحو وقوع الحال نكرة فجعله انتصاب الراكب في جاءني زيد الراكب والحسن في عبد الله
الحسن افضل منه المحسن وزيدا في انت زيدا الشهر عمرو ايكان المقدرتين والفعل
المقدر وكذا في ارسلها العراك وذهب سيبويه الى انه وان كان معرفة لفظا
فهو نكرة معنى فلا يبعد لان التعريف باعتبار الذهن والتنكير باعتبار الوجود
كما في اسامة وكذا في مررت به وحده فان قلت فما تقول في الحال المتصفة بصفتي
بحد مثلا الاصيل يحمد واحد قلت حذف وصلوا في الفاعل عنه ضمير المعرفة به كما في كتاب الكتب

قوله فان اردت الحال عن النكرة فقدمها قال الشارح رح اعلم ان نصب الحال عن النكرة
بدون التقديم قبيح لكنه جائز مع كثرة كما قال ابن يعيش وابن مالك لم يقبح
مجيء الحال عن النكرة قليلا حيث قال لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا بمسوغ
وبدونه جاء كثيرا قليلا من غير اعتبار مسوغ وذلك لان صاحب مخبر عنه بالحال في
المعنى فجاز كونه نكرة كما جاز كونه فاعلا وهو هنا مسوغ لا يحوج الى مسوغ
آخر وهذا السر اطلع عليه سيبويه وغفل عنه غيره فحمله على المبتدا الا اذا كان نكرة
موصوفة او مغنية اي مفيدة غنية عن الصفة بفتح الغين اي خاصة بها او مصدرة
بالاستفهام او مقصودا لا بينهما وبين ذي الحال بالا لانتقاض النفي مثال الاول كما في قوله
من الحال المتأخرة عن النكرة الموصوفة جاءني رجل من بني تميم فارسا فانه حال من رجل
وهو موصوف بالظرف ومثال الثاني قوله لا يركنن اي لا يميل احد الى الاحجام
اي الى التأخر عن القتال متخوفا وهو المقصود بالاستشهاد بالبيت اذ هو حال
عن احد وهو نكرة وقع جملة ذا الحال لكونه متقدمة في حيز النفي حيث لا يتناول
غير مدلوله المعنى لانه عام مستغرق لوقوعه في سياق النفي الشارح به باطلاق
ويجيء تحقيقه في بحث المبتدا ان شاء الله تعالى يوم الوغى اي الحرب الحمام اي الموت متخوفا
بقوله لا يركنن هذا التشجيع للناس على الحرب وسدا منهم عن الجبن وما بعده مما يجري
من رمي الكتاب في شرح اوعت م الجام تم اتفقت وقد اجب حذف البحيرة مار
الاقدام واجاز سيبويه مررت بكل قائما لعموم كل وقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امرا من عندنا وهذا الحال تسمى حالا موطئة كما في قوله تعالى كتاب فصلت
اياته قرآنا عربيا ويجوز ان يكون من الضمير المستكن في حكيم فلا يكون مما نحن فيه

بعده ومثال الثالث قولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه
مقيدا بالركوب يعني ان انتصاب هذا الحال في ذلك الوقت متعين حيث لا يفيد الاتيان فيه من
الثبوت والنفي انما صح لان الاستفهام والنفي من واحد ومثال الرابع ما جاءني زيد الا
راكبا وهذا مبني على انه وقوع مثل الرجل بعد النفي ليس بمتمحض لافادة العموم كالحاصل
فحسن تنكيره مبنيا على ان الا انقطع ما بعده عما قبله فلا يصلح ان يكون ما وصفا متعين
للحال وتقول بلا غير بها اي من غير هذه الصورة المذكورة جاءني راكبا رجل بتاخير قيل لانه
لو اخر لالتبس بالصفة في حالة النصب وقدم في غيرها طردا للباب وهذا صحيح لو لم
يصح ما ضربت احدا راكبا وهل ضربت رجلا راكبا على التوصيف فان قلت جاءني
رجل على كتفه سيف وجاءني غلام رجل راكبا وغيرهما اجازهما ابن مالك وكذا
هذا خاتم حديدا وعندي راقود خلا على ظاهر كلام سيبويه قلت بناء كلامه في الاول
على مذهب الزمخشري لانه على مذهبه لا التباس بالصفة حيث جوز توسط
الواو بينهما للتاكيد نحو جاءني الجوهر مع العطف كما في الحال والثاني في محل المنع
وقد قال بعض النحاة لا يسوغ في غير الموصوف الاسماء عاما لم يتقدم لوجود الالتباس
لكن الاصح جواز لوروده في التنزيل كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين والثالث
المشهور فيه الانتصاب على التمييز فبين الشارح رح كلامه عليه ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا
من القيود [illegible] واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد
بقوله لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم عزة اسم امرأة وموحش
اسم فاعل من الايحاش وهو ان يجعل خرابا والطلل اثر الدار وعفا بمعنى
محا ودرس حتى استعدى ولا [illegible] الحال المنزل الحال عنه فم بعد [illegible]

وفي نسخة جاءني رجل راكبا

نعت مطلق احتالي يلوح الوبل هطال او السحم يعني السود اي سحاب اسود فحذف
الموصوف واقيمت صفته مقامه ومستديم يعني دايم تواليف الترباء والديار والسهل انما
يصح جبر لقوله والاستشهاد المحقق في المثنى بهذا البيت انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش لان الاسم الواقع بعد الظرف لم يرتفع بالفاعلية عندهم واما على مذهب
سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا من طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان
العامل عنده في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدا عنده
لعدم الاعتماد وهو ممتنع لان اتحاد العامل فيهما واجب لانها بمنزلة الصفة
في الحقيقة فكما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف كذلك العامل في الحال
هو العامل في صاحبها وذهب البعض الى الجواز الاختلاف نظرا الى ان الحال وصاحبها
بمنزلة التمييز وممن ذهب اليه ابن مالك لقوله تعالى ان هذه امتكم امة واحدة
فان امة حال والعامل اسم الاشارة الذي فيها وفي صاحبها ان والصواب
على مذهبها ذهب اليه بعض قوم وهو ان يجعل موحشا حالا من المستكن في الظرف
من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه في شيء اذ الحال
متاخرة عن صاحبها وهو معرفة ويمكن ان يوجه قولهم انه حال من طلل على مذهب
سيبويه بانه تسامح في التلفظ كما تسامحوا في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
امنوا قالوا المستثنى منه الانسان لانه اسم جنس وفي الحقيقة ضمير المستكن
في لفي خسر لما كان كنايته عنه فكذا ههنا قال ابن مالك الصحيح
انه حال من المظهر لان جعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاخفيهما
وزعم بعضهم ان هذا على مذهب سيبويه صحيح لان الجر اذا كان ظرفا او جارا

او مجرورا لا عمل فيه

او مجرورا لا عمل فيه الا اذا تاخر بناء على عدم التاكيد والعطف عليه والبدل منه كما
انه قد ذكره ابن عصفور واما عند الاخفش والكوفيين فلما كان ارتفاع طلل
بالفاعلية الظرف صح جعل موحشا حالا عنه اي عن طلل اذ العامل فيه متحد وحينئذ
تنكيره اي عدم وقوع ذي الحال نكرة يوجب التقديم للحال عليه لانه من مسوغاته لانه حكم
يورث تخصيصا لكونه موصوفا بالتقديم وموحشا وقديم في الاصل وصفان لطلل وتعين
الاول للحال بالتقديم والثاني للوصف بالتاخير والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد
يكون لازما كما ذكرناه نحو جاءني رجل راكبا دفعا للالتباس وقد يكون جائزا اذا كان
صاحب الحال معرفة كما في جاء راكبا زيد ذلك وضربت راكبا زيدا مطلقا اي كان فعلا او مضمرا
خلافا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقا في قول بعض واما في قول بعض وفي المرفوع الظاهر
المؤخر واضمر مع الحال او مطلقا واما في المضمر المرفوع فهم يوافقون البصريين
تقديم حاله عليه نحو قوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون من الاجداث وقد يكون ممتنعا
وذلك اذا كان صاحبها مجرورا فانه ممتنع عند جمهور النحويين كسيبويه وابن السراج وغيرهم
تابعهما الا ابن كيسان وابن برهان وابا علي فانهم جوزوا ذلك اذا كان مجرورا
بحرف الجر وا الكوفيين فانهم فصلوا وقالوا جاز ان كان الحال مضمرا او مظهرا
ان كان فعلا وحكى ابن الانباري الاتفاق على منع ذلك وان التقديم خطأ
وذلك لان الحال صفة في الاصل لصاحبها فمن حقه ان يمتنع تقديمها على المجرور الا انهم
نصبوا بالمفصل بين الصفة والحال واحسن حال التابع ان يقع بعد المتبوع وحال
التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم على الجار ما
هو تابع له اذ لو جاز تقديم التابع المجرور مع امتناعه فيه بمرتبة الا ولا لانه

نحو مررت جالسا بزيد فلهذا ح

ن والصفة من التوابع ح

ارفع

بما من به ح

ولان العامل فيها وان كان الفعل لكن لما لم يتعد الى ذي الحال الا بواسطة حرف الجر
لم يجز ان يعمل في حاله قبل ذكر الحرف وقد اجاز اي تقديم الحال على صاحبها ابن كيسان
اذا كان المجرور بالجر في الجر قبيلا مستشهدا بقوله وما ارسلناك الا كافة للناس
فان كافة حال من الناس مع تقدمها اي وما ارسلناك الا كافة اي جميعا وذكر
الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة كما في علامة
وراوية وهو من الكف المنع وما ارسلناك الا كافة للناس وانما قال الشارح رح
والمنع وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر لانه انما ارسله
الله تع اي الناس حال كونه كافا لهم لان سبب الارسال ان يكف الناس عنها وهذا
الاظهر من حيث الكلام قال ابن مالك ما ذكره الزجاج مردود ولان الحاق التاء للمبالغة
مقصور على السماع ولانها ذلك غالبا الا في احد ابنية المبالغة غالبا وان حمل
على ... وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي انه صفة
مصدر محذوف اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ورده
ابن مالك بان كافة استعملها العرب الا منصوبة على الحال وفيه بحث ويحتمل ان يكون
مصدرا لان الفاعلية قد يجيء بمعنى المصدر كالعاقبة والكاذبة فيكون مصدرا
لفعل محذوف اي وما ارسلناك الا لتكف الناس كفا هذا اذا كان المجرور بالحرف
الجر واما اذا كان المجرور بالاضافة فالمنع اتفاق منهم في الفرق بينهما بان حرف
الجر كالهمزة والتضعيف من تمام الفعل قال ابن مالك اذا كانت غير محضة ...
المجرور بحرف الجر لانه من الاتصال في نية الانفصال وايضا كان ينبغي ان يكون
لحاقه غير لازم فان كان زايدا جاز التقديم نحو ما جاء راكبا من احد لجاز

بياء الكبائر

ح

ان ذ

في الاضافة

في الاضافة الغير المحضة واعلم ان في هذا المقام ما لابد من موقفه وهو ان تعلق الحال
من كون العامل في الحال لفظيا وكونه فيها معنويا كلم غير حكم يتعلق بالاخر وهو جواز تقديم
الحال على الاول الا اذا كان ما هو في الفعل كونه مصدرا بان وما المصدرية وفيما
يشبه المصدرية والالف واللام والضعف في العمل وعدم جوازه في الثاني لانه
ليس له قوة للفعل وهو قد يضعف في العمل بالتاخر فيكون التضعيف اضعف لكن قال الا
خفش يجوز اذا كان ظرفا بشرط تقدم المبتدا على الحال فاذا تاخر يكون موافقا لسيبويه
في المنع هذا اذا كان الحال بغير واو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل مطلقا
مراعاة لاصل الواو كما روعي للمفعول معه انهم اختلفوا في جواز وقوع الحال غير
مشتقة فذهب كثير من النحويين الى عدم جوازه وذهب الحاجب الى جوازه وكذا ابن
مالك وههنا كلام طويل نورده خوفا من تطويل الكتاب اسم الفاعل كل اسم اشتق
لذات من فعل قال الشارح رح واسم الفاعل المشتق لذات من فعل خرج بلفظ كل
لانها تحقيق التعريف لانها لاحاطة الافراد والتعريف يكون بالحقيقة لا بالافراد
لا من حيث تلك ... الذات اي لا باعتبار مجرد ذاته بل من حيث هو فاعل في الجملة
قيل سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين او مرارا او قيل سواء يحدث شيئا او لم
يحدث وهو المونث الى المختص فيه واحترز بالمشتق المسند اليه الفعل كزيد في جاء زيد
واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول المشتق لكن اشتقاقه لذات من وقع
عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا يجري على يفعل من فعله نحو كرم وانما قال المصنف
بعد من فعل احترازا من جالس بالنسبة الى يقعد وقاعد بالنسبة الى يجلس لانها

عن الفاعل مح

اسم فاعل جار على الفعل وليس باسم فاعل منه فلم يبين أن المشتق منه أخذ المذاهب أو جمع
فإنه جمع بين قول من قال إنه مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابن معط وغيرهما من الكوفيين
النحويين وقول من قال إنه مشتق من المصدر وهو ممكن لأن اسم الفاعل إنما كان مشتقا من
الفعل والفعل من المصدر كان المصدر أصلا فإذا يصح أن يقال إنه مشتق من الفعل
نظرا إلى قربه ومن المصدر نظرا إلى الأصل وهذا أولى من قول الزمخشري وهو ما يجري
على يفعل من فعله إلى أن أراد الواقع موقعه باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل بمعنى
الماضي حجا وإن أراد أنه على حركاته وسكناته ورد عليه أسماء الزمان والمكان
معنا لا يقال حاصل السؤال أن يقال إن قيد الجريان احترازا عن الصفة المشبهة
مستدرك لحصول النفي عنه بقوله فعل شيئا أي أحدثه وأوجده لأنا نقول لا نسلم
أنها خارجة بفعل وذلا نعني بقولنا فعل أحدث بل المراد منه أنه أي المشتق يكون
بحيث يصح أن يسند إليه المشتق منه وهو الفعل الحقيقي أي المصدر بصيغة فعل
أي بصيغة الفعل الاصطلاحي في نحو كرم زيد مثلا فإن الكرم هو المشتق منه كريم
مسندا إلى زيد بصيغة كرم فاحتاج إلى قيد الجريان احترازا عنها وإنما فسر أي المص
في المتن الجريان بالموازنة ليفصل في الحركات والسكنات حيث قال في آخر التعريف
أي يوازنه في الحركات والسكنات لأن الجريان إذا أطلق مبهم محتاج إلى البيان
بالتفسير لأنهم ربما قالوا الصفة جارية للواقعة أي للصفة الواقعة بعد شيء صفة
أي نعتا أو خبرا أو حالا نحو رأيت رجلا ضاربا وزيد نائم ورأيت زيدا راكبا فهذه
الصفة تحركها في الجريان والمراد غير هذا الجريان الموازن عليه من حيث الموازنة بالحر
كات والسكنات فاحتاج إلى تفسير الجريان هنا أي في التعريف بهذا المعنى أي من المختار

[illegible]

للمصـ

للمصنف تغيير وإن كان لا يحتاج إليه نظرا إلى قوله على يفعل لأنه أحسن حال الوهم
من حمل الكلام على الصلاة في قدر الطاقة فلو ترك لكان أولى فاندفع السؤال
لذلك وعندي أن إبهام الجريان من حيث إنه يحتمل أنه يجري على الفعل أو في معنى الحال
والاستقبال أو في الموازنة في الحركات والسكنات فلما احتمل المراد وغيره فربما ذكر لتعيين
المراد والمراد من قوله ويجري على يفعل أنه يجري على مضارعه إذا لم يكن جريانه
كاسم الفاعل على يفعل ثم إن اسم الفاعل يعمل عمل فعله متعديا ومتعلقا ملفوظا
به أو مقدرا أعني إن كان فعله يرفع فاعلا يرفعه أيضا وإن كان ينصب مفعولا
ينصبه أيضا واحدا فواحدا واثنين واثنين وثلاثة فثلاثة قوله في سائر المفاعيل أظهر
وإنما يعمل عمل فعله إذا أريد به الحال أو الاستقبال دون الماضي إلا الاستمرار
ودام حكمه فإن [illegible] إليها بقوله وذلك أي كون عمله مقصورا على إرادة الحال أو الاستقبال
منه لأن الفعل كما دخل على الاسم في الإعراب الذي هو أي الأمر مستحق بكسر الحاء
أي الإعراب أو الأمر أنه مستحق للجنس كما أن الاسم في الأصل دخل الاسم على الفعل
في المعنى الذي هو أي المعنى للفعل في الأصل قوله دخل الاسم جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية
لأن ودخل في قوله يعني المصدر ربما المصدر [illegible] والكاف يعني المثل في محل
على أنه مفعول مطلق لدخل الثاني والفعل في قوله على الفعل من وضع الظاهر موضع
المضمر فتقديره لأن الفعل دخل الاسم عليه في العمل [illegible] على الاسم في الإعراب فيقال
زيد ضارب غلامه عمرا الآن أو غدا أي يقال زيد يضرب غلامه عمرا واسم الفاعل
الذي بمعنى الماضي فهو مضاف إلى ما بعده أبدا ولا يجوز إعماله أصلا نحو هذا ضارب
زيد أمس ولا يقال زيد ضارب عمرا أمس لأن الأفعال دخلت على الأسماء في الإعراب

ضارب

ابداء

وان اسماء الافعال في العمل فلما لم يوجد للكافية في الاسماء لم يعط الاسم اذا كان
بمعنى الماضي عمله بالنصب اي عمل الفعل الماضي لعدم المشابهة اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال يتم المشابهة بينهما حيث يكون صورة ومعنى فاخذ كل واحد
منهما حكم الآخر معا وحقيقة اما اذا كان بمعنى الماضي فلا اذ لا مشابهة ذلك الا
بانه لا يوافق المضارع في المعنى والماضي في اللفظ فلا يلزم من اي الاسم ما قوي
شبهه بالفعل اعماله ما ضعف شبهه به هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين
فهو في عمله الفاعل سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي لان ادنى
بهته يكفي في رفع الفاعل لشدة اختصاصه اتم فيه بالفرع او الظرف ولانه يكفي
رائحة الفعل والمصدر ولانه ليس اجنبيا منه اذا تجرد عن الالف واللام لانه ح
يعمل وان اريد منه الماضي لانه فعل في الحقيقة عدل عنه الى لفظ الاسم صورة بالصور تنعا
بدل عليه امتناع تقديم معموله عليه وكانوا اقدم الذاهبين محول اما على ان الالف
واللام ليس بموصول او على انه ان فيه متعلق بمحذوف قال الكسائي رحمه الله في باب الاول
اول ووقوع اجاز ذلك اعمال اسم الفاعل مرادا منه معنى الماضي الكسائي مستشهد
بقوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس وبما جاء عنهم على جواز ضارب زيدا امس وهذا
معطي زيد درهما امس وبقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فان باسطا حال
باسط عمل في ذراعيه مع انه بمعنى الماضي والجواب عما ذكره ان جوابه ان مثل ضارب
زيدا امس لم يوجد في لغة العرب مع كثرة التتبع في معناه ولو كان جائزا لوقع
فلا يقاس على ما استشهد به اما الاول فلانه بمعنى الماضي ممنوع ولئن سلم
فجاعل انتصابه بفعل مقدر دل عليه جاعل فانه اذ لا سبيل الا جعل منصوبا بالجاعل

لان فيه اثبات

لان فيه اثبات اصول الابواب الا بنيت انها ليست من لغاتهم بالمحتملات واما الثاني
فلما مر واما الثالث فكالاول في الجواب على مذهب ابي علي الفارسي وابن الحاجب
ويلزم على مذهبهما جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال الشيخ الرضي والاولى
ان يقال عمل في الثاني وجوبا لفظا وتقديرا حيث لم يمكن الاضافة اليه حيث انقطع عنها
بالاضافة مرة فاكتفى في الاعمال لما فيه من معنى الفعل واما الرابع فبحيث انه حكاية حال
باسط وان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال لانه واشتمال انه يكون
في سوانح الاحوال وهي تقصد بها التعبير ذلك الفعل حتى كانه حاضر بدليل الحكاية
لو اوقعت المضارع في يبسط موقعه اي موقع باسط نحو وكلبهم يبسط ذراعيه
لصح وذلك اي كونه حكاية لان الحال الماضية يحكي على صورة الحاضرة بان يقدر المتكلم
بهذا كانه موجود في ذلك الزمان كانه موجود الان وليس المراد به ان التلفظ الذي
في ذلك الزمان كان الوقت بلفظه نحو كان زيد يضرب عمرا امس وقولك رأيت رجلا
امس يقرأ اية الكرسي ونظيره قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة فوجد فيها
رجلين يقتتلان فقال هذا من شيعته وهذا من عدوه والاشارة بهذا انما يقع
الى حاضر ولم يكن ذلك حاضرا وقت الخبر عنه واعلم ان شرط عمله ايضا اعتماده على
احد الاشياء الستة التي اشترط الظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر
الكتاب وهي المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف
النفي والامر ادخل حرف الكلام لان المقصود الاستفهام والنفي المستفيد من ظرف
او [illegible] ان طلب المفعول على خلاف وضعه لانه وضع للذات المتصف بالمصدر
فمالزم منه حيث هو هو لا يقتضي معمولا لفظا وانما يقتضيه باعتبار ذلك المصدر فاشترط

ثم اعلم انه يكون واقعا موقعا هو بالفعل اولى فمن الاربعة الاول لا يجوز ان يكون
مخبرا عنه مضارعا كالفعل والاخيران كذا لان النفي والاستفهام يرجعان الى الاحداث
لا الى الذوات فلا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون
الاعتماد في العمل فان قلت في هذا المقام سؤال من وجوه الاول انه لا بد من ذكر ان
لا يكون موصوفا بصفة وان لا يكون مصغرا لخروجه عن شابهة الفعل اما بالوصف
فلانه لا يوصف واما بالتصغير فلكونه وصفا في المعنى والثاني ان الاسم الفاعل
الموضوع للمبالغة يعمل عمل فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث انه
لا بد من ذكر مثناه ومجموعه لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات
وضراب وضرب مع انهما كالمفرد في العمل والشروط المذكورة قلت الجواب عن الكل
مبني على فرد واحد وهو ان الكلام في اسم الفاعل الباقي بنية وبين الفعل اللفظية
والاخيرين وان انتفت لكن في الاول ما يقوم مقامها وهو المبالغة هذا على مذ
هب سيبويه والخليل واكثر النحاة فرع وعند بعض الكوفيين صيغة المبالغة لا
يعمل لحجة الاولين السماع ان الموضوع للمبالغة في طرف الموضوع ويزيد عليه في طرف
آخر ولا بعد في ان يحمل النظير على الآخر والثالث حمل عليه طرد الباب فان قلت
فليحمل الموصوف والمصغر عليه قلت فيما يصغر ويوصف ما يمنع من حدوث معنى فيه لا يليق
بالفعل وهو الموصوفية بخلاف اذ الجمع الحادث فيه هو معنى الجمع فانه يدفع العطف
ولا يقال ويجوز حذف النون في تثنية اسم الفاعل وجمعه ان كان مع فيه لام
التعريف مع العمل تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت
الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وينبغي ان يعلم ان اسم

الفاعل

الفاعل محيط بمرتبة من مرتبة الفعل من وجوه منها انه اذا جرى على من هو له ابرز
الضمير بخلاف الفعل وانه اذا ثني وجمع لا يعمل في الضمير البارز بخلافه قوله واسم المفعول
قال الشارح ره لما كان اسم الفاعل مشتقا لذاته من الفعل عامل على صيغة المجهول
عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان مشتقا لذاته من الفعل عمل
الفعل عمل عمل المبني للمفعول فيكون حكم اسم المفعول في العمل كحكم الاسم الفاعل
الا انه ينتقص عنه ابدا بمرتبة فان تعدى الى واحد لم يتعد اليه وان الى اثنين فالى
واحد وان ثلاثة فالى اثنين وهو بنية اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا في الشرائط
انه ما ليس للحال والاستقبال والاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا والظرف
الاعتماد عليها تقول زيد مضروب برجل مضروب غلامه مرفوعا بالمضروب كما كان مرفوعا
بيضرب فان قلت هل فيه جريان على فعله كاسم الفاعل اجاب بقوله ومضروب
حاصل نعم فيه جريان كما في اسم الفاعل الا ان الفرق بينهما ان اسم المفعول
جار في التقدير فان مضروبا مثلا جار في التقدير على يضرب لان اصله مضرب
بفتح الميم وضم الراء فغير لا بفتح الميم وضم الراء قطعا لمادة الالتباس
باسم المكان او بالتغيير بصدر حروف في التقدير بخلاف قرابين فاشبع ضمة
الراء فتشبع منها الواو كما نشأت من اشباع الكاف في قوله وانت حيثما يثنى
الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظور فعلوا ذلك الاشباع لرفضهم بناء
مفعل في كلامهم في الاسم الا في الشاذ نحو مكرم في قوله ليوم روع او فعال مكرم
جمع مكرمة كذا قال الفراء واما نحو مكرم ومعطي فجار على الفعل لفظا تقول زيد
مكرم اصحابه ومعطي غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطي قال المص في تقول

المفعول بمعنى اسم المشتق لذات من وقع عليه الفعل لفظة كل عنير واقعة موقعها فما قررناه
تعريف اسم الفاعل واسم جنس يتناول غيره والمشتق فصل يخرج غير المشتق كمفعول
ضربت زيد ولذات من وقع عليه الفعل فصل آخر يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة
وأسماء الزمان والمكان والآلة فإن قلت فما تقول في اسم التفضيل بمعنى
المفعول قلت باشتقاقه بإضافة بالزيادة على الغير وإن وقع عليه الفعل قوله
والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل قال الشارح اعلم أن نحو كريم ليس
بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك شديد ليس بجار على يشتد وقوي على يقوى
وصعب على يصعب وما أشبه ذلك من بقية الصفات المشبهة ومن ثمة سميت هذه الصفات
بعدم جريانها على الفاعلين وإنما سميت هذه الصفات مشبهة بها أي بأسماء الفا
علين من حيث أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تقول حسن حسنان حسنون حسنة
حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات
فلما حصل من هذه الوجوه الشبه بينهما أجريت مجرى اسم الفاعل في أن تعمل
عمل أفعالها فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم آباؤه وشديد قبضته فهو
هذه الأسماء بالصفة المشبهة كما ترفعها بالفعل في قولك مررت برجل حسن
وجهه يكرم آباؤه ويشتد قبحه كما قيل زيد منطلق غلامه ويدل على ذلك أن
أفعل التفضيل مع كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فإن لم يكن بينه وبين اسم الفاعل مشابهة والمراد من المشابهة في تلك الأمور
المشابهة مطلقا لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة إذ لا يقال في أبيض
أبيضون في الأبيضة وإنما قال المصنف كريم آباؤه بالجمع دون الواحد ليكون

ارتفاعه

ارتفاعه بالفاعلية من سبيل القطع إذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو
زيد كريم أبوه أن الصفة متى أطلقت مفردا جاز فيه الأمران وبهذا اندفع ما قيل
من أن فيه نظرا وهو أنه لا يجوز أن يكون أبوه مبتدأ لعدم تقدم عن العوامل اللفظية
إذ كريم معتمد على المبتدأ فيكون عاملا في أبوه بخلاف الجمع فإنه لا يحتمل الابتداء إذ
لو كان مبتدأ لقيل كرماء آباؤه أي المبتدأ على عدد الخبر أي على وفقه في الإفراد
والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير إذا كان هو هو أي إذا كان المبتدأ عين
الخبر فإن قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم أبوه بمعنى كرم
أبوه إذ الكرم شيء قد وجد قديما وثبت بحيث أن أباه صار بحكم في الحال وكيف
جاز أن يزيد الفرع على الأصل يعني اسم الفاعل فقد أنكر أن يكون يشبه
أحدهما إعمال هذه الصفات حال كونها بمعنى الماضي وآتت بزيادة الفرع على الأصل
وإنما أنكر ذلك لأن أعمالها مع تعلق معناها بالماضي ركوب الشطط والعدول عن
الصواب أما الشطط قلت إن هذه الصفات لم تخرج في حكم اسم الفاعل في أنها بمعنى
الحال لأن معنى الحال من حكمها موجودان فيها لأنها هو المعنى الكائن موجودا
في زمان الإخبار كقولك زيد يقوم أي تريد أنه في حال حديثك مطلب بالقيام فمعناها
وزمانه واحد ألا ترى أنك إذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما
في اسم الفاعل الكائن بمعنى الماضي وسيأتي عن قريب وكون هذا الفعل أي
الحسن موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك
زيد يعلم فنون العلم فإن علمه قد وجد قديما قبل فهو لا يقدح في كونه
حالا ومع هذا الشبه على عدم التقدم في اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال من اليوم

والقيام اي الحال ان القيام قد كان منه وذلك اي منع ارادة الحال قبل حالك برهان
الحاصل ان الموجود في وقت الاخبار اما ان يكون شيا دلم يكن قبل هذه الحال
واما ان يكون موجودا قبل الا انه امتد حتى اقترن بزمانك هذا وهو بعد موجود
فتأمل ابر الخفا والكشف النظاع اعم او بلطاق وجه لكن ان الصفة المشبهة ليست
بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى الحال وجه لكن ان الصفة المشبهة ليست بخارجة
عنه ان يكون عملها بمعنى الحال وهذا كما في اسم ولا يلزم ضربه النوع على الاصل ويدل
على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان
عليه لبيان انه بمعنى الحال الآن واذ عليها حسن حال حكمية وليست بخارجة لما تدخلها
في الفعل واسم الفاعل لحكاية الحال نحو كان زيد يقوم امس او قائما زيد غلامه
والمذا اي ولعدم جواز قولك زيد حسن امس قبيح اليوم حتى تدخل كان الدالة
على الحكاية قالوا ان هذه الصفة اي هذا الصفة المشبهة ليست بمعنى الماضي والا
عاملة ولا بمعنى المستقبل لعدم وجودها فيه فلا تقول زيد حسن مريد ابريحسن اوحسنا
غدا القطع وان ارادة ذلك قلت حاحسن وكلام كوضيح ان الصفة المشبهة
يجعل عملها بمعنى الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله المصدر
هو الاسم الذي اشتق منه الفعل قال الشارح انما سمي المصدر مصدرا لان
الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو موضع الذي يصدر عنه الابل الدليل
على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه اي من المصدر ان المصدر اسم مستقل
بنفسه مستغن عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه بل يفتقر الى الاسم ولانه يدل بصيغته
على شيئين حدث وزمان والمصدر على شي واحد فقط وهو الحدث اذ لا اعتبار

الزام

بدلالة الالتزام ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين والاصل لا فرع فيه نظر لان دلالته
عليهما لا بصيغته بل على الزمان بها وعلى الحدث بمادته الجواب ان بصيغته حال في الحكم
المستقيم ما يدل وليس بصيغة لا يكون الفرع بدل ملتبس بالصيغة ولان المصدر
له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشيا مختلفة
يعني كما ان الاشيا المختلفة تتشعب وتوخذ من المصدر وهو الاصل واحد ولان
الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله اي مدلول الفعل فيكون
في الفعل ما دل عليه المصدر وزيادة ولان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته اي صحة المصدر بصحته اي بصحة
الفعل نحو قام قياما فان قياما اصله قواما بقلب واوه الفاء وقاوم قواما فانه قواما
صحيح لصحة قاوم ومن دون قولهم تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا ومن ذلك انما سمي مصدرا
وهذا المصدر وركونه مصدرا وراى الفعل كما يقال مشرب عذب ومركب فاره اي مشروب
ومركوب فذلك اثر اثرها اذا ثبت ذلك جواب اما كل ما يدل على اصالة الفعل مطلقا
وكون المصدر مشتقا منه اي من الفعل وان دل اي تمسك به الكوفيين فانما يدل
على اصالته اي اصالة الفعل في التصريف اي في الاعلال في حال كونه مؤكدا للفعل
فلا يلزم من ثبوتها في ما تبين لنا الكيفي مطلقا اذ لا يلزم من النوعية المخصوصة
النوعية في كل شي ولا كلام لنا فيه اي في كونه اصلا في التصريف بل في الكلام
في انه اصل مطلق ام لا ولو كان هذا القدر يقتضي الاصالة مطلقا لزم ان يكون
بعد باليا والكرم مشكلا اصلا وبانه الامثلة فرعا عليه ولا قائل به كما لا كلام
في انه اي ان الفعل الاصل في العمل والمصدر فرع عليه ولهذا اي لكون الفعل اصلا
في العمل قال اي المفرع المتن يعمل عمل الفعل اذا كان مشتقا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا

وكل فعل له رفع فقط او رفع ونصب واحد او نصب اثنين او ثلاثة ويعمل في المفعول
الثاني بحرف الجر كان المصدر كذلك تقول اعجبني قيام زيد او عطاء زيد عمرا درهما
واعلام زيد عمرا فاضلا واخذ زيد المال من عمرو لكونه مقدرا بان مع الفعل
انما عمل عمله لتضمنه حروف فعله ودلالته على الحدث فشابه الفعل فعمل عمل فعله
الوجه الاول يعمل المصدر اذا لم يكن مؤكدا للفعل او عاملا فيه الفعل الذي اخذ منه على
وجه من الوجوه ومضمرا او موصوفا ومقدما بانها لا [illegible] لا يمكن ان يكون مقدرا بانها
الوجه بان والفعل اما الاول فلانه لا يحسن قولك في ضربت زيدا ضربا ان الفعل
الشديد ضربت زيدا ان ضربت واما ثانيا فلان الفعل لا يوصف ولا يصغر واما
الخامس فلان الفعل الذي مع ان كان ماضيا يدل على المعنى فقط لان ان فيه تجرد
المصدرية وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان ان فيه لها مع التي لا يدل عليه
ولا يكون المضارع الذي في اذ انه للحال فلا يكون المصدر مقدرا بها لتعذر الجمع
مع الفعل فلا يعمل اذا كان مقدرا بها واما قولهم في الامر ضربا زيدا المنصوب رفع المسقط
اي اضرب ضربا زيدا وان كان بدلا من الفعل بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا
فالحق انه ما تقول له العامل في زيدا ضربا وما عليه المحققون ان العامل فيه هو الفعل
الذي نصب المصدر وتقديره اضرب ضربا زيدا قال ابن يعيش في شرحه
للمفصل لا يبعد عندي ان يعمل هذا المصدر في زيد لنيابته عن الفعل لانه صار
فصار كقولك زيد في الدار رجالا ويكون فيه ضمير فاعل نقل اليه كما نقل الى الظرف
ويؤيده قول سيبويه انه يجوز استتار الضمير وعلى الوجه الثالث لا يعمل مضمرا او موصوفا
ومؤكدا ومعمولا للفعل قياسا لكنه لم يستعمل عاملا وانما قال اي المصدر كما تقول

ثم ان تضرب

ثم ان تضرب زيد عمرو ودلالة الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا وان جواز
يحتمل زيد جزء كلمة مبتدأ فلما كان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في الاعراب
وفي هذه المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة كان المصدر ايضا بمنزلته
اي بمنزلة المصدر مع الفعل في امتناع تقديم ما يعمل المصدر فيه عليه الاول
لما ان الثاني للمصدر اي على المصدر فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا
ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان
وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وعند بعضهم يجوز اذا كان معموله ظرفا
لانه مما يكفيه رائحة الفعل الا يرى انه يعمل فيما هو ابعد من العمل كحرف النفي في قوله
تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون فان بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اذ لا يجوز تعلقه
بمجنون لفساد المعنى والحق انه يجوز اذا كان ظرفا كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله فلما بلغ معه السعي والاصل عدم التقدير ومن لم
يجز ذهب الى اضمار ان المصدر العامل على ثلاثة اضرب ما يعمل منونا وما يعمل مضافا
وما يعمل معرفا بالالف واللام والاول اقواها في العمل اذ التنوين قد يدل على
التنكير فيكون قريبا من الفعل وان كان الاصل من خواص الاسماء والثاني احسن لان
الاضافة وان كانت من خواص الاسماء للتعريف او التخصيص لكن هذه الاضافة في
تقدير الانفصال فيكون المصدر المضاف مشاكلا للفعل في المعنى فيعمل عمله ولا
يلزم منه التسوية بينه وبين ما هو اقوى منه وهو المنون اذ هو شابه الفعل
من حيث اللفظ لكونه عاريا من اسباب التعريف ومن حيث المعنى لانه ليس اسم علم
يراد منه شيء بعينه كزيد وعمرو ولثبوت الفرق بينهما من جهة اخرى وهو ان [illegible] الثالث

حكم المنون في المضاف بدون العكس كما جاز العطف بالجر نحو على ما اضيف اليه المصدر
بتقدير الانفصال ولا يجوز العطف بالجر على ما وقع بعد المصدر المنون مرفوعا
على تقدير الاضافة و الثالث قبيح لان الالف و اللام لا يكونان في اسماء الا
جناس التي هي الاصول الاسماء وفي المثال المذكور في الشرح يجوز لك ان تقدم
المفعول على الفاعل لكنه قليل في الاستعمال قوله ويضاف واما الفاعل لما فرغ
من بيان القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني قوله ويضاف وقال الشارح اعلم
ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر
المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل هو القصار مجرور
لفظا لاضافة اليه و مرفوع معنى لكونه فاعلا والمراد انه لكونه مرفوعا معنى حمل
المعطوف والصفة عليه جاز حملهما على الموضع اي على موضعه نحو عجبت من دق القصار
الثوب الحاذق بالرفع والضرب الثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول
نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والضرب الثالث ان يسم المصدر للمفعول
ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
وعلى هذا مسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه فانه عجبت من دفع الناس بعضهم بعضا
اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه هنا اي في الوجه الثالث
مرفوع معنى لانه مفعول لم يسم فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع و
الضرب الرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد و الضرب الخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله
تعالى لا يسام الانسان من دعاء الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين

اي في الوجه

اي في الوجه الرابع والخامس منصوب معنى وان مجرور لفظا لانه مفعول ويجوز
الحمل اي حمل المعطوف والصفة عليه كما جاز في الفاعل فثبت ان اضافة المصدر
الى كل من الفاعل و المفعول جائز لتعلقه بكل واحد منهما لكن اضافته الى الفاعل
احسن من اضافته الى المفعول لانه لو اضافته اليه حسنة لانه به اتصل و به حل
وايضا الاضافة الى الفاعل اولى من رفعه منونا لانه محل الثاني يقوم به فجعله
مع كلفظ واحد اولى ولم يجز ذلك في الاسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته
اليه لامتناع اضافة الشيء الى نفسه ومن غير هذا الوجه بينهما فرق من وجوه اخر
منها ان الالف اللام في المصدر للتعريف وفي اسم الفاعل بمعنى الذي ومنها
جواز تحمل اسم الفاعل الضمير دون المصدر ومنها عمله مطلقا بخلاف اسم
الفاعل ومنها جواز تقديم معموله عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللازم
المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت
انه اي مصدر الفعل اللازم يجوز ايضا اي كاضافته الى الفاعل ايضا الى
الظرف ويترك الفاعل مرفوعا نحو اعجبني ذهاب اليوم عمرو وعلى العكس يجوز
ان يضاف الى الفاعل ويترك الظرف منصوبا نحو عجبت من ذهاب زيد اليوم
ان يضاف الى الظرف ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار اي بل
مكركم في الليل والنهار فيكون مصدر الفعل اللازم المضاف على اربعة
اوجه لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الظرف الا
بعد ان اتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدي ولا كلام فيه اي في المقيد المنزل
منزلته في الكلام وانما هو ضرب واحد كما يدل عليه ما ذكر ثم وان الشارح

اما القسم الثالث فهو اعمال المصدر المضاف فيقول وقد يعمل المصدر منونا بلا الف
واللام نحو قوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا الشاهد في
اسم الفاعل عن اعادوا ولما تقدمهما تاء تانيث الاول التنكير يعني الرجوع عن معا
زيد والعجز عنه جبنا ومسمعا اسم رجل والمعنى والله لقد علمت اوائل لقيتهم من المغيرة
انا فنهم عن وجاههم بازما لهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضرب بسيفه
الم الجبن ولم احجم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة
وهزمتهم اعلم ان بعضهم رواه وتبعه مالك ابن الباهلي والمراد انه في الكتب
تحقيقا مكان كررت ففي الرواية الاولى وجهان احدهما ما ذكره الشارح من ان
الناصب هو المصدر المنون وثانيهما ان يكون اصلا مسمعا على مسمع بتقدير الفعل
بعد حذف على ونصبه كما حذف من اختار رجلا فنصبوه بعد حذف من قوله تعالى واختار موسى
قومه اي من قومه لكن الاول هو الوجه لان حذف على قليل ليس بالقياس فيه لسعة
وجاز غيرة عليه اذهما مستعملان وفي التنزيل ودخل في الخطاب كغضبه وغضب
عليه وعلاه وعلا عليه واما كررت زيدا فلم يجي مثله في الاستعمال فلا يكون
لحمل على الوجه الثالث من حسن وفي الرواية الثانية الاوجه في البيت الموقف بلام
التعريف قليل كثير قوله قد يعمل اشارة اليه لما فاته قد جزئية الحكم ولم يجي
في التنزيل ولم [illegible] يذكره المصنف لقلته وندرته والاعتراض على الشارح
بقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام
غير وارد لان المراد ما لا يكون بواسطة الحرف قال الشيخ عبد القاهر لا يكاد
يوجد المصدر عاملا وفيه الالف واللام لكن تعدى بحرف الجر نحو اعجبني ضرب زيد

قوله وترك

قوله وترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال
الشارح اطعام مصدر منون ويتيما منصوبا والفاعل محذوف تقديره او ان اطعم
احدكم يتيما وانما حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس كرجل ودابة
ولانه من الاسماء الاجناس لم يتحمل الضمير فالمصدر لا يتحمل الضمير ولانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكنه لا سبيل الى اضماره ولانه لما اجتمع
التثنيتين والجمعين بيانه انه لا بد من تثنية المصدر وجمعه في محلهما وتثنية الفا
عل وجمعه لان غير المصدر فلا يستلزم تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه فلو اضمر
في المثنى والمجموع لوجب استتاره لامتناع الضمير البارز لما عرفوه في الاسماء فوجب الا
من التثنية والجمع لان كل ضمير مستتر مثنى او مجموع لا بد له من علامة دالة عليه فاذا
ان تثنيتين وجمعين ولا يلزم هذا في الفعل لانه يتحملهما وفي اسم الفاعل لانه
ليس بغير الفاعل فتثنيته تثنية وجمعه جمعه قيل فيه نظر لجواز ان يتحمل الضمير المصدر
وعدم تثنيته وجمعه باعتبار الفاعل واما باعتبار مدلوله كاسم الفعل والظرف
فانهما يتحملان الضمير فيهما مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارها فلا يلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار تثنية المصدر والجمع فالاولى ان يقال
الواضع نظر في المصدر على ما هو الحدث لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا
مفعولا وطلبه باعتبار العقل والوضع ازال الحكم فلا يجوز ان يتصل به ذلك
الاتصال فاضمر فيه لانه ذاك اضمر في اسم الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل
لفظا ومعنى وتركه على حذفه انك لا تقول الجنبان من هذا الامر ظهور كما انه
لا ضمير في ظهور يتبعه كلا تأكيد يعني لو اضمر الفاعل في المصدر كما اضمر في الفعل لجاز

فيه نظر لانه بخلاف الفعل الاتصال به [illegible] لكونه مسندا الى شيء فجاز ان يتصل به ذلك صحيح

كما تقول انه ظهر ظهر [illegible]

التأكيد بكلّ كما جاز ذلك في الفعل وانّما جاز خلوّه اي خلوّ المصدر عن الفاعل مع
امتناع ذلك في الفعل لانّ الفعل ابدا خبر كالفعل الماضي والفعل المضارع او
صيغ جارية مجرى الخبر في اقتضائها ما اسندت اليه كالامر والنهي وسائر الانشائيات
فانّها ليست باخبار لكنّها في معنى الخبر في اقتضائها له فاذا قدّرت خلوّ الفعل عن المسند اليه
فقد احلت اي اتيت بالمحال بخلاف المصدر فانّه اسم والاسماء كلّها لا يلزم ان يكون
مسندة الى شيء الحاصل انّه ذكر الفاعل لازم مع الفعل لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج
اليه لتمامها وهو في المصدر ليس باحد جزئيها فلا يلزم لا يقال فعلى هذا يلزم جواز حذف
الفاعل في اسم الفاعل ونحوه اذ هو ليس شانه كذا لانا نقول انّه لا يحسن السكوت عليه كما في
الفعل لانّه اقرب منزلة منه بدليل قيامه مقامه بلا تاويل واما المصدر فلا يقوم الا
بتاويل فيتفرّع فيما يتفرّع في الفعل واما قوله تع الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم
من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف
الى المفعول القائم مقام الفاعل كالنّعي اي انا الله اعلم غلبت الفارس الروم في ادنى
الارض اي اقربها وهم اي الروم من بعد ان غلبوا على بناء المفعول سيغلبون
ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا
اي على القراءة ببناء المجهول فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل
اي غلبت الفارس الروم وقد قرأ اي بالبناء للفاعل ويحكي [illegible] عطفا
على يقرأ المصدر بان المصدر المضاف [illegible] المصدر للفارس لا للروم وفي بعض
النسخ او [illegible] الواو وليس بوجه اذ ليس هذا وجها بل وجها واحدا فعلى
هذا الكفاية البارزة في الضمير المستتر للفارس وفي حال الكلام الحال اسم موضع

[illegible]

فالتزم حينئذ قبح تغير المشترك المسلمين وبينه وبه لكن فتنزل الم غلبت اثم والثانية
المضاف في كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني قال الشارح اعلم ان
الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف العاملة فان قلت العمل ههنا اما للاسم
المضاف او لحرف الجر المقدرة كما ذهب اليه بعضهم او معنى حرف الجر وقد ذهب اليه بعضهم
والاول لا سبيل اليه لانه اسم مختص ولا عمل له وعلى التقدير كلاهما سواء فيلزم التحكم وكذا
الثالث لان المصير اليه عند فقط ان المعنى وفيه ههنا حصل الجواب عما قبل
في رد الاخير ان الاجمل العمل لحرف الجر المقدر او ليكون الباء متى اراد ما بطل
كون الاسم والظرف عاملين وجبلا المعنى عاملا قلت العمل للاسم المضاف فلا يلزم التحكم
لانه انما عمل الجر ههنا اي في حال الاضافة لان في الكلام معنى حرف الجر وكان مقدما
على المضاف اليه ام نية عامل انتهى قبل مرتبة فتقوى بذلك المعنى الذي عمل الجر
على الثاني المضاف اليه والاضافة على ضربين قال الشارح اعلم ان المضاف اليه
اذا يعرف في الاضافة المعنوية احترز بها عن الاضافة اللفظية لانها لا تعرف وان
كانت مضافة الى ما يجوز تعرف المضاف الى الاسماء المتوغلة في الابهام الا اذا اشتهر
المضاف بمغايرة المضاف اليه كما تكون نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان
شايعا لانه غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد والمكتسب
المضاف منه اي من المضاف اليه تعريفه فان قلت هذا اذا كان لزيد غلام واحد اما
اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوه فقضية الاضافة المعنوية حيث تعرفها باعتبار
العهد فقضية ان يكون المضاف معرفة واذا كان اكثر من واحد فذكر بعض المحققين
هذا الاصل وضع الاضافة لكنه قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى المعين كالمعرفة

باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في كلامهم وذلك اي اكثر وده التعريف
اي لان قدر المعنى على قدر اللفظ يعني اذا كان في المضاف واللفظ اتصال ينبغي
ان يكون في المعنى على قدره فههنا بينهما اتصال في اللفظ فيكون في المعنى ايضا
اتصال بقوله فكما نزل المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه
الانفصال من الاسم حال ثبوته فيه فيراد بينهما اتصال بحيث لا يجوز ان يقع
الشيء فاصلا بينهما كذلك يجب ان ينتزع معنى الثاني المضاف اليه بالاول المضاف
ليكون مرتبة اللفظ اي لفظ المضاف وعلى قدر مرتبة المعنى حقيقة فتصير المعنى اي المعنى المفاد
بالاضافة مبهما معينا فوجب ان يكون لفظا ان دال عليه معرفة على قدره لان الالفاظ
قوالب المعاني ولهذا حكموا بان تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا يقال انما ذكر
انه يلزم ان يكون المضاف في كل اضافة معرفة لانا نقول اي رابنا جريان احكام
التعريف على الاضافة المعنوية وعدم جريانه على اللفظية احتج الى اثبات
القدر في الكل التعريف في الاول لا في الثانية اذ المحتاج اليه العلة هو الاثبات
دون النفي كما بين في علم هذا العلم اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص اي التخصيص بيانه
اي تقليل الشيوع نحو الكفرس فقد خصصته بمصداقه صدق الموجبة الكلية في الفعل
وصدق السالبة الجزئية في غيره اي كل الكفرس فيشتمل اكراك حقيقة بالوكس
بالاضافة فزال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون مركبة حمارا
وان لم يتوقف الى الوصول لان المضاف اليه دائم نكرة فكيف يكتسب المضاف منه
التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من قال الشارح وانما قال في
الغالب احترازا عنه قوله ثبت الغدر بفتح الغين المعجمة

والدال المهملة اي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال للرجل اذا كان في موضع قتال
والخصومة ثبت لسانه ابن ... السكيت ما اثبت عذره يعني الموضع ... ثبت في الغدر
ارحص واث احادين واي شقوق الارض وحروفها والمواضع الخشنة ذات الحجارة
يقال للرجل في انه ايد والحول وثابت الرأي في الامور وقتيل وهي جمع قتيل الطف اسم
موضع بناحية الكوفة قال الا ان قتيل الطف من ال هاشم اذلت رقاب المسلمين
فذلت وقد قيل في بعض النسخ بالفاء وفي بعضها بدون فقد الا هذه الاضافة
بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتيل في الطف فثبت ان الاضافة فيهما بمعنى في فهو وانما جاءت
ت بمعناه لكن الغالب فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من
نحو خاتم فضة اي من فضة وانما كانت هذه الاضافة بمعنى من لان الوصف فيها
تبيين الشيوع فاذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو يعني نوع حديد او نوع فضة
او نوع غيرها فاذا اضفت الخاتم الى الفضة يثبت انه نوع فضة بين المضاف
والمضاف اليه اما انها بعدها والا فبينها قبلها عموم وخصوص من وجه والتحقيق في
هذا المقام ان الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام وان لم يجز لفظها في
بعضها او تقدير معناها كاف لكن قد يكون لنا غرض لا يحصل باتيان اللام
فعبر عنها بانها بمعنى من او بمعنى في لكونها بعضها لا يفيد معنى الاختصاص بها
الا او من اللام في قوله وقد قيل ان ... اي اختلاف فيه فان بعض المحققين ان
الاضافة فيهما بمعنى اللام قوله وهي في الغالب ... ان ترجع الا الاضافة اللفظية
فيكون هذه الثلاثة المذكورة من اقسام مطلقا فعلى هذا لا يكون
اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بمعنى اللام وجوازا يعود

اما الاضافة في صدر الكتاب فعلى هذا يكون اخف فيها بمعنى اللام ولا ما في ما ذكرنا
قوله لان الاول من تنبيه النحو اشعر بان الاضافة بمعنى من انما تقدر فيها معنى من التبيينية
دون من التبعيضية وانه لا يكفي صحة الاطلاق عليه بل يقتضي ان علمه وعلم غيره ولهذا كان
الاضافة في مثل زيد صنع القوم زيد بمعنى اللام وقولهم زيد بعض من القوم لا يدل
على ان الاضافة فيها بمعنى من وما ذكر ان ره يخالف ما ذكره صاحب الاقليد من ان
هذا الحكم لا يستقيم في الاضافة بمعنى اذا كانت بمعنى من التبعيضية نحو بعض القوم اذ يدل
على ان الاضافة بمعنى من على ضربين متضمنة بمعنى من التبعيضية ومتضمنة بمعنى من
البيانية والحق ما يدل ان ره والفرق فيما بينهما الا بين الاضافة بمعنى اللام وبين
الاضافة بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على
المضاف اذ لا يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافة التي بمعنى من جاز ذلك
اي الاطلاق اليه على المضاف اذ يقال في خاتم فضة خاتم فضة قال الشيخ عبد
القاهر وانما يقول النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا بمعنى الجر
لا ان اللام مقدرة هنا كيف يكون اللام مقدرة والمضاف اليه اي والحال ان المضاف
اليه من تمام المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التاء المتصل
اي ان يقع الفصل بين التنوين والمنون بشيء ويجوز ان يكون على تاء الفاعل
فيكون التاء زايدة في شيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلة بين المضاف
والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها اي باللام
لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام ويمكن ان يقال يجوز ان
يجعل ذلك خاصة لحذفه وايضا لو كانت اللام مقدرة لم يبق فرق بين غلام زيد
اللام

وغلام لزيد

وغلام لزيد واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قد يجيء مع
حرف الجر ولفظها محذوف فالجر جائز ان يكون في حكم المذكور او ان في عمله المضاف ولهذا
اي [illegible]
ذهب بعضهم الى ان العامل في الجر هو الجارة واذا كان كذلك كان اي وان كان المضاف اليه
قائما فيه معنى حرف الجر فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف والقياس ان يبنى اذ هو متضمن معنى الحرف
ككل اسم متضمن معنى الحرف فهو مبني وهو المطلوب ثم اجابوا ان جواب النحويين عنه كانه
سؤال اورده ههنا ان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف في الجائز انما دون الواجب الا
يرى انهم اعربوا اياما مع تضمنه معنى حرف الجر اذ في بعض النسخ لتضمنه بوجه ان يقال
ان معلول محذوف تقديره وانما اعربوا ايا يدل على ما ذكر المتضمنة واذا كان من الواجب
لبني هو انهم كي بنوا اين ومتى او والقياس ان يكون مبنيا لتضمنه فلما لم ينسبوا على
انه من الجائز دون الواجب ويمكن ان يمنع هذا السؤال اولا بان يقال لا نم انه
متضمن اذ معنى التضمن ان يكون مشتملا على معنى الحرف مع الاسم كما ان معنى اين ومتى مختلفا
مع حرف الاستفهام او حرف الشرط واحدهما واخذ معناهما بالوضع والمضاف اليه
ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيلة لنسبة المضاف الى المضاف اليه والوسيلة او خارج عن
الطرفين وذكر عبد القاهر في جواب الغير بناء الاسم ههنا اي في الاضافة نقض
سوط او الحرف المتضمن معناه الاسم المتضمن حذفه بسببه للحرف ومعناه منقول له
والاسم فاعل والموصوف انما الحرف مبتدا اخبره في عامل ذلك الجر والعمل في العامل
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان جعل الاسم المتضمن معنى الحرف نظير اي فيظهر
ذلك الحرف العامل في كونه عاملا يحدث بها اثر العامل وانما انت التضمن بتاويل العلة ويدل
عليه ما وقع في بعض النسخ العلة مقام العامل هذا الحكم يعني عمل الجر فلو بنيناه اي المضاف اليه

كغلام زيد وضارب زيد وكله العدد [illegible]
اي في الاضافة اللفظية [illegible]

لم يتصور ذلك اي كون الاسم عاملا بجزئيته بهذا الحكم على ما استوفاه اي اخذه وقرره عبد القاهر
وافيا في مقتصده وهو اسم شرحه للايضاح وتحصيله ان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف
انما يكون لو لم يكن الحرف المتضمن عاملا واما اذا كان عاملا اصلا والا يكون نقضا للوضع
وارتكب بضم الهمزة وفتح التاء اي الاظهر ان يراد بهذا الشيء اي المضاف او ما منه اي
منه ان يراد به في المضاف اليه اذ المتضمن معنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه وذلك
لوجوه منها قوله لانه اي المضاف الذي يعمل الجر بتعلقية مثلا لانه متضمن معناه اي قوي
على العمل ومنها قوله ولانه متضمنة عليه يعني المضاف والتضمن المجرور عائد الى المضاف بمعنى فلا
يكون موجبا لعمله وهذا دليل بالقياس الاستثنائي اذ هو ناقص قوله ولانه لو تضمن
غيره معناه لما كان عاملا لكنه تضمن غيره فلا يكون عاملا لان غيره لا يكون موجبا
لعمله ومنها قوله ولانه المتضمنة التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان
اين واخواته لما كان معناها مشتملا على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه اي
معنى الشرط عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير اي تفسيره بالاشتمال هنا اي في الاضافة
هو المضاف دون المضاف اليه لان المعنى في المضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف وان يجب
ان يكون عاملا بنفسه وذلك اي كون الشيء عاملا بنفسه مع وسقط بيان الملازمة الا
انه ادعى ان التضمن الاشتمال معنى التضمن على معنى التضمن فان كان عاملا يجب ان يكون عاملا
فلو كان المتضمن المضاف اليه لزم بالضرورة عمله بنفسه ويرد على ذلك اي على ان يراد بهذا
الشيء الثاني او ما منه المضاف اليه قول الشيخ عبد القاهر ولست بتمام لنا هذا المتضمن الا
بان نعطي الاسم حكمه ونجعله نظير الاول للالة الاخير للحرف والمتوسط للاسم في
كونه علة بجزئيته بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه وجعلناه نظيره في كونه علة

بجزئيته

بجزئيته بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه وما ذكره من هذه الدلائل المذكور على ان
المتضمن هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو المضاف ليس الا اي ليس المتضمن
الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف دون غيره فلا يكون بناء المضاف اليه
لازما على ما ذكره اما ان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف المفاد في مثل لان على الشرط المحذوف
اي اذا كان لم يكن المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف على ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعناه على
فعلا بنى فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاسم الا غالبا احترز به عن نحو الاضافة نحو حيث
واذا واذ ومثل قوله تعالى من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قرأ بالفتح وانما منعت
البناء اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم فلا تبنى بالفعل الا فاذا لو كانت فيهما لما كانت منهما الاثر من احكامهم لم ينبغ المضاف
من المنادى نحو يا عبد الله والمنفي بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل في الدار مع ان العلة التي
اوجبوا بها البناء ثابتة فيها قائمة اي حال كونها مع قيام العلة الموجبين بها البناء
وهي وقوعه موقع الكاف للخطاب لان بنته بالضم فانه في ما قبله ان العلة غير قائمة لان
المعنى مفرد والمنادى المضاف ليس نحوه فدلت هذه المسئلة على ان الاضافة مانعة للبناء لانه
المضاف اليه لشدة احتياجه اتصاله بالمضاف ومعاقبة التنوين اياه ينزل منه منزلة التنوين
الذي هو علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا ما قام مقامه ولفظية
قال الشيخ رحمه الله اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا انما
تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما يجعل الاضافة هذا هو تعريف الاضافة بحكمها وتعريفها
الحدي ما ذكره المصنف اي بقوله اضافة اسم الفاعل الى معموله او الصفة المشبهة الى فاعلها
فقوله اسم الفاعل والصفة احتراز عما ليس اياهما وبقوله الى معمولها خرج نحو ضارب مصر وما

فاعلها نحو حسن اليوم والمراد في قوله فكذلك الاضافة الى المعمول ليشمل استعمال المضاف اليه
لفظا او تقديرا [illegible] عدل الى هذه العبارة تقرير بعضها الثلث وان ما ذكرنا اشارات الى
تنوينها او لانها [illegible] ثم بعضها ثانيا والتشبيه المحقق قال معنوية اي لا تفيد الا
في المضاف تعريفا وتخصيصا ثم قال او لفظية فالمناسب لما سبق ان يفسر بما لا تفيد
الا تخفيفا معنى تعريفا وتخصيصا بل تخفيفا في اللفظ ولم يفسر بل قال ابتداء وهي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله لان هكذا قال صاحب الزينة فقال البعض اضافة اسم المفعول
الى فاعله او الى ما يقوم مقامه على اختلاف في الرأيين لفظية وعلى المحقق كان الواجب
ان ذكره وقال اسم الفاعل الى مفعوله لان اسم الفاعل ان كان فاعله متعديا لا تجوز
اضافته الى الفاعل وان كان لازما جاز وهذا القسم داخل في قوله والصفة
المشبهة الى فاعلها فيبقى القسم الاول فكانه اراد به ان اضافة اسم الفاعل الى فاعله
غير اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله فلا بد من التوجيه لهما لكن لما كانت الاولى
داخلة في حكم الصفة المشبهة دون الثانية تعرض لها دون الاولى والجواب انه
كان الواجب على المحقق ان يذكر اضافة اسم مفعول مع دخولها في حكم اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله لانه مفعول معنى على كلا المذهبين او في حكم اضافة الصفة المشبهة
فيلزم في احد الامرين اما ان يقول الواجب ذكرهما او جعل الفائدة المذكورة
عامة [illegible] لهما فالوجه في هذا المقام ان يقال انما قال اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله لان المراد ما هو متعد فاضافته الى الفاعل غير جائزة [illegible] امتناعا وقوعا
لا للالتباس فاحاط القسم [illegible] وبقي ان [illegible] في احدهما يجب القسم الاول
وانت تجب الآخر لما ذكرنا ولا يلزم زيد قايم الغلام وحسن الوجه لان الفاعل

الضمير المستقل البهائي سابقا اعلم انهم اختلفوا في اضافة المصدر فبعضهم الى انها
حقيقية وقول انه ان [illegible] منفصلة حقيقة او ما نوي [illegible] فعلى الاول لا يكون اضافة المصدر
لفظية وعلى الثاني يجوز ان يكون من القسم الاول وهو اضافة اسم الفاعل الى مفعوله مررت
نحو برجل ضارب زيد الآن او غدا دل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في
تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف كهذا المثال وتوقعه حالا في مررت بزيد
ضارب عمرو وطال لا يكون الا نكرة وكذا صفة النكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثاني
فنحو مررت برجل حسن الوجه وانما كان اضافة لفظية لان التقدير فيه الانفصال
نحو حسن وجهه فهو حسن وجه سواء بدليل انهما لا يقعان صفتين الا للنكرة
الا اذا دخل اللام فان كان المضاف اليه معرفة الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه
حسن حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به اي بالحسن فاذا ارتفع به الوجه
اذ الفاعل واحد ليس الا ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه
اي الى الوجه الذي هو موضع الحسن فالوجه [illegible] فاعل باعتبار الاصل ثم صار
تمييزا [illegible] على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها اي تذكير الصفة في هند جائل وشاحها
وتانيثها في هند جائلة الوشاح في هند مبتدا وجائل خبرها ووشاحها فاعله وهو
مذكر لانه اسند الى المذكر وان الصورة الثانية الخبر يعني جائلة مؤنثة [illegible] لان
المعنى في كلتا الصورتين على واحد فما ذلك الا لانتقال الضمير المؤنث المضاف
اليه الوشاح الى الجائل ولولا ذلك يوجب التذكير في الصورتين معا اذ الخبر جار
فيهما على غير من هو الجائل من الجولان والوشاح شيء مرصع بالآلي تعلق
بالعنق وقيل هو الازار قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع

قال الشارح رحمه الله انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه تنزل
من المضاف منزلة التنوين منه فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في اخر
الكلمة ولانه يلزم لان بينهما تنافيا لان احدهما يستلزم تمامها والاخر نقصانها قوله ولا بد
في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف قال الشارح رحمه الله انما اشترط ذلك لان
تجريد المضاف عن حرف التعريف في الاضافة المعنوية لانه لو لم يتجرد منه لكان
المضاف معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة التي وضعها للتعريف اذا كان
المضاف اليه معرفة او للتخصيص اذا كان نكرة لان تعريف المعرف محال هذا في
الاضافة الى المعرفة ظاهر واما في الاضافة الى النكرة فبيانه ان التخصيص بمنزلة التعريف
في حكم الا يرى انهم جوزوا رفع النكرة المخصصة على الابتداء فثبت منه انه
لو لم يتجرد منه لكان مستغنيا عن الاضافة والمخصصة فيكون تحصيل الحاصل وهو محال
ولانهم كرهوا ان يجمعوا بين امرين احدهما مغن عن الاخر بيانه ان وضع
الاضافة مع افادة نسبة لا تعدد فيها فلهذا اذا تعذر اعتبار الخصوصية لا لشرف
المضاف والتعريف باللام راجع الى ذلك لانه في الاضافة الى النكرة يلزم تحصيل
الادنى مع الاقوى وقيل لانه يلزم كون الاسم معرفة ونكرة في حالة واحدة لانه
يوجد مقتضيان للتعريف والتنكير معا وقيل لانه اذا كان معرفا كان مخصصا
فكانه استدلال من الشكل الثالث وفيه ما فيه واما الاستدلال بانه كلما كان المضاف
معرفا كان مخصصا والاخر ليس البتة اذا كان المضاف معرفا كان مخصصا
ببرهان من الشكل الثالث وهو يضاف كلما كان المضاف معرفا كان مخصصا
فان قلت نحن نرى قد لا يكون اذا كان المضاف مخصصا امتنع دخول حرف التعريف

عليه وهو لا يصح

عليه وهو لا يصلح لكبروية الشكل الثالث مثبتا بالضرورة لا لازم عليك اما ترك القيد او ترك
الكلية لان المضاف اذا دخل حرف التعريف عليه في الاضافة الى النكرة اما ان لا يكون مخصصا
معه او كان في الا معه وكلاهما محال وقد ذهب بعضهم الى اضافة العلم مع بقاء تعريفه
لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وكلام المصنف على هذا المذهب وعليه
جملة على مذهب من منع مطلقا لان الاضافة [illegible] من التخفيف بالعوض
اجدر والتعريف الذاتي ليس بصحيح وانما هو بالقصد والاقبال ولهذا نجعل النكرة
اذا لم يقصد فلم يجد بدخوله [illegible] وسائر التعريفات فاعتبر دخوله فيما لا يكون تعريفه
بواسطة الطرف لا غير الا على مذهب الكوفيين في الاعداد خاصة وهو ضعيف لمخالفة
القياس واستعمال الفصحاء قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه قال الشارح رحمه الله اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة اذ هو ليس بمعرفة لان الاضافة
فيه ليست لمحضة فيكون في تقدير الانفصال فان اردت وصف المعرفة به اي الحسن
ادخلت عليه حرف التعريف اذ تعريفه لا يكون الا به نحو مررت بزيد الحسن الوجه فتوقف
بعد ادخلت عليه حرف التعريف فهو معرف فلا يقتضي هذا ان ادخال حرف التعريف
اذ تعريفه انما هو به لا يقال الا الحسن الوجه ينبغي ان يكون غير جائز لان الفائدة
المطلوبة من الاضافة منتفية هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين
والتنوين لا ينجبر مع الكلام فيتعذر بالنصب جوابا للنفي على تقدير ان سقوط
بالاضافة فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه حصل — لانا نقول
فيه التخفيف من جهة اخرى الا يرى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير فيه الحسن وجهه فلما اضيف افادت الاضافة التخفيف من جهتين وهما سقوط

الكناية وهي التخيير المضاف اليه من المضاف اليه وانتقال الضمة منه الى الكسرة التي تجيء
منها توجيه الجواب على طريق التفصيل ان يقال لا نسلم ان التخفيف بسقوط التنوين لا يتحقق
فيما ان الاضافة سابقة على وجود الالف واللام وليس مستغنا ذلك لكن لا نسلم ان التخفيف
المطلوب من الاضافة اللفظية في الواحد انما هو سقوط التنوين بلا ملاحظة منها جمهور
التخفيف مطلق سواء كان في لفظ المضاف او في لفظهما والبيان ره في كلام الشارح
فيما سبق من انها انما تفيد تخفيفا في اللفظ حيث لم يجعله في المضاف وقد اشكل هذا
على جلال الدين المحقق وانا محمد عم ازمد ... احمد لحكم بالشبهة فقال فان الاصل
في ظنيته الجمهور للاضافة ان يكون بحذف التنوين او التنوين الا ان هذه
اللحوق لما اشتركت تلك في اصل معناها اخذت حكمها ولم يرها نظاير لاوما يصاير
للتقال ان الكناية اي التخيير وان سقطت اي للوصل من المضاف اليه فقد عوض عنها
ان على الكناية اللام بقولها لا يقال قوله لان التلاقي بهو ازي الكناية في التعلل
اشتغلها اي متعلق الكناية وضعفه اي ضعف اللام اما الاول فلانها حرف مضموم
مرادف بالواو التي هي متدة واما الثاني فلان اللام ساكنة ولا اعتبار بهمزة
الوصل سقوطها في الدرج قوله والضاربا زيد قال ره واني جاز هذا
اي قولك الضاربا زيد لان هناك نونا تسقط للاضافة وبقا في المضاف اليه
فيكون في الاضافة فايدة لفظية وهي سقوط النون كما يكون تلك الفايدة
اللفظية في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انها
لا تفيد خفة لفظية اذ لا تنوين ولا نون ولا كناية فيسقط بالاضافة
مضيفة الدليل ان لا يصح اضافته كما لا تقع في الضارب زيد لانه لحسن الوجه

من حيث اللفظ او الظاهر الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى باللام
التي هي كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب
الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى
والجموع بسقوط التنوين فيهما والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بالنصب جوابا للتبقي
بذلك اي بكونه اسم جنس بالحسن الوجه خلافا للفراء اذ هو عنده جائز بناء على ان
الاضافة سابقة وحصلت الخفة في نقل الخفة في ان اللام سابقة وزوال التنوين
لاجلها حكم بمنع الاضافة لفوات الشرط وهو التخفيف ولعدم جواز الضارب
زيد ضعيف الواهب المائة الهجان وعبدها وعبدها معطوف على المائة
المضاف اليها الواهب والمعطوف في حكم المعطوف عليه فكان قال الواهب عبدها
فيكون مثل الضارب زيد في الاضافة مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعفه
لان وعبدها هذه الاضافة ليست بصريحة هنا بل مقدرة وقد يتجوز في التقدير
ان ما لا يصح يتحمل في القصد بالاصالة كما في رب شاة وسخلتها ورب زيد وللحارث والا
قلت ان علة امتناع الاضافة موجودة في الضاربك كما في الضارب زيد متعلق
ذلك انه لا يجوز هذه الاضافة كما لا يجوز في تلك اجاب بقوله واما الضاربك
والضاربي والضاربه فتابع لما قبله اي في كل واحد من الامثلة المذكورة في
اسناد الى المضمر المتصل من ذوات الاضافة الضارب اياك والضارب اياي والضارب
اياه فلما اختلف اي الضارب اما هذه الضماير المتصلة حصل بالاضافة
التخفيف اللفظي جدا لان المتصل اخصر من المنفصل وفيه ما لا يخفى من الخفة فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الضمير في مثل هذا في محل النصب كما ذهب اليه بعضهم

فلا ورود لم ح عليه ما ذكرنا اجاب بقوله وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضميرا
منصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا اي تركوا فيما يوجد فيه التنوين او النون
ان يجعلوا الضمير في محل النصب مع انه مفعول رفضوا ايضا بين الضمير نحو الضاربين وضا
ربان وضاربون لكراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا اجراء الباب على ما لا
يوجد فيه اي التنوين والنون تبعا لما اي لا يوجد فيه لا يوجد اجراء للباب
وتيرة الاطراد لتقادير كلام الشارح ان الاصل في ضاربك وضارباك وضاربوك
ضارب اياك وضاربان اياك وضاربون اياك فلما وصلوا اسم الفاعل الى مفعوله
طلبا للتخفيف وكان المنفصل متصلا التزموا الاضافة والا لم يحصل التخفيف
لما لا نقض الاتصال اذ لا يجتمع الضمير المتصل مع التنوين او النون لان علامة
الضمير غير منفصل من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة
ومحلها آخر الكلمة كما ان التنوين والنون كذلك فكرهوا ان يجمعوا بين
الزيادتين في آخر الكلمة ثم التغيير والتخفيف بالاضافة فيها وجوزها بدونه
ولم يجعلوا الضمير منصوبا حملوا ما لا يوجد فيه التنوين او النون عليها …
ليكون … وهو جامع … الباب ان كله والذي … الى سقوط التنوين او النون
لنفس اتصال الضمير دون الاضافة اذ لا يتصور ضاربك او … يضاف كما
يتصور ضارب زيد ثم لفظا فان قلت الضارب مثلا فلا يكون الياء الا
ضمير مجرور هذا ما صار اليه الزمخشري وهو رأي سيبويه وميل الامام عبد
القاهر … انه ضمير المنصوب … فعلم هذا الاشكال اعلم ان الاخفش
من مذهب سيبويه انه يعتبر الضمير بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربك

في موضع مجرور لا غير لانه لا يقال في الاضافة الى المظهر الا الضاربو زيد لا
غير فهذا الضاربك والضاربوك يجوز ان يكون في موضع جر وهو الاختيار وان
يكون في موضع نصب لا غير لانك لو وضعت موضعه مظهرا لم يجز الا منصوبا نحو
الضارب زيد وكان ابو الحسن الاخفش فيما يقوله ابو عثمان لا يجعل الضمير المتصل
باسم الفاعل الا منصوبا على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقب النون
او التنوين اذ لا يقال ضاربكما بالتنوين وعلى هذا كان يقول ضاربي زيد فلما
زال … لاتصالها صار بمنزلة اسم الفاعل الذي المتفرق وهو يعمل في غير تنوين نحو
هن حواج بيت الله … حذف التنوين لا للاضافة وان كان في احدهما لا
لاتصال الضمير وفي الآخر … التخفيف … الامر … الجنس والفاعل لا يجعل
الهاء كناية على رأي سيبويه زعم ان ذلك في ضرورة الشعر وابو العباس المبرد ان الهاء
هاء السكت وكان حقها ان تسقط في الاصل … اجريها في الاصل
مجراها في الوقف وحركتها لم تثبت في الوصل اشبهتها الاضمار نحو غلامه
قوله الاسم التام قال الشارح رح انما ينصب الاسم التام التمييز هذا الشكل … و
عويص احدهما اقتضاء التمييز والثاني نصبه اياه فلا بد … قوله
لانه لا ابهام … ما بين … الابهام عنه لاثبات اقتضاء التمييز …
نصبه اذ … التمييز لا يقتضي … اما اثبات الثاني فقال وانما
وجب ان يكون الاسم عاملا فيه انتصابه بتمامه فقد اشبه ما ينصب المفعول من اسم
الفاعل والمصدر … قوله وانما نصب الاسم التام التمييز لانه
لو لم يكن … فلا يخفى ان يقول ولانه بالواو … بدونها وكلاهما … بخلاف

المقصود وانّ رطلا له وجه الشبه بينه وبين الصفات التي عليها المصدر قال الابرى
انّ رطلا في قولك رطل زيتا اسم تمّ اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين
ومبهم محتمل بكسر الميم لا بفتحها لانّ المحتمل بالكسر هو الذي ينصب التمييز كونه ممثلا فانه هو محتمل
محتمل لان يكون من الدراهم والدنانير وهي محتملات بالفتح لاجناس المكيلات فينصب
حالا مثل لاقتضائه اي اقتضاء رطل ايّاه اي حالا وشبه به بضارب بالتنوين
في انّ الضارب يقتضي مفعولا وقد امتنع هو عن الاضافة بالتنوين فيكون عامل النصب
هو الاسم التام اعني رطلا في هذا المثال كما انّ العامل في زيدا في هذا ضارب
زيدا هو الضارب لانّ العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب
والمعنى المقتضي هنا التشبيه بالمفعول والذي يتقوم به الاسم التام لما يقتضي اي
لابهامه يقتضي التمييز وكذلك منوان في قولك منوان سمنا قد تمّ واقتضاء الاضافة
بنون التثنية وهو ايضا محتمل لكل جنس من اجناس الموزونات وقفيزان امتناعه
لاجناس المكيلات فانتصبا من حيث انّ كل واحد منهما مقتض لما انتصب عنه
وتمّ عن الاضافة ضاربان فتنصبا ما بعدهما وهو سمنا وبرا كما ينصب ضاربان
ما بعده وهو زيدا في قولك هما ضاربان زيدا وكذلك عشرون درهما لانه اسم قد تمّ
اي انقطع عن الاضافة بنون الجمع قال ذلك على طريق التشبيه وهو محتمل لكل جنس
من اجناس المعدودات فاشبه ضاربون فنصب ما بعده كما ينصب هو وعلى هذا
ملؤه عسلا او مثله رجلا لانه ذكر لكل واحد من الملء والمثل مبهم كتغير اه
ومنوان وقد تمّ بالاضافة فاشبه انا معطيه حق درهما لانّ اضافة المعطي
الى الضمير تمنع اضافته الى درهم وقيل انما انتصب لانه شبه بالفعل الذي تمّ بفاعله

[illegible]

الذي

١٥٨

الذي بعده فهذا ان ما ذكره من رطل ونحوه اسم مثل هو الاسم التام فظهر منه ان المراد
بالتام ان يكون على حال يمتنع الاضافة معها وان المتمم احد اربعة اشياء التنوين
لفظا او تقديرا كما في المبنيات وغير المنصرف ونون التثنية ونون الجمع والمراد
به ما ذكرنا وقد عدّه صاحب اللباب ستة مثل نحو الزيدون حسنونا ووجوها والحق
انه ليس من هذا القبيل الاضافة ثم انّ الاسم التام قد يكون بتمامه لازما
وقد يكون لا لازما فاللازم هو الاسم التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في
رطل فلا [illegible] قد اردت [illegible] وان اردت صاحبه فلا يجوز الا بالاضافة
تقول في منوان سمنا منوان سمن وفي قفيزان برا قفيزا بر [illegible] اردت
بتراجلا وكذا في منوان سمن وانما جاز لان في الاضافة تحقيقا فلا مانع منها
فيضا في هذا ان التنوين لفظا واما تقديرا فحكمها انه لازم ان كان مبنيا
وان غير منصوب فان كان افعل التفضيل لا يجوز الاضافة وان الا فالاضافة
واما الثاني وهو اللازم فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك
ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم يعني ان ما فيه نون الجمع كعشرين
وثلاثين مثلا لا يجوز اضافته لانه لو اضيف فاما مع النون او لا معها
وكل منهما لا سبيل اليه اما الاول فلانه مثل نون الجمع واما الثاني فلانه
ليس نون الجمع فكذلك لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس جمع
على حد مسلم ومسلمين اي ليس جمع عشرة على انها عشرة ثلاث مرات كما
ان مسلمين جمع مسلم على انه مسلم ثلاث مرات لو كان كذلك اي لو كان
جمع العشرة على حد مسلم ومسلمين لوجب ان يقع عشرون على ثلاثين لانه

على ثلاثة فوقه

بعد عشرة ثلاث مرات وثلاثون على ثلاث مرات فيقع على تسعة كما يتبع المتون
التعس فلما اختص عشرون بعشرة مرتين وثلاثون بثلاث مرات عشرة علمنا ان
اي عشرون او ثلاثون اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فاذا
كان عشرون موضوعا مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فيمتنع ان يوجد
بدون النون الا في ما حكاه الكسائي عن بعض العرب من قولهم عشرو درهما
وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في بقية العقد فلهذا دليل قيل انه اي
التام بنون الجمع لا نعم ولا يرد عليه حسنون وجوبا على انه يجوز حسنون وجنة لانه ليس
مما نحن فيه وقد مر وكذلك الاضافة اي كذلك الاسم التام بالاضافة لازم لانك
لا تقول في ملؤه عسلا ملؤه عسل لانه مضاف الى التمييز ويمتنع ان يضاف التمييز
مرتين لانه لو جاز فاما ان يجاز المضاف اليه فهو يستلزم كون المضاف اليه
اثنين والا فيضيع الثاني وان حصل بكل منهما لزم الاستغناء بكل منهما
عن الاخر ولا يحال غير مضاف قد فرض كذلك خلف فيمتنع ان يضاف الاسم التام
بالاضافة ولانه لو اضيف فلا يخلو اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما
فالاول فاسد من جهة اللفظ للفاصل او من جهة المعنى لان الظاهر في علم
التمييز مثلها زبدا اخلاقا والثاني ان يضاف لسرا وليس الغرض تبيين التمرة
بالزبد في تلك الغرة وانما المراد تبيين مثلها بالزبد والثالث ايضا فاسد لما
من الوجهين المذكورين لما مر من الوجهين هذا واما الاسم التام بالاضافة
وبنون الجمع فلا يقال في حسنه عشر رجلا فحسنة عشر رجل لامتناع جعل ثلاثة
اشياء كالاسم واحد لفظا ومعنى واما الخبرية فلفرق ما وكم الاستفهامية بعض

التصورة

القصورة فلتشبيه واذا عرفت هذا انه معلوم فلنشرع في تمثيل المص في اطبق الاسم التام
بالتنوين نحو قولهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه
التنوين هنا اي في هذا المثال اعني كف لا ابهام فيه فلا يصح بالنصب جوابا للمبتدى وجهه
فاعلم راجع الى الابهام وانما الابهام في قولهم موضع مضاف الى الكف اضافة اليها
ممتنع من الجر ويوجب النصب كما يمتنع اضافة الملء في قولك ملؤه عسلا فان قلت
الموضع وحده ان لم يتم اضافته لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من الادة
اذ لا ابهام فيه كما لا ابهام في الكف وحدها وانما يحصل ذلك المعنى المذكور بعد
ان تضيفوا الى الكف وهذا غير كاف في اقتضاء التمييز لان شرطه ما تم بالاضافة
في ذلك كون الابهام في نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام بالتنوين والنون
فلا يصح التمثيل به ايضا مثلت كذلك الملؤه يعني لان التام الاشرط ما تم بالاضافة
في اقتضاء التمييز ان يكون الابهام في نفسه من غير واسطة كما في الاسم التام
بالتنوين والنون لانه لو كان كذلك لما اقتضى ملؤه في ملؤه عسلا التمييز فيجب
لانه مثل احد والعقل بالعقل الا يرى ان الملا ولا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف
الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال معروف كالزق وغيره كما انه لا يتم
معنى الشيء في الموضع الذي يقتضي لاجل التمييز حتى يضاف الى الكف ونحو
شرطا في التام بالاضافة فاذا ايراده في تمثيل الاضافة اولا منه في تمثيل التمييز لان
اعمال الاسم التام النصب مشروط باقتضاء التمييز والشكالة المقتضي للتمييز ابهامه
الذي في موضع كف سحابا هو الموضع مضافا الى الكف اذ الابهام فيهما ان
الكف وفي بعض النسخ فيه اي في الموضع مضافا الى الكف دون الكف لكن هذا اي

اي حالة وزنة ومقدار الحيز

التنوين في انه العامل صح

هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين صح

لا الكف نفسها صح

ثم ان الابهام في الكف انما لو جيء بالكف منونا غير مضاف اليه تمامه لفظا او تقديرا
نحو ما لفلان كف مثلا لم يقتض التمييز البتة و بذلك اتضح ما في الابهام انتهى و هو موضع كون سحابا
بضرب زيد عمروا في انه موضع مضاف الى الكف باصب لسحاب لكن الى ضرب مضاف
الى زيد باصب عمرو فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه هو المشبه بضرب بلا المضاف
اليه و هو الكف و قال الشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب هنا اي في قولك ما في السماء
قدر راحة سحابا من وجهين احدهما ثبوت التنوين في راحة و الثاني الاضافة
اي اضافة قدر الى راحة فاورد عليه ان اشكالا و جاء نقل في الوجه
الاول و هذا ايضا عجيب منه يعني ان هذا الكلام من هذا العالم النحرير و هذا مما
يقضى منه العجب و ذلك لانه اراد بهذا القول ان العامل في التمييز هو الاسم التام
بالتنوين و بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى ان يكون عاملين في معمول واحد و هذا المبتدا او
مع انه غير معقول لانه يلزم ان الاعراب اعرابين مختلفين في بعض المواضع او علامة
استقلال كل من العاملين و المفروض خلافه حلق مما انعقد الاجماع منهم على عدم
ابه التي تبين ح فقد تركه ثم قال توضيحا للفظ الاحد ان ان لا تو
اذ ذكرهم ان يقال عاملان والمراد توجههما على معمول واحد حيث يكون اي كل
منهما فيه و هو في مكانه لو لم يعمل فيه الآخر و الا فالعامل لا يشغل كل عامل والمراد با
لمعمول المظهر و المراد بالعاملان العاملان المختلفان مطلق فالعمل بالاتفاق منهم
لواحد الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما للثاني عند البصرية مع جواز اعمال الاول
لانه اقرب الى الطالب المطلوب و للاول عند الكوفية كذلك لانه اول
الطالبين الى المطلوب اقدم من اعتبار الثاني اليه اقول القول في العاملين

في المرفوع

في المرفوع فاذا علم هذا يحتمل ان يترك ما عبد القاهر في المنصوب و قال في الوجه الثاني
ثم ان المنون هنا اي في المثال المذكور لا يصلح عاملا لما يتناول شرط العامل
الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز للابهام و قد انعقد الكلام هذا الشرط هنا
اي في المنون و لعل كلام الشيخ عبد القاهر هو الذي حمل المص في جعل العامل هنا
الاسم المنون لان الشيخ لما جوز هنا النصب من وجهين جعل المضاف الاقرب
عاملا علم ما هو المذهب الصحيح ان المقتضيين اذا اجتمعا في مقتضى واحد
فالعمل للاخر منهما اي لاخر المقتضيين وجودا الا انه في الموضع المفارق و هذا الا
ان ذلك ان جعل الاقرب هنا عاملا حيث الى المص يظهر ما تأمل
فيما ذكرنا من الشرط اي ان الاسم التام اقتضاؤه التمييز للابهام فاما لا سبيل الى
جعل الاقرب هنا عاملا فلا يتوهم العاملان فلا يصح في هذا الباب
قوله و يقال للثلاثة الاول مقادير جمع مقدار و هو ما يعرف به قدر الشيء و قيل
قال ان كيف قال المحقق في المتن و يقال للثلاثة الاول مقادير
و قد ذكر في بيان ما يرجع التمييز اليها اربعة اشياء حيث و هي الثلاثة التي يقال
لها مقادير المساحة و هي ما يعرف به قدر الممسوح من مسح الارض مساحة اذا
ذرعها و الكيل و هو ما يعرف به الكيل و الوزن و هو ما يعرف به قدر الموزون و العدد
و هو ما يعرف به قدر المعدود و هل هذا الاجمال الا شيء لا يصلح حمله فيكون الثلاثة
الثلاثة الاول اربعة و هي مباينة لما عليه مثل الاقسام قلت ان المص
قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام و هي المنون الذي
تمامه بالتنوين و ما فيه نون التثنية و ما فيه نون الجمع المضاف الذي تمامه بالاضافة

ثم قال ويقال للطائفة الاولى مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية والجمع وللاخير
مقاييس اي يقال للمضاف فيما ذكره من المثال وما ذكر بعد ذلك اربعة اشياء
لا ثنيا في ما رجع اليه ضمير الفصل الموضوع ثلاثة اذ الوزن والكيل في مثال
واحد وهو ما ثم بقول التثنية اعلم ان المصنف جعل العدد من اقسام المقادير
اقتداء لصاحب الكشف وابن الصائغ والامرسي وصاحب اللب قسم المقدار
حيث قسم المفرد الى مقدار ومساحة وعدد اتباعا لابن مالك والاسم وابن
عصفور وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي مثله عسلا فقد قست ما عندك
من العسل بل هذا الاناء وكذلك مثله رجلا من المقاييس لانك قد قست ما عندك
من الرجل بزيد مثلا الخلاف في مثواك سمنا فقد رشحت ما عندك من السمن
بالمنويين ام نفسه بشي قوله والتمييز يقال له التبيين والتفسير والمبين والمفسر
والمفسر يرفع الابهام عن كلمة اي بما ذكر امثلة المقادير والمقاييس
قال الشارح اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر
اما مفرد او جملة ومنها هذا المعنى فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم المجموع
من قبيل المقادير وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف مثل ان يقال المنادى
اما مفرد او مضاف فيخرج منه غير المضاف من اقسام المقادير وقد يذكر
ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع كما يقال منه اسم المفرد ههنا اي في قوله التمييز
رفع الابهام عن المفرد المعنى الاول من معانيه وهو ما يقابل الجملة اذ التمييز هذا
الاصل فاعلم ان التمييز رفع الابهام وهذا المعنى جامع لقسميه فالقسم الاول
بينهما ان الغرض ثم فصله وبينه ان هذا الابهام قياس فقال ثم ان

الابهام

الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه اي المسند والمسند اليه فالتمييز الاول
وهو يسمى تمييز النسبة سواء كان في جملة او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام
اي بعد استيفائه اركانه نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا اي في طاب زيد نفسا
في اسناد الطيب الى زيد لان في الطيب مع الانفس او ولا في زيد عن الافراد ويقال صح
وقد يقال لان اصل النسبة معلوم محقق لا ابهام فيه كما لا ابهام في طرفيها
وانما المبهم امر يتعلق به النسبة فان معنى طاب زيد نفسا طاب امر من امور
ثم تفسير ذلك الامر بنفسا او غيره فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه
الى النسبة فان كلام المصنف بعد التعبير للمنسوب اليه المجهول الى النفس
النسبة ومراد بالابهام هذا القول هذا ومن ههنا قيل التمييز اما عن ذات مذكورة او عن
ذات مقدرة وخصوا الاخير بهذا الاسم لكونه بعد تمام الكلام بخلاف
القسم الاول ما يرفع الابهام المستقر من الاسناد ولا في التقسيم يذكر امر جامع
وامر مميز فباعتبار اجتماعهما يحصل التعريف والتمييز للثاني اعني ما يكون
في احد طرفي الاسناد وذلك يسمى تمييز المفرد ويقع بعد تمام الاسم باحد
اربعة اشياء مذكورة نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود ولا غير
فانه يقع بقولك خلا ما يرفع الابهام عن احد في النسبة تم شرح
الباب الثاني الحمد لله على تمام والصلوة والسلام على رسوله الكرام
وعلى آله واصحابه العظام العفو الحقير ملا مصطفى
تمت الكتاب بعون وقت الضحى في يوم الجمعة
تاريخ سنة ثمان وثمانين والف

